عِلم الاجتماع ودراسة المجتمع

الأستاذ الدكتور
غريب سيد أحمد
أستاذ علم الاجتماع
وعميد كلية الآداب - فرع دمنهور
جامعة الإسكندرية سابقا

الجامعية
ريطة ت ٤٨٣٠١٦٣
شاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

علم الاجتماع ودراسة المجتمع

الأستاذ الدكتور
غريب سيد أحمد
أستاذ علم الاجتماع
وعميد كلية الآداب - فرع دمنهور
جامعة الإسكندرية

٢٠٠٠

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة ت ٤٨٣-١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

مقدمة الكتاب

علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية التى تهدف إلى كشف طبيعة بنا المجتمع البشرى. ولكنه يتميز عن بقية العلوم الاجتماعية بتوضيحه للقوى الأساسية التى تدعو الجماعات الى التماسك، وترسم حدود أساليب الحياة. وبالرغم من أن بعض علماء الاجتماع يكرسون جهودهم لتطوير المفهومات الأساسية وتعديلها وصياغتها، إلا أن فريقاً منهم يهتم بالدراسات التطبيقية والاحصائية مصنفاً ومفسراً للبيانات التى تتضمنتها هذه الدراسات، أو أن يختبروا فروضاً معينة بقصد الإفادة من نتائجها فى الناحية العملية.

وكأى مجال للبحث، يختار علم الاجتماع مداخله واتجاهاته، مسترشداً بمفهومات وتصورات محددة عن الحياة الاجتماعية، تمكّنه من فهم عناصرها ومكوناتها وإجراء دراسات تطبيقية عليها. فإذا كان عالم النبات يصف بناء ورقة النبات والطريقة التى توضع بها كل مع الأخرى، وإذا كان الكيميائى يهتم ببناء المركب والعلاقة التفاعلية بين عناصره، فإن عالم الاجتماع يفحص بناء المجتمع البشرى، ويوضح العلاقة بين مكوناته من جماعات وطبقات بمختلف أوضاعها وسلوكها وأنماط تفكيرها. وهذا يتطلب تفحص الأسس التى يقوم عليها «المجتمع» الذى هو موضوع علم الاجتماع سواء كانت مرتبطة بالاقتصاد أو السكان والتجمعات البشرية بمختلف أنواعها (جماعات - طبقات) وكيفية تفاعلها معاً، وما يربطها من علاقات اجتماعية، وما يجعلها ممثلة للنظم التى يحددها المجتمع عن طريق ميكانزمات الضبط الإجتماعى.

ولقد بدأ علم الاجتماع يشغل الرأى العام منذ العشرينات من هذا القرن، وإن كانت هناك وجهات نظر فى الإنسان والمجتمع مع بدايات التفكير العلمى المنظم والتفكير الفلسفى القديم. إلا أن ظهور العلم الاجتماعى - كنسق علمى - كانت مع دعوة ابن خلدون إلى قيام علم يدرس الاجتماع البشرى، فكانت ولادة

هذا العلم حتى جاء أوجست كومت ليضع تسمية العلم بالفيزياء الاجتماعية ومن ثم بعلم الاجتماع، ليحدد أميل دوركايم الخطوط المنهجية والقواعد التى يسير عليها هذا الوليد الجديد بين أقرانه من العلوم الاجتماعية.

ولولا انتشار التقارير الفردية وسيطرتها على الاتجاهات العامة ومدارك العقل العام، لعاش علم الاجتماع حبيس جدران الجامعات، ولظهر فقط بهدف تلخيص واستيعاب حقائق العالم الخارجى من خلال إطار اكاديمى محدد. لقد كان علم الاجتماع فى حالة سكون بالولايات المتحدة، ولم ينل المشتغلون به احتراماً ملحوظاً. بينما وجد العلم مجالاً رحباً فى بريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفى المانيا بعد الحرب العالمية الأولى وحتى بدايات النظام النازى ، كان علم الاجتماع عقيماً ومهملاً وينظر إليه أحيانا على أنه مهنة مبهمة حتى نمت بذوره فى المانيا وتميز علم الاجتماع الألمانى ووضحت خصائصه عندما انتقل أثره إلى الولايات المتحدة ... ولم يكن لبذرة النظرية السوسيولوجية أن تنمو بدون إخصابها عن طريق البحث الامبيريقى الواقعى، وعن طريق تنوع موضوعات الدراسة فى العلم. وبذل علماء الاجتماع الجهد ومزيد الوقت لتأكيد الأسس المنهجية فى الظواهر الاجتماعية حتى يمكن التوصل الى نظريات مقننة توضح السلوك البشرى وتحدد خصائص المجتمع وظاهراته.

وفى ثلاثينيات هذا القرن اتسع مجال البحث فى علم الاجتماع وخاصة بعد هجرة كثير من العقول الأوربية والألمانية بالذات إلى الولايات المتحدة، وتطور أساليب البحث الاحصائية وأساليب استخدام أدوات جمع البيانات وخاصة المقابلة. فتحرك العلم قدماً واتخذ وضعه داخل هرم الترتيب الاكاديمى.

ويهتم الكتاب الراهن ببناء المجتمع ومكوناته والعمليات الأساسية فيه بحيث ينقسم الى تسعة فصول.

خصص الفصل الأول لعرض تطور الاهتمام بدراسة الانسان والمجتمع وفق

للوثائق والتراث المكتوب ابتداء من الفكر الشرقى القديم فى مصر الفرعونية وبلاد الرافدين والهند والصين القديم، ولدى فلاسفة اليونان والرومان وفى العصور المسيحية الأولى ولدى مفكرى المسلمين حتى نشأة علم الاجتماع، كما يهتم هذا الفصل بتوضيح موضوع علم الاجتماع، وكيف يختلف الموضوع باختلاف المجتمعات من ناحية، واختلاف اهتمامات العلماء ومعتقداتهم من ناحية أخرى . حيراً يوضح الفصل الاول علاقة علم الاجتماع بغيره من العلوم الاجتماعية.

ويركز الفصل الثانى على مناهج دراسة المجتمع البشرى وما يتضمنه من مكونات والعمليات والظواهر الاجتماعية التى تسوده. وقد تطلب هذا عرض بعض المناهج الاكثر ديوعاً فى العلم كالمنهج التاريخى والمنهج التجريبى، وطرق البحث الاجتماعى مثل المسح الاجتماعى ودراسة الحالة والطريقة الاسقاطية والاحصائية وتحليل المضمون ... ، وادوات جمع البيانات مثل الملاحظة بأنواعها والمقابلة واستمارات البحث.

وبعد هذا المد ـ التأصيلى للعلم وتوضيح منهج البحث فيه، يركز الكتاب على مكونات البناء الاجتماعى من خلال العمليات الاجتماعية التى سيطر عليه . ولذلك خصص الفصل الثالث لتفحص عملية التفاعل الاجتماعى ومستوياته مع مختلف التجمعات البشرية كما يعرض هذا الفصل للعلاقات الاجتماعية التى تحدث بفعل عمليات التفاعل الاجتماعى، كالعلاقات الثنائية والثلاثية ومتعددة الأطراف، وتأثير التفاعل والعلاقات الاجتماعية فى تشكيل الذات الاجتماعية والنظم والشخص الاجتماعى كما يعرض الفصل الرابع للجماعات الاجتماعية من حيث المفهوم واستخدامه فى علم الاجتماع وطبيعة الجماعة الاجتماعية، وكيفية دراستها من خلال الاتجاه البنائي الوظيفى والاتجاه الشكلى والاتجاه النفسى، ومنهج دراسة الجماعة الاجتماعية، ويوضح الفصل الخامس مفهوم الطبقه الاجتماعية ، وكيفية دراستها فى ضوء نظرية التكامل من جانب ونظرية

الصراع من جانب مقابل، على اعتبار أنهما النظريتان العامتان اللتان تضم كل منهما نظريات فرعية، ومنظورات تفسيرية متنوعة. ويركز الفصل السادس على دراسة «الحراك الاجتماعي» باعتباره الوجه الدينامي للوجود الطبقي. وقد تطلب هذا عرض مفهوم «الحراك» وطبيعته وعوامله وكيفية قياسه. ويعرض الفصل السابع للمشكلات الاجتماعية موضحاً المدخل السوسيولوجي لدراستها وكيف يمكن تحليل المشكلات المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي، وأنواعها ، ومداخل دراستها من حيث الصراع والوفاق وعملية الانحراف والمدخل البنائي. ويركز الفصل الثامن على مشكلات الأسرة بصفة خاصة، على اعتبار أنها وحدة اساسية فى دراسات علم الاجتماع، وكيفية النظر إليها من حيث الحاجات الفردية والمعايير الإجتماعية والأهداف الاجتماعية وذاتية الأسرة. والفصلان السابقان عبارة عن ترجمة من كتاب نويل تايمز حول مدخل علم الاجتماع فى دراسة المشكلات الاجتماعية. أما الفصل التاسع والأخير فقد خصص لتوضيح كيفية الحد من المشكلات الاجتماعية والامتثال لنظم المجتمع ومعاييره عن طريق الضبط الاجتماعي. حيث يعرض لتطور الاهتمام بدراسة الضبط الاجتماعي، والمقصود بالمصطلح، وطبيعة الضبط واتجاهه وميكانزماته.

ويلاحظ أننى فى هذا الكتاب لم استطرد فى شرح نظريات العلم والموضوعات المرتبطة بطبيعة المجتمع البشرى، على اعتبار ان هذا الكتاب بمثابة مدخل للطالب والدارس المبتدئ فى علم الاجتماع، محاولاً تيسير ما تعقد من مفهومات العلم واستخداماتها وملما بالموضوعات التى أرى أهميتها وضرورتها لمن يحاول التعرف على علم الاجتماع وموضوعه ومنهجه، وأرجو ان يكون الكتاب بصورته الراهنة محققا لغرضه.

غريب سيد احمد

سيدى جابر

عطس ١٩٩٦

الفصل الأول

علم الاجتماع : موضوعه وتطوره

تمهيد

أولاً : تطور الاهتمام بدراسة المجتمع

ثانياً : موضوع علم الاجتماع

ثالثاً : علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية

مراجع الفصل الأول

الفصل الأول

علم الاجتماع : موضوعه وتطوره

تمهيد :

برغم أن علماء الاجتماع المعاصرين قد عمدوا إلى إتباع الطريقة العلمية فى بحوثهم ـ وهى الطريقة التى أساسها الوصف والتحليل ـ للكشف عن التماثل والترابط لما يشاهدونه من الحقائق أو الأشياء الاجتماعية ... إلا أنه كثيراً ما يقال بأن «الاجتماع» لا يمكن أن يسمى علماً إلا عن طريق التجاوز. وأن الأصوب أن يسمى «دراسات» لأنه لم تتوافر له بعد مقومات العلم. فهو لم يتمكن إلى الآن من التنبؤ الجازم فى ميدان الظواهر الاجتماعية. كما أنه لا يعتمد على الطريقة التجريبية التى قامت عليها العلوم الطبيعية والتى فيها تهيئة الظروف لاختيار العوامل المترابطة.

وإنصافاً للحقيقة نقول إن هناك علوماً كثيرة لم يتوافر فيها بعد ميزة التنبؤ الجاز، كعلم الطبقات الجوية، ومع ذلك لم يقر أحد بأن مثل هذا العلم لا يعد علماً بالمعنى الصحيح. إن علم الاجتماع علم حديث يهدف إلى التنبؤ عن كافة أنواع السلوك الإنسانى. ولكنه يمر الآن بفترة من تاريخه سبق أن مرت بمثلها العلوم الأخرى وخاصة العلوم الطبيعية، حتى استقرت وتوطدت دعائمها.

وعلم الاجتماع هو آخر علم من العلوم التى انفصلت عن مجموعة العلوم الفلسفية، إذ سبقته علوم اجتماعية أخرى كالسياسة والاقتصاد. ونقص التجربة فى ميدان العلوم الاجتماعية لا يجب أن يقف حائلاً أمامها. فإن الطريقة الإحصائية تقوم إلى حد كبير مقام الطريقة التجريبية. إذ أن هناك تكراراً فى ظواهر المجتمع، ومثل هـذا التكرار من الميسور دراسته والكشف عن قوانينه بالطريق الإحصائى.

إذا قلنا أن علم الاجتماع علم حديث النشأة، فليس معنى ذلك أنه خلق

خلقاً. أو أنه وليد الأمس فقط. فالأمور الاجتماعية لفتت أنظار المفكرين منذ القدم. فلقد كانت آراء الفلاسفة الاجتماعيين مساقة من واقع الظروف الاجتماعية التى يحيوها. كما كانت كتابات الرحالة نابعة ـ فى أغلب الأحيان ـ من المجتمعات التى عاشروها ورحلوا إليها. ومن ناحية أخرى، إذا ما تعمقنا نزول الديانات السماوية، فلقد إتفق نزول كل ديانة مع واقع المجتمع الذى نزلت عليه وواقع الظروف الاجتماعية والمعيشية التى كان عليها الناس حينذاك. فلقد كانت معجزة موسى (عليه السلام) السحر إذ كان السحر سمة مجتمعه المعاصر به. وكانت معجزة عيسى (عليه السلام) الشفاء، لما كان الشفاء طابع المجتمع أيامه. وكذلك كانت معجزة محمد ﷺ القرآن بأسلوبه البليغ حيثما كان الشعر الجاهلى ببلاغته ملتقى الناس باختلاف شعوبهم وقبائلهم. إن كل ديانة نزلت لتلائم الظروف الاجتماعية والشواهد المعيشية لكل مجتمع ولكل عصر.

وعليه .. فإن التفكير الإنسانى سجين التجربة الاجتماعية والظروف التى حياها كل كاتب وكل فيلسوف وكل مؤرخ. وهكذا تطور التفكير فى المجتمع.. ومازال يتطور .. نحو علمية كاملة لا نقد إليها ولا إدحاض. والذى يصبغ «الاجتماع» بصفته العلمية هو المنهج المستخدم فيه؛ لذلك نرى الضرورة المنهجية لعلم الاجتماع وخاصة وهو فى أطواره المبكرة.

أولا ـ تطور الاهتمام بدراسة المجتمع :

لم يكن علم الاجتماع وليد لحظة يمكن تحديدها، فقد بدأ التفكير فى المجتمع وشئونه منذ أن بدأ الإنسان يفكر فى أسلوب حياته وكيفية تعديل البيئة لكى تتواءم مع ظروفه، ومنذ أن بدأ ـ الإنسان أيضاً ـ يعمل على تكييف ظروفه لتتفق مع ما يدور حوله فى عالمه الذى يعيش فيه.

وإذا تعمقنا تاريخ الحضارات القديمة، فباستطاعتنا أن نقف على صور الحياة الاجتماعية وملامحها فى الشرق القديم، وما تذخر به الآثار من تصوير لهذه الحياة الاجتماعية، وما كان يمارس من نظم اجتماعية، وقواعد ومعايير أخلاقية،

عملت على ضبط السلوك وتوجيهها. بل من الممكن ـ كذلك ـ الوقوف على آراء وأفكار كانت تدور حول شئون المجتمع فى الأحقاب التاريخية القديمة سواء فى الشرق القديم أو فى المجتمعات الهندية أو الصينية، حيث سادت فلسفات قديمة ـ فى هذه الأزمنة ـ عالجت مختلف أمور الحياة الاجتماعية.

إلا أن التفكير المنظم فى الإنسان والمجتمع، أوضحته فلسفات اليونان القديم، منذ سقراط وتلامذته وحتى فلسفات العصور الوسطى وما بعدها. وبهذا نجد من المناسب عرض أهم الآراء التى تناولتها فلسفة اليونان حول الإنسان والمجتمع.

بدأ الشعب اليونانى فى القرن السابع قبل الميلاد عهداً جديداً من التفكير العقلى الحقيقى. كما شاء لذلك التفكير أن يثبت ويتابع نماءه وتطوره. ولم يكن القرن الخامس قبل الميلاد يدرج بخطاه فى مجرى الزمن، إلا والبيئة اليونانية تزخر بمختلف ضروب الثقافات العقلية والفنية، لها مدارسها وزعماؤها، وأتباعها المتحمسون المجدون.

فى هذا القرن ولد سقراط، فنما فى هذه البيئة وترعرع وشب واكتمل ورأى أن يكون منهجه الثقافى دائراً حول الكائن الإنسانى قبل كل شيء لكى يحقق له حياة سعيدة. ورسم سقراط طريق السعادة الإنسانية، فرأى فى معرفة المرء بنفسه وبالعالم الخارجى عنصراً هاماً، ورأى أن يبحث فى الحقائق التى تحويهانفس كل إنسان باستعداد فطرى. ومن ثم أخذ نفسه بالبحث لتحديد معنى العدالة، والعادل والصالح والحق والباطل والفضيلة والرذيلة والسعادة والقناعة وغير ذلك من كل ما يجلى فكرة الخير والشر فى أظهر صورها.

جعل سقراط للفلسفة موضوعاً هو «الإنسان»، وغرضاً هو تنظيم الحياة الخلقية والاجتماعية ولم يكتب سقراط شيئاً، بيد أن تعاليمه تستخلص مما كتبه تلميذاه زينون وأفلاطون. فالأول ذكر تاريخ حياته ودحض مطاعن خصومه، والثانى شرح آراءه السياسية والاجتماعية، ولكنه صبغها بأفكاره الشخصية.

وقد أكد سقراط أن الإنسان يفعل بطبيعته «الصواب» ـ الذى تنطوى عليه

هذه المبادئ العامة ـ عندما يعرفه؛ لأنه سيدرك أن هذا «الصواب» فيه أكبر قدر من المنفعة له. ومن ناحية أخرى ذهب سقراط إلى أن الإنسان اجتماعى بطبيعته ولا يستطيع أن يعيش بمفرده، وأن الدولة وجدت كنتيجة ضرورية لحاجات الإنسان الاجتماعية، ومن ثم فإن الإنسان والدولة يكونان معاً كلاً اجتماعياً، ولا يمكن أن يكون لأحدهما أهداف تناقض أهداف الآخر. ولما كان هذا الصواب كلى ـ الذى يشمل مصلحة الإنسان ومصلحة المجتمع معاً ـ هو جوهر «الفضيلة» وكان الإنسان بطبيعته يفعل الصواب عندما يعرفه، فإنه سقراط ذهب إلى أن «المعرفة» هى «الفضيلة» ذاتها، وبالتالى فإن «الفضيلة هى المعرفة» وهو الشعار الذى جعله أفلاطون ـ تلميذ سقراط ـ أساس نظريته السياسية[1].

وفيما بين عامى ٤٢٧ ـ ٣٤٧ ق.م. عاش أفلاطون فى زمن كان وطنه «أثينا» يعانى من أزمة قاتلة. ولم يكن أفلاطون من الفلاسفة الذين كانوا يعيشون فى برج عاجى، أو يفهمون الفلسفة على أنها البحث عن الحقائق الميتافيزيقية المجردة بصرف النظر عن صلتها بالحياة العملية. وإنما كان ينظر دائماً، ويصور الأحوال السياسية التى ساءت فى أيامه وموقفه منها، واشمئزاز نفسه من مفاسدها، سواء من جهة الحكام أو من جهة القوانين والتقاليد.

جاء أفلاطون مقتفياً آثار أستاذه سقراط، مخلصاً لتعاليمه، حتى جعل «سقراط» البطل الأول لقصصه الفلسفية، وعلى الأخص فيما يتعلق منها بالسلوك الإنسانى. وعلى لسانه حكى أفلاطون أكثر ما أراد أن يعلمه للناس من علم وحكمة .. ورأى الخير فى معرفة الإنسان بعالم المثل العليا والإيمان به. كما رآه فى معرفة المرء بنوايا نفسه، وكيف يوفق بين عقله وشهواته، فلا يعطى أحد الطرفين أكثر مما يجب.

ويعرض أفلاطون مذهبه وحلوله لمشكلات العصر وإصلاح المدينة من جميع نواحيها سياسية كانت أم ثقافية أم فنية .. فى محاورات عدة ؛ تبدأ «بالجمهورية» وتنتهى «بالقوانين»[2]. ويرى أن الجماعات ظهرت نتيجة للحاجات البشرية التى

لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد. إذ لا يوجد إنسان كامل، بمعنى أنه لا يوجد إنسان يستطيع أن ينتج جميع إحتياجاته الضرورية بمفرده. وهذا يعنى أن أساس قيام المجتمعات المتمدينة هو الحاجات الاقتصادية، وتبادل الخدمات بين الأفراد فى المجتمع، ووظيفة الدولة هى إيجاد أوفق الطرق الاقتصادية، وتبادل الخدمات بين الأفراد فى المجتمع، ووظيفة الدولة هى إيجاد أوفق الطرق لتسهيل عملية التبادل بين الأفراد وتحقق إشباع الحاجات المختلفة. ووظيفة الأفراد هى القيام بتنفيذ الأعمال التى تفرضها عليهم مراكزهم الاجتماعية. وتتوقف أهمية الفرد الاجتماعية على قيمة العمل الذى يقدمه للمجتمع[٣].

وعلى ذلك حاول أفلاطون جاهداً أن يشيِّد معالم دولة مثالية فى ضوء القدرات الفطرية والغريزية، حيث بيَّن أن الناس فى المجتمع، يدخلون فى علاقات مشتركة، حيث يقسم العمل بينهم، ويقتضى ذلك أن يكون لكل إنسان نماذج من العمل معروفة، إذ أنه يعتقد أن الفرد والمجتمع المحلى يتحددان إذا ما اقتصر كل إنسان على ما يجيده[٤]. وحيث أن الدولة أنشئت لسد الحاجات، فأول تلك الحاجات وأهمها القوت، وثانيها المسكن، وثالثها الكسوة، وهكذا .... لذلك تراه يبدأ بالزارع ثم البنَّاء، فالحائك ثم الإسكافى[٥].

والمدينة الفاضلة هى التى تمتاز بالفضائل الأربع الرئيسية : الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة. فالمدينة حكيمة بحكامها، مقدامة بجيشها، معتدلة بعفة أهلها، وعادلة حين يقوم كل فرد بالعمل الذى يصلح له[٦]. كما يقسم «أفلاطون» النفس ثلاث أقسام: فهى تتكون من الرغبة ومن القلب ومن العقل. والمهارة فى التحكم بين موازنة هذه الإتجاهات الثلاثة، وتوزان بين الفضائل الثلاث التى تتصل بهذه الإتجاهات: الاعتدال والشجاعة والحكمة. ويلزم أن يتمثل هذا التوازن للنفس الإنسانية فى المجتمع الذى يجب أن يتشكل من ثلاث طبقات على حسب صورة النفس[٧].

فكما أن للنفس قوى ثلاثاً، كذلك فى المدينة طبقات ثلاث: «الطبقة

الذهبية» وهي طبقة الحكام القائمين على تدبير أمور المدينة، و«الطبقة الفضية» أى طبقة الجنود الساهرين على حراستها، و«الطبقة النحاسية» أى طبقة العمال المنتجين. ومن البديهى أن تكون الطبقة الذهبية مؤلفة من أناس يسطر عليهم العقل، والطبقة الفضية من أناس يتصفون بالشجاعة، أما الطبقة الثالثة فقوامها جميع الذين تسيطر عليهم الشهوات وفضيلتهم الأولى هى العفة، ولن يكون للمدينة صحة وسعادة، ولن تسود فيها العدالة، إلا إذا كانت القيادة بين أيدى العقلاء، وإذا خضع لهم ولأحكامهم جميع من سواهم(٨).

وفى عام ٣٨٤ ق.م. ولد أرسطو متأثراً بخصال أهل مقدونيا وبالحضارة اليونانية. ولذلك توجه إلى دراسة الطبيعة والاهتمام بالواقع المحسوس. كما أنه تعرف على الدراسات الفلسفية منذ نعومة أظافره، إذ كان والده طبيباً، والطب إذ ذاك فلسفة .. ثم إن ذهابه إلى أثينا وتلمذته على أفلاطون أثرت فيه أيما أثر. والواقع أن أهم ما أسهم به أرسطو هو «المنهج» الذى إتبعه فى الوصول إلى الحقائق العلمية. وذلك بإتباع أسلوب معين يقوم على الملاحظة الدقيقة للأوضاع القائمة فعلاً ودراسة الحقائق التاريخية دراسة موضوعية مقارنة بدون تصورات مثالية مسبقة، واستخلاص المبادئ من هذه الوقائع ثم وضعها موضع التجربة العلمية للتأكد من سلامتها. وهذا هو ما أطلقت عليه الأجيال التالية مصطلح «الأسلوب العلمى».

ولقد وجد أرسطو أن أفلاطون يرد قيام المجتمع إلى الضرورة الاقتصادية، فى حين نجد أن أرسطو يعزو ذلك إلى النزعة الطبيعية الكامنة فى الإنسان لمشاركة إخوانه. فيصف الإنسان بأنه حيوان مدني. ومن هنا ينظر أرسطو إلى المسائل الاقتصادية والاجتماعية من زاوية عملية(٩).فالإنسان محتاج إلى غيره من البشر لكى يبلغ بالتعاون معهم غاياته العملية فى الحياة، ولا يبلغه هذه الغايات إلا «الدولة» وهكذا فرضت الطبيعة على الإنسان أن يكون مدنيا(١٠).

وحينما يبحث أرسطو فى تكوين الدولة الكاملة فهو يرى أنها نشأت عن ائتلاف قرى كثيرة، وهى التى تنطوى على عناصر الاكتفاء الذاتى كله، فقد تألفت إذن عن رغبة فى العيش وتلبث طمعاً فى طيبه. فالدولة إذن طبيعية، إذا ما كانت الجماعات السابقة طبيعية، لأن الدولة غاية تلك الجماعات[١١]. والدولة لا تتألف من أناس كثيرين فحسب، ولكن من أناس مختلفين بنوعهم، لأنها لا تتكون من أشباه ونظراء[١٢].

وهكذا كان لليونانيون السبق فى تنظيم المعرفة التى تدور حول توضيح وتصوير الحياة الاجتماعية، تلك المعرفة التى كانت تمثل آراء ومقتطفات من الشرق القديم والهند والصين القديمتين. وتطور الفكر الاجتماعى فى العصور الوسطى متأرجحاً بين المثالية الخيالية وبين الواقعية حسبما كانت تقتضى ظروف العصر وحسبما كانت تقتضى - كذلك - شخصية المفكر واتجاهاته وتنشئته وتجاربه.

إلا أن البذور الأساسية لهذا العلم بدأت بصورة قضايا علمية تقوم على المشاهدة والتحرى الدقيق للحقائق، عندما بدأ العرب بدراساتهم لدى الرحالة والمفكرين المسلمين، بالرغم من أن التسمية قد اختلفت مع ثبات واستمرار مضمون موضوع العلم ومنهجه، وما لحق هذا من تعديل أو إضافة أو إسهام فى التطبيق العلمى فى العصور الحديثة.

ثانياً - موضوع علم الاجتماع ومجالات البحث فيه :

علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية الذى يهدف إلى كشف بناء المجتمع الإنسانى وتصويره، مع توضيح القوى الأساسية التى تقود الجماعات إلى التماسك. كما أنه يبين الحالات والظروف التى تعمل على تحويل مجريات الحياة الاجتماعية. وعلى هذا فعلم الاجتماع : علم خالص مستقل وأساسى، يقوم بترتيب المعرفة الأساسية لطبيعة موضوعات دراسته.

إن علم الاجتماع عبارة عن دراسة متسقة للعلاقات البشرية. إذ يركز عالم الاجتماع على دراسة الإنسان من حيث كونه عضواً فى جماعات اجتماعية، ويركز ـ أيضاً ـ على تبيين علاقات كل عضو بالآخرين، وكل جماعة بالأخرى، حتى يتكون ما نطلق عليه «المجتمع». ويتساءل عالم الاجتماع عن كيفية تكوين هذه العلاقات، وكيفية إيجادها وتغييرها، والآثار المترتبة على دخول الناس فى جماعات. إنه يبحث فى التفاعل الاجتماعى البشرى، وما ينتج عنه من مجالات وآثار تصلح أن تكون موضوعات للعلم. بالإضافة إلى ذلك، يدرس عالم الاجتماع أشكال التجمعات البشرية كالمجتمع البدوى والريفى والحضرى، كما يدرس ما يرتبط بهذه الأشكال من ظاهرات اجتماعية كالتغير الاجتماعى والأسرة والزواج ومشكلات المجتمع والسلوك المنحرف. ولقد تأكد علم الاجتماع فى السنوات القليلة الماضية حتى خرجت من علم الاجتماع العام فروع جديدة متخصصة مثل علم الاجتماع السياسى والاقتصادى والدينى والتربوى والعائلى ... وغير ذلك من فروع.

والمجال الأساسى لعلم الاجتماع هو دراسة وتفهم العلاقات الاجتماعية. إنه دراسة كل ما يعتقد الإنسان أنه حقيقة، سواء عن نفسه أو عن أصدقائه أو عن البيئة الاجتماعية أو الطبقية التى يحياها، والتى تحدد سلوكه. إن سلوك الإنسان، ورد الفعل لهذا السلوك، ما هو إلا نتيجة لما يعتقد أو يتصور أنه حقيقة، عن طريق الانطباعات والتخيلات التى تصاحبه عن ذاته وعن الآخرين فى الماضى أو الحاضر أو توقع المستقبل.

وتزداد أهمية المعرفة الاجتماعية كلما ازداد المجتمع تعقيداً. وفى ظل ظروف التغير الاجتماعى السريع، وتخصص العلاقات الاجتماعية وانحصارها، فإن السياسة الاجتماعية تعتمد على المعرفة التى تمكّن الأفراد من التكيف أو التأقلم مع هذه الظروف المتغيرة. ويتضح هذا من خلال التعريف بمدى ترشيد علم الاجتماع للدولة عند الأخذ بمبادئ وأسس السياسة الاجتماعية ، وعند وضع الخطط الاقتصادية المتنوعة. يضاف إلى ذلك، ما توليه الدولة المتقدمة من أهمية

فى العون المقدم إليها من المشتغلين بعلم الاجتماع، واهتمام هذه الدول المتزايد بالبحوث الاجتماعية وما تؤديه لها من خدمات.

كما تساعد المعرفة الاجتماعية فى إتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية فكل مدخل من مداخل الدراسة فى علم الاجتماع يلقى الضوء على جانب محدد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع، مما يعمل على تصوير المجتمع تصويراً متكاملاً يمكن الجهات التنفيذية من توجيه المجتمع الوجهة التى تتفق ومبادئ الدولة وقيمها ومثلها العليا. بالإضافة إلى ماتحدثه هذه الأضواء من تراكم معرفى يعمل على تقدم العلم الاجتماعى ونموه.

فمنذ أن ظهر علم الاجتماع ـ بصورته الحديثة ـ فى أواخر القرن الثامن عشر، وقد حاول التحكم فى تقدم ا لإنسان عامة. إذ حاول العلم أن يضع تصنيفاً لمختلف أشكال المجتمعات من خلال التطور التاريخى ومن خلال تصور كافة المجتمعات البشرية. وقد حاول علم الاجتماع صياغة هذه الأشكال المتنوعة للمجتمعات فى صورة نظرية عامة تدور حول تقدم المجتمع ذاته. وفى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وعندما أصبح لعلم الاجتماع كيان أكاديمى واضح المعالم فى الجامعات، حاول العلم الابتعاد عن أوجه المقارنة الغامضة بين أنواع المجتمعات، وعمل العلم على تطوير موضوعاته، بأن تعمق الظاهرات التى تحدث فى المجتمع الصناعى المعاصر، وهكذا حاول عالم الاجتماع دراسة المجتمع البشرى الذى يعيشه. وحاول أن يبتعد ـ إلى حد ما ـ عن دراسة الثقافة المقارنة والتاريخ، مركزاً أعماله على المجتمع المعاصر، لكى يخرج بمجموعة من التصميمات النظرية التى تساعد على تطوير إتجاه التقدم الاجتماعى للإنسان.

بالرغم من أن بعض علماء الاجتماع يكرسون جهودهم لتطوير المفهومات الأساسية والقواعد الأولية، فهناك آخرون يتابعون حصر الاستقصاءات المتغيرة نسبياً ويركزون على دراسة وقائع اجتماعية خاصة، ويصنفون ويفسرون الإحصاءات الخاصة بالظاهرات الاجتماعية، كما يختبرون فروضاً معينة عن موضوعات

محددة. ولقد أجريت العديد من الدراسات فى الاميريقية والتجريبية بقصد الرغبة فى ضبط إنحراف الأحداث أو دراسة أسباب غياب العمال فى المصانع، وهكذا ارتبط علم الاجتماع النظرى بموضوعات واقعية يحاول أن يجد لها تفسيراً، وأن يتفهمها العلم بقصد علاج الآثار غير المرضية التى تنجم عنها.

وكأى مجال للاستقصاء والبحث، فإن علم الاجتماع يختار مداخله وطرق معالجته للموضوعات مسترشداً بتصورات وقضايا معينة تدور حول الحياة الاجتماعية حتى يمكن فهم العناصر والعمليات الأساسية التى تساعد فى التطبيق العملى لموضوعات، علم الاجتماع، ودراسة مشكلات المجتمع ومحاولة إيجاد أنسب الحلول لها لتجنبها أو الحد من خطورتها.

ويقال أن هناك صعوبة فى تطبيق المنهج التجريبى فى علم الاجتماع. إلا أن ثمة مناهج متعددة ومتنوعة تتلاءم وطبيعة موضوع دراسة هذا العلم. ومن هنا لا يعرف العلم عن طريق منهج وحيد يسير عليه سيراً روتينياً ويلتزم بـه التزاماً جامداً، وإنما يحاول العلم تطوير وتعديل أكثر من وسيلة وطريقة ومنهج لكى تتلاءم مع موضوع دراسته. وقد حدث وأن طوّر علم الاجتماع من المنهج التجريبى جانباً غير ضئيل حتى يلتزم بالإطار العلمى فى تحليل وتصوير وتفسير الظاهرة الاجتماعية.

وعليه، فالتحليل السوسيولوجى يتم فى ضوء إطار مرجعى معين يحدد وحدته ومنهجه. فإذا كانت النظرية البيولوجية تحدد الإطار المرجعى فى ضوء «الفرد» من حيث خصائصه الجسمية والعوامل البيولوجية، وإذا كانت النظرية النفسية تجعل وحدة دراستها أيضاً «الفرد» من حيث خصائصه النفسية والعوامل النفسية، فإن الإطار المرجعى للنظرية الاجتماعية يتركز فى الظاهرة الاجتماعية، ويقتصر الوصف والتحليل على «الجماعة» التى تنشأ الظاهرة الاجتماعية من خلال تفاعل أعضائها.

فالجماعة الاجتماعية هي الموضوع الرئيسي في علم الاجتماع، والظواهر الاجتماعية التي تنشأ من خلال الجماعة هي مجالات البحث في ذلك العلم. ومن هنا تتعدد مجالات البحث الاجتماعي لتشمل مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية التي تكونها أو تعمل على تكوينها الجماعات الاجتماعية في المجتمع البدوي والريفي والحضري، وما ينجم عن ذلك من ظواهر سوية كالأسرة والزواج والنظم الاقتصادية والسياسية والتربوية، وظواهر معتلة كالجريمة والانحراف والمشكلات. وكل هذه مجالات رحبة للبحث الاجتماعي.

ثالثاً ـ علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية :

يرتبط علم الاجتماع بمجموعة العلوم الاجتماعية، ويظهر هذا الارتباط بشكل واضح في الوقت الراهن بصفة خاصة. إذ بدأ علم الاجتماع في الظهور عندما إتضح أن مجالات علم الاقتصاد والسياسة والتاريخ لم تستطع تفسير سلوك الإنسان الاجتماعي وتحليله. إن عالم الاقتصاد يدرس الإنتاج وتوزيع الثروة، ويحاول عالم التاريخ أن يسرد قصة ـ كاملة بقدر الإمكان ـ حول الماضي، ويحلل عالم السياسة توزيع القوى في مختلف المجتمعات. إن كل منهم يحاول أن يفسر الكثير من السلوك الاجتماعي للإنسان، ولكن كل منهم ـ أيضاً ـ كان يهتم بجزء من هذا السلوك منفصل عن الآخر.

ومن هنا كانت الحاجة إلى الاهتمام بالسلوك الاجتماعي في مجموعه، وهكذا كان على علم الاجتماع أن يستبصر كثيراً من العلوم الأخرى، بحيث يجري مسحاً لكثير من هذه العلوم، ويركز اهتمامه ـ في ذات الوقت ـ على دراسة العلاقات الاجتماعية التي تحدد مجالات اهتمامه، وتميزه عن هذه العلوم. ولذلك فإن علم الاجتماع، علم تأليفي Synthesizing، وتعميمي Generalizing للإنسان في كل علاقاته الاجتماعية.

ومع أن علم الاجتماع واحد من العلوم الاجتماعية، إلا أنه يتميز عنها، كما يتميز عن العلوم الطبيعية مثل البيولوجيا والطبيعة والكيمياء. إن جميع

العلوم الاجتماعية تهتم بالسلوك البشرى من خلال علاقات الناس وتفاعلاتهم أثناء وجودهم أو تواجدهم أو دخولهم فى جماعات. وهذا يؤكد على التفاعل الذى يعتمد على الفكرة التى مؤداها، أننا لا نستطيع فهم العلاقات الإنسانية عن طريق دراسة الأفراد، مثلما لا نستطيع فهم خصائص الماء عن طريق دراسة الأيدروچين والأكسوچين. إن للجماعات خصائصها التى تختلف عن خصائص الأعضاء الذين يدخلون فى تكوينها. إن خصائص الجماعات تنجم عن تفاعل الأعضاء الذى يختلف كل منهم عن الآخر، وينتج عن هذا التفاعل مركب جديد هو ما تطلق عليه «الجماعة الاجتماعية». وتهتم كل العلوم الاجتماعية بدراسة هذا المركب الجديد، إلا أن لكل علم منها منظوره الخاص وإتجاهاته المنهجية التى تفرقه عن غيره من العلوم.

ومن تلك العلوم التى تهتم بدراسة الإنسان فى سياقه الاجتماعى : الأنثربولوچيا، والتاريخ، والاقتصاد، والسياسة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وبالرغم من كون هذه العلوم تدرس السلوك الاجتماعى البشرى، وبالرغم من تداخل اهتماماتها، إلا أن ثمة منظورات مختلفة وتأكيدات متنوعة لكل علم.

فالأنثربولوچيا ـ أو علم الإنسان ـ عبارة عن دراسة المتشابهات والمختلفات البيولوجية والسلوكية التى تظهر لدى مختلف سكان العالم. إذ يركز علماء الأنثربولوچيا الفيزيقية على المظهر البيولوجى، بينما تركز الأنثربولوچيا الثقافية والاجتماعية على المظهر السلوكى. وبالرغم من أن الأنثربولوچيا قد ارتبطت فى أول عهدها بدراسة المجتمعات البدائية أو الشعوب المتخلفة، فإنها تركز اليوم على دراسة المجتمع الحضرى والصناعى المعقد. ويعتبر مفهوم «الثقافة» Culture هو أفضل ما أضافه علماء الأنثربولوچيا إلى المعرفة البشرية.

ويذهب كثير من الأنثربولوچيين إلى أن الأنثربولوچيا تهتم من حيث الموضوع بالإنسان وأعماله فى كل زمان وفى كل مكان. وعلى الرغم من أن باحثاً واحداً لا ينتظر منه أن يكون ملماً بكل فروع الأنثربولوچيا، إلا أنه لابد أن

يكون على صلة بالمسائل التى تعالجها الأنثربولوجيا الطبيعية واللغويات والآثار والأثنولوجيا. ولعل إدعاء الأنثربولوجيا أنها تهتم بكل جوانب الحياة الإنسانية فى جميع الأزمنة هو الذى جعل ميدانها نقطة التقاء عدد كبير من الباحثين من تخصصات مختلفة. ويلاحظ أن دراسات أنثربولوجية كثيرة فى الماضى وحتى الآن من عمل أشخاص ليسوا أنثربولوجيين بالاحتراف، وربما كان هذا هو السر فى تعدد مداخل الدراسة فيها، إلى جانب تعدد مناهج البحث أيضا[١٣].

والتاريخ عبارة عن دراسة ماضى الإنسان، ودراسة تتابع الأحداث. إنه فن أكثر من كونه علماً اجتماعياً، إذ على عالم التاريخ أن يختار المادة العلمية المتاحة، وأن يضع تسلسلاً بينها، وفقاً لما يرى أنه ذو علاقة أو ارتباط. وقد يتخصص عالم التاريخ في منطقة جغرافية محددة، أو فى فترة زمنية معينة، أو يتخصص في مدخل بالذات لانتقاء الحقائق وتحليلها. ومع ذلك، فإن العلوم الاجتماعية الأخرى تستخدم المعطيات التاريخية في تحليلها وتفسيرها للظواهر موضوع دراستها الخاص.

فالتاريخ هو دراسة التطور الماضى للمجتمعات الإنسانية، خاصة خلال المرحلة التى كانت فيها السجلات المكتوبة متيسرة. ومع ما سبق الإشارة إليه من كون البعض ينظر إلى التاريخ على أنه فن، إلا أن التزامه بالمنهج العلمى وما يتبعه من إجراءات منهجية فى إخضاع الوقائع التاريخية للتحليل والتركيب التاريخى، فإن التاريخ علم اجتماعى لأنه يمثل المحاولة المنظمة لمعرفة وتحقيق الحوادث الماضية، بربطها أحدها بالأخرى، وبكشف أثرها فى تشكيل المدنية. هذا إلى أننا لكى نفهم أى موقف اجتماعى فلابد أن نعرف الماضى. ومع ذلك فالتاريخ لا يستطيع أن يقدم تفسيراً كاملاً عن كيف ولماذا تطور الحاضر عن الماضى، كما أنه لا يستطيع أن يعطينا القدرة للتنبؤ بالمستقبل. فليست هناك مبادئ أو قوانين عامة للتطور التاريخى تجعل مثل هذا التنبؤ ممكناً. إننا غالباً ما نقول بأن التاريخ يعيد نفسه ولكن هذا غير صحيح، فكل ما يعنيه مثل هذا القول أن حوادث معينة يمكن أن تحوى بعض وجوه الشبه فى فترة أخرى سابقة. فلو أن التاريخ يعيد نفسه لما كان هناك تاريخ[١٤].

إن أول وأبسط نقطةهى أن المؤرخ غالباً ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع، ودائماً ما يحتاج المنهج المقارن، بل وعلم الاجتماع التاريخى كذلك، لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ. حقيقة أن عالم الاجتماع يجب عليه أحياناً أن يكون مؤرخاً لنفسه، حينما يحتاج في بحثه لبيانات هائلة لم يتم الحصول عليها بعد، لكن ذلك ليس فى وسعه دائماً، إذ أن عامل الوقت يحول دونه(١٥). ولذلك فإن عالم الاجتماع كثيراً ما يحتاج لأعمال المؤرخ.

إلا أننا نستطيع أن نذهب إلى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذين ارتبطا ارتباطاً وثيقاً فى نشأتهما ثم افترقا بعد ذلك - باستثناء أعمال المدرسة التاريخية الاقتصادية فى ألمانيا - قد أصبحا أشد ارتباطاً مرة أخرى فى السنوات الأخيرة. ولا يرجع ذلك فقط إلى تطور علم الاجتماع، وإسهامه المباشر فى الدراسات الاقتصادية، وإنما إلى تغيرات شهدها علم الاقتصاد ذاته. وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير إليهما فى هذا الصدد، الأول تحول الاهتمام من ميكانزم السوق إلى الإنتاج القومى الشامل أو الدخل القومى، ذلك التحول الذى أدى بعلماء الاقتصاد إلى الجانب الثانى وهو دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة فى النمو الاقتصادى(١٦).

فمنذ منتصف القرن الثامن عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين، بدأ الاقتصاد يتطور ويتخذ صورة علم اجتماعى واضح المعالم. فقد عرف آدم سميث الاقتصاد بأنه علم الثروة، وميدانه يقتصر على دراسة طبيعة ثروة الأمم وأسبابها ومظاهرها الخارجية. كما عرف الفرد مارشال الاقتصاد بأنه «دراسة الناس فى حياتهم العملية العادية». وقد ارتبط الاقتصاد دائماً بالسياسة، وربما كان هذا هو الأصل فى تسميته بالاقتصاد السياسى. ولذلك كانت كتابات الاقتصاد السياسى هى أعمال قصد بها مناقشة المسائل الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية المعينة(١٧).

ويؤكد علماء الاقتصاد على أنشطة الإنسان كلما استخدم البيئة الخاصة به لإنتاج السلع والخدمات، وكلما استطاع توزيع الثروة. أما علم السياسة فهو دراسة

الحياة السياسية وأنواع الحكومات، وتوزيع القوى فى المجتمع. إذ يهتم بالتركيز على النظام الاجتماعى، وإنجاز التغير الاجتماعى عن طريق التخطيط والإصلاح.

وقد اختلف علماء السياسة كثيراً فى تعريف العلم وتحديد ميدانه، ومثال ذلك أن البعض يزعم أن الدراسة الحقة للسياسة دراسة للقيم المثالية. ولذلك يكون علم السياسة فناً. وربما كان محور تفكيرهم يدور حول إيجاد نظرية لتبرير وجود الدولة والدفاع عنها. أو يكون محاولة للدفاع عن الفرد وروابطه ومنظماته ضد الدولة، أو تحليل علم السياسة انطلاقاً من الحاجة إلى إطار شامل يسمح بالتنظيم التلقائى المنسق للحقائق المتجمعة عن النظم الاجتماعية والسلوك السياسى. هذا إلى أن عدداً من الباحثين فى السياسة فى الوقت الراهن يهتمون بما يسمى السلوك السياسى أو السلوكية السياسية، فى محاولتهم فهم العلاقة المتبادلة بين النظم ذات الطابع السياسى والسلوك العملى للأفراد فى المجتمع. ولكن هذه المحاولة أصبحت محل نقد من الكثيرين نظراً للأساس النفسى الذى تقوم عليه[١٨].

إن لعلم السياسة التقليدى ثلاثة جوانب رئيسية هى : الجانب الوصفى (دراسة التنظيم الرسمى للحكومة والإدارة المحلية والمركزية) والجانب العملى (دراسة مشكلات تطبيقية فى التنظيم والإجراءات) والجانب الفلسفى (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية فى إطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية). ولا توجد فى معظم كتابات علم السياسة إلا محاولات محدودة جداً للتعميم، باستثناء بعض محاولات التصنيف الأولية لنماذج الحكومات فى ضوء خصائص رسمية إلى حد بعيد. والواقع أن تأثير علم الاجتماع فى مجال الدراسات السياسية شديد الوضوح، فقد بدأ الدارسون تحويل اهتمامهم من الجوانب الرسمية للأنساق السياسية إلى دراسة السلوك السياسى الذى يمكن استخلاص تعميمات تصدق عليه. ونستطيع أن نلمس الطابع السوسيولوجى لعلم السياسة المعاصر بصفة خاصة فى مجالين هما : نمو الدراسات المقارنة ودراسة العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسية فى علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى[١٩].

أما مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع، فإن الكثير من علماء النفس يقولون بأن مركز اهتمام علم النفس يتركز حول الفرد في تفاعله مع بيئته. وربما كان هذا القول يصور شيئاً هاماً ، وهو أن علم النفس من العلوم المتداخلة فى عدد آخر من العلوم، ذلك لأنه إذا اعتبرنا علم النفس من العلوم الاجتماعية، فهو إذن علم سلوكى، على الرغم من أنه فى بعض الأحيان قد يكون علماً بيولوجياً أيضاً. إن اهتمام علم النفس بموضوعات معينة كالإحساس والإدراك والتفكير جعل بعض الناس يعزلونه خطأ عن دائرة العلوم الاجتماعية باعتبار أن هذه الموضوعات يمكن أن تدرس مستقلة دون ربطها بالبيئة التى يعيش فيها الفرد، ذلك أن التكيف مع البيئة مستحيل من غير أن تكون لدينا معلومات عنها، كما أن حدود نجاحنا فى حصولنا على هذه المعلومات مرتهن بقدرة الكائن الحى على التفاعل مع طاقة الإحساس من حوله [٢٠].

مراجع الفصل الأول

١ ـ د. عبد الكريم أحمد، النظرية السياسية، ص ٢٦ ، ٢٧ .

٢ ـ د. أحمد فؤاد الأهوانى، أفلاطون، مجموعة نوابغ الفكر الغربى، العدد الخامس، دار المعارف، ص ٢٨ .

٣ ـ د. بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩، ص ٥٥ ، ٥٦

4 - Bendix & Lipset, class, Status and power, Glencoe, 1953, p.7

٥ ـ أفلاطون، الجمهورية، منقولة عن الإنجليزية، مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٢٩، ص ٤٤ ، ٤٥.

٦ ـ أحمد فؤاد الأهوانى، مرجع سابق، ص ١٤١.

٧ ـ جاستون بوتول، تاريخ علم الاجتماع، ترجمة غنيم عبدون، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ١١.

٨ ـ حنا الفاخورى، وخليل الجر، تاريخ الفلسفة العربية، الجزء الأول، دار المعارف، بيروت، ١٩٥٧، ص ٦٩.

٩ ـ فؤاد شبل، المدينة الفاضلة، مكتبة النهضة المصرية، ص ٢١ .

١٠ ـ د. عمر فروخ، تاريخ الفكر العربى، المكتبة التجارية للطباعة، والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٦٢، ص ٧٠.

١١ ـ أرسطو، السياسات، نقلة من الأصل اليونانى أوغسطينس بربارة، بيروت، ١٩٥٧، ص ٨ ـ ٩.

١٢ ـ المرجع السابق، ص ٤٩.

١٣ ـ د. محمد عاطف غيث، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

١٤ ـ المرجع السابق، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

١٥ ـ بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، دار الكتب الجامعية، إسكندرية، ١٩٧٢، ص ١٠٠.

١٦ ـ المرجع السابق، ص ٩٥.

١٧ ـ د. محمد عاطف غيث، مرجع مذكور، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

١٨ ـ المرجع السابق، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

١٩ ـ بوتومور، مرجع مذكور، ص ٩٦ ـ ٩٧.

٢٠ ـ محمد عاطف غيث، مرجع مذكور، ص ١٤٨.

الفصل الثانى

مناهج البحث فى علم الاجتماع

* تمهيد
* أولاً : نوعية البحوث فى علم الاجتماع
* ثانياً : مناهج البحث الاجتماعى
* ثالثاً : طرق البحث الاجتماعى
* رابعاً : أدوات جمع البيانات
* مراجع الفصل الثانى

[illegible]

مناهج البحث في علم الاجتماع

تمهيد :

يتفق كثير من المشتغلين بالبحث الاجتماعي على تقسيم خطواته الإجرائية إلى ثلاثة أقسام أو مراحل، تمثل الأولى تخطيط البحث، وتؤكد الثانية على تنفيذ البحث، وتوضح المرحلة الثالثة كتابة التقرير النهائي. ومع ذلك، فهناك من الباحثين من يذهب إلى أن الشعور بمشكلة البحث هو أول خطواته، ويتبع هذا فرض الفروض ثم غربلتها، لينتهى البحث إلى التحقق من صدق الفروض المشتقاة بعد اختبارها إمبيريقياً.

والملاحظ أن التصنيف الأول يصلح للدراسات ذات الطبيعة الكشفية أو الاستطلاعية أو الوصفية أو التفسيرية. على أن التصنيف الثانى يصلح للبحوث التجريبية أو تلك التى تختبر الفروض السببية بصفة خاصة. ومع ذلك فإن هذين التصنيفين يتفقان فى الخطوات الإجرائية العامة عند تصميم أى بحث أو موضوع لبحث اجتماعى. وعند تنفيذه والانتهاء بكتابة تقريره واستخلاص نتائجه. ويجدر بنا أن نشير منذ البداية، أنه لا توجد قواعد جامدة فى خطوات البحث الاجتماعى، فقد تملى طبيعة المشكلة بعض التغييرات فى ترتيب خطوات البحث، وفى مدى أهمية كل منها حسبما تقتضيه طبيعة المشكلة من جانب، والظروف التى يعمل الباحث من خلالها من جانب آخر.

يضاف إلى هذين التصنيفين، ذلك الذى وضعه لندبرج وشراج ولارسن، ومؤداه أن مشروع البحث فى علم الاجتماع ينبغى أن يتضمن عدة خطوات تفصيلية، تبدأ بصياغة مشكلة البحث وهدف الدراسة صياغة محددة، مع توضيح دوافع البحث.

والخطوة الثانية تتمثل فى وضع فروض البحث، ثم تحديد السلوك

وملاحظته، واختيار عينة البحث، وتطبيقه، وأخيراً استخلاص النتائج[1].

وعلى خلاف التصنيف السابق يضع لندبرج، فى كتابه عن البحث الاجتماعى، تصنيفاً لخطوات المنهج العلمى، حيث يرى أن أولى الخطوات هى وضع فروض البحث التى يمكن أن تخضع للاختبار. وثانى هذه الخطوات هى ملاحظة المادة العلمية وتسجيل البيانات. وأما ثالث خطوات المنهج العلمى، فهى تصنيف البيانات وتنظيمها، حتى يتسنى الوصول إلى الخطوة الرابعة والأخيرة وهى التعميم والوصول إلى القانون العلمى[2].

ومن الناحية الأكثر تفصيلاً، نعرض فيما يلى تصنيفاً لخطوات البحث الاجتماعى، وذلك حتى يستطيع الباحث المبتدئ أن يحدد موقع قدميه من مراحل البحث المختلفة. وحتى يستطيع كذلك تحديد الإمكانيات اللازمة لإنجاز البحث فى مراحل زمنية محددة:

١ ـ اختيار موضوع البحث.

٢ ـ تحديد إطار البحث.

٣ ـ تحديد المفاهيم الأساسية.

٤ ـ تحديد هدف البحث.

٥ ـ الإطلاع على البحوث السابقة، وتحديد مصادر البيانات.

٦ ـ وضع فروض البحث وقضاياه.

٧ ـ تحديد مجال البحث.

٨ ـ وضع توقيت زمنى للبحث ومراحله.

٩ ـ تقدير ميزانية البحث والإمكانيات اللازمة.

١٠ ـ تحديد منهج البحث وأدوات جمع البيانات.

١١ ـ جمع البيانات.

١٢ ـ المراجعة الميدانية والمكتبية.

١٣ ـ التفريغ الآلى أو اليدوى.

١٤ ـ التحليل الإحصائى والعرض البيانى.

١٥ ـ التحليل الكيفى والتعميم وكتابة التقرير.

١٦ ـ التوثيق والملاحق.

إن المتعمق لهذه الخطوات يستطيع أن يلحظ على الفور أنها تنقسم إلى خمس نقاط أساسية: تهتم الأولى بتحديد هدف البحث، وتتعلق الثانية بتوضيح مجاله البشرى والفنى والزمنى وحجم العينة. أما النقطة الثالثة فتضع فى اعتبارها تحديد الإمكانيات الفنية والبشرية المتاحة وتوقيت كل خطوة من خطوات البحث، ابتداءً من اختيار موضوع البحث، وانتهاء إلى توصيات يصل إليها البحث من خلال مروره بخطوات أخرى تتمثل فى مراحل الإعداد والتنفيذ وعرض النتائج وتركز النقطة الرابعة على تحديد منهج البحث وأدوات جمع البيانات، وفقاً للمرونة المنهجية التى يتبناها الباحث، حيث يختار من الوسائل والمناهج ما يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة وأسلوب البحث والظروف الاجتماعية والنفسية والبيولوجية والتاريخية التى تسيطر على الظاهرة. ومن هنا تنفيذ البحث، بمعنى جمع البيانات اللازمة بالطريقة والأداة التى تحددت فى الخطوة السابقة، ولا يعنى جمع البيانات، تسجيلها دون تقدير مدى صحتها أو ثبات الأدوات؛ ولهذا تراجع البيانات ميدانياً، كما تراجع مكتبياً. وفى الحالة الأولى تتأكد هيئة البحث من أن البيانات التى جمعت على جانب كبير من الصحة، وهذا يعنى أن هيئة البحث تتشكك فى كل من الباحث والمبحوث على السواء؛ ولذلك تضع منذ البداية مستوى معين على أساسه تعمم النتائج التى تستخلص من البيانات. ومعنى هذا ـ أيضاً ـ أن الباحث ربما لم يتلق تدريباً كافياً من أجله يتوحد مع غيره من الباحثين سواء فى طريقة تقديم نفسه للمبحوث مما يؤثر على نتيجة المقابلة. ففى المراجعة الميدانية يطلب من باحث غيره أن يقوم بإعادة استيفاء البيانات وتقارن البيانات التى يجمعها الباحث الجديد بتلك التى جمعها الباحث السابق، وفى هذا ضمان لعدم الشك فى أسلوب وطريقة وأمانة الباحث فى جمع بياناته. ومن

الناحية المقابلة، في هذا ضمان من أن المبحوث لا تتغير إتجاهاته نحو الاستجابة لأسئلة محددة. أما في المراجعة المكتبية، فيتأكد المراجع المكتبي من أن البيانات المطلوب استيفاءها قد جاءت في كشف البحث أو المقابلة أو الملاحظات. كما تمهد المراجعة المكتبية لمرحلة تقرير البيانات. وإن إتفق على أن يكون التفريغ يدوياً فعلى الباحث أن يعد كشوفاً للتفريغ مستخدماً طريقة الحزم. أما إذا كان التفريغ آلياً، فعليه أن يقوم بتبويب البيانات إن لم تكن مبوبة وتحديد متغيرات الإجابة في الأسئلة المفتوحة النهائية ثم ترميزها تمهيداً لهذا النوع من التفريغ.

تبقى إذن مرحلة عرض البيانات التي توصل إليها البحث بعد تفريغها. وهذه المرحلة تحدد كيفية عرض البيانات، سواء عن طريق الجدولة أو العرض البياني أو العرض الكيفي الوصفي. وإن كانت البيانات في صورتها النهائية كمية، فإن هذا يتطلب تحليلاً كيفياً نوعياً، كما يتطلب تحليلاً إحصائياً باستخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. وعلى أساس النتائج، وفي ضوء الملاحظات واستقراء الواقع، يستطيع الباحث أن يصل إلى نوع من التعميم، وعند هذه الخطوة، عليه أن يقارن بين ما وصلت إليه دراسته من نتائج، وما توصلت إليه دراسات أخرى، إتفاقاً أو اختلافاً، وتصاغ التعميمات مع تلك النتائج واضعين في الاعتبار طريقة البحث وأسلوب اختيار العينة أو الشمول وغير ذلك مما يتضمنه تقرير البحث.

وينتهي البحث في العادة بذكر أهم النتائج أو موجز التوصيات. وأخيراً، على الباحث أن يضع في خاتمة البحث قائمة بمكتبة البحث، أي المراجع التي استخدمها، حسب نوعياتها، وتصنف المراجع حسب موضوعات الدراسة، أو تصنف أبجدياً. وإن صنفت حسب موضوعات الدراسة فيجب أن يكون التصنيف الفرعي أبجدياً كذلك. كما قد تصنف من الموضوعات العامة إلى الموضوعات الأكثر تخصيصاً. وقد تصنف إلى مراجع عامة ثم كتب متخصصة في الموضوع ثم مقالات في دوريات. ويلحق البحث بمجموعة من الملاحق التي قد تكون صوراً أو خرائط أو جداول أفيد منها عند التحليل. كما ترفق ـ كذلك ـ صورة من استمارة البحث أو دليل المقابلة ... وما إلى ذلك من ملاحق هامة.

أولاً ـ نوعية البحوث فى علم الاجتماع :

إن طبيعة البحث أو الدراسة تحدد المنهج المستخدم، وبالتالى يتحدد أسلوب البحث الذى يعين أداة مناسبة عن غيرها من أدوات البحث فى دراسة موضوع ذا طبيعة خاصة. وتلك الأداة البحثية تحتاج هى الأخرى إلى فن لتطبيقها. ومعنى هذا أن هناك أنواع مختلفة من البحوث والدراسات الاجتماعية أهمها:

١ ـ البحوث الكشفية *Exploratory* :

وتهدف إلى التعرف على ظاهرة معينة باكتشاف معارف وأفكار جديدة بطريقة تساعد على تحديد مشكلة البحث بدقة، ووضع واستخلاص بعض الفروض بصورة يسهل اختبارها. أى أن هذا النوع من البحوث ينير لنا الطريق للتعرف على أهم الفروض التى ينبغى أن توضع موضع البحث والتجربة فى بحوث تالية ويمكن تحديد أهداف البحوث أو الدراسات الاستطلاعية أو الصياغية أو الكشفية ـ وكلها مترادفات ـ فيما يلى[٣] :

١ ـ صياغة مشكلة البحث تمهيداً لإجراء بحث أدق لها.

٢ ـ تنمية فروض البحث.

٣ ـ زيادة ألفة الباحث بالموقف أو الظاهرة التى يرغب دراستها فيما بعد.

٤ ـ توضيح المفاهيم.

٥ ـ تبين المسائل التى ينبغى أن يكون لها السبق فى البحث مستقبلاً.

٦ ـ جمع المعلومات عن الإمكانيات العملية للقيام ببحث فى المجال الواقعى الحى الذى ستجرى فيه الدراسة.

٧ ـ الحصول على قائمة بالمشاكل التى يراها الخبراء جديرة بالبحث العاجل فى ميدان من ميادين البحث.

ويعتمد هذا النوع من الدراسة أساساً على مراجعة نتائج البحوث والدراسات المتصلة، لما فى ذلك من اقتصاد فى المجهود، وأن يتمكن الباحث من بناء عمله

البحثى على ما سبقه من بحوث. ومحور الاهتمام فى هذه المراجعة يكون فى العادة باستخلاص بعض الفروض التى تساعد على التعمق فى الدراسة. كذلك فإن هذا النوع من الدراسات يعتمد على الباحثين أو المعتنين بمثل هذه الدراسات أعمق وأدق. وبالإضافة إلى استعراض تراث العلوم الإنسانية فيما يرتبط بالمشكلة موضع الدراسة، يمكن للباحث أن يحلل الأسئلة المثيرة لاستبصار وتلفت نظره، كما يمكن له أن يجرى مسحاً للأشخاص الذين قد يكون لهم خبرة عملية بالمشكلة.

٢ ـ **البحوث الوصفية** *Descriptive* :

تنحصر مثل هذه الدراسات فى أن يقوم الباحث بعرض خصائص وضع ما أو مجموعة من الأفراد، سواء كان ذلك بناء على افتراض سابق للدراسة أو بدونه بطريقة صحيحة ودقيقة. كذلك فإن الدراسات الوصفية تحدد ما إذا كانت ظاهرة معينة تتكرر، وما إذا كانت فى تكرارها مرتبطة بعوامل معينة أخرى. وعادة ما يسبق ذلك افتراض مبدئى لوقوع مثل هذه الظاهرة، وإن كان هذا ليس دائم الحدوث. وبصفة عامة، فإن أهمية هذه الدراسات ترجع إلى دقتها واتساع مضمونها أو نطاقها. ومن ثم فإنه يلزم وجود تصميم بحثى فى هذه الدراسات ليقلل إلى حد كبير من التحيز الجائز وقوعه، وليزيد من الدقة المطلوبة فى جمع البيانات.

وتعرف الدراسة الوصفية بأنها تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع. وهى دراسة لا تتضمن فروضاً تذهب إلى أن متغيراً معيناً يؤدى إلى متغير آخر أو ينتج عنه متغير آخر.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الدراسات الوصفية لا تحصر أهدافها فى مجرد جمع الحقائق، فلو كان الأمر كذلك لما كانت تعد بحوثاً علمية على وجه الإطلاق. إذ ينبغى على الباحث أن يسجل الدلالات التى يستخلصها من البيانات

التى يجمعها، مسترشداً فى ذلك الأمر بالأهداف التى يتوخاها من الدراسة. ولا يتأتى ذلك بالطبع بغير تصنيف حاذق للبيانات يتيح لها أن تفصح عن الإتجاهات الكامنة فيها مثل ارتباط متغير بمتغير آخر أو بمتغيرات أخرى. أو إنحراف البيانات نحو متغيرات معينة أو تمركزها حول متغيرات أخرى. وكل هذه الإتجاهات ينبغى على الباحث أن يناقشها ويعطيها التفسير المناسب حتى ترقى الدراسة إلى مستوى البحث العلمى[٤].

٣ ـ البحوث التشخيصية :

ويطلق عليها البحوث التى تختبر الفروض السببية Testing of Cousal Hypotheses لأنها تتناول الأسباب المختلفة المحتملة المؤدية إلى الظواهر الاجتماعية، رما يمكن إجراءه لتعديل بعضها. والمفهوم الدارج للسببية هو أنها حادث أو واقعة معينة أو عامل يؤدى إلى حدوث حادث أو ظاهرة أخرى. وتختلف النظرة العلمية إلى موضوع السببية، إذ أنها لا ترجع حدوثها إلى عامل وحيد، بل ترجع حدوثها إلى عوامل متعددة وقد ينبنى استخلاص الأسباب المؤدية إلى ظاهرة معينة على أساس التجربة. ولذلك نجد نوعاً من البحوث يطلق عليه البحث التجريبى الذى يدور حول اختبار صحة بعض الفروض المحددة مقدماً. وتستخدم فى هذه البحوث الوسائل العلمية فى القياس والإحصاء، للتعرف على مدى صحة هذه الفروض.

ثانياً ـ مناهج البحث الاجتماعى :

إذا كانت طبيعة الدراسة هى التى تحدد المنهج الذى يتبع فيها، فمعنى هذا أن كل دراسة منفردة لا يليق لها منهج واحد فقط، بل تتعدد مناهج دراسة موضوع معين وفقاً لمبدأ المرونة المنهجية الذى يدعو إلى عدم الاعتماد على منهج وحيد والتقيد به عند دراسة أية ظاهرة أو مشكلة، إذ يصلح مع هذه الدراسة أكثر من منهج. فالدراسة الكشفية ـ مثلاً ـ يمكن أن يصلح لها المنهج الوصفى أو المنهج المقارن أو النقدى أو التاريخى أو الإحصائى. ولكن لا يصلح لها المنهج

التجريبي. والدراسة التي تختبر الفروض السببية يمكن أن تصلح لها مناهج أخرى بالإضافة إلى المنهج التجريبي. ومن الممكن القول بأن هناك منهجين نجد أنهما أكثر أهمية فى البحوث الاجتماعية وهما المنهج التاريخى والمنهج التجريبي. وعليه نرى ضرورة تفسير كل من هذين المنهجين.

١ ـ المنهج التاريخى(٥):

هناك علاقة سببية بين الماضى والحاضر من حيث أنماط الحياة السائدة والنظم الاجتماعية والمستوى الحضارى فى كل حقبة من حقبات التاريخ. ويعتبر العالم العربى ابن خلدون هو أول من اتبع المنهج التاريخى فى مقدمته فى القرن الرابع عشر. ثم الفليسوف جيوفانى فيكو (١٦٦٨ ـ ١٧٤٤) الذى يقرر بأن العلوم يجب أن تتخذ العصر الذى بدأ فيه الموضوع الذى نعنيه بالبحث كنقطة بداية لدراسة هذا الموضوع.

ويرجع الفضل إلى الفليسوف الفرنسى سان سيمون فى الربط بين المنهج التاريخى والمنهج العلمى. فالطريقة التاريخية تستخدم ـ عادة ـ إذا أراد الباحث أن يحكم على الحاضر فى ضوء ما حدث فى الماضى. ومثال ذلك أن الطبيب يستخدم هذه الطريقة بجانب دراسة الحالة عندما يستفسر عن تاريخ المرض. كما يستخدم المنهج التاريخى فى بحث كثير من الظواهر الاجتماعية والنفسية من دراسة حالات إنحراف الشباب، فيرجع الباحث إلى تحديد أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الظاهرة عن طريق البحث عن الحقائق السابقة مثل سلوك الشباب فى أسرهم ومجتمعهم المحلى وسائر الجماعات التى كانوا ينتمون إليها قبل إنحرافهم. كما أن التاريخ فى حقيقته، عبارة عن تسجيل واقعى للحوادث، وتوضيح لتاريخ الحالة إذا كان فرداً أو جماعة أو نظاماً اجتماعياً(٦).

فما هى ـ إذن ـ مصادر المنهج التاريخى؟ يمكن تقسيم المصادر التاريخية، وهى الحقائق أو البيانات المدونة فى سجلات مثل الوثائق والمطبوعات والبحوث والدراسات الإحصائية، إلى ثلاثة أقسام:

(أ) مصـادر أوليـة : وهى التى تمدنا ببيانات قامت بتدوينها أو تفريغها وتبويبها ثم نشرها - إذا اقتضى الأمر - نفس الجهة التى قامت بجمعها بعد الدراسة والبحث. أو قد تكون آثاراً وهى بقايا حضارة سابقة أو أحداث وقعت فى الماضى، وتعتبر بيانات التعدادات والإحصاءات التى تصدرها إدارات الإحصاء المركزية مصادر أولية، كما تشتمل هذه المصادر على القوانين واللوائح.

(ب) مصـادر ثانويـة : وهى ما نقل أو اشتق أو أخذ عن مصادر أولية. أى أن الجهة التى تستفيد من أو تستخدم البيانات الأولية تعتمد على البيانات التى تنشر فى البحوث أو الرسائل العلمية أو فى الصحف والمجلات، وتكون مستقاة من مصادر أولية أو من مصادر ثانوية أخرى.

ومن الأفضل استخدام المصادر الأولية، إذ أن المصادر الثانوية كثيراً ما تكون معرضة للأخطاء الناتجة عن عدم الدقة فى نقل البيانات، أو أخطاء فى الكتابة أو التحليل. كما أن المصادر الأولية تحتوى على تفاصيل أوفى بطبيعة الحال من المصادر الثانوية.

(جـ) مصـادر ميدانيـة : إذا كانت المعلومات المطلوبة توجد لدى بعض الأفرد أو الهيئات، أو تكون مشاهدات غير مدونة فى سجلات، فإن الباحث يقوم بجمعها عن طريق توجيه بعض الأسئلة للأفراد أو الحصول عليها عن طريق المشاهدة المباشرة أو دراسة الآثار وبقايا الحضارات القديمة والتراث التاريخى لبعض الثقافات عن طريق مشاهدات الرحالة.

وبالإضافة إلى التصنيف السابق للبيانات، فهناك تصنيف آخر، يذهب إلى تقسيم البيانات إلى نوعين: الأول الذى تصدره هيئات حكومية ومؤسسات تابعة للدولة مباشرة. والنوع الثانى تصدره هيئات خاصة، بحيث تجمع البيانات فى النوع الأول عن طريق الهيئات والمؤسسات الحكومية، على أنها تجمع وفقاً للنوع الثانى عن طريق الهيئات غير الحكومية والأشخاص كرجال الأعمال والمؤسسات الاجتماعية الخاصة وهيئات البحث الأهلية والباحثين الاجتماعيين كأفراد[٧].

وترى بولين يونج أن مصادر المنهج التاريخى ثلاثة: الوثائق والمصادر التاريخية المتنوعة، والتاريخ الثقافى والمادى، والمصادر الشخصية(٨).

ومن الجدير بالذكر أن معظم البحوث تحتاج لكل هذه الأنواع من المصادر، إذ تستلزم حقائق تاريخية أو إحصاءات معينة، وتقتضى فى نفس الوقت إتصالاً مباشراً ببعض الرواة والمؤرخين للتعرف على آرائهم أو الاطلاع على البحوث التاريخية الأخرى التى لها علاقة بالبحث موضوع الدراسة.

وسواء كان المصدر أولياً أو ثانوياً فإنه يتعين على الباحث دائماً أن يبذل محاولة فى سبيل التأكد من صدق المصدر ومدى دقته، إذ أن بعض البيانات والمعلومات التاريخية تكون غير دقيقة ويحتورها نقص أو قصور مقصود أم غير مقصود. ولذلك كان على الباحث أن يجرى نوعين من الاختبارات أو التحليلات للمصادر التاريخية. الأول: تحليل خارجى، يتضمن نقد الوثيقة للتحقق من شخصية كاتبها أو مؤرخها، وما عرف عنه من صدق أو أمانة، وذلك بدراسة تاريخه أو ما كتب عنه. كما يجب التحقق من تاريخ النشر لما له من دلالة على ما ورد بالوثيقة التاريخية من بيانات. والثانى: تحليل داخلى، للتأكد من حقيقة المعانى أو المعلومات أو البيانات التى اشتملت عليها الوثيقة بشتى الطرق والوقوف على ما تضمنته من متناقضات أو أخطاء. يلى ذلك محاولة تنسيق المعلومات والحقائق التى توصل إليها الباحث والربط بينها فى كل متكامل، ثم استقراء هذه البيانات وتفسير مدلولاتها فى ضوء الأحداث التاريخية أو التطور الحضارى، ثم يبدأ بعد ذلك فى تفسير النتائج وتحليلها ومقارنتها بما توصل إليه غيره من الباحثين.

وهكذا تنتهى عملية التحليل إلى تقرير عدد كبير من النتائج الجزئية. وعليه فهناك إجراء منهجى آخر يتطلبه المنهج التاريخى وهو التركيب التاريخى الذى يتضمن تصنيف الظواهر والاجتهاد فى استخدام خيال المؤرخ عند وضع فروض معينة، وتبرير أو تعليل ذلك الاجتهاد، ثم عرض الحقائق التى هداه إليها التحليل والتركيب.

٢ ـ المنهج التجريبى :

تستهدف الدراسة التجريبية جمع المعلومات وتنظيمها بشكل يؤدى إلى إلقاء الضوء على مدى صحة فرض أو مجموعة من الفروض. وبقدر ما تكون طريقة جمع المعلومات وتنظيمها دقيقة لا تحتمل الطعن، تكوَن القيمة العلمية لهذه الدراسة. وبمعنى آخر، إذا كانت النتائج التى نحصل عليها فى تجربة ما يمكن تفسيرها بأكثر من تفسير، بحيث يؤدى بعض هذه التفسيرات إلى تأكيد صحة الفرض الذى نختبره، بينما يؤدى بعضها الآخر إلى التشكيك فى صحته، فإن هذه التجربة تكون إلى هذا الحد غير علمية، وبذلك يمكن الطعن فيها بسهولة إذ أنها فشلت فيما تستهدفه أصلاً، وهو اختبار مدى صحة فرض معين من الفروض[٩].

والمنهج التجريبى عبارة عن إجراء بحثى فيه يقوم الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف محددة، حيث يتحكم فى بعض المتغيرات، ويقوم بتحريك متغيرات أخرى، حتى يستطيع تبين تأثير هذه المتغيرات المستقلة فى المتغيرات التابعة. أى أن المنهج التجريبى محاولة لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات محددة.

ويرجع الفضل إلى فرانسيس بيكون عندما ذكر أن الوسيلة الفعالة فى البرهنة على صدق أحد الفروض تتمثل فى طريقة الحذف، حيث يستطيع الباحث جمع الفروض التى يحتمل أن تكون سبباً فى حدوث ظاهرة ما ثم يحذف منها ما يجده غير مؤكد حتى ينتهى إلى سبب وحيد. كما يرى بيكون إمكانية الكشف عن الصفات النوعية للأشياء أو خصائصها باستخدام ما أطلق عليه «قائمة الحضور» التى تحتوى على جميع الحالات الخاصة التى توجد فيها الطبيعة الأولية، وتهدف إلى فحص صفة أو ظاهرة بعينها، وإلى البحث عن جميع الأمثلة التى توجد عليها، و «قائمة الغياب» وتأتى بحالات مقابلة لتلك التى أمكن فحصها فى قائمة الحضور بحيث تكون كل جماعة هنا مقابلة لحالة خاصة هناك، وبحيث تشترك

الحالتان فى جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً. و «قائمة التدرج» وفيها يقوم الباحث بإحصاء جميع الحالات الخاصة أو الأمثلة الجزئية التى توجد فيها صفة أو ظاهرة معينة بدرجات متفاوتة(١٠). وقد إتخذت هذه الطرق مسميات أخرى لدى جون ستيوارت مل هى طريقة الإتفاق وطريقة الاختلاف وطريقة التغير النسبى، وأضاف مل إلى هذه الطرق «طريقة البواقى» التى تمثل أسلوباً تجريبياً ينتهى إلى العثور على ظاهرة جديدة كانت مجهولة وتتطلب تفسيراً. بمعنى إذا أدت مجموعة من المقدمات إلى مجموعة من النتائج، وأمكن ارجاع جميع النتائج فى المجموعة الثانية ماعدا نتيجة واحدة أو المقدمات فى المجموعة الأولى ماعدا مقدمة واحدة، فمن الممكن أن توجد علاقة بين المقدمة والنتيجة الباقيتين.

ثالثا ـ طرق البحث الاجتماعى :

هناك كثير من الخلط بين طرق البحث الاجتماعى ومناهجه وأدواته. ويرجع هذا ـ فى الواقع ـ إلى تداخل خطوات البحث وعدم الالتزام بخطوات مرحلية خلال إجراء الدراسات الاجتماعية بصفة خاصة. ولهذا نجد تحديد وتصور بعض المفهومات على أنها تقع فى نطاق المنهج أحياناً وفى نطاق أساليب أو طرق البحث أحياناً أخرى، وفى مجال أدوات جمع البيانات أحياناً ثالثة. ولذلك أجد من المناسب هنا أن ننظر إلى خطوات البحث فى علم الاجتماع نظرة فاحصة ومدققة بحيث أن منهج البحث يحدد أسلوبه وبالتالى تتحدد أداة جمع البيانات هنا على أساس الأسلوب. وليس فى هذا التقسيم تعسفاً وخاصة ونحن بصدد شرح وتفسير البحث فى علم الاجتماع للباحث المبتدئ.

١ ـ دراسة الحالة :

تعطى دراسة الحالة صورة كلية شاملة لدراسة ظاهرة معينة فى مجتمع محدد وقد تكون الحالة موضوع البحث فرداً واحداً أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو مشروع أو وحدة إدارية. كما قد تتضمن طريقة دراسة الحالة الوحدة بأكملها أو دراسة قطاع منها. فإذا كان البحث يدور حول المجرم العائد ـ مثلاً ـ فإن وحدة

الدراسة هنا هى الفرد. وإذا كان البحث عن «أثر الأسرة فى جناح الأحداث» كانت «الأسرة» هى وحدة الدراسة، وإن كنا بصدد دراسة جماعة معينة كجماعة اللعب أو الدراسة أو مجتمع الناصية، فإن «الجماعة» تعتبر حينئذ وحدة لدراسة حالة هذه الجماعة أو تلك. وهكذا تتحدد وحدة دراسة الحالة وفقاً لوحدة الدراسة التى نحاول الكشف عن أبعادها وأعماقها وفقاً لمنهج محدد ومدخل واضح المعالم، مستخدمين فى ذلك الوقت أدوات متعددة ـ وقد تكون أداة واحدة ـ لجمع البيانات عن موضوع الدراسة.

وتهدف دراسة الحالة إلى كشف العمليات والعوامل التى تقوم عليها نماذج اجتماعية معينة، بقصد تحديد خصائص موقف اجتماعى معين أو وحدة اجتماعية أو تنظيمية محددة. ولهذا تفيد دراسة الحالة فى الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية، كما تفيد كذلك فى الدراسات التى تختبر الفروض السببية.

ونظراً لأن دراسة الحالة أسلوب يركز على حالات فردية، لهذا لا يجوز التعميم عن طريقه إلا أنه يهيىء الظروف لإجراء بحث أكثر شمولاً.

أما عن تطبيق هذا الأسلوب، فهناك طريقتين، الأولى: تاريخ الحالة Case history التى تهدف إلى دراسة دورة حياة الحالة وتطورها ونموها الطبيعى. والطريقة الثانية هى التاريخ الشخصى للحياة Life history أى عرض حياة الحالة من خلال وجهة نظر خاصة هى وجهة نظر الحالة ذاتها. على أن الطريقة الأولى تعتمد على التحقق مما تدلى به الحالة من آراء ومعلومات عن تطورها ونموها والحوادث التى واجهتها والظروف التى تحياها. إلا أن كلا الطريقتين لا تعتمد فقط على ما تدلى به الحالة، بل تعتمد كذلك على مصادر أخرى كالوثائق الشخصية والخطابات. كما يعتمد هذا الأسلوب ـ عند جمع البيانات ـ على أدوات متنوعة مثل الملاحظة والمقابلة واستمارات البحث. حتى يستطيع الباحث بعد جمع البيانات، تحليل العناصر المتشابهة والمختلفة لكى يعقد مقارنات للحالات فى ضوء الفروق بينها، وبعدئذ يمكن للباحث صياغة النتائج.

٢ ـ المسح الاجتماعى :

المسح الاجتماعى أسلوب لجمع البيانات عن جماعة معينة فى بيئة محددة من حيث ظروفها المعيشية، ومناشطها وتكوينها الاجتماعى. وبذلك يتناول المسح الاجتماعى ـ مثلاً ـ الجانب الصحى أو الزراعى أو دراسة الحياة الاجتماعية فى منطقة معينة. كما يستخدم هذا الأسلوب فى ميادين متعددة معتمداً على الإتصال المباشر بين المجتمعات والأفراد[١١]. ولقد استخدم مصطلح «المسح الاجتماعى» للتعبير عن البحث الاجتماعى الشامل من جهة، وللدلالة على أحد الأساليب النوعية المستخدمة فى البحث الاجتماعى من جهة أخرى، وهناك اعتقاد شائع يربط المسح الاجتماعى بمعنى الحصر، حيث يتصور أصحاب هذا الاعتقاد أن الدراسة المسحية معناها الوقوف على كافة الجزئيات فى موضوع معين أو فى منطقة معينة[١٢]. ومع ذلك فإن أسلوب الحصر الشامل ليس من مستلزمات المسح الاجتماعى، ولكنه يهتم بتوضيح الطبيعة الحقيقية للظاهرة عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب التى تدفع إلى ظهورها، فالمسح الاجتماعى كما يصفه كارادوج جونس Caradog Jones هو تعريف بمجتمع معين، وقياس لمستوى هذا المجتمع[١٣].

وهناك تصنيفات متعددة توضح أنواع المسوح الاجتماعية. فقد يذهب البعض إلى تقسيم المسوح على أساس مجالها، حيث ينظرون إلى أنها مسوح عامة تسير فى إتجاه أفقى ومسوح متخصصة تتخذ إتجاهاً تعمقياً. وقد يذهب البعض إلى تقسيمها حسب مدى التعمق الذى ترمى إليه الدراسة، حيث يقسمونها إلى مسوح تعتمد على الوصف فقط ومسوح تهتم بالتفسير. وقد تقسم المسوح الاجتماعية حسب جمهور البحث الذى تجرى عليه الدراسة إلى مسوح شاملة ومسوح بالعينة.

ومن أهم عيوب المسح الاجتماعى ـ أياً كانت نوعيته ـ الخطأ الذى يقع فيه الباحث أثناء اختيار العينة وخاصة إذا كانت طبيعة المسح تتطلب ذلك. وكذلك

خطأ التحيز، سواء كان من قبل الباحث أو المبحوث. يضاف إلى ذلك ضخامة الجهود والنفقات والخبرات الفنية التى يتطلبها المسح. كما أن التغير المستمر فى خطة الدراسة وإجراءاتها يجعل إمكانية لوجود صعوبات ومعوقات تحول دون استخدام هذه الطريقة.

٣ ـ الطريقـة الإسقاطيـة :

ترتكز الطريقة الإسقاطية على أساس أن الإسقاط Projection عملية لا شعورية تستخدم كعملية دفاعية ضد القلق والدوافع اللا شعورية. ويحدث الإسقاط نتيجة غزو هذه الدوافع والرغبات والأفكار التى تسبب الألم للذات إلى الآخرين وإلى العالم الخارجى، مما يترتب عليه خفض حدة التوتر لدى الفرد.

فالفرد حين تعرض عليه مثيرات غير متشكلة ومبهمة إلى حد ما ويطلب إليه أن يستجيب لها، يسقط على هذه المثيرات المبهمة حاجاته ونزعاته، وتبدوا هذه الحاجات والنزعات فى صورة استجابات لهذه المثيرات.

ويتفق العلماء على أن الأساليب الإسقاطية على خمسة أنواع: أولها الطرق التكوينية وتعتمد على أن الشخص الذى نفحصه لطلب منه أن يكون موضوعاً معيناً دون أن تحدد له عناصر سابقة، كأن يرسم أى شىء أو يكتب أى شىء، حيث أن هذه الطرق تعتمد على الخلق الفنى الحر. وثانيها ـ الطرق البنائية وبمقتضاها تعطى للشخص عناصر محددة من قبل ويطلب منه أن يؤلف فيما بينها فى كل جديد. وتعتبر الطرق التفسيرية ثالث هذه الأنواع حيث تفسر الأشياء التى يراها الشخص ويحتمل تأويلها تأويلات مختلفة، فهى عبارة عن عملية تفسير تلقائى للأشكال غير المحددة المضمون مثل اختبار رور شاخ(١٤)، واختبار تفهم الموضوع(١٥). ورابع هذه الطرق هى ما يطلق عليها الطرق التطهيرية أو التنفيسية، ويقصد بها الانفعالات التى تحدث عن طريق المشاركة الوجدانية، وتستخدم العلاج النفسى بمعنى التنفيس عن العمليات اللاشعورية. أما الطريقة الخامسة فهى الطريقة الانكسارية التى تعتمد على التشويهات التى تقع عند استخدام الكتابة وتكون راجعة إلى خصائص ذاتية شخصية.

ومن ناحية أخرى، يمكن تقسيم الأساليب الإسقاطية إلى .

(أ) الأساليب الإسقاطية المصورة : يشيع استخدامها فى كشف الإتجاهات الاجتماعية عن طريق تقديم صورة فوتوغرافية أو رسماً كروكياً للمبحوث ويطلب منه تكوين قصة.

(ب) الأساليب الإسقاطية اللفظية : وتشمل أنواعاً متعددة،منها اختبار التداعى وفيها تعد قائمة من الكلمات رتذكر كلمة بعد أخرى ويطلب منه أن يتداعى كل منها بذكر أول فكرة تخطر له. وتكون بعض هذه الكلمات محايدة انفعالياً، بينما يرتبط البعض الآخر بالإتجاه الاجتماعى المقصود اختباره وقد يكون الاختبار فى صورة تكملة بعض الجمل أو كتابة قصة معروف بدايتها فقط.

٤ ـ تحليل المضمون :

يعرف تحليل المضمون Content analysis[١٦] على أنه أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعى المنظم الكمى للمحتوى الظاهر للإتصال. ويقصد بالإتصال هنا ـ انتقال المعانى التى يعبر عنها بالرموز المختلفة ـ مثل الكلمة أو الصوت أو الصورة أو الرسم ـ من شخص لآخر أو مكان لآخر. ويهدف الإتصال إلى الإجابة على أسئلة مثل: من الذى يقول ماذا ولمن وكيف يقول؟ وما هى الآثار المترتبة على ذلك؟

ويمكن حصر وحدات تحليل المضمون فى خمس هى الكلمة: أى الرمز وذلك حينما يقوم الباحث بتحليل كلمات للشعارات مثل كلمة «الحرية» أو «الديمقراطية»، كما تشمل هذه الوحدة التحليل الأدبى لتحديد الألفاظ والكلمات الأكثر شيوعاً بين الأدباء. والموضوع: أى الفكرة التى تدور حول مشكلة معينة. والشخصية: وقد تكون خيالية أو تاريخية، وتستخدم فى تحليل القصص الدراما والسير والتراجم. والمفردة: أو الوحدة الطبيعية التى يستخدمها منتج المادة، وقد تكون كتاباً أو مقالاً أو قصة أو حديثاً أو برنامجاً إذاعياً. ومقاييس الزمن والمساحة: وهى عبارة عن تقسيمات مادية مثل عدد الأعمدة أو عدد السطور أو الصفحات أو الزمن فى البرامج الإذاعية أو وحدات الطول فى الفيلم.

هذا وتتوقف فئات تحليل المضمون على طبيعة المضمون ذاته. إذ ينبغى التفرقة بين المادة والشكل. فمن ناحية المادة يسأل عادة: ماذا كتب أو ماذا قيل؟ ومن ناحية الشكل يسأل: كيف كتب أو كيف قيل فى مادة الإتصال؟ ويعتبر السؤالين السابقين فئتى التحليل الأساسيتين. ويتوقف نجاح أو فشل تحليل المضمون على الفئات التى يستعملها الباحث.

رابعاً ـ أدوات جمع البيانات :

لا يمكن أن يحقق البحث الاجتماعى أهداف الموجزة إلا إذا كانت عملية جمع البيانات مصممة على أساس دقيق. لأن هذه البيانات تمثل موضوع البحث الذى ينبغى أن يكون محدداً تحديداً سليماً يتفق مع الهدف العام الموضوعى الذى يسعى إلى تحقيقه الباحث الاجتماعى. وإذا كان المنهج والأسلوب محددان بطريقة سليمة، فليس هذا تأكيداً على سلامة المادة العلمية التى ترد فى البحث. مما يترتب عليه ضرورة إتقان تصميم أدوات جمع البيانات بصورة تسمح بجمع بيانات تعبر عن الواقع الاجتماعى الذى يعطى للبحث موضوعه الأصلى ولا يخرج به إلى موضوعات فرعية لا حاجة إليها فى ذات البحث.

وهنا تتنوع أدوات أو وسائل جمع البيانات، والذى يهمنا أن نؤكد على أن لكل أداة من أدوات البحث الاجتماعى مزاياها وأوجه قصورها مع موضوعات معينة. ولذلك فهناك أفضل الوسائل التى تتفق مع دراسة موضوع دون غيره. وليس معنى هذا أن لكل بحث أداة واحدة فقط، بل إن هناك ضرورة لتنويع هذه الأدوات فى كل بحث وفقاً لمبدأ المرونة المنهجية الذى ينبغى استخدام أكثر من أداة تصبح كل واحدة منها كضابط للوسيلة أو الأداة الأخرى.

ومع ذلك فسوف نعرض فيما يلى أهم أدوات جمع البيانات الشائعة والتى لا يستغنى عنها الباحث أو المشتغل بالعلوم الاجتماعية.

١ ـ الملاحظـــة .

يمكن تحديد معنى الملاحظة Observation على أنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التى تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة، وهذا هو المعنى العام للملاحظة. ويستخدم نفس المصطلح بمعنى خاص، حيث يطلق على الحقائق المشاهدة التى يقررها الباحث فى فرع خاص من فروع المعرفة فيقال مثلاً : ملاحظات فلكية وملاحظات طبية أو اجتماعية ...... وغير ذلك. ولكن من الضرورى أن تهدف الملاحظـة بمعناها الصحيح إلى غرض عقلى واضح، هو الكشف عن بعض الحقائق التى يمكن استخدامها لاستنباط معرفة جديدة[١٧].

وتتميز الملاحظة عن غيرها من طرق جمع البيانات بأنها تسجل السلوك بما يتضمن من مختلف العوامل فى نفس الوقت الذى يتم فيه، فيقل بذلك احتمال تدخل عاملى الذاكرة لدى الملاحظ، وقدرة الشخص على أن يجيب لما يوجه له من أسئلة تتصل ببعض جوانب سلوكه، إلى غير ذلك من العوامل التى تقلل من قيمة الأسئلة كطريقة من طرق البحث. ولكن قد تقتضى طبيعة البحث أن نقارن بين ما يفعله الناس وما يقولونه، وفى هذه الحالة يتعين بالطبع أن نجمع بين طريقتى الملاحظة والمقابلة[١٨]. وتزداد قيمة الملاحظة فى الحالات التى يزداد احتمال مقاومة الأفراد لما يوجه إليهم من أسئلة، أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة أو فى الاستجابة للاختبار.

يضاف إلى ذلك أن هناك حالات متعددة لا يتيسر فيها استخدام أداة أخرى غير الملاحظة مثل: طرق الحل الجماعى للمشكلات أو التفاعل الاجتماعى فى لعب الأطفال ... الخ. غير أنه من الناحية الأخرى يصعب فى الكثير من الحالات، استخدام الملاحظة وخاصة فى الحالات التى يصعب فيها التنبؤ مقدماً بسلوك المبحوث موضع الدراسة. أو فى الحالات التى يكون القيام بالملاحظة فيها أمراً شاقاً إلى حد بعيد[١٩].

ويمكن أن تصنف الملاحظة - على حد ما ذهب جود وهات - إلى نوعين: الأول يركز على الملاحظة البسيطة سواء كانت غير مضبوطة أو يشارك الباحث الجمهور فى موقف الملاحظة أو لا يشارك أما النوع الثانى فيتمثل فى الملاحظه المنتظمة المتسقة وتتميز بوجود ضوابط تمارس على القائم بالملاحظة والمبحوث على السواء[٢٠].

كما يمكنا أن نقسم الملاحظة إلى عدة أنواع يطلق على كل منها مصطلح محدد فمصطلح «الملاحظة الفجة» - مثلاً - يطلق على كل ملاحظة سريعة يقوم بها الإنسان فى ظروف الحياة العادية. ويمكن التمثيل لهذا النوع بملاحظة الرجل العادى الذى يوجه نظره إلى مختلف الأطوار التى يمر بها القمر، فيرى أنه يبدأ هلالاً، ثم ينمو شيئاً فشيئاً حتى يكتمل بدراً، ثم يتطرق إليه النقصان بالتدريج، فيصير هلالاً مرة أخرى، ثم يختفى لكى يعود من جديد، حيث أن الرجل العادى لا يلبث أن يتوقف عن بحثه عند الأمور العملية التى تثير اهتمامه بطريقة مباشرة، فلا يحاول الشروع فى تحليل الظواهر تحليلاً يعتمد على التفكير العميق[٢١].

ويطلق مصطلح «الملاحظة العلمية» على كل ملاحظة منهجية يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفاصيل الظواهر وعن العلاقات الخفية التى توجد بين عناصرها، أو بينها وبين الظواهر الأخرى. وهى تتميز عن الملاحظة الفجة بدقة ووضوح الهدف الذى نريد تحقيقه. فشتان بين ملاحظات الرجل العادى وبين ملاحظات العالم. فقد يلاحظان شيئاً واحداً، ولكنها يفهمان ما يريانه فهماً مختلفاً، فيعبر كل منهما عما يرى بلغة تختلف تماماً عن لغة الآخر[٢٢]. هذا وتنقسم الملاحظة العلمية إلى نوعين أساسيين. الأول: يطلق عليه مصطلح «الملاحظة البسيطة المباشرة» التى لا تتضمن أكثر من كونها مجرد النظر أو الاستطلاع لموقف اجتماعى معين دون المشاركة الفعلية فيه. ويحاول الباحث - بقدر الإمكان - ألا يظهر فى الموقف[٢٣]. أما النوع الثانى: فهو «الملاحظة التى تقوم على المشاركة» وتستخدم فى بحث الوحدات الكبيرة أو دراسة مجتمعات

بأكملها، وفيها يقوم الباحث مع أفراد البحث بتسجيل ملاحظاته، كما يمكن استخدامها في بحث وحدات صغيرة أيضاً كالعمل مع الجماعات(٢٤).

ويرى فلوريان زنانيكي أنه ليس هناك مجال آخر غير مجال علم الاجتماع تظهر فيه ـ وبوضوح ـ الحاجة إلى ملاحظة أنساق القيم ككل(٢٥). كما يرى أن المشتغل بعلم الاجتماع عندما يستخدم الملاحظة كأداة لجمع البيانات، فإن هذه البيانات تتمثل في الثقافة بالذات، بما تحمله الثقافة من مكونات(٢٦).

ولكي تكون الملاحظة أكثر دقة وموضوعية، وخاصة إذا أجراها باحثون متعددون، فإنه يستخدم معها استمارة بحث تتحدد فيها نقاط الملاحظة، بحيث يستطيع كل باحث أن يحدد ملاحظاته في ضوء أهداف البحث وفروضه. ويرى لندبرج ـ في هذا ـ أن استمارة الملاحظة تعتبر أداة مساعدة لها، وهي تعين على تحديد المظاهر الخاصة بالموقف مع الملاحظة. كما أن هذه الاستمارة تحدد نقاط الملاحظة ومفهوماتها التي ينبغي عدم الابتعاد عنها(٢٧).

٢ ـ المقابلة :

تعتبر المقابلة Interview من أكثر وسائل الحصول على البيانات شيوعاً. ويتوقف نجاحها على مستوى التخطيط لها من جهة، وعلى الكيفية التي تتبع في تسجيل المعلومات والبيانات التي تسفر عنها هذه المقابلة من جهة أخرى(٢٨). كما يمكن عن طريق المقابلة جمع البيانات وجهاً لوجه مع المبحوث والتعرف على صورة النفس البشرية، مستعرضة بدرجة تسمح بالإلمام بظروف تنشئة المبحوث الاجتماعية، ومتعمقة بدرجة تسمح للباحث بالكشف عن دوافعه ومشاعره وإتجاهاته وعقائده وقيمه وآماله ورغباته. وهذا ما يصعب الحصول عليه عن طريق الوسائل الأخرى لجمع البيانات

وتعرف المقابلة بأنها «تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة Interviewer أن يستثير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين. بالإضافة إلى حصوله على بعض البيانات

الموضوعية الأخرى. وتسمح المقابلة باستقصاء الموضوعات غير المعروفة، كما هو حادث فى الدراسات الاستطلاعية، كما أنها تصلح فى جمع البيانات عن بعض الأمور الحساسة والتى يخجل المبحوث إتيانها سلوكاً أمام الباحث. بالإضافة إلى ضرورتها فى المجتمعات التى يكثر بين أفرادها من هم غير ملمين بالقراءة والكتابة.

ويلخص لندبرج أهمية المقابلة للبحث الاجتماعى فى نقطتين: الأولى أنها قد تكون وسيلة للتأكد من المادة العلمية التى جمعها الباحث عن طريق مصدر ثانوى. والثانية أنها أيضاً قد تكون بالنسبة للبحث الاجتماعى مثل الدراسة المعملية للسلوك الواقعى. وفى هذه الحالة، فإن اهتمامنا الأول ينصب على الاستجابات المباشرة[٢٩].

وبالرغم من هذه الميزات، إلا أن هناك بعض جوانب القصور التى قد تحول دون استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات. ومثال ذلك احتمال تحيز الباحث لقضية ما يحاول جمع حقائق تؤكدها غاض الطرف عن الحقائق التى تنفيها، بالإضافة إلى ما يتطلبه تطبيقها من تكاليف خاصة بالمبحوثين ومشكلة اختيار وتدريب الباحثين والإشراف عليهم.

وتنقسم المقابلة إلى عدة أنواع انقساماً ثنائياً، فمنها المقابلة المقننة وغير المقننة، ومنها المقابلة البؤرية وغير الموجهة. أما عن المقابلة المقننة ففيها تحدد الأسئلة من قبل، حيث توجه للمبحوث الأسئلة والعبارات بنفس الصياغة وبنفس الترتيب. وأن يكون الطابع الأساسى لها هو ألا يكون للشخص الذى يقوم بالمقابلة حرية صياغة الأسئلة أو إعادة صياغتها، أو إضافة أسئلة تبدو فى رأيه منطبقة على الحالة الفردية. ومن مميزات المقابلة المقننة إمكانية مقارنة المعلومات التى نحصل عليها من شخص ما بتلك التى نحصل عليها من شخص آخر، وأنها أكثر ثباتاً حيث إتفاق الأسلوب الذى يتبعه أكثر من باحث يقومون بتطبيقها. وعلى العكس من هذا النوع، فإن المقابلة غير المقننة يتسم فيها أسلوب القائم بالمقابلة بالمرونة

التامة وفقاً لموقف المقابلة. ومن مميزاتها تقنين المعانى بدلاً من التقنين المفتعل لبعض جوانب موقف المقابلة. كما أنها تشجع المبحوث على الصدق فى إجاباته.

وهناك عدة مراحل لإجراء عملية المقابلة، يلخصها «موزر» فى: تحديد حجم العينة التى ستجرى معها المقابلة، وبعد ذلك يخلق الباحث موقف المقابلة، ثم يقوم بعملية توجيه الأسئلة، وتسجيلها[٣٠].

أما «وجود وهات» فيحددان خطوات إجراء المقابلة فى ضرورة إيجاد رابطة تعاطفية بين الباحث والمبحوث فى مختلف المواقف الاجتماعية، ثم تنفيذ المقابلة كأداة لجمع البيانات، وطريقة السؤال، ثم تسجيل المقابلة، وأخيراً كيفية إنهاء موقف المقابلة[٣١].

٣ ـ استمارات البحث :

تعرف الاستمارة بأنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التى توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات معينة. وقد ترسل بالبريد أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة ليقوموا بتسجيل إجاباتهم على الأسئلة الواردة بها وإعادتها ثانية. ويتم ذلك كله دون مساعدة الباحث للأفراد سواء فى فهم الأسئلة أو تسجيل الإجابات عليها[٣٢]. ومن المهم أن يحدد الباحث منذ البداية الأسلوب الذى سيتخذه فى استخدام هذه الأداة. فهناك فارق كبير فى الصياغة إذا استخدم «الاستمارة بالبريد» أو «بمعرفة المبحوث» فى حضور الباحث أو دون حضوره، أو بمعرفة الباحث نفسه[٣٣].

ويرى لندبرج أن الاستمارة أداة تساعد الباحث على تنمية قدراته فى الملاحظة، أو فى جمع البيانات عن طريق المقابلة أو الاستبيان، ففى الملاحظة تساعد الاستمارة على تقنينها، بالإضافة إلى ضمان موضوعية البيانات المطلوبة إلى حد كبير. كما تسهل الاستمارة تقسيم البيانات إلى أجزاء تسهل دراسة كل جزء منها على حدة[٣٤].

وهناك نوعين رئيسيين من الاستمارات، يطلق على النوع الأول الاستمارة العادية وهى عبارة عن الأداة التى تستعمل للحصول على إجابات لأسئلة محددة تذكر المشكلة موضع الدراسة والتى يجيب عليها المبحوث بنفسه، وهذه قد تكون بريدية أو تسلم باليد للشخص لاستيفاء البيانات. ويطلق على النوع الثانى بالاستمارة الشخصية وتضم مجموعة من الأسئلة التى تدون بواسطة باحث متخصص فى مقابلة شخصية مع المبحوث نفسه.

ويقسم لندبرج ومورز الاستمارة إلى نوعين أساسيين: الأول استمارة الحقائق، حيث توجه أسئلة تبحث عن حقائق ومعلومات واقعية. والنوع الثانى، ويطلق عليه استمارة الإتجاهات والرأى فى موضوعات محددة[٣٥].

وأياً كان نوع الاستمارة، فهناك شروط يجب توافرها فيها مثل :

١ ـ أن تكون الاستمارة قصيرة بقدر الإمكان.

٢ ـ ألا تحتاج أسئلتها لإجابات مطولة.

٣ ـ صياغة الأسئلة بأسلوب سهل وألفاظ معروفة لا تحتمل أكثر من معنى واحد.

٤ ـ ألا تشتمل الأسئلة وقائع شخصية أو محرجة.

٥ ـ تدرج الأسئلة.

٦ ـ ألا يشتمل السؤال على أكثر من فكرة واحدة محددة.

ولكى توضع الاستمارة فى صورتها الأخيرة، مع التزام الباحث بالشروط السابقة الذكر، فهناك عدة مراحل أو خطوات عليه اتباعها هى[٣٦] :

١ ـ تحديد البيانات المطلوب جمعها تحديداً واضحاً.

٢ ـ وضع نموذج مبدئى لاستمارة البحث.

٣ ـ تجربة أو اختبار الاستمارة.

٤ ـ إجراء التعديلات اللازمة على الاستمارة ووضعها فى شكلها النهائى.

٥ ـ إرسال الاستمارة ـ بوسيلة ما تحدد مقدماً ـ للأفراد موضوع الدراسة.

ويؤكد جود وهات على ضرورة إجراء دراسة استطلاعية أولاً ، وذلك لتحديد الإجابة على سؤالين الأول: كيف يضع الباحث النقاط الأساسية فى البحث ويصوغها عن منطقة ما حينما لا تكون البيانات متوفرة؟ والسؤال الثانى: كيف يختار الباحث هذه النقاط ويضعها فى الصورة النهائية للاستمارة؟ وبعد الدراسة الاستطلاعية المبدئية، على الباحث أن يجرى اختباراً للاستمارة حتى تكون صالحة للتطبيق النهائى(٣٧).

هذا، وتعتبر الاستمارة أقل وسائل جمع البيانات تكلفة، كما يمكن الحصول على بيانات من عدد كبير من الأفراد فى أقل وقت ممكن. بالإضافة إلى سهولة تقنينها أكثر من أية وسيلة أخرى. ومع ذلك فإن الاستمارة لا تستخدم إلا فى مجتمع يجيد معظم أفراده القراءة والكتابة، كما أنه لا يمكن للباحث التأكد من صدق استجابات الأفراد والتحقق منها لأنه يفقد إتصاله الشخصى بهم وهذا يحرمه من ملاحظة ردود أفعالهم واستجاباتهم للأسئلة.

مراجع الفصل الثانى

1 - George A. Lundberg, Clarnce C. Schrag & Otto N. Larson; Sociology: Harper & Brothecrs, pub. N.Y., 1958, pp. 59-62.

2 - George A. Lundberg; Social Research; Longmans, Green & Co., N.Y., 1942 pp. 9-11.

٣ ـ د. جمال زكى والسيد يس ، أسس البحث الاجتماعى، دار الفكر العربى، ١٩٦٢، ص٥٦.

٤ ـ المرجع السابق، ص ٨٥.

٥ ـ يمكن الرجوع إلى عرض أكثر تفصيلاً للمنهج التاريخى فى: د. غريب سيد أحمد ود. عبد الباسط محمد، البحث الاجتماعى، الجزء الأول، ص ١٠٣ ـ ١١٦.

6 - G. Lundberg; op. cit., p. 115.

7 - Margaret J. Hagood & Daniel O. Price, Statistics for Sociologists, Holt, Rinegart and winston; N.Y., 1960, pp. 20-21.

8 - P. Young, Scientific Social Surveys & Research; Prentice Hall of India, N. Delhi, 1973. p. 155.

٩ ـ د. نجيب إسكندر وآخرون، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ١٩٦١، ص ٢١٠.

١٠ ـ د. محمود قاسم،المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ص ١٥٥ — ١٥٦.

١١ ـ د. إبراهيم أبو المجد، ود. لويس كامل مليكة، البحث الاجتماعى، مناهجه

وأدواته، مركز التربية الأساسية في العالم العربي، سرس الليان، ص ٥٩.

١٢ ـ د. محمد طلعت عيسى، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١، ٢٨٧.

١٣ ـ المرجع السابق، ص ٢٢٨.

١٤ ـ اختبار رور شاخ Rorschach يتألف من عشر صور، تتكون كل صورة منها من أشكال متماثلة من بقع الحبر، إلا أن خمسة تتكون من درجات مختلفة الظلال (أبيض ـ أسود) وصورتين من اللونين الأسود والأحمر، أما الثلاثة الباقية فتتكون من ألوان متعددة غير الأسود.

١٥ ـ اختبار تفهم الموضوع Thematic apperception ويتكون من عشرين صورة بالإضافة إلى بطاقة بيضاء. وتقسم البطاقات عند استخدامها تقسيمات مختلفة على أساس السن والنوع، وغالباً ما تقدم الصور على فترتين. ويهدف هذا الاختبار إلى إبراز تركيب شخصية الفرد من حيث حوافزه ومطالبه وحاجاته وعواطفه وصراعاته وما لديه من عقد نفسية وشذوذ.

١٦- راجع «كتاب البحث الاجتماعي»، مرجع سابق.

١٧ ـ د. محمود قاسم، مرجع سابق، ص ٨٣ ـ ٨٤.

١٨ ـ د. نجيب إسكندر إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠.

١٩ ـ المرجع السابق، ص ٤١١.

20 - William J. Goode and Pual K. Hatt; Methods in Social Research: McGraw-Hill Book Co., N.Y., 1952, pp. 120-130.

٢١ ـ المرجع السابق، ص ٨٤ ـ ٨٥.

٢٢ ـ المرجع السابق، ص ٨٩.

٢٣ ـ د. جمال زكي والسيد يس، مرجع سابق، ص ١٨٠ .

٢٤ ـ المرجع السابق، ص ٧١.

25 - Florian Znaniecki; The Method of Sociology; Farrar and Rinehart. inc., N.Y., 1934. p. 176.

26 - Ibid, pp., 172 - 186.

٢٧ ـ راجع «كتاب البحث الاجتماعي» مرجع سابق.

28 - G. Lundberg, op. cit., p. 161.

٢٩ ـ د. محمد طلعت عيسى، مرجع سابق، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

30 - G. Lundberg, op. cit., 366.

31 - C. A. Moser; Survey Methods in Social investigation; Heinemann Educationl Books Ltd. London; 1969, pp. 186-191.

32 - W.J. Goode and K. Hatt, op., pp. 190-208.

٣٣ ـ د. جمال زكي والسيد يس، مرجع سابق، ص ٢٠٥ .

٣٤ ـ د. محمد طلعت عيسى، مرجع سابق، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .

٣٥ ـ المرجع قبل السابق، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

36 - G. Lundberg. op. cit., p. 183 and C.A. Moser, op. cit.., pp. 213-222.

٣٧ ـ المرجع السابق، ص ٢١٦ .

38 - W. J. Goode and P.K. Hatt, op. cit., pp. 146-147.

الفصل الثالث

التفاعل والعلاقات الاجتماعية

تمهيـد

أولاً: التفاعل الاجتماعى:

١- عملية التفاعل الأجتماعى.

٢- مستويات التفاعل الأجتماعى.

٣- الجماعة الأولية والجماعة الثانوية.

٤- الجماعة الداخلة والجماعة الخارجة.

٥- الجماعة الدائمة والجماعة المؤقته.

٦- الجماعة الرسمية والجماعة غير الرسمية.

ثانيا : العلاقات الاجتماعية:

١- العلاقات الثنائية.

٢- العلاقات الثلاثية.

٣- الذات الاجتماعية.

٤- النظم والشخص الاجتماعى.

مراجع الفصل الثالث

الفصل الثالث

التفاعل والعلاقات الاجتماعية

تمهيد:

تعتمد الجماعة الإجتماعية على أسلوب المواجهة فى العلاقات التى تربط أعضائها أو ما يطلق عليها اسم علاقات المواجهة Face to Face relations وقد تتعدد علاقات المواجهة داخل جماعة معينة، مما يؤدى إلى وجود علاقات فرعية تتسم كل منها بطابع معين من العلاقات، بالاضافة إلى وجود نوع متميز من التفاعل والتنظيم فيها. فالجماعة الفرعية هى مجموعة صغيرة من الأعضاء الذين يشتركون – بتفاعلهم وبعلاقاتهم المباشرة – مع أعضاء جماعات فرعية أخرى، حتى تتكون الجماعة الاجتماعية ذات المصالح والأهداف الكبرى.

إن العمليات الاجتماعية تقوم فى أساسها على عملية التفاعل Interaction إذ تفترض معايير الأنساق الاجتماعية تفاعلا طبيعيا بين الأفراد، هذا التفاعل هو مايطلق عليه إسم «العملية الإجتماعية»[1]. فحينما يعمل البشر بغرض الوصول إلى هدف مشترك، فإن سلوكهم هذا يطلق عليه «بالتعاون». وحينما يقف الواحد منهم ضد الآخر فيمكن أن يطلق على هذا السلوك «بالصراع». والتعاون والصراع عمليتان نسبيتان فى كل جماعة. وتبدو عملية التفاعل فى مستويات ثلاثة:

١– بين الجماعات بعضها وبعض.

٢– بين الأفراد.

٣– بين الأفراد والجماعة.

وبذلك فهناك نموذجين أساسيين فى التفاعل الاجتماعى وهما: التعاون ويقود إلى الوحدة، والتناقض الذى يقود إلى عدم الوحدة. ويظهر التعاون فى العلاقات المحددة، بينما يبدو التناقض فى حالة «البعد الأجتماعى»[2]. هذا، ويبدو «التناقض» فى شكلين أساسيين هما: الصراع والتنافس. ويعتبر التنافس أقل درجة مما هى فى الصراع.

ومن البديهي أن يكون ثمة إتصال إجتماعي سواء بين الأفراد أو بين الجماعات حيث ينشأ تفاعل إجتماعي، قد يبدو في صورة تعاون فيؤدي إلى الوحدة، أو تعارض فيؤدي إلى عدم الوحدة.

وعلى هذا نعرض أولاً، إلى عملية التفاعل، ونتبع الحديث عن عملية التعاون والتنافس والصراع، ثم نتحدث عن مستويات التفاعل، وأنواع الجماعات الاجتماعية مصنفة وفقا لهذه العملية.

والجماعة «اجتماعية» بمعنى أن ثمة علاقات تربط بين أعضائها سواء بين عضوين أو أكثر منهم. ولهذا فمن الممكن تبين هذه العلاقة الاجتماعية في صورتها الأولية كما تبدو متمثلة في الجماعات الثنائية. ثم نعقب هذا بالحديث عن العلاقات الثلاثية أي التي تحدث بين ثلاثة أعضاء - على أن هذه العلاقات الثنائية - تتحدد عن طريق الذات The Self أي عن طريق النظم الاجتماعية، ولذلك فمن الضروري التنويه بآراء واحد من علماء الاجتماع أصحاب الاتجاه في هذ الصدد، وذلك هو الشق الثاني من الفصل الراهن.

أولا: التفاعل الإجتماعي:

١- عملية التفاعل:

يستخدم مفهوم «التفاعل الاجتماعي» لتعريف العملية التي تحدث في مجرى الحياة الاجتماعية والسلوك الإنساني أنها إحدى أفكار علم الاجتماع حيث أن سلوك الكائنات البشرية لايفهم كلية إذا لم يتحقق من الأفعال الاجتماعية للأفراد تلك الأفعال التي توجههم نحو غيرهم من كائنات إنسانية ولهذا فهي تلعب دورها بين فعال الذات ego وتوقع رد الفعل الحقيقي للآخر - أو للاخرين (الغير Alters) - الذي يشغل الإنسان ككائن إجتماعي، وهكذا فالوحدة السوسيولوجية الأكثر بساطة والمتميزة عن الوحدة السيكولوجية، هي العلاقة بين فردين على الأقل، تلك تبدو في تأثير سلوكهما المتبادل[٣].

وعليه، فثمة حقيقة مؤداها أن السلوك الانساني سلوك يتم من خلال

التفاعل حيث يبدو التفاعل على أنه ظاهرة عامة. وعلم الاجتماع يهتم بالتفاعل لما له من أثر على البناء الاجتماعي.

إن تفاعل الذات ego والغير Alter هو الشكل الجوهرى فى النسق الاجتماعى. وتوجد ملامح هذا التفاعل فى أكثر أشكال النسق الاجتماعى تعقيداً. وعند تفاعل الذات مع الغير تكون موضوعات التوجيه من أجل الآخر. ولذلك تتضح بعض التوقعات العامة للسلوك(٤).

وعليه، فالمجتمع عبارة عن نسق مكون من العلاقات، وتبدو هنا أهمية كل من الأبنية والوظائف والمكانة والأدوار وقيم ذلك المجتمع. وهذه جميعا ما يقوم علم الاجتماع بدراستها. ويكون التفاعل آنذاك هو الادوار الدينامية للقوى التى عن طريقها يتم الاتصال بين الاشخاص والجماعات، مما تنجم عنه أشكال الاتجاهات والسلوك. وهناك توقعات أربعة هامة للتفاعل(٥):

١ – إن الاتصالات الاجتماعية لازمة وضرورية لإحداث التفاعل.

٢ – يعد الاتصال الحد الأوسط للتفاعل الاجتماعى.

٣ – تعتبر الطرائق أو الأشكال المتضمنة للقوى الاجتماعية نماذجا للتفاعل.

٤ – عادة مايظهر التفاعل الاجتماعى داخل البناء الاجتماعى، حتى ولو كان البناء نفسه عرضة لتغيرات أخرى.

فالتفاعل عملية مستمرة لما يقوم به المرء فى الأبنية الاجتماعية، ويعتمد التفاعل الاجتماعى على الاتصال الرمزى، كما أن له مميزاته وخصائصه، ولقد بين (ويلسون وكولب) Wilson & Kolb مفهوم التفاعل بما يلى:

«بالرغم من الإهتمام – فى التحليل السوسيولوجى – بالثقافة والشخصية والعلاقات الاجتماعية، والبناء الاجتماعى، وغير ذلك، فإن المحتوى العام لعلم الاجتماع هو التفاعل الاجتماعى. فكل من الثقافة والمجتمع نتاج للتفاعل الاجتماعى، حيث أنه فى أساسه مقولة عن طريقها يمكن وصف الحياة فى كل زمن ومكان»(٦).

ولذلك يعنى التفاعل التأثير والتأثر المتبادلين بين الكائنات البشرية. إنه عملية حلزونية الشكل، بمعنى أن المنبهات تقود إلى الاستجابة التى فيها يدور المنبه الجديد وينتج منبها جديداً على مستوى جديد من الفعل، وهلم جرا، بين الأشخاص. وهكذا لاتستدير العملية فى دائرة فحسب وإنما كنتاج للتغير الداخلى وإمكانية للنمو والتطور. وبدون التفاعل الاجتماعى فليس ثمة حياة إجتماعية أو كائنات بشرية(٧).

هذا ويعتبر المدخل إلى التفاعل الاجتماعى قد إكتشف عن طريق ستراوس Strauss حيث لاحظ أن التفاعل المباشر عملية طبيعية ومتحركة وسريعة، يأخذ المشاركين فيها موقفاً معيناً. وحينما يدخل أحدهم فى تفاعل مع الآخر، فإنما يضع أحكاما معينة على سائر الوحدات الأخرى، ويكون ذلك الحكم موقوفا على التفاعل(٨).

٢- مستويات التفاعل الاجتماعى:

يأخذ الفرد فى حسبانه قوى بيئته الاجتماعية أثناء عملية التفاعل الاجتماعى. وفى هذا، فإنه يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة. وثمة مستويات للتفاعل الاجتماعى نوجزها فيما يلى(٩).

أ- التفاعل بين الأفراد:

يظهر شكل التفاعل واضحا بين الأفراد: فالزوج والزوجة يتكلمان، والصديق وصديقه يلعبان، والأم تربى طفلها، ولذا فوحدة التفاعل هى الأفراد الذين يسلك كل منهم سلوكا معينا واضحا فى إعتباره الآخرين وتأثيرهم عليه.

ب- التفاعل بين الأفراد والجماعات:

كما يظهر التفاعل بين الأفراد والجماعات، ويظهر ذلك التفاعل بين الرئيس والمرؤوسين: والواعظ وجماعة المصلين، والمدرب والفريق، والمدرس والفصل الدراسى. فالرئيس يؤثر فى تابعيه كما أنهم يؤثروا فيه.

جـ- التفاعل بين الأفراد والثقافة:

يبدو المستوى الثالث للتفاعل الاجتماعى بين الفرد والثقافة السائدة. ويشير لفظ «ثقافة» إلى العادات والمعتقدات وطرائق التفكير والفعل والعلاقات الغير شخصية التى تظهر فى المجتمع. وينبع التفاعل بين الفرد والثقافة منطقياً من التفاعل بينه وبين المجتمع، حيث أن تلك الثقافة ماثلة فى ذلك المجتمع.

د- التفاعل بين الأفراد ووسائل الاتصال الجمعى:

ويظهر التفاعل بين الأفراد والثقافة من خلال وسائل الاتصال الجمعى علاوة على ظهوره فى الاتصالات المباشرة بين الأفراد، وتنتشر الثقافة عن طريق الراديو والتليفزيون والصور المتحركة والجرائد ... وما إلى ذلك. ولذا ترفع وسائل الاتصال الجمعى من درجة التفاعل بين الفرد والثقافة.

وفى هذا الصدد يمكن أن نميز بين الفعل Action والتفاعل Interaction فيما يلى من نقاط(١٠).

أ- ربما تكون أصول الفعل الاجتماعى - الذى يتضمن كل من الفشل فى الفعل والاقتناع السلبى فى الماضى، أو الحاضر، أو توقع سلوك الآخرين مستقبلا: وهكذا فربما يتحرك عن طريق الهجوم ضد الماضى أو الدفاع عن الحاضر أو المستقبل. وربما يعرف الأفراد الأفعال المتفق عليها، فالنقود مثلا وسيلة للتبادل متفق عليها، فالذى يقوم بعملية التبادل متوقع أن غيره سوف يتقبلها منه مستقبلا.

ب- ليس كل نوع من أنواع الفعل - حتى الفعل الظاهر - إجتماعيا. فالفعل المكشوف ليس اجتماعيا إذا اختص بالموضوعات عديمة الحياة كالجماد مثلا، بينما تتجه الاتجاهات الشخصية إلى الفعل الاجتماعى إذا ما اتجهت إلى سلوك الآخرين. فمثلا لايكون السلوك الدينى إجتماعياً إذا كان عبارة عن فكر فردى أو أن يؤدى الفرد الصلاة منفردا، والنشاط الاقتصادى لايكون إجتماعياً إلا إذا وضع الانسان فى إعتباره الآخرين.

جـ- لكل نوع من اتصال الكائنات الإنسانية خاصية اجتماعية معينة، تلك التى تتحدد إذا ما كان لها معنى معين لدى البشر. ومثال ذلك أنه ربما يتشاجر إثنان، ولربما يتحدثان كأصدقاء حيث يبنى الفعل الاجتماعى.

د- ليس الفعل الاجتماعى مطابقاً لأفعال الأشخاص المتشابهة أو الفعل المتأثر بالآخرين، ولذا ينبغى أن يكون هناك رد فعل معين تجاه الحوادث الواقعة.

هذا، وإن كان التفاعل ظاهراً بين الأفراد أو أنهم حد أوسط للتفاعل، فإن ثمة تفاعل اجتماعى قائم بين الجماعات، وإذا تم هذا التفاعل بطريقة سليمة فإن ذلك يدعو إلى المساهمة فى تكامل المجتمع المحتوى على تلك الجماعات.

أ- التعاون:

لايستطيع المرء أن يعيش منعزلا. ولذا فالتعاون، أو بالأحرى المعونة المتبادلة، سمة ضرورية للحياة الانسانية. ويضحى الدور الهام للتعاون فى المجتمع الأكثر تعقيداً. ولقد حاول (كولى) وصف وظيفة التعاون فى الكلمات التالية:

«يظهر التعاون حينما يلحظ البشر أن لهم اهتماماً عاماً، وأن لهم فى الوقت نفسه وظيفة عامة وضبط ذاتى بغية الوصول إلى الاهتمام عن طريق فعل متوحد. ويقبلون وحدة الاهتمام ونوع التنظيم على أنهما حقيقتين جوهريتين فى التوفيق للوصول إلى هذه الغايات[11]».

وعلاوة على ذلك فليس ثمة فردين بينهما علاقة معينة كالزوج والزوجة مثلا أو أى جماعتين فى تعاون تمام، وإنما يتعاون الأفراد والجماعات فقط بغية الوصول نحو أهداف معينة بالذات، ولذا فهم لايتعاونون من أجل التعاون فى حد ذاته.

فالتعاون عبارة عن تفاعل فى حدود فهم عام للحاجات الإنسانية. ويعنى ذلك العمل سويا بغية غايات عامة مشتركة، من ناحية، ومن ناحية أخرى يعنى الوحدة[12]. ويعتمد التعاون على إتصال الفعل، ويمكن أن يكون التعاون نتاجاً

لتشمر الجماعة حينما تنظر كل جماعة إلى نفسها من حيث مميزاتها التى تحدد أهداف تقدمها. وسوف تظهر حدود عضوية الجماعة فى وجود تنظيماتها المتباينة[١٣].

وعليه فهناك نوعين من التعاون. أولهما التعاون بين أعضاء الجماعة الواحدة، والثانى هو التعاون بين جماعتين أو أكثر. وبالرغم من وجود الجماعات بثقافاتها المتباينة وأهدافها المتصارعة، فإنها تعيش سويا فى المجتمع. وقد يقل أو يزداد الصراع بينها، وربما تتعاون إذا ما كان الهدف واحداً. ولذا تسعى بعض البلدان للتوفيق بين تلك الجماعات، وتطلق على هذه العملية اسم عملية التوافق Accommodation لتعنى بالمواقف الاجتماعية التى فيها تعتمد الجماعات المتصارعة عملية تكيف الأفراد أو الجماعات المتعادية. وفى الجماعة يبدو التعاون على أنه عملية تساهم فى التكامل، بينما يظهر الصراع على أنه عملية تدعو إلى التفكك.

ب- التنافس Competition

التنافس شكل من أشكال التفاعل بين شخصين أو أكثر، جماعتين أو أكثر يتنافسون للحصول على نفس الأشياء والموضوعات، والخدمات، فى نفس الوقت، ويعنى التنافس قلة إمكانية إمدادات القيم الاجتماعية عن متطلبات المتنافسون[١٤]، وعليه فهو شكل جوهره المقاومة الاجتماعية، وأساسه رغبات الناس الثابتة لمنابع غير كافية. وإذا لم يأخذ المتنافسين اعتبارا لذلك، فقد يأخذ التنافس بينهم صورة غير شخصية[١٥].

فما يريده البشر له أوجه بيولوجية، بيد أنه ثقافيا على مدى أوسع، فإذا ركز المرء اهتمامه فى مجتمع معين، فإننا نلاحظ على الفور حركة الناس فيه. فهم يحددون إمتداداتهم، وبهذا يضحى التنافس من أجل هذه الاحتياجات. وفى الواقع فهناك أشياء ثلاثة يتنافس من أجلها الانسان وهى: الماء والطعام والحاجة إلى النمو. كما أن الدراسة الاقتصادية لعملية التنافس تركز عليها من زاوية البضائع

والخدمات. أما الايكولوجية فتنظر إلى تنافس الناس على الأرض، وتنظر الجغرافيا البشرية إلى قوى ونتاج التنافس على أنها منابع الطبيعة التى ينتفع بها الناس للوصول إلى أهدافهم الفردية والجماعية(١٦).

هذا ويمكن اعتبار التنافس جزءاً من النسق الاجتماعى، حيث يبين مكان كل فرد فى ذلك النسق. ويرى (كولى) أن الذين يستخدمون مفهوم «التنافس» إنما يستخدمونه بمعنى يبتعد عما يرمى إليه. فالملاحظ من خلال حياة الانسان الطويلة أن ثمة أهمية لإنجاب أشخاص جدد، فى تعاونهم وإتصالاتهم يقيمون حياة المجتمع. فالأعضاء الجدد يأتون إلى العالم دون دراية بظروف المجتمع وهم لايعرفون عن تكيفهم شيئاً، بيد أن الخبرة توضح ذلك(١٧).

ومن جراء ذلك يقف المرء فى مواقف تنافس عديدة حتى يوضح مكانه فى النسق الاجتماعى. ولذا يعد التنافس أساس البناء. ولقد بين (سير هنرى مين) Sir Henry Mine أن التنافس يظهر فى الحياة الحديثة كخاصية لها. ولهذا فهو يعتبره اكتشاف حديث نسبيا نظرا لتعقد الحياة وكثرة مطالبها، وعدم كفاية تلك المطالب والحاجات:

جـ- الصراع: Conflict

الصراع عبارة عن تفاعل، بمعنى أنه المقاومة للحصول على نفس الأشياء والخدمات ... الخ، إنه تنافس محدد، وله بؤرة إرتكاز معينة(١٨). ولذلك فربما يقود التنافس إلى الصراع (فمظفر شريف) عالم النفس الاجتماعى، يعرض ذلك بقوله: فى المنافسة فإن نجاح إحدى الجماعات يعنى فشل الأخرى، وقد يدعو ذلك إلى صراع الجماعة داخليا أو صراعها مع الجماعات الأخرى. وإذا كان ثمة مسافه اجتماعية Social distance بين الجماعات، فالعلاقة بين الأشخاص أو الجماعات فى حالة الصراع تكون من أجل ارتقاء كل منها(١٩). ولربما تتوحد الجماعات الداخلة فى الصراع إذا ما توحد هدفها حيث يحتم عليها القانون. ولربما يكون الصراع فعليا أو غير فعلى.

،أساس العلاقات داخل الجماعة هو الاتصال، ولذا يحدث الصراع بين الأعضاء داخل الجماعة إذا ما تراخى الاتصال بينهم، وكذلك الأمر بالنسبة للجماعات فيما بينها» ويرجع «جومبلويز» Gumplowitz الصراع بين الجماعات إلى سببين أساسيين:

الأول: هو تطور الأنواع الإنسانية فى مختلف الأزمنة والأمكنة دون أدنى صلة دم بينهم.

الثانى: هو عدم التأكد من ارتقاء الجماعات والأجناس. وإذا ذهبنا أبعد من ذلك فإن «جومبلويز» يؤكد تمايز الجماعات الصغيرة فيما بينها[٢٠].

وإذا كان الصراع بين قوتين متكافئتين، فإنه ينتهى عادة إلى التعاون بينهما، أما إذا كان الصراع بين قوتين غير مكافئتين فالنصر يكون حليف الأقوى والأقدر على الكفاح بينما يكتب للأضعف الخضوع[٢١].

٣- الجماعة الأولية والجماعة الثانوية:

يقول (كوينج) أن التمييز الهام بين الجماعة الأولية أو جماعة المواجهة المباشرة[٢٢]. وبين الجماعة الثانوية أو الجماعة الإنشقاقية، كان عن طريق (كولى) فى كتابه «التنظيم الاجتماعى». ففى الجماعات الأولية كالأسرة مثلا، تكون العلاقات محددة ومباشرة، بينما فى الجماعات الثانوية كالمجتمع المحلى مثلا تكون العلاقات أقل إنتماء، وربما تكون محدودة بالاتصالات الغير مباشرة المعتمدة على الاهتمامات أو المصالح العامة[٢٣].

وفى الواقع فقد أشار (كولى) إلى جماعات محددة كالأسرة، وجماعات اللعب والجوار وجماعات العمل فى أى مجال صناعى بحيث تكون الفريق أو العصبة، وتتميز كل منها بتوحد محكم للاهتمامات والمصالح، وهذا مايعبر عنه فى العادة بكلمة «نحن We» ويوجد هذا التوحد الفريد فى شكل تجريدى[٢٤].

وربما يغيب الأعضاء فيزيقيا، ولكن ثمة وجود عاطفى بينهم يبدو فى حالة

إنفصال الاسرة فى ظروف طارئة للعمل مثلا أو الحرب أو المرض، وهذه الأمور كثيرة فى حياتنا المعاصرة، أى الاتجاه إلى تقليل أهمية الوجود الفيزيقى وإحلال الإعتماد العاطفى المتبادل بين أعضاء الاسرة محله. وزيادة فرص التعليم والعمل قد جعلت كل فرد من الاسرة يعمل فى قطاع خاص أو يتعلم فى مدرسة أو جامعة معينة، وهذا يبين التحويل من جماعات متميزة بالشعور الجمعى، إلى جماعات أولية صغيرة تضحى أجزاء من جماعة أكبر. ولذلك نجد الطفل لا يعرف سوى والديه وأخوته، بعبارة أخرى، إنه يعرف فقط أعضاء الأسرة التى ينشأ فيها حتى تمهد له القيام بعلاقات أوسع فى مجتمعه الأكبر.

ولأغلب الأطفال جماعات لها دورها الكبير فى تشكيل شخصيتهم وسلوكهم وهى جماعات لعب الجوار the nieghborhood play groups التى تعيد تشكيل طفل المدينة City child كى مايكون متشابها مع غيره فى ساحات اللعب والمتنزهات وأماكن الترفيه والرعاية كالمراكز الاجتماعية وبيوت الشباب وما إلى ذلك. وهكذا يحاول المجتمع أن يغرس الشعور العاطفى لجماعة «نحن We» من خلال الاشتراك مع أعضاء آخرين للحياة الحديثة فى الجماعات الثانوية.

وبالرغم من أن مؤسسات المجتمع المحلى تمد المنزل بأكثر مما هو عليه، وتهيئ للطفل الانتقال من تلك الجماعة الأولية إلى جماعات ثانوية، فإن التناقض بين تلك الجماعتين واضح وحقيقى، فالمجتمع يعمل بكل مجهوداته كى يهيئ للطفل حياته فى المنزل أكثر من المؤسسة. إذ أن الانفصام التام عن المنزل أمر غير مرغوب فيه إذا ما كانت الرعاية فى المنزل أحسن حالا(٢٥).

لذلك فجماعة المواجهة المباشرة ليست هى وحدها الهامة فى توحد أعضائها إذ ثمة جماعات فرعية كامنة فى الأسرة ذاتها، وغالبا ما نرى تلك الجماعات الفرعية منقسمة ومحددة أكثر من تحديد الأسرة. فالجماعة الفرعية عند المراهقين - مثلا - تحتاج حسب نظرهم إلى اعادة تأكيد لذواتهم بطريقة مختلفة عما كانت فى الطفولة المعتمدة على الأسرة. ومعروف لنا جيداً كيف أن هناك جماعات صداقة عديدة بين أولئك البشر.

وتعتمد الجماعة الأولية على العلاقات الأولية، فبعض الجماعات مثل الأسرة قد ترتفع عن مجرد العلاقات الأولية فحينما يعيش الناس أو يعملون سويا لفترة من الزمن يحدث فى تلك الجماعات المكونة «علاقات أولية». ويرى (بروم وسلزنيك) أن الجماعات الصغيرة كلها ليست جماعات أولية، فقد يكون العمل سويا لوقت محدود مع إختلاف خبرات الناس وأعمارهم ومراتبهم. ولذا تكون الفرصة نادرة لتكون جماعة أولية، كما أن صغر حجم الجماعة – فى رأيهما – أحد الحالات التى تسهل وجود الجماعة الأولية. بيد أن الصغر ليس وحده العامل الأساسى فى تكوينها، فقد يكون الحجم كبيراً، ومع ذلك يطلق عليها بالجماعة الأولية[٢٦].

ونتعرض إلى الأسرة Family كمثال للجماعات الأولية. إن ثمة علاقات خاصة معروفة فى المجتمعات – بين الرجل والمرأة. تلك العلاقات المطلق عليها «العلاقات الجنسية التى تعمل لتكوين جماعة يطلق عليها «الأسرة». والأسرة هى الجماعة الأولية الأكثر أهمية فى المجتمع.

وكما وضحنا آنفا فإنها تساهم فى عملية التنشئة الاجتماعية. وكذلك فى حفظ وتكامل المجتمع.

وحينما يتكلم (سبروت) عن الأسرة، فإنما يحدثنا كذلك عن الصلات القرابية Kinship ties فى العديد من المجتمعات البدائية، ويرى أن الأسرة الزواجية المكونة من الأب والأم وأبنائهما، إنما يدخلون فى شبكة من علاقات القرابة كالعشيرة أو القبيلة مثلا، مع إختلاف ذلك من ثقافة لأخرى حيث ثمة مجتمعات أبوية وأخرى أمومية[٢٧].

أما الجماعة الثانوية Secondary group فإنها تتميز بالقصد deliberate والتكوين الشعورى. وتتمثل غالبا إهتمامات وحاجة خاصة، وفى الحقيقة يطلق عليها أحيانا بالجماعات ذات الاهتمام الخاص Special intersest group وليس من الضرورى أن تعتمد على العلاقة المباشرة. كما أن العلاقات الثانوية – من

ناحية أخرى - تفسر عن طريق الوطن والحزب السياسى والطائفة الدينية وعلاقات العمل[٢٨].

وتتضح أهمية الجماعة الثانوية فى مجالين[٢٩]:

أ) إمكانية تقسيم العمل، أى التخصص لتأدية وظائف معينة وثابتة.

ب) العلاقة المتفق عليها، أى وفاق وتوحد أعضاء الجماعة، إذ يتضح إمكانية العلاقة الاقتصادية، كما يتفق على قانون معين لها.

والخلاصة، أن الاختلاف فى توافق أعضاء كل من الجماعة الأولية والجماعة الثانوية اختلافا فى الدرجة وليس فى النوع، حيث ثمة توافق بين الأعضاء فى كل منهما.

إن الجماعة الإولية نواة لكل تنظيم اجتماعى، فأغلب أشكال الارتباط يكون عدد الأشخاص فيها قليلا وفى مواجهة مباشرة. فجماعة المواجهة المباشرة هى نواة لكل تنظيم، كما أنها موجودة فى بعض أشكال النسق المعقد - إنها وحدة البناء الاجتماعى. وقد تأخذ شكل الأسرة، وفيها نجد رفقاء اللعب والأصدقاء؛ وفيها يجد الشخص متنفسا لدوافعه الاجتماعية. إنها تعطى إطار المعايير وتغرس فى الفرد قيم المجتمع الذى يعيش فيه، كما أنها من ناحية أخرى المركز الرئيسى لإشباع رغباته[٣٠].

٤ - الجماعة الداخلة والجماعة الخارجة:

يرى «بوجاردس» إمكانية تصنيف الجماعات على أساس الأنشطة التى تمارسها الجماعة والوظائف التى تقوم بها. كما أنه يلاحظ تغير الجماعة من حيث الشكل والنشاط، مع أنها قد تبدو ثابتة وفى مراحل نموها وتطورها. فكما أنها تضيف إلى بنائها التنظيمى أعضاء جدد، فهى أيضا تضع وظائف جديدة لهم. وربما تقوم بوظيفة تلو الأخرى حتى تنحل disband نهائيا. وقد تنحل تبعا لرقابة وحدود طبيعة بنائها، وتكون مجرد قائمة على معتقداتها الراسخة. وقد تبنى تنظيمها خارج كل علاقة، أو تكون عرضة لسوء التنظيم أو التفكك[٣١].

والمظهر الأكثر تشوقا فى كل جماعة إجتماعية هو طريقة ضبطها لسلوك أعضائها. وبعض هذه الضوابط تكون ذات تأثير كبير، وقد يكبت البعض الآخر بيد أنها جميعا تتجه إلى مجريات نشاط أعضائها فى تكوين الموجهات directions وهنا تتطور وتنمو بعض الخصائص أو المقاييس المعينة للشخصية. وقد يمكن التعبير عن هذه الضوابط من خلال مختلف النظم كالأسرة والمدرسة والكنيسة والدولة. بيد أن العنصر أو الميكانزم الواضح فى الضبط هو القانون، وأقوى وسيلة للضبط هى رأى الجماعة Group opinion أو الرأى العام Public opinion. كما أن أشكال الفن كالنحت والموسيقى هى أنماط جديدة للسلوك تحل محل الأشكال القديمة(٣٢).

ونحاول الآن بيان نموذجين أساسيين من نماذج الجماعات على أساس الوظيفة التى تؤديها الجماعة، وكذلك على أساس شعور أعضائها بعضويتهم لكل منهما. وهذين النموذجين هما الجماعة الداخلة In Group والجماعة الخارجة Out-Group.

يرجع وضع هذين المفهومين إلى (سمنر Sumner) فى كتابه «الطرائق الشعبية» Folkways. ويرى أن الفرد ينتمى إلى عدد من الجماعات تعتبر بالنسبة اليه جماعات داخلة، حينما تضحى ما عاداها من جماعات خارجة بالنسبة اليه(٣٣).

يعتمد هذا التصنيف على أساس الوظيفة التى تؤديها الجماعة للأعضاء الداخلين فيها. وتتميز العلاقات فى الجماعة الداخلة بالأمن والنظام والإستقرار، ويبدو التعاون بين أعضائها والمساعدات المتبادلة وإحترام الفرد لحقوق الآخرين. إنهم يشعرون بالتضامن كما يشعرون بالأخوة والولاء إلى الجماعة، كما أنهم مستعدون للدفاع عنها والتضحية من أجلها. ولكن إتجاهاتهم بالنسبة لما عاداهم - أعضاء الجماعات الخارجة - يعتبر شعورا عدائياً وكراهياً. كما أن الخروج عن قيم الجماعة الداخلة موضع إهتمام وجزاء فى العادة.

كما شرح (سمنر) إحتياج الجماعة الداخلة إلى الأمن الداخلى وحسن التفاهم والإختيار، مقابلين ما عاداهم من جماعات خارجة بكل قوة وقسوة وهجوم، ولذلك فبين كل من الجماعتين كراهية وعداء[٣٤].

وليست الجماعات الداخلة والخارجة بذات حجم محدد، وربما تكون فى الواقع ذات متغيرات عدة. فلربما تكون الجماعة الداخلة صغيرة مثل الأسرة أو كبيرة مثل جماعة العالم. والجماعة الخارجة ببساطة هى كل كائن ليس فى الأسرة أو فى العالم. الجماعة الداخلة هى ببساطة «جماعتنا نحن We - Group» والجماعة الخارجة هى «جماعتهم هم They - Group» وحينما نقول «نحن» فإنما نعنى فقط أعضاء أسرتنا، أما غيرهم فيكونوا فى جماعة خارجة عنا. وربما يكون عضو الجماعة الداخلة هو أى فرد يعيش فى المدينة التى نعيش فيها، أو أى إنسان يذهب إلى الجماعة التى ننتمى اليها، أو أى كائن يحيا فى الدولة التى نحيا بها ... وهلم جرا.

وعليه، فالجماعات الداخلة والجماعات الخارجة ليست جماعات فعلية، حيث أن الشخص هو الذى يخلقها حينما يستخدم اللفظ «نحن We» واللفظ «هم they»، والتميز بينهما هام من الناحية الشكلية، لأنه يمكننا من وضع أساسين سوسيولوجيين لهما أهميتهما حين نحاول سبر أغوار الجماعة الداخلة والجماعة الخارجة[٣٥].

(١) وأول هذين الأساسين هو أن أعضاء الجماعة الداخلة يتجهون إلى تنميط ذلك الذى يبدو فى جماعة خارجة. وهذه القضية تعنى اتجاه تقييم الشخصية وبيان من ذا الذى يكون فى جماعتنا الداخلة . ومن يكون فى جماعات خارجة عنا.

وإختصاراً ، فلكل جماعة داخلة جماعات خارجة. وتعد المسافه الاجتماعية Social distance عاملا مشجعاً أو معجلا لإظهار الاختلافات بين الأفراد.

(٢) أما أساس التمييز الثانى بين الجماعة الداخلة والجماعة الخارجة فمؤداه

أن أى تهديد، فعلى، أو متخيل، من الجماعة الخارجة يتجه إلى تهديد تجانس وتضامن الجماعة الداخلة. ويمكن تطبيق هذا الاساس على كل مستويات وأحجام الجماعات. ، وإذا ما أخذنا الأسرة كمثال فقيها يتشاجر الأخوة مع أخوتهم والأخوات مع أخوتهن، وإذا ما تشاجر أحد خارجا عن حدود الأسرة مع أحد أعضائها، سواء كان أخا أم أختا، فسرعان مايقف أعضاء الأسرة جميعا تجاه هذا الغريب.

وعلى ذلك تنجم الجماعات الداخلة عن طريق أية علاقة - أولية أو ثانوية - تشعر بالتضامن والتوحد والصداقة والتعاون. وتتميز عن طريق تعبيرات مثل «نحن ننتمي» و «نحن نعتقد» و «نحن نفعل» تجاه الجماعات الخارجة، حيث يكون لدينا إحساساً عميقاً بالإرتباط Obligation أو الإلتزام وخاصة فى المواقف الحرجة. وفى الجماعة الداخلة نعبر عن إحساساتنا العميقة بالحب والتعاطف، فنحن نشعر فى منزلنا بمن يحيطون بنا، ونحن على ألفة بطريقة عملهم وتفكيرهم بالنسبة إلينا، ونحن نفهمهم، حيث كلماتنا هى كلماتهم[٣٦]

أما الجماعة الخارجة فالعلاقات الشخصية التى نتلمسها نتجنبها أولا نحبها أو نتصارع معها. إنها الجماعة التى لاتشعر الفرد تجاهها بالإنتماء والمساعدة المتبادلة والتعاون والتعاطف، وأبعد من ذلك يقف المرء منها موقفا معاديا.

لقد وضع (سمنر) مفهوم التمركز العنصرى[٣٧]. ليعنى به بالنظرة إلى الأشياء التى عن طريقها تكون جماعة خاصة من الناس مراكز لكل شيء، وتكون غيرها بعيدة عن إطارها المرجعى، وهناك إفتراض بأنه حين يكون الإعتقاد بأن القيم وطرائق الحياة والثقافة الكلية لجماعة خاصة، محور اهتمام الآخرين، فإن الطرائق الشعبية ومعايير جماعة الإنسان الخاصة، تلاحظ كما لو كانت صوابا وثابتة بالنسبة إليه. كما أنها - أيضا - تكون موضع إجلال وتقدير. بينما ينظر الآخرين نظرة إحتقار أو محاولة ذلك. وتتضمن نظرية التمركز العنصرى (العنصرية) مستويين أخلاقيين، ويرى سمنر أن هناك نوعين من الأخلاقيات أو

المعايير إلى جانب الأصدقاء والغرباء. وقد ترغب الجماعة الخارجية بإتيان أمور لم ترغب فى أتيانها داخلها كالقتل والسلب والأخذ بالثأر والخطف وما إلى ذلك.

ولقد أكد (سمنر) أن كل جماعة، كبيرة أم صغيرة، بدائية أم مدنية، فى الماضى أو فى الحاضر، إنما تعتبر عنصرية. وكل قبيلة أو وطن يريد بكل وسيلة ممكنة أن يصل إلى مركز عظيم، وأن يحتقر ماعاداه. وفى الوقت نفسه، فكل فرد يفكر فى ذاته على أنه قمة المجد وكأنه يمتلك أعظم القيم وأعلاها.

وهكذا فقد قال (سمنر) أن فى أغلب القبائل البدائية، حوالى تسعة عشر منها يرجعون أنفسهم عن طريق الاسم والإنحدار وحسب سلسلة الأنساب، وفى الوطن الحديث فمعروف التمركز العنصرى، فكل وطن – على مايقول (سمنر) يتخيل نفسه كمحتوى للمدنية، ويعتقد أعضاؤه ذلك إعتقاداً راسخاً. ولذلك فكل بلد يلاحظ نفسه كقائد للحضارة، وأن سكانه الأعلون. وهو علاوة على ذلك الأكثر حكمة وحرية، ويعتبر البلدان الآخرى مناضلة له. ولذلك – وحسب وجهة النظر هذه – نجد الكتاب المحدثين كل منهم متمركز حول عنصر معين يوضح معالمه عند أول إنعكاس له فى الجماعة. ولذلك فهو يدور حول العنصر الذى ينتمى اليه[٣٦].

٥- الجماعة الدائمة والجماعة المؤقتة:

وقد تستمر بعض الجماعات فى الحياة طويلا، بينما تكون غيرها مؤقتة أو سريعة الزوال ويمكن أن تتشابه الأخيرة مع الجماعات الثانوية، حيث لايبدو الانتماء السيكولوجى فى كل منهما. وقد تتحول بعض هذه الجماعات إلى جماعات أولية، وفى هذه الحالة ينبغى أن تنطوى إلى جماعات دائمة Perma-nent Goups وهكذا فالجماعات التى يدخل فيها الأعضاء فى علاقات إجتماعية كجماعة النادى مثلا أو الزمالة (الشلة). ربما تصبح عاملا أساسيا لديمومة تلك الجماعات[٣٩].

فالحشد المجتمع لإخماد نيران أو لرؤية حادث معين أو مشاهدة سفينة ترسو

فى الميناء ،يكون وجوده مؤقتاً، وجماعات أخرى كالمشاركين فى الجيش أو أعضاء فصل دراسى معين، قد يعيشون فى تلك الجماعات فترة أطول، بينما هنالك جماعات أخرى يعتمد وجودها على مشاركة الأفراد المتمتعين بعضوية مرنة. فجماعات الجامعة وجماعة العمل ضمن هذه الفئة، وأخيرا فهناك جماعات تعمر كثيراً، كالكنيسة الرومانية مثلا. ويضع (بيرستدت) هذه الجماعات ضمن التقسيم الذى يتراءى له عن الجماعات الطويلة الحياة والجماعات القصيرة الأمد(٤٠).

والمثال الذى نورده لشرح أساس استمرار الجماعة هو الحشد Growd. ويكاد يرجع مفهوم الحشد الى (جو ستاف لوبون) الذى يرى «الحشد» يعنى بصورة عامة، تجمع الأفراد فى مكان معين حسب المهنة أو الجنس، فى فرض معينة حيث يحضر كل منهم الآخر، ومن وجهة النظر السيكولوجية، يفترض أن «الحشد» له أهمية خاصة. فتحت بعض الظروف، وظروف معينة بالذات، يتجمع الناس مكونين خصائص معينة جديدة ومختلفة عن خصائص الأفراد المكونين لهذا التجمع، فيأخذ إحساس وأفكار أشخاص هذا التجمع، شكلا خاصاً واتجاها واحدا، ويختفى شعور كل منهم بشخصيته، ويتكون العقل الجمعى Collective Mind بخصائصه المميزة وتتكون وحدة معينة هى موضوع قانون الوحدة العقلية للحشد. فحينما تتكون الجماعة السيكولوجية، يمكن تحديد خصائصها، وهى لاتحتوى أعضاء معزولين، وإنما للأعضاء الداخلين فيها خصائصه وسمات خاصة(٣٩).

وهناك أسباب مختلفة تحدد ظهور الخصائص المميزة للحشد، وأنه لايتكون من مجموع أفراد معزولين: السبب الأول هو أن الفرد يكون جزءا من الحشد، ويشعر بقوى من شأنها أن تسمح له بالخضوع لإلزامها. وللحشد طريقته الخاصة فى الضبط كى لايظهر أفراده على أنهم منفصلين. أما السبب الثانى فهو العدوى Contagion التى تكشف عن نفسها فى الحشد وتعطيه سمته وخصائصه، والعدوى ظاهرة عن طريقها يكون من السهل بناء حاضرها ومن السهل كذلك

شرحزا، وكل إحساس أو فعل في الحشد، إنما هو بمثابة عدوى. بمعنى أن الفرد مستعد للاستجابة للمصالح الجمعية، والسبب الثالث هو القابلية للإيحاء Suggestibility الذي عن طريقه تتم العدوى.

يرى (أجبرن ونيمكوف)، أن الحشد كبير من ناحية الحجم، ومؤقت من حيث طبيعته[42] . ويرى (ماك ويرغ) أن التقارب الفيزيقي ضروري للحشد مع إختيار أعضائه لبؤرة اهتمام خاصة.وكذلك تميزهم بنشاط عشوائي نسبيا، فالذين يندفعون الواحد تلو الآخر لمنطقة معينة يكونون حشداً[43].

ويرى (سازرلاند) أن الحشد ربما يتطرف إلى فعل الغوغاء. ويرى أن كل حشد لايتضمن فعلا اختياريا، إذ قد يقف البعض على شعور محدد مصحوب بالسلوك الواضح. إن لفظ الحشد ليس مجرد تجمع أفراد على ناصية طريق أو محطة أتوبيس، إذ ليس هناك إهتمام موحد ولامشاركة في الخبرات[44].

أما (كارل مانهايم)[45]فيعتبر الحشد حالة هامشية للتجمع الاجتماعي المؤقت البناء، ويعرفه بأنه: اتفاق تجمع الكائنات الانسانية فيزيقيا، في اتجاهات معينة وفي اتصال غير منظم ومؤقت، حين يعمل غالبيتهم من خلال منبهات متشابهة ودوافع موحدة، وربما تتحول إلى تنظيم غير ثابت كالاندفاع eruption، ويعتمد هذا التكامل على ايحاء وقتي يلعب دوراً هاماً في الجماعة. ويرجع ضبط هذا الحشد إلى الجماعات الأولية والمنظمة التي تتجه إلى الإقلال من قوتها فيه، وتعتبر رجوعاً أو نكوصاً . ويظهر رد الفعل المبدئي والغير متضمن لقواعد الضبط بسهولة ووضوح في الحشد وتحت حالات معينة، فإن اتصال وتراكم العاطف أو العاطفة سوف يقلل من الإحساس بالاستجابات، وربما يكون داعيا إلى الوحدة. وسوف يقود هذا التقليل إلى ارتفاع مستويات وعادات، وتنمو وتتطور في إطار عمل الجماعات الدائمة.

هذا وتتضمن أغلب تعريفات علماء الإجتماع[46]للحشد ثلاثة عناصر رئيسية:

١- تجمع لكائنات إنسانية.

٢- بدون تنظيم.

٣- والمشاركة الوقتية لانفعال أو إهتمام أو هدف عام.

وللحشد خصائص معينة مثل:

١- يعتبر الحضور فى مكان معين الخاصية الأولى له، ويوجد الحشد حينما هناك تفرق dispersed ولذا فهو جماعة مؤقتة .وإذا كان الانضمام أو إعادة التجمع مخططا، فالحشد فى طريقه لأن يصبح جماعة لها تنظيم شعورى.

٢- والتفاعل الاجتماعى فى الحشد غير مضبوط. وعلى العموم، لايمكن التنبؤ به، إذ لايوجد تقسيم العمل بين الأعضاء.

٣- ولأعضاء الجماعة درجة معينة من التشابه والاهتمامات.

٤- وقد يوصف الحشد على أنه تجمع غريزى، ومن عوامل تكوينه الإعجاب بالقائد، وشعور أعضائه بالأمن والضمان.

٦- الجماعة الرسمية والجماعة غير الرسمية:

تبدأ معظم الجماعات بطرق غير رسمية Informal فالناس يدركون حاجاتهم العامة التى لم يستطيعوا إشباعها وهم فرادى، ولذا يبدأون فى الاتصال كل بالآخر. والجماعة الغير رسمية عبارة عن عدد من الاشخاص، لهم قيم معينة، يريدون الاحتفاظ بها أو تنميتها أو تطورها.

أما الجماعة الرسمية Formal فهى عبارة عن عدد من الاشخاص يعملون سويا بغية الوصول إلى أغراض معينة، عن طريق قواعد محددة لاتجاه شئونهم وأعمالهم. ولنموذج الجماعة الرسمية صفة الالزام من زاوية التنظيم. وللجماعات الرسمية بناء محدداً من شأنه ثبات الجماعة، بل قد يكون ملزما لذلك الثبات، ومن شأنه كذلك حماية الحاجات والوظائف التى يقوم بها الأعضاء. والجماعة الرسمية تنهى بعض رغبات الاعضاء كما أنها تنهى نمو الشخصية فى بعض الاتجاهات(٤٧).

إن تصنيف الجماعات الاجتماعية على أساس البناء، كما افترض ذلك (ساندرسون Dwight Sanderson) يتضمن الجماعات الطوعية أو الاختيارية والجماعة غير الطوعية أو غير الاختيارية، وجماعات المندوبين ,Involuntory Voluntary and deigate groups. وفي الجماعات غير الطوعية ينتمي الفرد عن طريق القرابة Kinship أو الجنس Race. فالانسان يولد في جماعة قرابية، وفي جنس معين وليس له أدنى إختيار في الانضمام إلى أية أسرة أو أية جماعة عنصرية. أما الجماعة الطوعية فهي تلك التي يتصل بها الشخص طوعا. فهو يختار عضويته فيها، أو له أن يرفض الاتصال بها. وربما تكون ضعيفة التنظيم أو محدودة التنظيم، ولكنها تتسم جميعا بحرية الفرد للخروج منها أو الدخول فيها. وجماعة المندوبين، تلك التي يختار فيها الشخص كتمثيل عدد معين من الناس مثلا، فقد يمثل عدداً من المنتجين، وكذلك الممثلين في المؤتمرات.

وقد تكون الجماعة الاجتماعية نشوئية (ارتقائية) Genetic أو تجمعية Con-gergate. والجماعة التناسلية نوع من الجماعات الغير طوعية، ففيها يولد المرء كالأسرة والجماعة العنصرية. وقد ينكر الفرد كل من هاتين الجماعتين، بيد أنه عنصر في كليهما من حيث علاقات الدم. والجماعة التجمعية عبارة عن جماعة طوعية يتحرك فيها الشخص مثل جماعة المدينة أو الحزب السياسي. وقد تفقد تنظيمها من جراء اتصال أعضاء جدد بها أو خروج أعضاء منها بطريقة مستمرة، ولذا فلها حد أعلى من الحرية وحركة الأعضاء فيها.

وربما تكون الجماعات الاجتماعية منفصلة Disjunctive أو متداخلة Over-lapping. والجماعة المنفصلة التي لاتسمح للشخص بالانتماء إلى غيرها من جماعات في نفس النموذج وفي نفس الوقت. والجماعة المتداخلة هي تلك التي ينتمي فيها الأعضاء إلى جماعات أخرى من نفس النموذج. بمعنى أن الأخيرة مفتوحة العضوية وطوعية، بينما الأولى العضوية فيها مغلقة[٤٨].

وربما تكون الجماعة الاجتماعية في علاقاتها مع الجماعات الأخرى غير

اجتماعية Unsocial أو متحللة rascalsocial الصفة الاجتماعية أو ضد الإجتماعية أو اجتماعية بالعرض. والجماعة الغير اجتماعية هى تلك التى ترفض المشاركة فى المجتمع الأكبر التى هى جزء منه. فهى تعيش معتمدة على نفسها كثيرا كالقرابة المنعزلة مثلا، فهى غير اجتماعية فى علاقتها بالجماعات الأخرى. والجماعة المنتحلة الاجتماعية أو التى اجتماعيتها كاذبة، تلك التى تأخذ جزءا لها فى الحياة الاجتماعية، ولكن اعتمادها لفائدتها فقط، وليس للكل. والجماعة ضد الاجتماعية هى تلك التى تكون أعمالها ضد رفاهية الوحدة الاجتماعية الكبرى التى هى عضو فيها. فعصابة من الصبيان قد تحطم الجوار وتضحى ضد الاجتماعية. والجماعة المخربة تلك التى تعمل على تدمير الحكومة تعتبر ضد الاجتماعية أيضا. أما الجماعة الاجتماعية العرض فهى التى تتضمن إيجابية المشاركة فى تدعيم الرفاهية وارتفاع الحرية عند كل الناس فى المجتمع الكبير وهى تخلق القيم الإنسانية. وهناك درجات من الايجابية الاجتماعية بالعرض، فبعض الجماعات اجتماعية بالعرض فى بعض أنشطتها، وضد الاجتماعية فى البعض الآخر. والجماعة ذات الصفة الاجتماعية Socialized هى الجماعة الاجتماعية بالعرض فى كل أنشطتها، أو قد يكون الضبط فيها ديموقراطيا. وسوسيولوجيا فإنها ترجع إلى المحرك فى ضوء الاهتمامات والمصالح العليا أو الكبرى لكل الناس.

وحينما يتكلم (بيرستدت) عن الجماعات الطوعية والجماعات غير الطوعية، فإنما يرى أنه يمكن الاتصال ببعض الجماعات، بينما قد تكون أعضاء فى غيرها دون اختيار. فجماعة العمر والجنس والجماعة العنصرية تعتمد على صفات بيولوجية ولذا فهى جماعات غير اختيارية. والجماعات من ناحية اللغة أو التشابه فى شئ معين جماعات غير اختيارية. لأننا كأطفال كنا نتعلم لغة آبائنا أو القائمين بأمرنا. وجماعة الطبقة الاجتماعية التى تنتمى إليها والجماعة الدينية والجماعة الاقليمية والجماعة القومية، هى أيضا جماعات غير اختيارية، بالرغم من وجودها جميعا فى المجتمع. وربما تكون عرضة للتغير، وقد تضحى جماعات

اختيارية. فالجماعة المهنية والجماعة الترفيهية والجماعة التعليمية كلها فى الواقع جماعات يهتم بها، وهى لذلك اختيارية. فليس ثمة انسان مجبر بقوة القانون أن يقرأ صحيفة معينة أو يسمع برنامج معين فى الإذاعة[٤٩].

ومن ناحية أخرى يرى «بيرستدت» أن كل الجماعات فى الواقع جماعات مغلقة Closed Groups بالنسبة لأولئك الذين لهم صفات معينة على أساسها تتكون الجماعات. وأغلب الجماعات سواء كانت منظمة أو غير منظمة، فهى مغلقة نسبياً. فالزمرة تكون شاملة واختيارية، وهى كذلك مغلقة من وجهة النظر السوسيولوجية، مثلها مثل جماعة المهنة والتجارة والصناعة، جماعات مغلقة نسبياً. وعليه، فالفرد يستطيع أن يكون عضواً فى جماعة معينة قبل أن يكون عضواً فى المجتمع نفسه[٥٠].

وكمثال للجماعة الطوعية نعرض لجماعة المستمعين للاذاعة والمشاهدين لبرامج التليفزيون، أو كما يطلق عليها البعض «الجماعات المجردة». ففى المحل الأول ربما تكون مشاهدة مباراة كرة القدم مثلا أو مشاهدة مسرحية معينة فى المسرح، فنجد هنا تجاوراً مكانياً فيه يظهر المشاهدين أو المستمعين على أنهم حشداً. وفى هذا يرى «سلو Sellew» أن المستمعين أو المشاهدين إنما هم حشد يتجمع من أجل هدف خاص. ولايكون للمشاهدين أو المستمعين سوى موقف سلبى. فجماعة المستمعين إنما هى نموذج خاص للحشد، يكون التجمع فيه مخططاً[٥١].

ويعتبر إتجاه تفاعل المشاهدين أو المستمعين بمثابة قانون عام على وجه العموم، فمشاهدى موضوع معين أو المستمعين إليه، إنما يتفاعلون فقط فى حدود وضع اعتبار للآخرين، ومن ثم يكيفون سلوكهم حول امتداد معين بحيث لايستطيعون مثلا أن يغيروا أماكنهم. إن محور إرتكازهم هو الدافع العام الذى جاءوا من أجله[٥٢].

والذين يستمعون إلى الإذاعة فى أماكن متفرقة، أو من يهتمون بقراءة جريدة

معينة كل على انفراد في أماكن مختلفة، فهم يشكلون تجمعات مجردة أو عامة إنهم يشكلون تجمعاً لأن وحدة هؤلاء الناس مكونة عن طريق تفاعل عام لمنبهات موحدة، مع أن القارئين أو المستمعين لايشكلون حشداً في هذه الحالة، لأن كل ردود أفعالهم لاترتبط بمكان واحد(٥٣).

ثانياً: العلاقات الاجتماعية:

- أ العلاقات الثنائية:

وينبغي أن نبدأ بالجماعات الصغيرة والتي سوف نطلق عليها بالجماعات المتشابهة، وأصغر هذه الجماعات تلك المكونة من إثنين أو الجماعة الزوجية أو الثنائية. فنحن نعرف الثنائيات الجنسية المتكونة من دخول رجل وامرأة في علاقة جنسية، فلربما يكونا متحابان أو متزوجان. بيد أن الثنائيات، كذلك، قد تتكون من أعضاء أجيال مختلفة (كالأب وابنه) أو (الأم وابنتها)، وأيضا أعضاء نفس الجيل (كالأخ وأخيه)، كما أن هناك ثنائيات تعتمد على الصداقة أو التبعية (كالرئيس والمرؤوس) و (المدرس والتلميذ). ولايخلق الاتصال التحولي جماعات. وإنما يكون ذلك عن طريق العلاقات القائمة التي يعتمد عليها كل من (سيمل) و (مانهايم) في تفسيرهما للجماعة الثنائية(٥٤).

إن التكوين السوسيولوجي منهجيا هو عن طريق ارتباط عنصرين. إنه يبين المنهج والمادة لعدم التكوينات المركبة بالرغم من أهميتها السوسيولوچية، عن طريق عدم توسعها وتحددها. إنها تعيد نفسها بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية بالرغم من أن بعض أشكال التنشئة الاجتماعية لاتحققها. بيد أن الرجوع إلى إزدواج العناصر، إنما هو حالة تتضح تحتها الأشكال الهامة من العلاقة. وليست الطبيعة السوسيولوچية النموذجية لنفس المظاهر في الحقيقة عند الأفراد الذين يتحركون نحو تشابه هذه التكوينات. ولكن يظهر أحياناً نموذج بين جماعتين أو أسرتين أو دولتين أو شخصين(٥٥).

وتتفاعل الجماعة الثنائية حسب المنبهات الخارجية للأفراد المؤسسين لها

حيثما يظهر فعل كل منهما منفصل على فعل الآخر. ويتضح ذلك بسبب تأثير كل فرد على الآخر في تلك الجماعة الثنائية. بالإضافة إلى تفكيرهما في قصور جماعتهم هذه عن تأدية بعض الوظائف، فيضطران إلى القيام بوظائف عديدة ما كان لأحد منهما أن يقوم بها في جماعة أكبر(٥٦).

٢- العلاقات الثلاثية:

والجماعة التي ينبغي أن نوضحها بعد ذلك تلك المكونة من ثلاثة أعضاء يمكن ملاحظة هذه الجماعة كحالة ممتدة للجماعة الثنائية. وفي الواقع فإن ظهور العضو الثالث إنما يعتبر حلقة الاتصال بين عضوي الجماعة الثنائية، وتبيان اتجاهات الجماعة العضوية أي الثنائية نحو العضو الثالث الداخل فيها. ويجب أن نأخذ في الاعتبار حينما نحلل طبيعة "جماعة الجديدة، أن العضو الثالث قد يكون معزولا بصفة مؤقتة لمدة معينة. ان دليل السلوك النموذجي في الجماعة المكونة من ثلاثة أعضاء إنما يكون حافزاً غيره Jealousy إذ قد يتنافس الشخصان لمحبة الثالث أو أن يتصاحبان هما لعزله(٥٧).

أ- غير المتحيز والوسيط: The Unpartisan and mediator

إن ثمة حقيقة سوسيولوجية تؤكد أن العلاقة العامة للعناصر المنعزلة في وجودها المتميز إنما ينتج مايسمى التوحيد بينها Unification. ومثال ذلك ما يوجد في الزواج الأحادي Monogamus حيث أن الطفل أو الأطفال كعنصر ثالث في الجماعة الثنائية (الزوجين) ربما يحدد وظيفة الشكل جميعاً. وفي عديد من المجتمعات لاينظر إلى الأسرة على أنها مكتملة إلا بعد وجود الأطفال، فقد يخلق الطفل حباً زائداً بين الزوجين الذين يعتبر ان العنصرين الأولين في الجماعة، وقد يلفت نظرهما سوياً إليه هو، وهذا يتضح خلال عملية التنشئة الاجتماعية. وهكذا تختلف العلاقات بين العنصرين الموجودين قبل وجود هذا العنصر الثالث فقد يكون الطفل مركز انتباه وحب أحدهما دون الآخر.

ب- الثالث المزخرف: The tertius gaudens

إن عدم مشاركة العنصر الثالث أو رفض الجماعة له، يستدعى بيان أن الوسيط إنما يحافظ على وحدة الجماعة ضد أى اضطراب خارجي. فقد يأخذ غير المشارك مكانة مرتفعة نسبيا من الاهتمام الغيرى. فهو لايسعى إلى مشاركة الجماعة أهدافها، وإنما يحاول أن يحقق أهدافه هو بمساعدتها. ولذا قد يكون عامل الشقاق بين العنصرين المكونين للجماعة الثنائية والمبدئية،فيحاولان استبعاده أو تجنبه لإستمرار الجماعة، ولذا يعتبر كعنصر مزيف أو مزخرف(٥٨).

جـ- التقسيم والألتزام: Divide et impera

قد يكون دخول العضو الثالث سببا في وجود صراع بين العضوين الأوليين. ولذا فقد ينظر إليه عن أنه منفصل عنهما بالرغم من عدم إمكانية فصلة فى العادة، فيضطران إلى ضبطه وامتثاله طبقا للموقف الذى يقفانه. وقد تكون حركته ضد كل منهما، بيد أنهما يقفان ضده هو لإلزامه بسلوك معين يتفق والجماعة المنتمين إليها(٥٩).

يرغب الرجل العادى فى الاعتقاد بأنه سلوك الإنسان أكثر ديمومة وثباتا. بيد أن دراسة الجماعات الصغيرة تبين أن ذلك قد يكون خاطئا، إذ يتغير سلوك الأشخاص بناء على تغير الظروف التى يعيشونها، وهكذا تتأثر كل مقابلة للشخصين ببعض العوامل، مثل انطباع كل منهما عن الآخر وما يكنه الآخر من شعور تجاه الأول. وتبيان غرض وفرصة مقابلتهما والعوامل التى من أجلها حدثت هذه المقابلة(٦٠).

٣- الذات الاجتماعية:

هذا وينظر (كولى) إلى المجتمع على أنه ظاهرة عقلية، بمعنى أنه العلاقة بين الأفكار والشخصية. ويوجد المجتمع فى أى عقل كتأثير متصل ومتبادل لأفكار معينة. إنه يوجد فى عقلك كجماعة متشابهة وهكذا فى كل عقل.

وفى أساس هذا التكوين، طبق (كولى) على المجتمع المدخل الذى طبقه «جيمس James» على النفس. وليس عجبا أن مفهوم «كولى» عن النفس يستجيب مع ما أطلق عليه «جيمس» بالنفس الاجتماعية أو الذات الاجتماعية Social self. إن شخصية الصديق قائمة فى عقلى على أنها ببساطة مجموعة أو نسق من الأفكار تصاحب رموز معينة عن مستواه[٦١].

وبالمثل فلذات الشخص توجد ببعض الأفكار. هذا مابينه «جيمس» بتعرفته بين الفاعل I والمفعول me. وعليه فالذات الاجتماعية هى بعض الأفكار التى يشار إليها بضمير المتكلم المفرد مثل «أنا» فى صيغه الفاعل I والمفعول me وياء الملكية mine والذاتية my self. فالذات تتضمن تلك الرموز الفردية، حيث أنها منتمية إليه بصفة خاصة. وتتكون من نواة الذات The core of the self من جراء شعور الذات المتمايز. فالتخيل عادة متصلة بشعور الذات المتميز مكونة الذات الاجتماعية (٦٢).

أما طبيعة «الأنا» فهو شعور أو خبرة شعورية يمكن أن يطلق عليها «شعورى أن My feeling» أو «الشعور بالإستيلاء sense of appropriation» وهذه المشاعر غريزية. أى تولد معنا، ووظيفتها الرئيسية هى توحيد ضروب نشاط الفرد ودفعها إلى الأمام[٦٣].

ومع أن «الأنا» يولد معنا، إلا أنه يظل مبهما إلى حد كبير. ولا يتحدد أو ينمو إلا من خلال الخبرات التى يمر بها الشخص، فإذا به يرتبط بالإحساسات البصرية والعضلية، كما يرتبط بادراكاتنا وأفكارنا[٦٤] وأول شئ يرتبط به «الأنا» لدى الطفل هو محاولات الطفل أن يتحكم فى الأشياء الواقعة تحت بصره، فيرتبط بمحاولاته أن يتحكم فى أعضاء جسمه، ثم بمحاولاته أن يتحكم فى أفعال المحيطين به. ويرتبط «الأنا» بعد ذلك بأى نشاط غرضى يبذله الطفل، وبعبارة أخرى يرتبط بأى نشاط يهدف إلى تحصيل غرض معين[٦٥]، والمجال الرئيسى لهذه الأفعال هو الحياة الإجتماعية

على أن هذه الخطوات التى ذكرناها الآن لم تكن كافية فى نظر (كولى) للدلالة على أن «الأنا» إجتماعى فى صميمه وإنما كانت كافية فقط للاشارة إلى أنه ينمو داخل المجتمع، مرتبطاً بأفعال الفرد وبقدرته على التحكم فى أفعال الآخرين. بيد أن مايجعله اجتماعياً فى جوهره سببان: أولهما أن هذا النمو وبالصورة التى وصفناها داخل المجتمع يجعل فكرة الذات عبارة على شعور بما يميز حياة الفرد عن حياة الآخرين. والثانية أن الضمير «أنا» كما يستخدم فى الحياة اليومية، يتضمن الإشارة إلى الآخرين. ومن المشكوك فيه أننا نستخدم اللغة أى استخدام دون تفكير فى الآخر، والمشكوك فيه كذلك أن يبرز لدينا الشعور بالأنا فى أية لحظة دون أن يكون مصحوبا بشعور بذوات الآخرين. بل إننا لانكاد نفكر فى شئ ونربطه بالأنا إلا على أساس أن له دلالة اجتماعية. حتى جسمنا إذا فكرنا فيه على أنه جزء من الأنا الخاص بنا، فذلك لأن له فى نظرنا وظيفة اجتماعية. مثال ذلك أن أقول أنا أطول منك؛ أو أن تشعر الفتاة بأنها جميلة، أو أن يشعر رياضيا بأن بدنه قوى، هذه جميعا تصرفات تنطوى على التسليم بأن للجسم قيمة اجتماعية[٦٦].

ويتساءل كولى، كيف يتعلم الطفل معنى «أنا»؟ ويجيب على ذلك بقوله: يتعلم معانى الكلمات الدالة على العاطفة والانفعال، مثل الكلمات الدالة على الرجاء والأسف والاشمئزاز، وذلك أولا بممارسة الخبرة الشعورية نفسها التى تشير اليها أى كلمة من هذا القبيل. ثم بأن يزعم أن هذه الخبرة موجودة لدى الآخرين المحيطين به، ومرتبطة بتعبير معين، بأن يستمع إلى الكلمة الدالة عليها والتى تصاحبها. وتنتج الجوانب المختلفة للأنا من خلال التعامل مع الآخرين[٦٧].

ومن أهم جوانب «الأنا» التى تقع داخل نطاق اهتمامات علم النفس الاجتماعى مايعرف باسم «الذات المنعكسة reflected self» وكأنما تنعكس الذات على سطح مرآة، وهذه المرآة هى المجتمع. وهذه الذات تبين ماتبدو عليه فى نظر الآخرين[٦٨]. بيد أن النظرة التحليلية تكشف عن أن هذه الذات تنطوى على عناصر ثلاثة هى:

أ- تخيلنا لما نبدو عليه فى نظر شخص آخر.

ب- تخيلنا لحكم الآخرين علينا.

جـ- ثم مايترتب على ذلك من شعور بالمدح أو المذلة.

والملاحظ أن معظم مظاهر سلوكنا فى المواقف الاجتماعية تكون خاضعة لمقتضيات هذه الذات المنعكسة[٦٩].

ولقد وضع (كولى) تمييزاً بين الشعور الذاتى Self conciousness والشعور الإجتماعى Social consiousness والشعور العام Public conciousness[٧٠]. فالأول هو ما أفكر فيه عن نفسى، والثانى هو ما أفكر فيه عن الناس، أما الثالث فهو تجمع وجهات النظر عن الشعور النفسى والشعور الإجتماعى لكل أعضاء الجماعة المنظمة والمتكاملة فى جماعة ذات اتصال Communicating group. وعلاوة على ذلك فإن نماذج الشعور الثلاثة إنما هى أجزاء فى كل عضوى. حتى حياة الأشخاص الأخلاقية فانها جزء من وحدة المجتمع العضوية وتضحى المعرفة الإجتماعية أساساً للاخلاقيات، وهى هامة كذلك فى العملية الأخلاقية.

إن مفهوم (كولى) عن «مرآة الذات Looking glass seif» هى الشكل الخاص لما وصفه (جيمس) بالنفس الاجتماعية. وحتى إذا ما تطورت العناصر فى تفاصيل أكثر عند (جيمس) ، فقد تكلم (كولى) عن تطور علم الإجتماع من فكرة (جيمس) عن الذات الاجتماعية. بيد أن (كولى) أراد «بمرآة الذات» أن يطور النظرية العامه للمجتمع، وتوسع فى المذهب السلوكى فى علم الاجتماع عن طريق شرح الجماعات والتنظيم الاجتماعى[٧١].

يتحدث (كولى) عما يسميه «بالنحن We» أو الذات الجماعية group self[٧٢]. وهى شكل من أشكال نمو «الانا» يتحقق إذا ما توافرت شروط معينة أهمها: عضوية الفرد داخل جماعة بعينها يسود التعاون بين أعضائها، كما يسود التعارض بينها وبين غيرها من جماعات، وكما أن «الانا» يعتمد فى ارتقائه على ممارسة التحكم فى أفعال الآخرين مما يمكنه من الشعور بامتلاك هذه الأفعال،

كذلك «النحن» يعتمد على الشعور بما يشبه الملكية المتبادلة بين «الانا» والآخرين. ويمكننا على هذا الأساس أن نتصور عدداً من الذوات الاجتماعية يساوى عدد الجماعات التى يدخل الفرد كعضو فيها، فهناك ذات اجتماعية مترتبة على عضوية الشخص فى جماعة من الأصدقاء، وذات جماعية أخرى مترتبة على عضوية الفرد فى ناد معين، وذات جماعية أو «نحن» مترتبة على عضويته فى وطن معين، أو فى طائفة دينية معينة، أو فى مدرسة فكرية بعينها ...الخ.

ويمكننا أن نضع سؤالا نحاول الاجابة عليه: من أين نحصل على أفكارنا عن الحب والحرية والعدالة وما شابه ذلك، كى نستطيع تطبيقها على شتى المواقف الاجتماعية؟ لم يكن هذا عن طريق الفلسفة التجريدية، ولكن إعتماداً على الحياة الواقعية المستمدة من المجتمع كالأسرة أو جماعة اللعب مثلا. والمشاهد أن النوع الانسانى، إنما يتحقق فى هذه العلاقات من تلقاء نفسه، فهو يشبع حاجاته الأساسية بطريقة ميسورة وحرة. وفى الواقع فإن العلاقات البسيطة لاتتشكل فى كل المجتمعات إذا أنها تختلف حسب الجنس ونوع الحضارة السائد، وكذلك تبعاً لخاصية وسمات نظم المجتمع القائم. ولذلك فإن الجماعات الأولية ذاتها فى حاجة إلى رعاية خاصة.

ويمكننا التحقق من حالات مثالية تضحى كمدخل نحاول به الاقتراب من أى شئ فى الخبرة العامة، كما أنه يشكل – فى الآن عينه – أساس العمل الذى يبنيه خيالنا المثالى، وليس هذا فى العادة بأمر مستقيم أو عادل، ولكنه عنصر معين عن طريقه يتشكل العدل والاستقامة.

إن المثالية هى النمو فى العلاقة المألوفة حتى تصبح جزءاً من الطبيعة الانسانية نفسها. وتضحى فى شكلها العام على أنها جزء من الكل الاخلاقى أو المجتمع المحلى الذى فيه تندمج العقول الفردية وتوجد قدرات الأفراد على درجة عالية من التعبير المناسب. وتنمو المثالية لأن تلك العلاقة المألوفة توضع فى عقولنا عن طريق

تخيلاتنا عن أنكار واحساس أعضاء الآخرين. كما أن ذلك يكون فى الجماعة ككل. ولذلك فإننا نضع كثيراً من الأهداف كجزء من ذواتنا وبالتالى فانها تتوحد بشعور الذات عنها.

وبالرغم من عدم وجود أية مثالية لدى الأطفال والبربريين فانها تبدو عندهم بقدر بسيط جداً، إذ أنهم يرون أنفسهم ورفقائهم كأفراد مختلفين، ويرغبون فى أن يكون «نحن We» متجانساً وناضجاً، فكيف أن الفرد ذو العواطف يدمج نفسه فى أسرة ورفاق شباب؟ ربما يكون عن طريق خبرته بكل شئ عن نفسه. ولذلك تشعر بأن ذلك الكل يمكن أن يتوسع فى بلدنا، وجنسنا وعالمنا الذى نعيش فيه.

فحياة الأسرة المتجانسة نموذج قديم فى الوحدة الأخلاقية. لذلك فإن هذا النموذج إنما يعطى ألفاظاً كثيرة يصفها بأوصاف عديدة كالأخوة والشفقة وما اليها. ويندمج الأعضاء بعلاقات محددة فى ذلك الكل الذى يشارك فيه كل من وكل نوع بطريقته الخاصة. وكل يعيش فى إتصال قد يكون متخيلا فى عقول الآخرين، كما أنه يوجد لدى كل منهم مستوى معين من الطموح والاحساس ودراية بدرجات الصواب والخطأ. وبدون تجمد فهم وحدة سعيدة وحرة ومنتعشة فى حياة عامة. ولتفسير الوحدة الأخلاقية، فانها تتجه نحو الطموح العنيف. لكن هذا الطموح يتبغى أن يكون من أجل نجاح الجماعة، أو على الأقل ليس معوقا لها، فالوحدة الاخلاقية المثالية يضعها (كولى) موضع الأم – كما هى فعلا – لكل المثل الأخلاقية[٧٣].

ويعرف (كولى) أيضا أن معظم سلوك البربرى أو المتوحش قد يمجد مثالا معيناً، مع إحتمال بعض الفروض الثانوية، والأكيد أن هناك درجة من الولاء والشفقة[٧٤].

إن الصدق أو الحس تجاه أعضاء الرفقة الآخرين، إنما لها صفة العمومية فى المثالية الانسانية. إنها لاتتضمن أى حب مجرد للصدق فى حد ذاته، بل إن نموذج الخدمة يذهب إلى الاحساس بالوحدة. فاذا كان الهدف الاساسى لنشاط

بعرد لايمكن أن يذهب بالاحساس بالوحدة، فإنه لايمكن أن يذهب أبعد مـــــــن
خدمة الكل. فليس هناك أكثر من نظره للشعور بأن الارادة موجودة حيثما يوجد الكل. وفى مجتمعنا فقد يعبر عن كثير من شعور شبابنا فى جماعة اللعب التى قد لاتنجح فى تحقيق ذلك، نظراً لعلاقاتها المحددة الأعمال أو الحياة الخاصة.

يعرف الجنس البشرى كلمه الشفقة كقانون مشروع من حقوق الجماعة. وباشتراك العقول نجد مزيجا من التعاطف، فكل جزء يسعى لتحقيق حياته وحياة غيره، حيث أن السعادة لذة، والبؤس ألم بوجه عام. إن ذلك يعتبر تبسيطاً وأكثر جاذبية وانتشاراً فى المثل الانسانية، وعليه ينبع دورها من خلال الطبيعة الانسانية.

وعلى هذا الأساس يعالج المثال Ideal عن طريق الارتباط بين الحاضر والماضى ولدى جميع الناس. ونستطيع أن نستشف ذلك من خلال الحياة الواقعية. فحينما يعمل الناس سويا فى الحرب أو فى الصناعة، أو فى حفلات التكريس أو الرياضة، أو لايفعلون شيئاً، فإنما يكونون علاقات أخوية أو صداقة. وربما لايوجد ذلك فى أيامنا الحالية، إذ ثمة اختلاف فجائى للأنشطة علاوة على الشعور بذلك، ولذلك أصبحت فكرة التعاون دون صداقة،فكرة مألوفة.

ومثل الجماعة المحددة مثل الفرد، فدوافع خبرات الصراع متضمنة فيها. وكما يشعر الفرد بالحاجة لتحديد ضرورياته حيث يشكل سلوكه كى مايضمن الاستقرار ،فهكذا الجماعة تحتاج لقانون أو قاعدة من أجل نفس الهدف. إنها ليست مجرد أن القوة الفائقة تستعيد عن طريقها توازنها. ولكن تشابه جميع أعضائها يدعوها إلى أن تضع مقياسا محددا لما ينبغى أن يفعله كل عضو فيها. إنها مجرد حقيقة سيكولوجية وهى أنه حينما يوجد الكل الاجتماعى، فيجب أن يعاقب على الأخطاء وأن الحاجة العامة هى التماسك من خلال القانون، حيث ينبغى على كل فرد أن يمتثل ويطيع. وتختلف الحاجة إلى تلك القواعد باختلاف الدوافع، ومع ذلك فهى تفصح عن نفسها بصورة واضحة فى جماعة اللعب.

وليس من شك فى أن لكل عضو أفكاره عن العدالة التى قد تطورت منذ ألعاب طفولته. وأحيانا تكون مشابهة لما يفعل بناءً على خبراته. فيرسم الجميع من خلال خبراتهم مستويات لطموح الفرد وتحديدات لسلوكه.

ويختفى وراء قانون أو قاعدة إيجاد أساس للديموقراطية للطبيعة الإنسانية إحساساً عاماً. وبالرغم من ذلك، فالديموقراطية الصريحة ليست أولية أو عامة، فى تشابهها مع الحاجة إلى القانون، ولكنها أبعد من كونها وسيلة تبين القاعدة المطلوبة، كما أنها ليست أكثر - من حيث طبيعتها - من أن تكون خضوعا للسلطة(٧٥).

إن الحرية أيضا وجه من أوجه المثال الاجتماعى Social Ideal الذى يتضمن الفردية. فالكل الذى ننتمى إليه يتأثر باختلاف آرائنا، ومن ناحية أخرى، فدوافع الطموح والمدح لها أثرها عليه وتداخلها معه. فرغباتنا وأهدافنا التى تحددها الطبيعة، يمكن أن تظهر أولا ثم تتحكم فيها القيم. وهكذا فنحن نشعر بالحاجة إلى التعاطف مع حاجات الآخرين المشابهة لحاجاتنا.

والآن ونحن بصدد تكوين هذا المبدأ الذى يختلف عن كل تقييم، نرى أن المجتمع كل عضوى تام، وليس هناك فرد مقتطع ذاته من المجتمع. وليست هناك حرية منفصلة عن التنظيم، وليس هناك عقد اجتماعى يمكن أن يعرف عن طريق الفلاسفة. فعند التطبيق تغيب عنا أشياء كنا نتخيلها من قبل. وإذا كان حقيقيا أن الطبيعة الإنسانية تتطور من الجماعات الأولية التى فيها يتشابه كل فرد، نستطيع أن نذهب إلى نتيجة ونظرية عن تشكيل الحرية الطبيعية عن طريق التعاقد Contract.

٤- النظم والشخص: Institutions and The person

يتحدث (كولى) عن أثر النظم الاجتماعية فى الشخص، ولذا نراه يحاول بيان حقيقة ربط النظم بالشخص الاجتماعى. ويتحدد النظام ببساطة على أنه يبنى

شكل العقل العام، الغير مختلف الطبيعة عن الرأى العام، بالرغم مما يبدو عليه من تعدد عاداته الدائمة والواضحة والرموز المتبادلة الاعتماد من جهة، والمتباينة من الجهة الأخرى. وهكذا الحزب السياسى والكنيسة بقوتهما القديمة والمؤثرة، وتراثهما ،والبناء والوظيفة اللذين يظهران بصورة واضحة فى الديموقراطية كمجرد نتاج للاختراع الانسانى الواقعى.

وعادة ما تكون النظم الكبرى منظمة للأفكار الانسانية الطبيعية التى تقوم حيثما تكون فى سن معينة على موضوع خاص، وهى تحدد الأشكال التى من شأنها استمرار إحساسنا ومعتقداتنا وعاداتنا والرموز التى نستخدمها .وتكون حالة حينما يكون ثمة اهتمام عميق وثابت يلفت انتباه الناس. فاللغة والحكومة والكنيسة والقوانين والعادات والأسرة والتعليم والصناعة بأنواعها، كلها نظم لأنها تعمل على إشباع حاجات دائمة للطبيعة الانسانية(٧٦).

ولايمكن فصل هذه النظم المختلفة حيث أشكالها العامة المتجانسة الأفكار، وحيث اختلافها فى الاتجاهات، وحيث أنها فى نظر (كولى) أنساق مترابطه أو اتجاهات منظمة للعقل العام، وتكون فقط عن طريق التجريد، بمعنى أننا نلاحظها كأشياء فى حد ذاتها. ونحن نعرف أن النسق الاجتماعى عال على كل شئ، وليس من شئ يستدعى الدراسة والانتباه أو يقودنا إلى تقسيمه وتنويعه.

ويوجد النظام عند الفرد على أنه عاده يتبعها العقل والعمل، ويكون لاشعوريا بصورة كبيرة. وذلك لعموميته فى كل الجماعات. فهو يعبر عن المفهوم المختلف لذواتنا للتعميمات التى نضعها، فالنظام موجود بغض النظر عن الزمان أو المكان.

ويؤثر الفرد – فى العادة – فى النظام، كما أنه يتأثر به. فهو يتوقع ضبط سلوكه من خلال التقاليد التى يتلقاها منذ طفولته. بيد أنه فى الوقت عينه يسيطر على شخصيته كما تتشكل عن طريق قوى أخرى، بغية أن يتشابه مع ماعداه ويسايرهم فى التغير. وإذا أمعنا النظر فى هذه الواقعة، فإننا نجد أنها تختلف عما ينبغى أن تتضمن فى دراسة العلاقة بين الفرد والنظم، وهذا ما ينبغى أن نميز بينه

فعلا هذا هو عامل الوراثة فى الحياة والموجود فينا منذ الميلاد حتى نتصل بالآخرين ونتأثر بهم ونؤثر فيهم.

وثمة عامل آخر يؤثر فينا ونؤثر فيه، وهو اختلاف المجتمع عن الشخصية. بمعنى آخر العلاقة بين الطبيعة الفردية والكل الذى نعيش فيه ونكون أعضاء.

أما العامل الثالث فليس بين الشخص والمجتمع بصورة عامة، وإنما بينه وبين النظم الخاصة. وهذا العامل الأخير أكثر تأثيراً فينا وتأثرا منا.

فمنذ ميلاد الطفل وتأثير المجتمع عليه واضح للعيان، يتمثل ذلك التأثير فى عامل الأصل أو وراثة الحياة فى تناقضه مع عامل التقاليد والاتصال والتنظيم الاجتماعى. وهو أيضا متمثلا فى عدم التطور أو مجرد الفرد البيولوجى فى تناقضه مع الكل الاجتماعى المتطور الذى يلقى إليه. وفى هذا يورد (كولى) مثالا مؤداه أن الطفل لايضحك لمجرد المحاكاة، وإنما لأنه يشعر بلذة وسعادة[٧٧].

وأثناء نمو الطفل وتطوره نستطيع أن نرى تفاعل نموذجى، كليهما قديم وثابت، مع أن تأثير أحدهما أقوى من تأثير الآخر. بيد أن تأثير كل منهما مختلف نسبيا حسب إختلاف الأفراد. ولذا لم نجد مناقشة حول الأهمية النسبية للوراثة والبيئة.

وينتقل الطفل بسرعة حيثما يصبح شخصا وعضوا فى النظام الاجتماعى الراهن، وهذه حالة بسيطة من حالات الكل وإحدى أجزائه المتعددة. وهذا ما يتوقعه الفرد بالنسبة للمجتمع. وبما أننا لانستطيع أن نفصل الفرد عن المجتمع، فالعلاقة بينه وبين النظم السائدة التى تتميز عن وجوه الحياة الجيليه Plastic phases of life.

وعليه، فالنظام ناضج ومتخصص وجامد نسبيا كجزء من البناء الاجتماعى، وهو موقوف على الاشخاص وليس على كل الاشخاص، فالكل يدخل فى اتصال وتخصص كجزء منه. ولهذا يمكن إعتبار الجزء القانونى للمحامى والجزء الدينى لرجل الدين وجزء الاعمال للتاجر وهلم جرا. وعلى العكس فإن النظام يتمثل

أشخاصاً من الكل بل والانسانية جميعا فى الحياة. ولذا يمكن القول بأن الروابط ليس لها تعبير للبناء الاجتماعى بحيث يعطى وضوحا لما يمكن قمعه من صراع بينهما،وتكون هى الأخرى حرة من حيث دوافع الطبيعة الانسانية. ففى الرابطة — كما يبدو لنا — نجد تأثيراً خاصاً وآلياً لأهداف مجددة.

ويتمثل الشخص أكثر اتجاهات الطبيعة الانسانية ذات الغايات التى يمكن إيضاحها. كما يتمثل النظام فى نتيجة التطور أكثر من تحويل أى شعور شخصى فريد فالشخص يستطيع النقد وقد يكون خاطئاً، وقد يهاجم وكثيراً مايفشل، بيد أنه يحاول أن يأتى هجومه بتغيرات ممكنة(٧٨).

والنقطة الجوهرية التى يجب تذكرها أن المحادثات ليست وقتية وحسب بالنسبة إلى بيان التخيلات، وإنما هى أساسا فى عملية التنشئة الاجتماعية So-cialization كما يتطبع الطفل بطابع التنظيم والثبات بالنسبة للأفكار(٧٩).

وبالرغم من وجود النظم بطرائقها العامة وأشكالها الآلية فى الحياة، فإنها لازمة داخل نفسها كعنصر من الحرية الشخصية. وحتى يتسنى أن يكون فى حياة نظامية يتكيف معها. ويعتبر الجيش نموذجا من تلك النظم الآلية. وقد يكون واضحاً أن نرى أن قوانين المحاكاة Laws of imitation (لتارد) Tard تبين أن هناك من يخترع أو يبتدع أو يعارض المادة العامة معتمداً على إختلاف السن أو القوة. وأن الاتجاه نحو التغير موضوعاً للرأى العام أو أى شكل من أشكال عقل العامة Public Mind، فالتقاليد تأتى إلينا من الماضى، بيد أن ثمة إختراعات فى الآن عينة. ولذا يقال أن هناك تقليد العادة custom imitation وتقليد الموضة fashion imitation كما يستخدمها (تارد) أحد علماء الاجتماع الفرنسيين فى محاولته الفصل بين السمات الأولية للمجتمعات المختلفة(٨٠).

وبالنظرة الشاملة فإن التقاليد والاختراعات ما هى إلا مجرد مفهومين لتحويل الأفكار، وما الجماعات الاجتماعية إلانتاج لهما. وإذا أعتمد عقلنا على الوجه التاريخى لحادثة معينة نعتقد أنها من التقاليد، أو أن نعتمد على الوجه المؤقت

الواضح في الاختراع، فإن العملية في أساسها واحدة، ويبدو التعارض فقط في ظهورها من ناحية خاصة. فكل التأثرات مؤقتة مع أن جذورها تمتد إلى الماضي[٨١].

إن تكيف الفرد مع النظم الاجتماعية السائدة والتي سبق الإشارة إليها هو مادعى (كولي) أن يتحدث عن الامتثال وعدم الامتثال[٨٢]. وهو يوضح ذلك بأن الامتثال ربما يعرف كهدف يؤكد مستوى الجماعة، فهناك محاكاة إختيارية لأشكال الفعل الشائعة، تلك المحاكاة المتميزة عن المزاحمة rivalry والأشكال العدوانية الأخرى للمفاضلة emulation عن طريق وجود سلبية نسبية بغرض الحصول على شيء أكثر من بزوغها ،حيث تحتوى في ذاتها جزءاً أكثر رسمية. وفي الجانب الأخر فهي تتميز عن المحاكاة الغير إختيارية عن طريق الانتباه المركز على الناحية الأولية. وهكذا فإنها ليست ممثلة لكثير منا، للتخاطب باللغة الانجليزية مثلا، لأن ليس لدينا عملياً إختيار معين للحوادث. وإنما إختيار الامتثال من زاوية التلفظ الخاص أو الرجوع إلى الكلام مستخدمين ما نرغب أن نقوله.

إن المحرك الأساسي في الامتثال هو الإحساس، الذي قد يكون واضحا كثيراً أو قليلاً، بالألم والتعب من عدم الامتثال. فأغلب الناس يجدون مشقة في الذهاب إلى العمل ليلا، ويكون منبع الألم حينذاك ظاهراً من أن يكون شعوراً مبهما لحب الاستطلاع الذي يتخيله الفرد من أنه قد يثار. وقد يكون شعوره الاجتماعي بالبعد عن طريق وجهة نظره هو من إضطراب الأخرين برؤيته. هذا المثال نموذج لطريقة الجماعة في إلزام كل عضو من أعضائها على تمثل الحوادث التي لها غرض خاص محدد وقوي. والكلمة التي تفرض نفسها علينا ماهي إلا مجرد تعبير من خلال الدوافع، وخاصة من ناحية أنه ليس هناك سببا لإدراكها.

إنها تبدو في أن عدم الامتثال «دافع عدائي» وذلك عن طريق طرائق طاغية ترجع إلى جهل أخلاقي. فنحن نعزز نسق العادات من خلال الأفكار. ويعتمد أي شيء يفصح عنه على النظرة إلى الطريقة المرغوبة، حينما تزعج فينا مايسبب

الاستياء. ولهذا فإتجاهنا الأول هو الفصح عن مابخصنا، فنحن نتعلم الاستمرار فيها فقط حينما ينبغى أن نتعلم. وكذلك لأنها تبدو ممكنة فى إيجاد سبب يبرهن عدم تعارضها معنا. فالمبتدع innovator أو المخترع قريب من أن يستطيع أى إنسان أن يكون مبتدعا أيضا. وتذكرنا الكلمات بالفردية المعادية التى تحمل بين طياتها بعض اللوم على الآخرين، وربما تكون أكثر من تمثلها فى النسق الاجتماعى حينما يطبق العقاب بشدة. وفى فترات من التفكك disorgani-zation[٨٣] ، والتغير change يتعلم الناس السيطرة النسبية عن طريق عدم تجنب المألوف من وجهات النظر المتصارعة كالسلطة الدينية على سبيل المثال، حينما تكون المظهر الدائم والمستمر للمعتقدات المتنافسة.

فالامتثال هو روح التعاون وإحدى وظائفه هى المقدرة الاقتصادية، وتعتمد المستويات التى تقوم بها هذه العملية على الأفراد، وتقييم انتاج الأفكار والخبرات المتراكمة. وحينما تنقص فربما يكون لذلك تأثيره على الكل. ولذا فوجوده ضرورى من أجل الحياة. إن العقل لايدرك أن أحدا غير ضرورى لها. فاذا قلدت أنا المخاطب فى طرائقه، فان ذلك يتسلسل إلى آخرين ويكون لدى مقدرة عقلية أكثر للوصول الى أهداف أخرى. ولذا يقال أن الامتثال معتمد على العبقرية gen-ius، ولكن هناك وجهة أخرى وهى اعتماده على الطبيعة الانسانية. ويتحصل لنا ذلك عن طريق اختيار وتقصى الماضى. وتوجد عن طريق مستوياتها التى نستخلصها من التطور والنمو الاجتماعى وقد تأخذ أحياناً مستويات عامة بعضها سفلى والآخر علوى، وقد تكون من أجل أهداف من التحريض لفرديتنا من انتهاك الامتثال، ولكن ثمة حالات تتكون من هذه النظرة المتأخرة من أجل الامتثال.

وهناك مفهومين فى نظرة (كولى) عن عدم الامتثال: أولهما هو دافع التمرد rebellious أو التخمين الضدى contrary suggestion الذى يقود الى تجنب توقعات مستويات روح التعارض، دون الرجوع إلى أى مستوى آخر، والثانى هو الاستئناف من المستويات الحاضرة والعادية لتلك التى تبعد نسبيا وتكون غير عادية.

ويعمل هذين المفهومين عادة في معية. أحدهما يعود إلى تشكيل الحياة الممتنعة عما يذهب اليه الناس ويضعونه جزئيا عن طريق التناقض الذاتي، وجزئيا عن طريق وجود تخيله في أفكار وعمليات الآخرين الذين لهم طريقة في الحياة مختلفة عن طرائقهم.

وسوف يلاحظ المفهوم الثاني على أنه أقرب من التمثل وأبعد من الامتثال، فالتمرد ضد التأثير الاجتماعي إنما هو جزء وحسب. والذي يبدو على أنه خارج عن العملية يأخذ في الواقع وقتا معينا في اتجاه آخر. فاذا رفض الابن مثلا مهنة والديه وأصدقائه، سوف يفكر في مستوى أعلى منهم. وينضوي تحت عمل قد يكون غريبا أحيانا أو ضدة أحياناً أخرى، مثل الفن أو العلم، وهذا حقيقي حتى يكون حالة من شأنها توضيح الحياة التي لم تكن له. بيد أنه بمصاحبته لرؤسائه فانما يعرف من خلال الكتب أو ربما يرى أو يسمع لدقائق قليلة. وتكون البيئة - من ناحية الاحساس بالتأثير الاجتماعي الحقيقي العملي - بعيدة عن كونها شئ محدد وواضح، وقد تكون مجرد افتراض.

مراجع الفصل الثالث

(1) W. Ogburn & Nimkoff, Handbook of Sociology, London, 1960, P. 144.

(2) G. Sellew. Sociology and its use in Nursing service, London, 1962, P. 35.

(3) Lewis A. Coser & Rosenberg; Sociological Theory; N.Y.; 1965; P. 55.

(4) Ibid; P. 84.

(5) R.L. Sutherland et al, Op. Cit, PP. 98 - 99.

(6) Ibid; P. 102.

(7) E.S. Bogardus, Sociology, Op. Cit., p. 31.

(8) Francis E. Merrill, Society and Culture, prentice-Hall, inc Englewood cliffs., Nwe Jersy, 1962, p.22.

(9) Ibid; PP. 20 - 30.

(10) L.A, Coser and resenberg., op. cit., pp. 66-68.

(11) Earl H. Eell, Social Foundation of Human Behavior, Harper and Brothers, Publishers, N.Y., 1968, P. 369.

(12) E.S. Bogardus, Sociology, op. cit., p. 31.

(13) Broom and Selznick, op. cit., pp. 34-35.

(14) Op. cit., p. 31.

(15) W. Ogburn and M.F. Nimkoff, Sociology, Op. cit., p. 144.

(16) R. Sutherland et al., op. cit., pp. 104-105.

(17) E.E. Borgatta and H. Meyer, op. cit., pp. 167-169.

(18) E.S. Bogardus, Sociology, op, cit., p. 32.

(19) R.E. Sutherland et, al., op. cit., pp. 106-110.

(20) N.S. Timasheff, op. cit., 62.

(٢١) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، دعائم علم الاجتماع وحقائقه، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٥، ص ١٦٠.

(٢٢) يطلق عليها جماعة الوجه للوجه Face to face group.

(23) S.Koening, sociology, N.Y , Barnes and Noble. inc., 1964, p. 205.

(24) G. Sellwe, op. cit., p. 198.

(25) Ibid.,PP. 199-200.

(26) L. Broom and Selznick, op, cit., pp. 139-142.

(27) W. J. H. Sprott, Human groups, London; Cox and Whman L.T. D., 1964 pp. 57-73.

(28) Kimball young and Raymond W. Mack, Sociology and social life, N.Y., American Book company. 1959. p. 30.

(29) Op. cit., pp. 203 FF.

(30) R.M. Maciver and Page, op. cit., pp. 218-219.

(31) R.M. Maciver and page, op. cit., op. 218-219.

(32) Ibid: P. 6.

(33) S. Keoning, op. cit., p. 207.

(34) Ibid., P. 207.

(35) R. Berstedt, óp. cit., pp. 264-264.

(36) Kimball young & Raymond Mack, op. cit., p. 31.

(37) S. Koening op. cit., p. 207.

(38) Ibid., P. 208.

(39) G. Sellew, op. cit., pp. 211-212.

(40) R. Bierstedt, op. cit., p.271.

(41) Edgar F. Borgatta & Henry J, Meyer. Sociolio;ical Theory: present day sociology From the past, (edited) Alfert A Knopf N.Y., 1956, pp. 158-163.

(42) Willam Ogburn & Mayer F. Nimkoff, Sociology, Boston, Hoghton Mifflin company, 1964, p. 153.

(43) Kimball young & Raymond W. Mack, op, cit., p.24.

(44) Rober L. Sutherland, et al., op. cit., p. 149.

(45) Karl Mannheim, Systematic Sociology: An Introduction to the Study of society, Edited by, J.S. Eros & W.A.C. Stewart, London, Routldge & Kegan Paul, 1954, pp. 103-105.

(46) Gladys Sellew, op. cit., pp. 238-240.

(47) E.Bogardus, Socioligy, op. cit., pp. 6-7.

(48) Ibid., PP. 7-11.

(49) R.Bierstedt. op, cit., p. 271.

(50) Ibid., PP. 271-272.

(51) G.Sellew, op. cit., pp. 241-242.

(52) Kimball young & Rymond W. Mack, sociology and Social Life, op. cit., p.23.

(53) Karl Mannhim, Systematic Soclology, op. cit., pp. 107- 109.

(54) Karl Mannheim, Systematic Sociology, An introduction to the study of society, Edited by J.S. Eros & W.A C. Stewart, Routledge and Kegan paul, London, 1959, P.112.

(55) Borgatta, op. cit., p. 139.

(56) Karl Mannheim, op. cit., p. 113.

(57) Ibid., P. 113.

(58) Borgatta, op. cit., pp. 149-155.

(59) Ibid; PP. 156-158.

(60) Karl Mannheim, op. cit., p. 113.

(٦١) استخدمت كلمة «الذات self» أو «الأنا ego» عن طريق الميتافيزيقيين وعلماء الأخلاق بمعان مختلفة. ونحن ناقشها من وجهة النظر السيكولوجية كمقابلة لمايطلق عليه «بالنفس الأمبيريقية empirical self» أي تلك المقابلة للملاحظة، وبذلك فهي تعني حقيقة سيكولوجية معينة.

(62) Don Martindale, The Natura and Types of Sociological Theory, Boston, 1960. p. 344.

(63) Charles H.Cooley, Human Nature and the Social order, The free press, N.Y., 1922, P. 169.

(64) Ibid; P. 171.

(65) Ibid; P. 177.

هناك عرض لكتاب «كولى» عن (الطبيعة البشرية والنظام الاجتماعى) أنظر: مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الاجتماعى، مكتبة الانجلو المصرية، ص١٨٠ – ١٨٩

(66) Ibid., P. 183.

(67) Ibid., P. 192.

(٦٨) إن قضية توماس Thomas عن مشكلة علم الاجتماع على أنها إحدى نتائج تأثير المجتمع والثقافة على الفرد، أو الفرد على المجتمع والثقافة، تطابق نظرية (كولى) حيث كانت هذه المشكلة ماثلة أمامه، وذلك حينما بين تأثير الجماعة الأولية فى ارتقاء الذات، وحينما بين أيضا تأثير مثل الشخص فى التنظيم الاجتماعى والنظم الاجتماعية والرأى العام.

see; Don Martindale, The Nature and Types of Sociological Theory, Boston, 1960, p.349.

(69) Op. Cit., p. 184.

(70) Emory S. Bogardus, The development of Social Thought, Fourth edition, David Macky company, inc., New York., P. 493.

(71) Don Nartindale, the Nature and Types of Sociological Theory, Boston, 1960 P. 344.

(72) Charles H. cooley., op. cit., p. 209.

(73) Ibid., P. 36.

(74) Ibid., P. 37.

(75) Ibid., P. 45.

(٧٦) أعتمدنا فى عرض هذه الفكرة على المرجع السابق.

Edger F. Bogatta & Meyer, Ibid., pp.252-257; Abridged from. Charles H. Cooley, social organization. charles scribner's sons, N.Y., 1909.

(77) Edgar F. Borgatta and Meyer, Ibid., P.41.

(78) Ibid., P. 255.

(79) Ibid., P. 42.

(80) Ibid., P. 265.

(81) Ibid., P. 257.

(82) Ibid.; PP. 433-435.

(٨٣) disorganization تترجم عادة «بالتفكك»، ولكننا نرى أنه ليس ثمة تفكك بالمرة وربما هناك (سوء تنظيم) وذلك فى مقابلة كلمة organization التنظيم.

الفصل الرابع

الجماعات الاجتماعية

* تمهيد
* أولاً : مفهوم الجماعة فى علم الاجتماع
* ثانياً : طبيعة الجماعة الاجتماعية
* ثالثاً : الجماعة الاجتماعية والإتجاه البنائى الوظيفى
* رابعاً : الجماعة الاجتماعية والإتجاه الشكلى
* خامساً : الجماعة الاجتماعية والإتجاه النفسى
* سادساً : منهج دراسة الجماعات الاجتماعية
* مراجع الفصل الرابع

الفصل الرابع
الجماعـات الاجتماعيـة

تمهيـد :

يركز بعض الباحثين على «الظواهر الاجتماعية» كموضوع للدراسة والتحليل، الأمر الذى يجعلهم يخوضون فى علوم اجتماعية أخرى تشترك فى دراسة تلك الظواهر كعلم النفس الاجتماعى والسياسة والاقتصاد والأنثربولوچيا .. وما إلى ذلك من العلوم التى تدرس الإنسان والمجتمع. ولكن هناك إتجاه يذهب إلى أن «التفاعل الاجتماعى» يعتبر بحق، الموضوع الأساسى فى علم الاجتماع. ومع وجاهة هذا الإتجاه، إلا أنه يربط علم الاجتماع بعلم النفس الاجتماعى وعلم ديناميات الجماعة. ولذلك يرى معظم المشتغلين بعلم الاجتماع أن موضوع «الجماعة الاجتماعية» يمكن أن يختص به علم الاجتماع، على أساس اعتبار هذا الموضوع وحدة أساسية فى التحليل والتفسير السوسيولوچى وإن كانت «الجماعة» موضوعاً لدراسة علم النفس الاجتماعى ـ مثلاً ـ فهى ليست أساس التحليل فيه، لأنه يركز على الفرد من خلال تأثره بالجماعة التى ينتمى إليها، وليس التركيز منصباً على الجماعة ذاتها.

ورغم ذلك، فإن إتفاقاً يسود بين المشتغلين بعلم الاجتماع مؤداه أن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية المنظمة للمجتمع. وعليه تصبح «الجماعة» وحدة بناء ذلك المجتمع، بالإضافة إلى كونها أصغر وحدة تقوم بمختلف الوظائف والعمليات الاجتماعية التى تسهم فى حفظ البناء الكلى للمجتمع.

ولقد كان الغالب فى كثير من كتابات الباحثين حتى مطلع القرن العشرين منحصراً فى المعالجة النظرية الشاملة للجماعات معالجة تبنى على الخبرة الشخصية والسجلات التاريخية دون الشعور بالحاجة إلى البرهان الامبيريقى أو التجريبى. ومن

أمثال هؤلاء الكتاب كولى ودوركايم وفرويد وليبون وماكدوجال وروس وتارد وتونيز. إلا أنه منذ بداية العقد الثانى من القرن الحالى بدأت الثورة تشتد على هذا المنهج التأملى فى البحث، وعلى التفكير المنطقى الذى لا يستند إلى إثبات أو دليل من واقع التجربة والقياس المقنن بصورة يمكن معها إعادة التجربة والوصول إلى نفس النتائج.

وخلال الثلاثين سنة الماضية تقدمت وسائل البحث وظهرت الحركة العلمية الواسعة النطاق فى مجال علوم الإنسان والمجتمع، حيث تم إجراء وإعداد تجارب ذات تخطيط دقيق وإطار نظرى متسق. وبين مضامين الحركة العلمية كان الاهتمام بدراسة الجماعات الصغيرة، وخاصة فى ميدان علم النفس الاجتماعى، وكان ذلك فى بريطانيا بادئ الأمر، ثم انتشر الاهتمام فى الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة فى معامل ميتشجان وهارفارد.

أما فى ميدان علم الاجتماع، فقط ظهرت دراسات ميدانية متعددة ومتنوعة الأطر التصورية والمضامين الأيديولوجية، باعتبار أن ذلك العلم يدرس الواقع من نفسه ولا يهيئ معامل يدرس فيها السلوك البشرى ويتحكم فيه بفعل تأثير منبهات محددة. وإنما كان «المجتمع» ومايزال معمل علم الاجتماع الواقعى، الذى فيه يتقاسم الناس الحياة، وفيه - أيضاً - تبدو الظواهر الاجتماعية وتعلن عن نفسها سواء أكانت سوية أم معتلة. وفى هذا يدرس علماء الاجتماع «الجماعات الاجتماعية» فى مختلف صورها وأنماطها، كجماعات إنحراف الصغار أو الجماعات المهنية أو الطائفة أو المجتمع المحلى باعتباره جماعة، وغير ذلك من أنواع التجمعات البشرية.

هذا، وينحصر اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الجماعات الاجتماعية فى كونها نسقاً اجتماعياً Social System ، بمعنى أن بناءها يتكون من أجزاء لا تفقده وحدته، وأن العمليات الاجتماعية التى تحدث فيها تحدد موضعها من المجتمع ككل، بمدى الوضع الاجتماعى الذى تشغله فى بناء المجتمع وهيكله.

وقد انعكس هذا التصور على أعمال باريتو والوظيفيين بصفة خاصة بالإضافة إلى وجود نفس الإتجاه لدى علماء الاجتماع التحليليين المعاصرين أمثال برسونز، مع اختلاف هذا التصور عند علماء الاجتماع الواقعيين المتطرفين كالماركسيين وجومبلوفيتز ودور كايم.

وبهذا نمت دراسة الجماعات الصغيرة فى ميدان علم الاجتماع، بالإضافة إلى دراسة المجتمع المحلى باعتباره جماعة اجتماعية ذات بناء كلى هو مجموع بناءات الجماعات الفرعية المكونة له، ويقوم بوظائف متنوعة هى مجموعة الوظائف التى تؤديها الجماعات الفرعية داخله. وكانت هناك تفريعات أساسية فى دراسة الجماعات الاجتماعية منها:

١ ـ إتجاه نفسى اجتماعى له شقان، الأول ابتدعه كيرت ليفين ويعرف بمدخل «ديناميات الجماعة» والثانى وضعه تشارلز كولى ويعرف باسم الإتجاه النفسى فى علم الاجتماع.

٢ ـ الإتجاه الشكلى الذى يهتم بحجم الجماعة أو شكلها بغض النظر عن التفاعلات التى تحدث بين مكوناتها، ويتزعم هذا الإتجاه جورج سيمل والمدرسة الألمانية بصفة عامة.

٣ ـ الإتجاه البنائى الوظيفى الذى يهتم بالجماعة فى ضوء التفاعل الاجتماعى، وتوضيح الأدوار التى تلعبها الأجزاء المكونة للجماعة ككل، ويبدو هذا مثلاً لدى جورج هومانز.

وبهذا نمت دراسة الجماعات الاجتماعية فى علم الاجتماع، حتى أصبحت فى الوقت الراهن، لا تمثل أحد الموضوعات الرئيسية فيه فقط، وإنما تميزت باختيار موضوعات فرعية مثل: التفاعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية والتجانس الجماعى وصراع الجماعة ... وغيرها، كما تميزت بمناهج خاصة تمكنت من تطويرها وتعديلها وصياغتها، حتى تمكن بعض الباحثين من إحداث استقلال ـ أو شبه استقلال ـ لهذا الموضوع، لكى يصبح أحد فروع علم

الاجتماع المعاصر، وخاصة فى المجتمعات التى تؤمن بالتوازن والمماثلة والتكامل بين أجزاء البناء الاجتماعى ومكوناته.

إن التعرض للجماعات الاجتماعية ـ بقصد الفهم والتحليل ـ يجعلنا ننظر إليها من حيث مضمونها ومكوناتها والمنهج المتبع فى دراسة موضوعاتها. بالإضافة إلى كونها تمثل أحد فروع علم الاجتماع المعاصر. وهذا يجعلنا نعرض إلى تصورات هذا المفهوم «الجماعة» وطبيعتها، واتجاهات الدراسة والتحليل فيها.

أولاً ـ مفهوم الجماعة فى علم الاجتماع :

المشاهد أن ليس ثمة إنسان يعيش فى عزلة، فقد لاحظ أرسطو Aristotle أن الإنسان حيوان اجتماعى، كما لاحظ كذلك أن البربرى أو الإله هو الوحيد فقط الذى يمكنه العيش منفرداً، وفى الواقع فليس هناك كائن بشرى يستطيع أن يحيا وحيداً فترة طويلة من الزمان إذ أنه يدخل فى علاقات متباينة مع غيره من البشر.

ولقد وضح القديس توماس الأكوينى Saint Thomas Aqainas العوامل الجوهرية التى تدخل فى تكوين الجماعة، حيث يعتمد الإنسان على الآخرين من أجل:

(أ) حاجاته الخاصة، معنوية أكانت أم مادية.

(ب) متطلباته الطبيعية لمشاركة غيره بغية إشباع تلك الحاجات.

(جـ) وتصوره فى أن يبيع لنفسه كل هذه الحاجات مجتمعة[١].

«الجماعة» إذن ظاهرة اجتماعية عامة فى كل المجتمعات البشرية، ريفية أو بدوية أو حضرية. وهى ضرورية لكل النظم الاجتماعية مثل النظام الاقتصادى والأسرى وما إليها، إذ لا وجود لهذه النظم إلا داخل جماعات من نوع خاص. كما أنها تلقائية فى التنظيمات الاجتماعية Social Organizations وخاصة التنظيمات غير الرسمية فى مجتمع المصنع. حيث يتكون من جماعات تحكمها ضرورة العمل وخبرات المشاركة[٢].

ويستخدم علماء الاجتماع مفهوم «الجماعة» بمعنيين: إجرائي وخاص[٣]. ولم يتفق بعد - في علم الاجتماع - على تعريف موحد ومحدد للجماعة. إذ يختلف معناها باختلاف استخدام المفهوم. ونعرض الآن إلى مجموعة من المصطلحات التي تشاطر «الجماعة الاجتماعية» خاصية من خصائصها أو طبيعة من طبائعها، بغية الوصول إلى تعريف محدد للجماعة الاجتماعية في علم الاجتماع.

١ - يرى بوجاردس أن الجماعة «عدد من الوحدات التي يتجاوز بعضه مع البعض»؛ فالجماعة هي عدد من شجر في غابة، أو منازل في شارع، أو طائرات في مطار معين. وتتحول الجماعة إلى جماعة اجتماعية حينما يكون ثمة تفاعل. وحتى عن طريق استجابة باعث لباعث آخر - كما هو الحال في سرب من الطيور مثلاً - فليس هناك جماعة اجتماعية. وفي الميدان الإنساني تأخذ الجماعة الاجتماعية معناها الواضح، إذ تتضمن أكثر من فعل ورد فعل. فهي متضمنة التخطيط والنفور والسعي والإعلان والتعليم ... الخ.

وربما يختلف عدد الأشخاص المكونين للجماعة الاجتماعية، ولكن تتفق الموضوعات التي تكون محلاً لأنظارهم وانتباههم. كما يتأثر كل شخص ويؤثر في الآخرين، ويكون لأعضاء الجماعة ولاء لها وإشراك في مناشطها[٤].

ويرى دون مارتندال أن مفهوم «جماعة» يشير إلى أي عدد من الأشخاص كبير أم صغير - تتكون بينهم علاقات تتكشف من خلال التفكير المشترك. فالأسرة والغوغاء والإتحادات العمالية والنقابات كلها أمثلة للجماعة. فيها يعيش الأفراد بعيدين عن العزلة، إذ لا يمكن شرح الحياة الاجتماعية بدون معرفة الجماعات التي ينتمي إليها أولئك الأفراد. إن العمليات الاجتماعية هي الفعل ورد الفعل الدائمين لأجل مصالح واهتمامات الجماعة، كما أن الصراع عامل جوهري في العملية الاجتماعية Social process[٥].

ويتفق ألبيون سمول Albion W. Small . مع المستد Olmsted فى الطبيعة العددية لتكوين الجماعة، ويشرطان تلك الطبيعة العددية بالإتصال فيما بين أعضاء الجماعة، وإقامة علاقـات اجتماعية بينهم. بيد أن هناك خلاف بينهما، إذ ينظر الأول إلى أن تلك العلاقات تلفت أنظـار أعضاء الجماعة كما تلفت أنظار غيرهم. فى حين يذهب المستد إلى أن الأنظار تكون مقصورة فقط على أعضاء الجماعة ذاتها إذ «يضع كل منهم الآخر فى حسبانه»(٦). وقد يرجع تحليل الأخير إلى نظرته الضيقة للجماعات الصغيرة دون أن يضع فى اعتباره الجماعات الكبيرة.

وقد حدد جورج كاسبار هومانز Homans مفهوم الجماعة بأنها «عدد الأفراد الذين يتصل كل بالآخر خلال فترة معينة من الزمان، والذين هم قليلون من حيث العدد، ولكل منهم المقدرة على الإتصال بالآخرين. ليس ذلك بطريقة ثانوية، وإنما بطريقة المواجهة المباشرة»(٧). وهو يرى ذلك لأنه يدرس التفاعل الإنسانى فى الجماعة على هذا المستوى. وإذا ما حاولنا أن نحدد الجماعة كما فعل هومانز ـ بالرجوع إلى عدد الأشخاص الذين يتصل كل منهم بالآخر بطريقة مباشرة ـ فلن نستطيع تفسير ذلك بالنسبة للجماعات الكبيرة. وحتى فى ضوء تصور المواجهة المباشرة، فقد نجد جماعات داخل أخرى وهى ما يطلق عليها اسم «جماعات فرعية Subgroups» والأساس الوحيد لكى نطلق على عدد من الناس لفظ «جماعة» أو لفظ «جماعة فرعية» هو الغرض الذى يستخدم الباحث من أجله مفهوم الجماعة أو نوع التفاعل الذى يحاول تحليله.

وتبدو ثمة عوامل محددة للجماعة الاجتماعية كصغر حجمها أوكبره، وشدة التفاعل بين أعضائها أو ضعفه. مما يؤثر على غايات الجماعة، ويضعها على درجة معينة من الاشتراك أو الوفاق Consensus

من هذا نلاحظ أن هذه المجموعة من الآراء تضع فى المقام الأول الطبيعة العددية للجماعة. وهى بهذا المعنى لا تنفصل بخصائص غيرها عن أى وحدات

عددية، مما جعل علماء الاجتماع يضفون عليها طبائع أخرى كالعلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى بين أعضائها. ومن جراء هذه التعريفات أن أنشقت الدراسة السوسيولوجية للجماعات إلى قسمين، قسم يهتم بدراسة الجماعات الصغيرة Small groups وآخر يدرس الجماعات الكبيرة متخذاً مدخل المجتمع المحلى Community دليلاً له.

٢ ـ يذهب بروم وسلزنيك إلى التفرقة بين الجماعة والتجمع. فقد يحدث تجمع Aggregate عدد من الأشخاص فى مكان معين ولا يكون بينهم أى تفاعل ولذلك لا نستطيع أن نطلق عليهم لفظ «جماعة» لأن تجمعهم هذا ليس إلا تجاوراً مكانياً وحسب. ومثال ذلك من يقفون على ناصية الطريق فى انتظار تغير إشارة المرور الحمراء. وربما يحدث بين أولئك المتجاورين فى المكان تفاعلاً من نوع خاص، مما يجعلهم يسلكون مسالك متعددة الصور والأشكال، ويقومون بأعمال ومناشط مختلفة، ولذا يمكن أن يكونوا جماعة يستمر وجودها لفترة قد تطول أو تقصر. كما قد تكون هذه الجماعة على درجة عليا أو دنيا من التنظيم والثبات(٨).

وبهذا المعنى تستخدم كلمة «جماعة» لتشير إلى تجمع أشخاص نشأت بينهم علاقات اجتماعية معينة. ويبدو ذلك التجمع ابتداءً من الأسرة والغوغاء، كما يتضح فى المواطنين المنتمين لدولة معينة.

٣ ـ ويفرق كثير من الباحثين بين الجماعة وبين ما يطلق عليهم اسم «الفئة الاجتماعية Social Category»(٩). فالذين يتشابهون فى الدخل أو فى نواح أخرى كالسن أو المهنة أو هواية القراءة مثلاً، لا يكونون جماعات اجتماعية بصفة خاصة: ولذلك يقال إنهم مكونين لفئات اجتماعية. ولتلك الفئات أهميتها فى التحليل السوسيولوجى، إذ أن الذين يتشابهون فى إحدى هذه المتغيرات ربما يدخلون فى علاقات اجتماعية ويشكلون جماعات، حينما يكون لهم مجرى حياة Style of life خاص بهم. كما تفترض تلك الفئة وضعاً اجتماعياً معيناً

يشعرون به. ويهتم علماء الاجتماع بدراسة التحولات التي ينجم عنها جماعات اجتماعية كانت بدايتها فئات اجتماعية[10].

ويعتبر السن فئة اجتماعية هامة، إذ أن ثمة اهتمام بدراسة جماعات المسنين في تشابه تكوينها ووظائفها. وتحاول تلك الدراسات الإجابة على أسئلة مثل: هل هناك مجرى حياة خاص بالمسنين يمكن أن يكون أساساً طبيعياً لتمايزهم؟ أو هل يشعر كبار السن بتوحد كل مع الآخر تبعاً لتشابه السن؟ وما هي مؤثرات المسنين في النظام السياسي؟. كل هذه أسئلة ـ وغيرها ـ تبين المشاكل التي قد تظهر إذا ما توقعنا ظهور الفئة الاجتماعية.

فالمميز للجماعة هنا هو مجرى الحياة الواحد والمتشابه، بمعنى المصالح والأهداف المتشابهة. وفي هذا يرى بارك وبيرجس في «مقدمة لعلم الاجتماع» أن الجماعة الاجتماعية ينبغي أن تكون «ممكنة للفعل المناسب» وأن هذا الفعل يجب أن يكون «موجهاً بطريق مباشر أو غير مباشر نحو غاية عامة». ولقد قال الأنثروبولوجي أدوارد سابير Sapir في مقالة علمية بدائرة المعارف للعلوم الاجتماعية أن أساس الجماعة هو الرغبة العامة لأعضائها. وأن تجمع الرغبات ربما يتسلسل من الحادثة العابرة التي تجمع الناس في لحظة ما، إلى الرغبة دائمة الوظيفة التي تكون وحدة مختارة. وبالمثل فعالم الاجتماع روبرت كولي Robert Cooley يعرف الجماعة ـ في كتابه (تكامل المجتمع الأمريكي) ـ بأنها «بناء لعدد من الأشخاص الذين يحولون تعبير الفعل إلى سياسة عامة مباشرة، فهي تحوي أولئك الذين لا يملكون شيئاً أكثر من دخل على مستوى معين مثلاً. وفي كلمات أخرى فلكي تكون هناك جماعة، يجب أن يتسم تجمع الأفراد بالتنظيم، أو على الأقل تكون للجماعة وسائل وغايات منظمة[11].

٤ ـ ولقد أضاف كل من بنيه Bennet ومالفن تيومين Tumin عنصراً آخر لتعريف الجماعة حينما تكلما عن الجماعة باعتبارها مكونة من «أولئك الذين يمكن تحديدهم بالتفاعل الثابت والمباشر تجاه أهداف عامة، مستخدمين إتفاقاً

عاماً على وسائل معينة لبلوغ تلك الأهداف»[١٢]. كما يذهب ماكيفر وبيج إلى أن الجماعة «أى تجمع لكائنات بشرية تدخل فى علاقة اجتماعية كل مع الأخرى»[١٣]. وبناء على ذلك، فلربما تتشابه الجماعة فى أمور معينة أو اهتمامات عامة. فإذا ما عمل اثنين سوياً فسوف تكون لديهما اهتمامات مشتركة فيها يكون لكل منهما وظيفة محددة. وإذا ما تأكد كل منهما من وظيفته هذه فليس ثمة صراع بين تلك الاهتمامات المشتركة. ومع ذلك فقد لا يستطيع كل منهما الحصول على نفس الاهتمامات فى وقت واحد، وهذا ما يدعو إلى الصراع أو إلى عدم الوحدة Disunity. ومثال ذلك أن المتنافسين على حلبة الملاكمة لهما اهتمام واحد وهو فوز كل منهما بالمباراة. ولكن الاهتمام المشترك لا يتحصل لكل منهما فى الوقت عينه[١٤]. وبهذا تعنى الاهتمامات العامة أن كل من الطرفين يريد إنجاز أعمال معينة بالاشتراك مع الآخر. حيث تضحى الاهتمامات العامة وكأنها من أجل التعاون ومن أجل الوحدة.

ويتفق كل من رالف تيرنر Turner ولويس كيليان Killian فى أن الجماعة «تحتوى فى الغالب على عدد من الذين يدخلون فى تفاعل معين، ويكون تفاعلهم هذا متأثراً ببعض الإتجاهات أو الإحساسات التى تحافظ على استمرار وحدة الجماعة ودوامها. ويغلب على هذه الإحساسات عمومية التعبير لما لدى الأعضاء من آراء وما يتوقعونه من سلوك. وهكذا فإن تجمع معايير الجماعة إنما يعتبر ملحاً قاطعاً وسمة رئيسية للتفاعل»[١٥].

٥ ـ والخلاصة، أن اختلفت تعريفات الجماعة الاجتماعية فى علم الاجتماع، فهناك من يفرق بين «الجماعة» وبين «الجماعة الاجتماعية» بأن أساس التفرقة على الطبيعة العددية التى تشترك فيها كليهما. ويفرق بينهما على أساس العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى حتى يمكن تحويل الجماعة إلى جماعة اجتماعية. وهناك من يفرق بين «الجماعة الاجتماعية» وبين «الفئة الاجتماعية» وكذلك من يفرق بين «الجماعة الاجتماعية» وبين «التجمع». ومن خلال تلك المقارنات وهذه التعريفات يمكننا أن نضع تعريفاً للجماعة الاجتماعية مؤداه:

«الجماعة الاجتماعية ظاهرة عامة .. ضرورية .. تلقائية .. تتألف من عدد - كبير أو قليل - من الأعضاء الذى يتصل كل منهم بالآخر. مكونين علاقات اجتماعية عن طريق التفاعل بينهم. لتلك الجماعة أسلوب حياة خاص بأعضائها. توضح لهم الهدف والمصلحة التى يشتركون بغية تحقيقها».

ثانياً - طبيعة الجماعة الاجتماعية :

ظهرت فى قواميس علم الاجتماع اصطلاحات عديدة مثل « الفعل الجماعى» و «إرادة الجماعة » و «الشخص المشارك ثقافياً» و «التصورات الجمعية» لتشير إلى الحقيقة التى تثبت دراسة «الجماعة» فى علم الاجتماع. وحديثنا عن الجماعة يدعونا بادئ الأمر تأكيد أن الجماعة لا توجد مستقلة عن المكونين لها، وأن سلوك الجماعة ليس بعيداً عن سلوك أعضائها، وأن ثمة تبادل بين الجماعة ومكوناتها وافتقار كل منهما للآخر.

ولا يشك دوركايم فى أن الكل الاجتماعى - أو المجتمع - أكثر من مجموع أجزائه الفردية. إذ نظر دوركايم إلى الجماعة باعتبارها متضمنة لتاريخ حياة أعضائها، فهى حاملة للتقاليد، معتمدة على الرموز، راسخة لخبرات كل فرد فيها(١٦). وفى الواقع فإن الجماعة ليست حاصل جمع مكونيها، إذ تنصهر فرديتهم فى حدود الكل الذى يبدو بصورة جد مختلفة عما هى لدى كل فرد على حدة .

ولقد ذكر زيمرمان Zimmerman أن المجتمع لا يوجد رغماً عن «الشخص الجماعى» بما له من عقل جماعى؛ وذلك بغض النظر عن مظاهر سلوكه. وأبعد من ذلك فإن الجماعة تحاول الوقوف على محتويات الثقافة السائدة حتى يكفل لها الاستمرار. ولذلك فإن ثمة عامل دائم فى التفاعل هو «البناء» الذى يمكن دراسته بطريقة مباشرة. كما يمكن دراسة الثقافة وتحليل تصورات الفعل الكلى للجماعة. وحينما نحاول ملاحظة الترقيات الجماعية للسلوك الإنسانى، ينبغى ألا نحيد عن كونها - على الأقل - تحليلاً لحياة الجماعة التى يمكن النظر إليها من

خلال ملاحظة سلوك أفرادها. هذا ولقد بين تشارلز كولى أهمية وضع كل من الفرد والمجتمع فى الاعتبار، فليس الشخص والجماعة متطابقين أو متماثلين، لكنهما فى واقع الأمر – فى وجود مشترك Coexistent وعلاقة متبادلة[١٧]. وبناء على ذلك ينتج الوفاق فى الجماعة عن طريق عملية التفاعل. وربما يتضمن التعبير عن ذلك الوفاق مجموعة أفعال أعضاء الجماعة أو تصوراتهم. وقد يتم الوفاق فى الجماعة عن طريق ديمقراطى أو عن طريق أقلية تحاول تحقيق غاية معينة.

«الجماعة» إذن مجموعة العلاقات الاجتماعية الناجمة عن التفاعل الإيجابى أو المتعطل لشخصين أو أكثر. وتتميز الجماعة بخصائص ثلاث هى: الحجم وطبيعة التفاعل السيكولوچية وعدم رسمية الجماعة.

١ ـ يعتبر حجم الجماعة مقياس هام يبين عدد الداخلين فى عملية التفاعل. كما يبين كذلك أهمية ذلك العدد فى تكوين مثل واتجاهات الأعضاء. والشاهد أن التفاعل يزداد ضعفاً كلما إزداد حجم الجماعة، وبالعكس فكلما كان حجم الجماعة صغيراً كلما كانت الجماعة أكثر إشباعاً لرغبات من يدخلون فيها. ومثال ذلك أن الجماعة المكونة من شخصين «الثنائية» تختلف عن الجماعة المكونة من ثلاث« الثلاثية»[١٨]، عند النظر فى مشاركة الأعضاء لأتيان فعل معين. فالجماعة الثلاثية عادة ما تأخذ شكل الجماعة الثنائية للناظر إليها، إذ تبدو العلاقات فيها بين عضوين فقط.

٢ ـ وتعنى طبيعة التفاعل السيكولوچية تكيف الفرد وتشكيله لسلوكه على أساس توقعه لرد فعل الآخرين. ويتضمن رد الفعل هذا عوامل خفية أو نفسية وكذلك الحال بالنسبة للتوقع. ومنطقياً فإننا نتنبأ برد فعل الآخرين مستندين على خبراتنا بهم وتصرفاتهم فى مواقف متشابهة؛ وكذلك استنادنا على المعايير والطرائق الشعبية التى تظهر فى موقف التفاعل. وفى العادة يحدث سلوك الآخرين فى وقت قصير جداً. ولربما يضع المرء تخطيطاً معيناً لسلوكه، ومثال ذلك أن

يحاول وضع إجابات على أسئلة يتوقعها إذا ما كان متهماً فى قضية معينة. وبمعنى آخر، إننا نضع أنفسنا ـ أو نحاول دلك ـ مكان الآخرين ونتنبأ برد الفعل المتوقع، ونشكل أفعالنا بما يتلاءم مع رد فعل نرغب فيه.

٣ ـ أما العلاقات غير الرسمية فهى التى لا تقوم على بناء من القواعد، وترجع إلى الجماعات غير الرسمية، أو تلك التى تفرض ضوابط تلقائية ذاتية لسلوك أعضائها. وتتضح أهمية هذه العلاقات فى البناء غير الرسمى Informal Structure وخاصة ذلك الذى يظهر بشكل واضح فى المجتمع الصناعى[١٩].

ثالثاً ـ الجماعة الاجتماعية والإتجاه البنائى الوظيفى :

إن وضع النظرية السوسيولوجية لتبيين تأثير الجماعة على المفكرين الوظيفيين Fuactionalists أ الذين يهتمون بالمدخل البنائى الوظيفى Strutural Functional يشير إلى أن من إتجه هذا الإتجاه يشير إلى العلاقة بين مفهومى «البناء» و«الوظيفة» كما ينبغى أن نلاحظ أن لفظ «بناء» يشير إلى العلاقات النمطية والثابتة نسبياً للوحدات الاجتماعية، بينما نعنى بالوظيفة أى نشاط اجتماعى يعطى للبناء أو لأجزائه الثابتة. وفى كلمات أخرى: يشير البناء إلى نسق الأنماط المستمرة نسبياً، وتشير الوظيفة إلى العملية الدينامية فى ذلك البناء[٢٠].

ويذهب نموذج التحليل هذا لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى تطوير أدوات البحث والنظرية للاهتمام بارتباط بعض «السمات Traits» العديدة كالنظم والجماعات .. الخ فى النسق الاجتماعى الكلى، وكذلك الوصول إلى مناهج وأساليب تصف ما حدث فى القرن التاسع عشر من إسهامات.

هذا وتمتد أصول المذهب الوظيفى إلى تفريعات ثلاثة :

(أ) من علم الاجتماع المبكر.

(ب) من علم النفس.

(جـ) من الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

ففى علم الاجتماع المبكر يتضح المذهب الوظيفى فى المذهب السلوكى الاجتماعى Social behaviorism كما يظهر ذلك عند (تارد) Tarde و (ودوركايم) و (كنجزلى دافيز) Kingsley Davis و (سبنسر) و (اليون سمول) وغيرهم أما فى علم النفس فنلاحظ الوظيفية فى نظريات مدرسة الجشطلت Cestalt والنظريات الآلية Mechanistic Theories في تفسير السلوك. وعند الأنثروبولوجيين الاجتماعيين نجد الوظيفة واضحة فى أعمال كل من (راد كليف براون) و (مالنيوفسكى) و (روث بنديكت)(٢١).

يفرق (مارتن دال) بين إتجاهين أساسيين في المذهب الوظيفي، كما سبقت الإشارة.فهناك المذهب الوظيفى الذى يهتم بدراسة الوحدات الصغرى Macro - Functionalism والإتجاه الذى يهتم بدراسة الوحدات الصغرى Micro - Functionalism. ويضع (مارتن دال) فى الإتجاه الأول كل من (فلفريدو باريتو) Valfredo Pareto و (زنانيكى) Florian Zanaieki و (روبرت ميرتون) Robert Merton و (جورج هومانز) George Homans و (تالكوت بارسونز) Talcot Parsons و (ماريون ليفى) Marion Levy(٢٢).

أما المذهب الوظيفى المهتم بدراسة الوحدات الصغرى فيضع فيه كل من (كيرت ليفين) Kurt Lewin و (كارتريت) Cartwright و (زاندر) Zander و (بالز) Bales و (فستنجر) Festinger. ويوضح أن الإتجاه الأخير إنما يتجه إلى ديناميات الجماعة(٢٣).

ولقد جاء المذهب الوظيفى فى الفكر السوسيولوجى عن طريق استعارة بعض مفهومات العلوم البيولوجية بطريقة مباشرة. ذلك العلم ـ البيولوجيا ـ الذى ينظر إلى البناء فى ضوء المذهب العضوى Organism ويعنى العلاقات المتسلسلة والثابتة نسبياً فى مختلف الخلايا. وترجع نتائج نشاط مختلف الأعضاء فى عملية الحياة إلى ما يسمونه بالوظيفة. ولذلك كان (هربرت سبنسر ١٨٢٠ ـ ١٩٠٣) H. Spencer عالم الاجتماع التطورى البريطانى خير من وضع نظرية البناء

الإجتماعى فى علم الإجتماع، وبين أوجه الشبه بين الكائن الاجتماعى والعضو البيولوجى، حيث أن حدود الحياة تنطبق على كل منهما. وبهذا انتشر المذهب العضوى فى علم الاجتماع.

أما التكوين الثابت لمنطق المدخل الوظيفى فى علم الاجتماع، فقد كان عن طريق (إميل دوركايم) Durkheim الذى لم يتوسع كثيراً فى بيان أوجه الشبه بين العمليات البيولوجية والعمليات السوسيولوجية. وعليه حدد خواصاً معينة للوقائع الاجتماعية كالشعائر والجريمة والعقاب واختلاف الدور، كما بين أسس تغير البناء الاجتماعى[٢٤].

ولقد كان (دوركايم) يعتقد فى تطبيق مناهج العلم الطبيعى على دراسة الأفعال الاجتماعية. وكمعتقد فى المنهج العلمى فقد ركز اهتمامه على المادة الأمبيريقية. وتجنب الأحكام القيمية، على الطرف الآخر لم يقبل النظرية الفردية عن المجتمع. ولقد قاده اهتمامه بالغايات الاجتماعية إلى تطور فكرة التكامل الاجتماعى فى أجزاء عديدة. فنشاط المجتمع فى وقت محدد هو أقصى ما يصل إليه الحكم، ولهذا درس النشاط المجتمعى.

وفى الواقع فلكل جماعة أخلاق عامة، يشترك فيها كل الأفراد الذين يؤلفون فيما بينهم هذه الجماعة. مع ذلك فلكل شخص أخلاقه الخاصة به، وفى هذا الوضع بالذات يكون التوافق أكمل ما يكون. فكل فرد يمارس على نحو جزئى أخلاقه. ذلك أن لكل شخص منا حياة خلقية داخلية خاصة. ومن هذه الجهة صح القول أنه لا يوجد الشعور الفردى الذى يمكن أن يعبر تعبيراً دقيقاً عن الشعور الأخلاقى العام المشترك. فالشعور الفردى لا يطابق الشعور المشترك إلا مطابقة على نحو جزئى. وعلى هذا الاعتبار يمكن أن يكون كل منا لا أخلاقياً من بعض الوجوه. فلست أنكر إذن هذه الحياة الأخلاقية الداخلة ولا أعارض كذلك على أنه يمكن دراسة هذه الحياة دراسة ناجحة. وكل ما هنالك أنى أحسب أن مجال هذه الدراسات خارج بوضعه عن نطاق ما نحن بصدده فى بحثنا[٢٥].

إن التصورات الجمعية هي مفهوم يعطي إضافة إلى ما هو موجود في التفكير الاجتماعي (لدوركايم) وأن الرموز الجمعية لها القوة على خلق التجمعات والتطور.

يقول (دوركايم) في معرض حديثه عن التصورات الفردية والتصورات الجمعية: عندما كنا نقول أن الوقـائع الاجتماعية هي أمور مستقلة ـ على نحو ما ـ عن الأفراد، وخارجية بالنسبة للمشاعر الفردية، فإننا لم نكن نقصد من هذا القول أكثر من أن نثبت للمجال الاجتماعي ما كنا قد اعترفنا به للمجال النفسي. فالمجتمع يقوم على دعامة من مجموعة من الأفراد يرتبطون فيما بينهم، طبقاً لنظام ينشأ عن إتحادهم، فيتغير وفقاً لتصرفهم في رقعة المكان، وفقاً لما يتعلم بذلك من وسائل الإتصال واختلافها فيما بينها: طبيعةً وعدداً. هذا هو الأساس الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية. وتنجم التصورات عن العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم ببعض. كما تنجم عن العلاقات التي تربط الجماعات الفرعية فيما بينها. أي تلك العلاقات التي تقوم بين الفرد والمجتمع العام. ومن ثم فإذا لم ير الإنسان بأساً فيما يتعلق بالتصورات الفردية التي تنشأ عن الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين العناصر العصبية دون أن تحدد بتلك العناصر. فما من داع إذن يدعو إلى الدهشة فيما يتعلق بالتصورات الجمعية، فهي بالمثل تنشأ عن الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين المشاعر الأولية التي يتكون منها المجتمع[٢٦].

وهكذا وجه (إميل دروكايم) الأنظار إلى أهمية العوامل الجماعية. فالسلوك الإنساني في نظره يمكن فهمه فقط عن طريق معرفة البناء الجمعي للجماعة، وخاصة التصورات الجمعية التي هي نتاج الأفراد في الحياة الجماعية. وقد تابع (دوركايم) وأفكاره تلاميذ عدة قاموا بتطبيقها في دراسة عمليات سيكولوجية معينة، ومنهم (ليفي بريل) الذي درس تأثير الجماعة على التفكير[٢٧].

وقد كان التحليل الوظيفي Functional analysis نتاج أعمال الأنثروبولوجيين البريطانيين (كراد كليف بروان) Radcliffe Brown و (مالينوفسكي) Malinowski.

بيد أن (فلفريدو باريتو) Vilfredo Pareto عالم الاجتماع الإيطالي المتميز، قد طور نسق التحليل. بعد كان مشغولاً بالاقتصاديات الرياضية قبل اهتمامه بالنظرية السوسيولوجية، إذ حاول أن يضع نظرية عامة للأنساق الاجتماعية على أساس نموذج آلي. فقد رأى المجتمع على أنه نسق متوزان جوهرياً ويحتوى أجزاء متبادلة الاعتماد حيث يؤثر كل تغير في أحد الأجزاء - بالضرورة - في كل الأجزاء الأخرى. بالإضافة إلى تغير النسق ككل. ولهذا فقد بين حدود الاختيارات النسبية العامة، والعناصر المكونة لها كتصنيف الأفعال المنطقية وغير المنطقية، والتمييز بين الهدف الشخصي والهدف الموضوعي الذي يمكن إيضاحه في التحليل الوظيفي. وفي الواقع فقد ميز (ميرتون) Merton أيضاً بين الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة. ونجد أنصار الوظيفية في علم الاجتماع المعاصر أمثال (تالكوت بارسونز) و (كنجزلي دافيز) Kingsley Davis.

يرى (مارتندال) أن المذهب الوظيفي الذي يهتم بالوحدات الصغرى Micro -Functionalism ما هو إلا ديناميات الجماعة Group dynamics. ويطلق اسم المذهب الوظيفي المهتم بالوحدات الكبرى Macro - Functionalism على شكل النظرية السوسيولوجية الوظيفية الذي ليس له هيكلاً كروكياً، وذلك لتمييزه عن فرع النظرية الآخر[٢٨]. ويتميز المذهب الوظيفي بمفهومه عن أسبقية النسق، لينصف النماذج الفرعية في ضوء أنواع النسق المنفردة. وتاريخياً فقد كان علماء المنهج الوظيفي القدامى من اتباع الوضعية العضوية، إذ يتمثل المجتمع في أغلب الحالات في وحدة أولية للتحليل. فلقد حاول علماء المذهب الوظيفي المهتمين بالوحدات الكبرى، إعادة وضع تعريف دقيق «للمجتمع»، كما يحاولون تعميم مفهوم النسق، وتطبيق ذلك على مختلف الظواهر الاجتماعية في مستوياتها المتعددة والمعقدة. فهم يتجهون إلى تضييق تلك الأنساق. ولذلك نرى علماء الأنثروبولوجيا يركزون على الأنساق الكبرى (فميرتون) Merton مثلاً يتجه إلى اعتبار وحدة الحجم نموذجاً أساسياً في تحليلاته. كما أن (بارسونز) في كتابه «النسق الاجتماعي» يضع في اعتباره المجتمع كما لو كان وحدة النسق، بيد أنه مزج - متأخراً - فكرته عن الأنساق بالوحدات الصغرى كما عالجها (بالز) Bales

أما الوظيفيين المهتمين بالوحدات الصغرى، فعلى الجانب الآخر يرون تطبيق النظرية السوسيولوجية الوظيفية العامة فى إتجاه مناقض تماماً للإتجاه السابق. وتمتد أصول هذا المذهب الوظيفى إلى علم النفس الجشطلى Gestalt Psychology الذى يعتمد على تفسيرات علم النفس الإجتماعى على عكس النظريات الآلية لأصحاب النزعة الارتباطية Associationists فمشاكل البحث هى تلك التى تتضمن العلاقة بين مختلف أنواع الكل السيكولوجى، وأجزائه ومشكلة تكيف الأبنية السلوكية.

إن نظرية (تارد) Tarde عن التفاعل الاجتماعى فى تعارض مع مفهوم التصورات الجمعية (لدوركايم). فإذا كان (تارد) قد وضع إضافات إلى علم النفس الاجتماعى، فإن (دوركايم) قد كشف الغطاء عن التفاعل الاجتماعى وفحص بناء ووظائف الحياة المجتمعية Societal فى الماضى والحاضر، وأضاف اعتبارات سوسيولوجية لها أهميتها[٢٩].

يتكلم (هومانز) عن الحاجة إلى النظرية السوسيولوجية، ومن ثم يكون سؤاله: ما نوع النظرية التى ينبغى أن يحاول الوقوف عليها وتطويرها؟ إنه يحاول فى «الجماعة الإنسانية» أن يجيب على هذا السؤال، ويحاول أن يقدم نتائجه فيما يلى[٣٠]:

أولاً : يمكن تحليل السلوك الجماعى فى عدد من العناصر المتبادلة الاعتماد كل على الآخر.

ثانياً : يمكن دراسة الجماعة ككل عضوى Organic Whole أو نسق اجتماعى يحيا فى بيئة معينة.

ثالثاً : يمكن أن تكون العلاقات بين عناصر النسق نتيجة لتطور النسق نفسه خلال فترة معينة من الزمان.

ويحاول (هومانز) إيضاح ما يعنى به، وذلك عن طريق تحليل سطحى لإحدى الجماعات الأكثر بساطة: صديقين متشابهين، إذا تساءلنا لماذا يفعلان

كذا، فسوف نقول إن لهما اهتمامات عامة متشابهة، أو أن شخصية أحدهما مطابقة تماماً لشخصية الآخر. ولذا يكون الشعور العاطفى لأحدهما ليس ذى بال فى حد ذاته بالنسبة للآخر. وفى الواقع لا يمكن إرجاع تشابه الصديقين إلى عامل واحد، إذ أن ذلك إنما يتحدد بعوامل أخرى غير التى ذكرناها.

ويمكن أن نفسر سلوك هذين الفردين المحسوس فى ضوء عوامل أو عناصر مثل العاطفة والشخصية والاهتمامات والرابطة والنشاط، ونجاح تلك العوامل الحيوية. ومن ناحية أخرى، نستطيع أن نرى بوضوح، كيف أن هذه العناصر تتناول علاقة كل بالآخر، وكيف أن هذه العلاقات المتبادلة إنما تضع ما يمكن تنظيمه Organizable فى ذاته. فهما ليسا بإنسانين وحسب، وإنما إنسانين مرتبط كلاهما بالآخر. وهما ليس مجرد فردين، ولكنهما وحدة من نوع جديد هى الجماعة[٣١].

ونستطيع أن نلمس هذه الوحدة فى وجودها فى بيئة معينة، وهى بخصائصها هذه إنما تتحدد بطبيعة تلك البيئة. ونلاحظ أيضاً كيف أن العلاقات بين تلك العوامل المختلفة فى حياة الجماعة إنما تنمو بنمو الجماعة ذاتها خلال فترات الزمن.

ويذهب (هومانز) إلى وجوب تطور معانى الكلمات Semantics،فيرى أن العلم يرسم الكلمات معتمداً على ملاحظة الحقيقة. وفى علم الاجتماع يمكن الوقوف على الكلمات الرئيسية كالمركز والثقافة والوظيفة والخصوصيات وعلم المنهج والهجرة والتضامن والسلطة، ويمكن العمل بهذه الكلمات دون أن نلحظها. وبلاشك ففى الإمكان القيام بإجراء ملاحظات ووضع رسائل من شأنها تفسير تلك النقطة. فنحن لا يمكن أن نلاحظ المركز مباشرة، وكذلك الدور. بيد أننا نستطيع ملاحظة النشاط والتفاعلات والتقييمات والمعايير والضبط. فما المركز والدور إلا مفهومات نضعها لتشير إلى أنواع مختلفة من الملاحظات فى كل معقد[٣٢].

وتبدو نظرية التجريد فى خلق كثير من الصراع العقلى مثلما هو حادث فى علم الاجتماع. فالالكترونات أعضاء فى جماعة ـ الذرة ـ ونحن إذا ما كنا الكترونات Electrons وتحدثنا عن الإنسان كذرة Atom فسوف تعجب لهذا. ومثالنا لذلك هو أنه إذا تعلم أحد لغة هندوكية Hindu فسوف يدهش للصورة التى تبدو عليها تلك الثقافة الهندوكية. فالنظرية إنما تعقد إذا ما وضعناها لبيان كيف أن الإنسان الكتروناً فى جماعة، ولكنا لسنا بالكترونات إذ ندرس الذرة من خارجها، وليس لدينا طريق لمقارنة النظرية بالحقيقة. ومن ناحية أخرى فطبيعتنا القاهرة لا تجعل فينا صراعاً عقلياً، ولذا فليس ذلك صادقاً على نظريتنا الاجتماعية. إذ لدينا النظرة الثاقبة لمعرفة مجتمعنا الخاص ومعرفة سلوك الجماعة ذا الوجود المتميز والتصورات والمسئوليات المتباينة. إن ذلك السلوك موجود لأننا عادة ـ خلال خبرتنا ـ إنما نفحص ونتأكد من نظرياتنا المتعارضة مع تفاوت درجة الصدق فى تلك الخبرة. والسلوك ذا مسئولية لأن فى مقدرة الناس ـ بسهولة ـ أن يتكلموا فى أى نظرية اجتماعية، ولذلك لابد وأن نضع حدوداً للمسئولية لتوضح أى الناس يتكلم.

وفى مجال الفعل Action ينبغى أن نكون إكلينيكيين ، فالعلم التحليلى إنما هو مجال للفهم وليس للفعل، وعلى الأقل يكون ذلك كذلك بطريق غير مباشر. إنه ينتقى القليل من العوامل فى مواقف خاصة، ويحاول وصف ثبات العلاقات بين تلك العوامل، مع اعتباره لبعض هذه العوامل على أنها رئيسية فى الوصف الثابت. حيث يكون على مستوى معين من العموم والتجريد.

إن الظاهرة التى أعارت اهتمام (هومانز) هى سلوك الإنسان الاجتماعى اليومى. وقد وضعت النظرية حول هذا السلوك عن طريقه، يتضمنها نسقاً من المقولات وإطاراً من المفاهيم. فقد أنكر القضايا العامة التى تبين العلاقة بين المقولات الواجب بناءها. وذلك فى كتابه الثانى عن «السلوك الاجتماعى». ولذا يضع كثير من الباحثين (هومانز) ضمن واضعى النظرية السوسيولوجية المعاصرة. أما كتابه عن «الجماعة الإنسانية» فهو كتاب فى النظرية من ناحية ، وذا أهمية فى التحليل الاجتماعى من ناحية أخرى(٣٣).

حدد (هومانز) المتشابهات والمختلفات فى شتى الموضوعات والمناهج الإجرائية والأهداف المرجوه. بالرغم من أن كتابه «الجماعة الإنسانية» كان يقصد تحليل دراسات حقلية لخمس جماعات إنسانية تتسلسل من جماعة عمال الصناعة حتى جماعة المدينة ككل، فالجماعات التى تدخل فى سلوك اجتماعى معين إنما تتشابه فى خبراتها، كما هو شأن الحياة الواقعية للجماعات الصغيرة. ولذا تستحوز الجماعة الخصائص التالية :

أولاً : يجب أن يكون السلوك اجتماعياً.

ثانياً : إن الذى يقوم بفعل معين بطريقة خاصة تجاه آخر، فإنما يكون على الأقل مثاباً أو معاقباً عن طريق ذلك الآخر.

ثالثاً : إن السلوك سلوك حقيقى واقعى وليس معيارياً.

ولقد اختبر (هومانز) خمس دراسات حقلية للجماعات، ملاحظاً تكويناتها وتصانيفها على أساس عناصر معينة هى الإحساس Sentiment والنشاط Activity والتفاعل Interacion والمعايير Norms وقد عالج هذا فى كتابه «الجماعة الإنسانية» معالجة إجرائية، وبين العلاقات القائمة بين هذه العناصر الأربعة. أما فى «السلوك الاجتماعى» فلقد اعتمد (هومانز) على علم النفس السلوكى Behavioral Psychology ومبادئ الاقتصاد، ووقف على قضية عامة ضمنها أغراضاً اجتماعية[٣٤]. وفى الكتاب الأخير تناول (هومانز) معطيات givens من البيئة الاجتماعية والنفسية فى الزمان والمكان لما كان يطلق عليه بالنسق الخارجى. كما أنه ركز على عاملى النشاط والتفاعل وأثرهما فى الإتصالات الاجتماعية.

وعليه، نستطيع أن نخلص إلى قضية أو قضايا عامة. تلك القضايا التى وجهها (هومانز) وجهة أمبيريقية (تجريبية) عامة تختبر نهائياً بالنسبة لحالات الدراسة الخمس، كما أنه يعتبر هذه القضايا أساساً للسلوك الاجتماعى:

١ - إنه وقوع حادث معين يكون له نفس فرص حادث مشابه فى الماضى، يمكن أن يحدث، أى أن دافع الموقف الحاضر مأخوذ من الماضى ومردود إليه، أو أنه يشير إلى النشاط المشابه.

٢ - إن نشاط الإنسان يؤثر فى نشاط الآخر، كما قد يخضع الآخرون لهذا النشاط.

٣ - إن وحدة النشاط التى يتلقاها الإنسان من الآخرين أكثر قيمة، بل إنه يعطى النشاط قيمته من خلال نشاط الآخرين.

٤ - يتوقع الإنسان نشاط الآخرين بقيمة عالية. بيد أن أقل قيمة لديه هى ما يأتيه عن طريق أبعد وحدة لنشاطهم.

٥ - يستاء الإنسان لاضطراب العدالة وما يتسبب عنه من فشل فى تقصى الحقيقة حيثما لا يلعب السلوك العاطفى دور الغضب فقط[٣٥].

ولا يهتم (هومانز) بالجماعات الصغيرة. وإن كان قد بين أنه إذا نظر فى سلوكها عن طريق البحث الواقعى فسوف يلاحظ الخصائص التالية لها[٣٦].

أولاً : الجماعة الصغيرة مكونة من شخصين على الأقل فى إتصال مباشر، كل يسلك سلوكاً معيناً تجاه الآخر، متأثراً بالثواب وبالعقاب الناجم عن ذلك السلوك.

ثانياً : يكون الثواب والعقاب الناتج عن سلوك كل منهما للآخر، مباشراً وسريعاً، أبعد من كونه غير مباشر وبطيئاً.

ثالثاً : يتحدد سلوكهما فى جزء منه عن طريق موضوع آخر إلى جانب امتثالهما لقواعد معينة.

وهكذا يفضل (هومانز) الحديث عن الجماعات الصغيرة على أنها موضوع غير رسمى، كالنظام الفرعى sub - institution أو السلوك الاجتماعى الجزئى. ويرى أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار نوعين من شبكة العلاقات الاجتماعية. فثمة

شبكة مفتوحة open network حيث يتصل الشخص « أ » بالشخص «ب» الذى له إتصال هو الآخر بالشخص «جـ» ، بيد أن الشخص «حـ» ليس له إتصال بالشخص « أ » . وهذا ما يطلق عليه بالشبكة المفتوحة. وهناك الشبكة المغلقة closed network حينما يكون « أ » فى إتصال مع «ب» الذى له إتصال مع «جـ» بالإضافة إلى أن «جـ» له إتصال مع « أ »، وهذا ما يدعو إلى تسميتها بالشبكة المغلقة. وحين يكون السلوك الاجتماعى الجزئى متضمناً فى إحدى شبكتى العلاقة الاجتماعية، حيث يكون فى الشبكة المغلقة بصفة خاصة، فإنما يصنع الجماعة الحقيقية . ومن الخطأ أن يقال عن موضوعنا ـ أى (هومانز) ـ هذا أنه محدود بسلوك الجماعة الصغيرة. وعلى الجانب الآخر، فمن المناسب فى تطبيق دراسة السلوك الاجتماعى الجزئى من خلال ملاحظات الجماعات الصغيرة، ولأجل ذلك يستطيع الملاحظ تجميع المادة التى يتطلبها عن المتفاعلين فى نفس المكان خلال فترة معينة من الزمان. وهذه خاصة تطبيقية عن طريقها يتحدد مجال الدراسة[٣٧].

ويستشهد (هومانز) بمثال عن السلوك الاجتماعى الجزئى، فيرى أن كاتبين يلتحقان بنفس الوظيفة فى عمل معين، بمعنى أن كل منهما يرضخ لنفس القواعد النظامية، لكن أحدهما ليس ماهراً كلية فى عمله، ولهذا فسوف يطلب الاستفسار من المشرف عليه أو أن يعترف بعدم مهارته ويسأل الكاتب الآخر المعونة. ويلبى الأخير ذلك الطلب، وهو بفعله هذا إنما يعطيه ثواباً، كما أن الأول سوف يقدم الثواب إلى الأخير عن طريق شكره مثلاً ومدحه. وعلى ذلك فسوف ننظر فى سلوك الكاتبين كل تجاه الآخر. وفى الواقع فإننا ننظر فى السلوك الاجتماعى ككل. إن سلوك الكاتبين لا يمكن فهمه بدون الرجوع إلى النظام الذى ينتميان إليه . أى الرجوع إلى الثقافة العامة[٣٨].

وفى الواقع فإن الاهتمام بدراسة الجماعات الصغير قد جاء من جراء إتجاهات مختلفة مكوناً أساسين مختلفى الشكل. ففى مستهل هذا القرن، درس علماء النفس السلوك الفردى حينما يكون الفرد فى حضور الآخرين، وهذا أنتج

ما يدرسه علم النفس الاجتماعى من تأثير سلوك الناس فى أكثر من إتجاه. وقد وضعت الإضافات عن طريق ليفين وتلامذته[٣٩].

أما اهتمام علماء الاجتماع فكان على خلاف ذلك. فقد كان التقليد السائد أكثر نظرياً من علماء النفس. فهم يركزون على إنشاء قضايا عامة إنشاءً منطقياً. ولكن إذا كانت النظرية تأخذ شكلاً استنتاجياً، فالناس لا يتصل كل منهم بالآخر بطريقة استنتاجية،وإنما يتصلون عن طريق استنباط كل من القضايا الأمبيريقية حيث يتحدد وصف النظرية. وقد ركز بعض السوسيولوجيين على نمو وتطور نظريات معينة مثل نظرية الوحدات الاجتماعية الكبرى كالدولة مثلاً[٤٠].

وأخيراً ، فإن موجة تكوين نظرية عن الوظيفة Functionalism انفردت بنشر مقال (ميرتون) عام ١٩٤٩، وتوبعت بظهور كتاب (جورج هومانز) فى «الجماعة الإنسانية» عام ١٩٥٠ ، ويعتبر هذا الكتاب مثالاً حديثاً لتكوين النظرية الوظيفية[٤١].

وبالرغم من تأكد (هومانز) من أن السلوك الاجتماعى لا يفسر بالرجوع إلى التغير الاجتماعى، فهذا لا يحق إلا بالنسبة إلى الشعور الشكلى أو الرسمى. فإن قلة استخدام الألفاظ كالجزاءات والمعايير والإحساس والتفاعل، إنما تظهر فى الشرح الاستقرائى والتنبؤ. وليس من شك فى أن الشر عن طريق التصور لبعض المحاولات التى طبقها (سوروكين) فى دراسته التاريخية عن الثقافة المثالية والفكرية والحسية، ودراسات (بارسونز) أو (وليامز) Williams عن المجتمعات، وتحليل (دافيز) الديموجرافى أو النظرى. نجد أن (هومانز) يضع خيطاً من التفكير على أساس اختبار مفاهيم لابد أن توضع موضع الاهتمام. ولذا نجده يعنى بعلم التعميم إلا بعد استقراء حوادث كثيرة على أساسها يتم التعميم، ولذا يطبق مفاهيمه ونظريته على خمس دراسات تطبيقية بغية الوصول إلى تعميمات عن الجماعة الإنسانية والسلوك الاجتماعى.

رابعاً ـ الجماعات الاجتماعية والإتجاه الشكلي:

يهتم أصحاب الإتجاه الشكلي في علم الاجتماع بدراسة العلاقات الاجتماعية، فعلم الاجتماع في نظر معظمهم هو «علم العلاقات الاجتماعية». ونظراً لهذه الصفة الغالبة يعرف العلماء الألمان بأصحاب مدرسة العلاقات. غير أن هؤلاء إذ يدرسون العلاقات الاجتماعية لا يدرسونها دراسة وصفية تحليلية مستمدة من طبيعة الحقائق الاجتماعية ومادة العلاقات في المجتمع، ولكنهم تحت تأثير نزعتهم الفلسفية المجردة يهتمون بدراسة هذه العلاقات من الناحية الصورية المتعلقة بطبيعة العلاقات في ذاتها بغض النظر عن مادتها وعن ظواهرها المختلفة وصورها المتعددة والقوالب التي تتشكل فيها. بيد أن أنصار هذا الإتجاه لم يكونوا جميعاً على درجة واحدة في الأخذ بهذا المبدأ العام، ولكنهم يمثلون إتجاهات خاصة ووجهات نظر متباينة في حدود الإطار العام للمدرسة[٤٢].

وفي الواقع لا تتمثل هذه المدرسة في ألمانيا وحسب، وإنما نجد لها إشعاعات أخرى في أمريكا. يرى (كوفليد) ضم (بوجاردس) إلى هذه المدرسة بالرغم من إتجاهاته في إدخال وجهة النظر الموضوعية والكمية في علم الاجتماع[٤٣].

أما أنصار هذه المدرسة في ألمانيا فمنهم (فرديناند تونيز) F. Tonnies و (جورج سيمل) G. Simmel و (فيركاندت) A. Vierkandt و (فون فيز) Leopold Vonwiese.

وفيما يختص بموضوع بحثنا يهمنا أن نلقي نظرة سريعة حول ما قام به (تونيز) بصدد دراسة الجماعات. ففي كتابه «الجماعة والمجتمع Gemei-nschaft & Gesellschaft»[٤٤]. المقسم إلى ثلاثة كتب (أو أقسام) وملحق، نجد أن موضوع الكتاب الأول هو تحديد المعاني الأساسية لنظريته، وينقسم إلى فصلين كبيرين، يعالج في الفصل الأول «نظرية الجماعة» وفي الفصل الثاني «نظرية المجتمع». ويرى أن التجمع إما أن يكون جوهر فكرة الجماعة Gemei-nschaft وإما أن يفهم على أنه تصور بالقوة يتحقق بطريقة آلية، وحينئذ يكون هذا

التجمع عبارة عن مفهوم «المجتمع Gesellscheft»[٤٥]. وقد استعار (تونيز) أساس التمييز بينهما من علم النفس عند (فونت). فالجماعة تقوم على الإرادة العميقة اللاحقة بالكائن. وإلى الجماعة تنتمي الجماعات الطبيعية القائمة على القرابة والتعاطف، وبصفة عامة على الشعور التلقائي للأفراد كما يسيطر عليها العرف. أما المجتمع فإنه ينمو شيئاً فشيئاً بفضل الإرادة الحرة أى إرادة الاختيار، وفيه تظهر الجماعات التى تهيئ مكاناً عظيماً للحرية وللإرادة الفردية، والتى تتخذ لها غاية خارجة عنها، وفيه يتحول العرف إلى أسلوب فى الحياة[٤٦]. وعليه، يكون موضوع الكتاب أو القسم الثانى «الإرادة المنكرة». أما الكتاب أو القسم الثالث فموضوعه «الأسس السوسيولوجية للحق الطبيعي»[٤٧].

هذا ويرى جورج سيمل أن أهمية تشكيل بناء الجماعة يرجع إلى عدد الأفراد المكونين لوحدتها وغالباً ما تزيد الجماعة من عدد أعضائها بغية نمو وتقدم أشكالها وتنظيمها بما يتلاءم مع حاجاتها الواضحة[٤٨].

ويمكن ملاحظة أهميتين للتحديد الكيفي: الأولى: الأهمية السلبية، بمعنى أن أشكالاً معينة تكون هامة أو ممكنة فى الحياة الواقعية، ويمكن التحقق منها فقط قبل أو بعد توسع عناصرها من ناحية العدد. والثانية: الأهمية الإيجابية بمعنى أن أشكالاً ترتقى بطريقة مباشرة من خلال تشكيلات الجماعة الكمية والمحددة بصفة خاصة. وكواقعة فعلية، فهى لا تظهر فى كل حالة ولكنها تعتمد على ظروف اجتماعية أخرى متمثلة فى الجماعة ذاتها. وفى الحقيقة فإن أشكالها لا تبرز من هذه الحالة الأخيرة وحسب، ولكنها تنتج أيضاً بسبب عوامل عديدة مصاحبة. وهكذا فربما يثبت أن أشكال المجتمعات متقاربة هذه الأيام، ويمكن ذلك فقط فى دائرة صغيرة نسبياً، حينما تكون تلك المجتمعات غاصة بالجماعات الكبيرة. والافتراض هنا أنه لا يمكن الشك فى أن الجماعات الاجتماعية[٤٩] تبنى عن طريق جماعات صغيرة. ولذلك الافتراض ـ على الأقل ـ أهميته، إذ يمكن ملاحظة ذلك عند الأفراد المكونين للجماعة، حيث يكون سلوك كل

منهم من أجل الكلية Totality وحيث توجههم هذه الكلية. وفى الجماعة الكبيرة لا يكون هذا التطبيق ماثلاً وخاصة عن طريق اختلاف الأشخاص داخلها. ذلك الاختلاف الذى لا يمكن تجنبه بالنسبة لوظائفها ومساعيها. ويمكن أن يكون عدد كبير من الناس وحدة معينة عن طريق تقسيم العمل، وامتزاج كل منهم بالآخرين بدون توسع الجماعة، فسوف تتحطم فرص إشباع تلك المساعى والقيام بهذه الوظائف ولهذا ينبغى أن يتخصص الأفراد مع استجابتهم للكل الذى ينتمون إليه[٥٠]، وسوف يشجع الإتصال فى المجتمع المحلى، اختلاف الشخصيات داخل نطاق العمل، حيث اختلاف مشاعرهم ورغباتهم. ولذا يصعب مقارنة اختلاف كل عن الآخر وإتجاهات نموه، كما يصعب المساواة بينها ـ ويسهل هذا فقط حينما يصغر المجتمع المحلى. فما هى الدائرة أو الدوائر التى تدور حولها الثقافة؟ إنما يكون ذلك عن طريق الضرورة المنطقية لامتدادات الجماعات الإنسانية.

وتضع الجماعات المنظمة والصغيرة، امتداداً معيناً وحدوداً خاصة لمن يمكنه الدخول فيها، ومن الوجهة الأخرى فللجماعات الكبيرة مقدرتها، ليس من الناحية الأخلاقية وحسب، وإنما من الناحية النسبية relatively، فمتطلبات الكل لا تعتمد على العضو فى استمراره، بيد أنها تسمح لأكثر القوى أن تستعيد استخدامها. والشىء الحاسم فى هذه الحالة هو التقريب الاجتماعى Social cen-tripetalism بمعنى ملاءمة تحقيق الأغراض ومدى قدرات الأعضاء فى المجتمع. وتسمح الجماعة[٥١] أو الأكثر صغراً لأعضائها بالاعتماد الذاتى، وأبعد من ذلك فهى تنمى وتطور قدراتها التى لا تستخدم استخداماً اجتماعياً.

وحينما تستغرق الجماعات الصغيرة الشخصيات فيما يمكن اعتباره مقياساً لوحدتها، وخاصة فى الجماعات السياسية، فإنما تحاول تحديد مكانة الأشخاص وإتجاهاتهم فى المجتمعات. أما الجماعة الكبيرة المكونة من عدد مختلف من العناصر، فإنما تتطلب وتستلزم تحديداً لذاتها. ولذا يغيب عنها التنظيم والاستمرار بسبب تلك العناصر الغير محددة والمتحولة أو المؤقتة، حيثما يكون شكل التكيف صعباً بالنسبة إليها.

وإلى جانب بعض الإتجاهات فى الدوائر الأكثر صغراً، فإن ثمة متابعة لتكوين الشخصية الاجتماعية فى دوائر أوسع. ويبدأ (سيمل) بالاستشهاد بمذهب الأحرار المتطرفين Radicalism وإتجاههم المتزمت. ولذا تستلزم تلك الجماعة بعض التحديدات. وإلى جانب التكتلات Masses أو الجماهير الضخمة التى يجب أن تناصر الحركات السياسية والاجتماعية والدينية، فإن هناك وضوحاً فى حرية الرأى. وهذا مبدئياً لسبب أن هذه التكتلات الكبيرة عادة ما تقع فريسة لأفكار متناقضة، ولربما تنتشر هذه الأفكار مؤثرة عليها. فما هو عام لدى الكثيرين يجب أن يكون لأجل الجزء المتكون عن طريق تداخل وسيطرة العقول الأولية والدنيا. ولابد من التركيز على المفهومات الإنسانية العامة والبسيطة نسبياً، وكذلك على الدوافع. وحينما تجتمع عناصر مختلفة نتيجة أفكاراً بسيطة يمكن أن تعمل فى جانب واحد، طليقة الوظيفة، مثلما يظهر فى سلوك الحشد، المعتمد على الإتصال المكانى. وتحت بعض الظروف بعمل العدد الذى لا يمكن حصره على وجود إجراء غير عادى مضطرب، فيه يندفع الأفراد بإتجاهات متباينة دون شعور أو وعى منهم، فهى تثير كل دافع بطريقة خاصة لتصنع ما يطلق عليه بالغوغاء Mop. إن انصهار شخصيات تلك التكتلات فى شعور واحد، إنما هو طبيعى فى محتوى التكتل، علاوة على كونه حراً، حيث يتشابهون فى ذلك البناء. وأكثر من ذلك تفقد هذه التجمعات عقلها مع اعتقادها أن كل شىء يعود إليها ثانياً.

وعلى العموم يشرح (سيمل) هذه الأبنية من حيث أنها تخص المجتمعات المحلية الكبيرة، وأن ثمة حقيقة مؤداها أن المجتمعات المحلية إنما تنتج من التماسك الذى يختص بالدوائر الأصغر منها. وفى حالة الجماعة الكبيرة فإن ثمة ارتباط مركزى لعناصرها، يميزها كوحدة مجتمعية هامة وتأتى إلى الوجود من خلال المتناقضات Negations حيث تتضمن الأفعال والتنظيمات فى أغلب الأحوال خاصة من المتناقضات حسب درجة تعدد محتوياتها. وتختلف محركات الأفراد فى حالة الأفعال الجمعية، وتضحى خاصية الارتباط السلبية بمثابة أداة توحد جماعة معينة من الأفراد عن طريق معاييرها وعاداتها، حيث يؤكد المجتمع المحلى سلوك أعضائه بضغط القانون والأخلاق.

على حسب ما ذهب إليه «سيمل» من أغلب الاعتمادات فى الجماعة تكون على أساس عدد المشاركين فيها. وهذه اختلافات أساسية فى طبيعة الجماعات المكونة من اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو أشخاص عديدين.

وينبغى أن نبدأ بالجماعات الصغيرة والتى سوف نطلق عليها بالجماعات المتشابهة. وأصغر هذه الجماعات تلك المكونة من اثنين أو الجماعة الزوجية أو الثنائية. فنحن نعرف الثنائيات الجنسية المتكونة من دخول رجل وامرأة فى علاقة جنسية، فلربما يكونا متحابان أو متزوجان. بيد أن الثنائيات، كذلك، قد تتكون من أعضاء أجيال مختلفة (كالأب وابنه) أو (الأم وابنتها)، وأيضاً أعضاء نفس الجيل (كالأخ وأخيه). كما أن هناك ثنائيات تعتمد على الصداقة أو التبعية (كالرئيس والمرؤوس) و (المدرس والتلميذ) ولا يخلق الإتصال التحولى جماعات وإنما يكون ذلك عن طريق العلاقات الدائمة التى يعتمد عليها كل من (سيمل) و (مانهايم) فى تفسيرهما للجماعة الثنائية[٥٢].

إن التكوين السوسيولوجى منهجياً هو عن طريق ارتباط عنصرين. إنه يبين المنهج والمادة لعدم تعدد التكوينات المركبة بالرغم من أهميتها السوسيولوجية عن طريق عدم توسعها وتحددها. إنها تعيد نفسها بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية بالرغم من أن بعض أشكال التنشئة الاجتماعية لا تحققها. بيد أن الرجوع إلى إزدواج العناصر إنما هو حالة تتضح تحتها الأشكال الهامة من العلاقات. وليست الطبيعة السوسيولوجية النموذجية لنفس المظاهر فى الحقيقة عند الأفراد الذين يتحركون نحو تشابه هذه التكوينات. ولكن يظهر أحياناً نموذج بين جماعتين أو أسرتين أو دولتين أو شخصين[٥٣].

وتتفاعل الجماعة الثنائية حسب المنبهات الخارجية للأفراد المؤسسين لها حيثما يظهر فعل كل منهما منفصل عن الآخر. ويتضح ذلك بسبب تأثير كل فرد على الآخر فى تلك الجماعة الثنائية. بالاضافة الى تفكيرهما فى قصور جماعتهم هذه عن تأدية بعض الوظائف، فيضطرون إلى القيام بوظائف عديدة ما كان لأحد منهما أن يقوم بها فى جماعة أكبر[٥٤].

والجماعة التى ينبغى أن نوضحها- بعد ذلك- تلك المكونه من ثلاثة أعضاء. يمن ملاحظة هذه الجماعة كحالة ممتدة للجماعة الثنائية، وفى الواقع فإن ظخور العضو الثالث إنما يعتبر حلقة الإتصال بين عضوى الجماعة الثنائية. وتبيان إتجاهات الجماعة العضوية أى الثنائية نحو العضو الثالث الداخل فيها. ويجب أن نأخذ فى الاعتبار حينما نحلل طبيعة الجماعة الجديدة أن العضو الثالث قد يكون معزولاً بصفة مؤقته لمدة معينة. إن دليل لاسلوك النموذجى فى الجماعة المكونة من ثلاث أعضاء إنما يكون سلوك غيره Jealousy إذ يتنافس الشخصان لمحبة الثالث أو أن يتصاحبان هما لعزلة[٥٥].

لقد رفض (سيمل) المدارس المثالية والعضوية. فلم ينظر إلى المجتمع على أنه عضوى أو شئ معين. بيد أن المجتمع لديه مكون من عدد الأفراد الذين يتصلون عن طريق التفاعل[٥٦]. فقد ناقش الاختلافات بين الجماعات الصغيرة والجماعات الكبيرة مستخدماً مدخله الديالكتيكى Dialectic Approach فى العلاقة بين حرية الفرد وبناء المجتمع[٥٧].

فقد بين الجماعات من حيث الشكل دون المضمون، مع أنه قد حاول أن يضع تفسيراً رمزياً مجرداً لها. فإذا به يتكلم عن الجماعات الثنائية، كما أفضى فى الحديث عن الجماعات الثلاثية. ويعتبر أن عدد الأفراد هو الذى يشكل الجماعة. ولذا يطلق (هيوج) Everett C. Hughes على (سيمل) أنه «فرويد الذى يدرس المجتمع» ويوافق (ميلز) Theodore M. Mills على ذلك حيث يتعمق (سيمل) فى عمليات الجماعة ويعكس أشكالها الرمزية مثلما اعتقد (فرويد) فى المحركات اللاشعورية للفرد والتى تعبر عن نفسها فى الأحلام والأوهام[٥٨].

ويعتبر مفهوم «التفاعل» إساسياً فى سوسيولوجية (سيمل). فالمجتمع فى نظره تفاعل، والدراسة الصحيحة بالنسبة لعلم الإجتماع تكون فى العلاقات الإجتماعية التفاعلية. إذ أنه يرى المجتمع نمط مكون من كل العلاقات الوظيفية التى تربط الأفراد فى كل متكامل. كما يحتل مفهوم «الانتماء» إلى الجماعة مكاناً رئيسياً

في تحليل (سيمل). لكثير من المفاهيم السوسيولوجية[٥٩].

وإذا كان (سيمل) قد نظر إلى الشكل المجرد للجماعة الإنسانية، فسوف نرى فيما بعد أن (كولي) قد تعمق هذه الجماعة وذهب بها إلى أصولها في الجماعات الأولية الواقعية، كما أن (هومانز) قد بين التفاعل وأخرج نظريته التفاعلية في ضوء مفاهيم وأسس جديدة.

لقد أثرت أعمال (سيمل) في كثير من العلماء الأمريكيين وخاصة في مدرسة شيكاغو. وأن قارئ الكتب الهامة لعلماء الإجتماع الأمريكان مثل (بارك) Robert F. Park و (بيرجس) Ernest W. Bargess سوف يرى تأثير الأفكار السيملية Simmelian ideas في أمريكا.

كما اتبع (فون فيز) Leopold vonwiese تقليد (سيمل) وخاصة في أعماله لتصنيف وتنظيم أشكال التحليل في عملية التفاعل الإجتماعي. كما استمر تأثير (سيمل) على علماء الإجتماع الألماني الآخرين. كما أن فكرة (ماكس فيبر) Max Weber عميد علم الإجتماع الألمان – عن طرائق التوجيه الدائرة في إتجاهات مختلفة – قد إعتمدت في جزء كبير منها على ما ذهب إليه (سيمل) في أهمية العمليات الإجتماعية[٦٠].

كما انعكست أعماله وخاصة في الصراع والترتيب الطبقي على تفكير العلماء أمثال (روس) E.A. Ross و (البيون سمول) Albion W. Small وكذلك (زنانيكي) Florian Znaniecki و (بيكر) H. Becker. وكذلك كان له فضل السبق في الاسهامات الأساسية لنمو النظرية السوسيولوجية المجردة ودراسة الأشكال الإجتماعية[٦١].

خامساً: الجماعات الاجتماعية والاتجاه النفسي:

من بين علماء الإجتماع من اتجه إلى ربط علم الإجتماع بعلم النفس، ونحاول في هذه الفقرة أن نبين أهمية هؤلاء السوسيولوجيين في التعبير عن

ويمثل هذه المدرسة (جابريل تارد) Gabriel Tarde (١٨٤٣ ـ ١٩٠٤) الذى يعلن تفوق الدراسة النفسية على الدراسة البيولوجية[٦٢]. وفى رأيه أن المحاكاة هى الظاهرة الاجتماعية الأصلية. وأنه يمكن تعريف الجماعة الأولية «بأنها مجموعة من الكائنات لا ينفكون عن محاكاة بعضهم البعض، وإذا لم يتحاكوا فى اللحظة الحاضرة، فإنهم يتشابهون، وسماتهم المشتركة، نسخ قديمة لنموذج بعينه». وهو يفسر المحاكاة بطريقة سيكولوجية واضحة. ويؤكد أن العلاقة الاجتماعية الأولية هى تلك التى تتألف من شخصين يؤثر أحدهما على الآخر تأثيراً روحياً. فكل شىء من الناحية الاجتماعية ليس إلا اختراع وتقليد[٦٣]. بيد أن الاختراع عمل فردى ولذلك ينبغى أن نرجع إلى الفرد ـ فى رأيه ـ ويكون منهج «الاستبطان» الذى يستخدم فى علم النفس الفردى هو أيضاً منهج علم الاجتماع.

وقد احتلت وجهة النظر هذه اهتمام بعض علماء الاجتماع أمثال (ماكس فيلر) E. Max Veiller و (وستر مارك) Westermark اللذين يرجعان الظواهر الاجتماعية إلى الغرائز والميول أو الاستعدادات. كما نجد فى المدرسة الأمريكية كثير من علماء الاجتماع ينتهجون هذا النهج أمثال (جد نجز) Franklin H. Ciddings و (كولى) Charles H.Cooley و (سمول) Small و (ماك دوجال) Mac Dougall. وقد اهتم بعض علماء الاجتماع بتحليل العلاقات الاجتماعية فى ضوء مبادئ وقوانين علم النفس. وأشهر هؤلاء (يونغ) Kimball Young و (والبورت) Allport و (مارتن) Martin و (اليوت) Eliot و (بوجاردس) Bogardus و (الورد) Charles A. Ellwood[٦٤]. كما يمكن أن يدرج بين المدارس النفسية، المدارس التى اهتمت بنفسية الشعوب، مثل المدارس الألمانية (لهربارت) Herhan و (لازاروس) Lazarus و (ستنتهال) Steinthal[٦٥]

ولقد .أينا أن كل هؤلاء - تقريباً -لم يركزوا أعمالهم حول الجماعات

فقط رامينها، إلا أن (كولى) كان أول من وضع مفهوم «الجماعة الأولية» وبين أهميتها في مجال دراسات علم الإجتماع

لقد رأى (كولى) بحق أن كل شكل للتنظيم الاجتماعى، إنما يتكون من خلال عملية التفاعل المتصلة الحلقات. وسوف نستشف آرائه من كتابيه «الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعى»[٦٦]، و«التنظيم الاجتماعى»[٦٧].

ولم يتأكد (كولى) من استخدام علماء الاجتماع الأوائل لمفهوم «الجماعة Group» كمدخل للتنظيم الاجتماعى فسمنر Sumner وجد تجز Giddings وسمول Small وروس Ross من القادة الذين اعطوا المفهوم أهميته في التفكير السوسيولوجى. وكذلك نضم إليهم (كولى) فمفهومه عن الجماعة الأولية، يعتبر الآن عاملاً أساسياً في أى تصنيف للجماعات. ومن ثم ظهرت بعض التساؤلات عن كيفية تحديد (كولى) ووصفه لجماعة معينة على أنها أولية. فما هى إذن تلك الجماعات الأولية؟ وما هو المقياس الذى على أساسه نتعرف عليها ونميزها عن غيرها من الجماعات؟ وما هو الدور الذى تلعبه فى تطور ونمو الطبيعة الإنسانية والشخصية[٦٨].

ويمكن اعتبار الفرد عضواً فى كل اجتماعى، والغرض من اعتباره منفصلاً إنماهو وسيلة للوقوف على حقيقته وحقيقة المجتمع. ونستطيع أن نلاحظ العلاقة بين الفرد والمجتمع على أنها علاقة عضوية. ومعنى هذا أننا نرى أنه لا يمكن فصل الفرد عن الكل الإنسانى Human Whole إذا أنه يعيش مع أعضائه ويستمد حياته من ذلك الكل[٦٩] خلال ما يتلقاه آجتماعياً ووراثياً. إنه لا يستطيع أن يقتطع نفسه عن ذلك الكل. فالوراثة والتعلم يدخلان فى كل وجوده. ومن ناحية أخرى، فالكل الاجتماعى على نفس الدرجة، يعتمد على كل فرد لأن كليهما يضيف شيئاً إلى الحياة العامة، وليس ثمة أحداً لا يضيف.وهكذا فنحن كل «عضوى Organism» إذ نعيش ككل باختلاف الوظائف التى يؤديها كل منا[٧٠].

ويعد (كولى) أول من شرح الجماعة الأولية. وقد قدم وصفاً كلاسيكياً لها في كتابه «التنظيم الاجتماعي»[٧٤] الذي سبق ذكره. فهو يرى أن الجماعات الأولية تلك التي تتميز بعلاقة المواجهة المباشرة[٧٢] والتعاون. إنها أولية من وجهات عديدة، ولكن الأهم فيها كونها أساسية في تكوين الطبيعة الاجتماعية والمثل Ideals الاجتماعية للأفراد. إن نتيجة العلاقة المباشرة ـ من وجهة النظر السيكولوجية ـ هي الشكل المعين للفرديات في الكل بصفة عامة، حيث يصبح المرء في ذاته، لأغراض عديدة على الأقل، هو حياة وهدف الجماعة المشترك. وربما تكون الطريقة الأكثر بساطة لوصف هذا الكل هي عن طريق القول بأنها تكون الـ «نحن we» وتتضمن روح التعاطف والتوحد المتبادل، حيث أن «نحنwe» تعبير طبيعي، فيعيش المرء بشعور الكل، ويجد أهداف إرادته الأساسية ماثلة في هذا الشعور.

إنها لم تكن تفترض أن وحدة الجماعة الأولية هي مجرد احتفالاً أو غير ذلك من مظاهرها، إنها في العادة وحدة متغايرة من ناحية تنافس الأعضاء فيها وسماحها لهم بتأكيد ذواتهم ومختلف انفعالاتهم. ولكن هذه الانفعالات تصبح اجتماعية عن طريق التعاطف، وتظهر أو تميل إلى الظهور تحت نظام المضمون العام وقد يكون الفرد طموحاً Ambitious وسوف يفصح الموضوع الرئيسي في طموحه عن نفسه عند مخاطبته للآخرين والتحدث معهم. ويكون هدفه الرئيسي هو احتلال مكانة مرموقة في عقول الآخرين أنفسهم. وسوف يشعر بالولاء feal allegiance لمستويات عامة من الخدمة أو اللعب. ولذلك فالفتى يتنازع مع زملائه في الفريق، وبالرغم من بعض المنازعات إلا أن ثمة تفاخر عام بفصله أو مدرسته على الأقل.

إن الدرجات الأكثر أهمية لهذه العلاقة المباشرة والتعاون تبدو في الأسرة وجماعات اللعب وللأطفال والجوار أو جماعة الكبار. ومن الناحية العملية فهذه الدرجات عامة ويكون الانتماء فيها في كل وقت وفي كل مرحلة من مراحل النمو. وعلى ذلك فهي تكون الأسس العامة في الطبيعة الإنسانية والمثل الإنسانية.

ومن أفضل الدراسات المقارنة للأسرة تلك التي قام بها (وستر مارك) -Wester mark أو (هوارد) Howard، والتي يبين لنا الأسرة كما لو لم تكن مجرد نظام عام، ولكنها أكثر من العادات المبالغ فيها والشاذة. ولا يشك أحد في عمومية جماعات اللعب عند الأطفال أو الاجتماعات غير الرسمية بأنواعها المختلفة عند الكبار. وهكذا تتضح أهمية تلك العلاقة في تربية الطبيعة الإنسانية في العالم الذي يحيط بنا. وهكذا فليس هناك سبب واضح يجعلنا نزعم باختلاف الحالة في أي مكان أو زمان.

وينبغي على أن أبين أهمية جماعات اللعب[٧٣] حينما لا تكون موضوعاً للملاحظة العامة. وفي الواقع فإن الأطفال وخاصة الصبيان بعد حوالي اثنى عشر عاماً من عمرهم يعيشون كرفقاء Fellowships حيث ينشغلون أكثر بتعاطفهم وطموحهم وولائهم. وقد يكون ذلك أكثر مما لو كانوا في أسرهم. ويمكن أن يؤخذ الكثير منا كمثال لبقائه مع صبية متكيفين أو قاسيين، أبعد من التجائه إلى رفقة الوالدين أو المدرسين.

وربما كانت جماعات اللعب تحظى بأغلب اهتمامات الكتاب في أوربا ولذلك نرى أن (أدمز) Jan Addams تشير إلى أن العصابة Gang لها صفة العموم عادة. كما أنها تحدثت عن المناقشة التي لم تنته حول شرح نشاط العصابة. وقد لاحظت أنه «في الذرات الاجتماعية، كما يقال، فإن الشاب المواطن يتعلم كي ما يعمل معتمداً على تحديداته الخاصة».

ويمكن أن يقال أنه في جماعة الجوار، على العموم، فإن الناس منذ كونوا أرضاً يعيشون عليها، فلقد حاولوا أن يرتفعوا إلى مستوى المدن الصناعية الحديثة. وتلعب جماعة الجوار جزءاً هاماً في الحياة الأولية والمتعاطفة لدى الناس. وفي حياتنا الخاصة، فإن الولاء للجوار قد تحطم عن طريق نمو شبكة الإتصالات المعقدة والواسعة، والتي جعلتنا كغرباء يعيشون في منزل واحد. وحتى في الريف حدث نفس الشيء تقريباً ـ بالرغم من قلة وضوحه ـ وذلك يناقض الاقتصاديات

والروحانيات فى ارتباطها بالجوار. وأبعد من هذه التغيرات فإن النمو الصحى بين لنا أمراض كثيرة كانت بعيدة عنا وغير واضحة.

إن الجماعات الأولية من حيث أنها تعطى الفرد خبرته الأولى والمركبة عن الوحدة الاجتماعية، وأيضاً من حيث أنها لا تتغير بنفس الدرجة كما يحدث فى العلاقات المحددة. بيد أنها تشكل المنبع الدائم والمتغاير. وفى الواقع فإنها لا تعتمد على المجتمع الأوسع، ولكنها تعتمد على بعض الانعكاسات التى يحتويها.

سادساً ـ منهج دراسة الجماعات الاجتماعية :

يهتم علم الاجتماع ـ باعتباره دراسة لحياة الجماعة وعملياتها ـ ببحث الجماعة. والبحث هو التحقيق العلمى لطبيعة الظاهرة لكشف القوانين التى تحكمها، بيد أن البحث الاجتماعى يركز على العمليات الخفية المترابطة فى حياة الأشخاص الذين يكونون فى إتصالات متعددة، وبحث الجماعة هو دراسة الذين يشاركون فى جماعات.

إنه يلاحظ طبيعة المجتمع ومشكلاته. وفى الواقع فإن كل شخص له إحساس عام وملاحظات عامة حول الحياة الاجتماعية، وقد يكون أكثر حاجة حينما يقود المادة قيادة علمية، فيحاول تصنيفها وتحليلها وتفسيرها.

ويستخدم البحث السوسيولوجى: المسوح الاجتماعى والإحصائيات الاجتماعية والتجارب الضابطة والمقابلة وأسلوب تاريخ الحياة وتحليل الحالة، بمعنى أنه يستخدم كل المناهج الثابتة المقننة، كلٍ فى الفرصة السانحة(٧٤).

(أ) المسوح الاجتماعية *Social Surveys* :

المسح الاجتماعى هو تجميع المادة التى تحتويها حالات الحياة والعمل ويكون أكثر شمولاً، وهو أيضاً تجميع مادة علمية عن ساكنى المجتمع المحلى موضع الدراسة. وترجع المسوح الاجتماعية إلى زمن بعيداً ويستخدم المسح فى حالات تعداد السكان، كما أنه قد يستخدم لبيان مشاكل بعينها كالإسكان مثلاً أو التعرف على الحالة الصحية أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

(ب) الإحصائيات الاجتماعية *Social Statistics* :

يهتم علم الاجتماع بالقياس الكمى Quantitative measurement حيث يتطلب على الأقل معرفة جزئية بالإحصائيات الاجتماعية. ولقد أصر (أوجست كونت) منشئ علم الاجتماع على الابتداء بالأساس الرياضى فى علم الاجتماع. والإحصائيات الاجتماعية هى التطبيق الرياضى على الحقائق الإنسانية. وتعطى المناهج الإحصائية صورة موضوعية يمكن تعدادها أو قياسها بطريقة معينة.

وتعنى الإحصائيات أن الحقائق حينما تقاس عن طريق ملاحظين مختلفين مستخدمين نفس المناهج، فإنهم يصلون فى العادة إلى نفس النتائج، وتتسلسل الإحصائيات الاجتماعية من استخدام الشكل البسيط إلى فهم النظريات التى تحصل عن طريق تلك الأشكال.

وتستخدم الإحصائيات لمعرفة النسب المئوية والاحتمالات والعينة وغير ذلك من الوسائل التى تعين الباحث على جمع المادة العلمية.

(جـ) بحث الجماعة الضابطة *Control - group research* :

تعتمد مناهج البحث فى علم الاجتماع على نوع الموقف الاجتماعى So-cial Situation موضوع الدراسة. وطبيعياً فإن اختيار المناهج يختلف حسب نوع المشكلة المدروسة. ويظهر ضمن مناهج البحث السوسيولوجى منهج الجماعة الضابطة الذى يقف على الثبات والدقة فإنه يعطى على الأقل ما يمكن الاعتماد عليه فى التنبؤ.

(د) المقابلات وتواريخ الحياة *Interviews & life Histories* :

نظراً لأن المسوح الاجتماعية قد تتعمق جذور المشكلات الاجتماعية، ونظراً لأن الإحصائيات الاجتماعية قد تكون أكثر رسمية، ينظر علماء الاجتماع بعين فاحصة لمعرفة الإتجاهات Attitudes والقيم Values ومشاعر المحبة والكراهية،

وطبيعة المواقف الاجتماعية والصراعات الاجتماعية والتماثل والأحكام وتنظيم الجماعات. كما أن علم الاجتماع يهتم بمعانى الحقائق الاجتماعية أو ما ورائها، أكثر من كونها مجرد حقائق. فهو يحاول أن يرسم مادة الخبرات الإنسانية، وردود أفعال أعضائها. وعليه. يستخدم طريقة المقابلة وتاريخ الحياة وتكنيك تحليل الحالة فى علاقتها بمنهج الإحصائيات والمسح.

إن معمل علم الاجتماع هو كل ما يحيط بالدارس، فإنه جزء حيوى فيه كل الوقت. وفى الحقيقة فهو مشارك A Participant وملاحظ، مشارك فى جماعات معينة وملاحظ لغيرها. وعلاوة على ذلك فإنه يغير مشاركته هذه من جماعة لأخرى خلال حياته المستمرة. إن معمله مثير وشيق للغاية فهو يركز على تأثيره فيه وتأثره به(٧٥).

إن شرح التجمعات الاجتماعية وسلوكها على أنها جماعة، قد لوحظ بصفة عامة على أنه مشكلة أساسية فى علم الاجتماع. وعليه، فأى تفهم للنظرية الاجتماعية يجب أن يستحضر محتوى منطقياً لوصف هذه الظاهرة. فالجغرافيين وعلماء الأيكولوجية قد أعطوا نموذجاً واحداً معروفاً لتفسير موقف السلوك الاجتماعى. وأول هذه الدراسات كانت توضح العلاقات الجغرافية والبنائية الخاصة بالمجتمع المحلى، والدراسة الأكثر موضوعية وتفصيلاً للتجمع الاجتماعى فى مستوياته الأساسية، يقع فى ملاحظة تلك التجمعات(٧٦).

وبالرغم من أن هذه الجماعات الاجتماعية ليست جديدة على الباحثين والدارسين، فلم يتناولها عدد كبير منهم. فنادراً ما يحلل الباحث كيف تؤثر هذه الجماعات فى أعضائها وكيف يعلوا الأفراد عن جماعاتهم من زاوية الأهداف والقيم. ونادراً ما يسأل الفرد نفسه، ما الدور الذى ألعبه فى كل جماعة أنتمى إليها؛ أو ما هى الأدوار التى أتوقع لعبها؟ أو كيف أستطيع قياس هذه الأدوار الملعوبة؟

يذهب (بوجاردس) إلى أن علم الاجتماع عبارة عن دراسة الطرق التى

بواسطتها تعمل الخبرات الاجتماعية فى نمو أو تطور ونضج الكائنات الإنسانية من خلال المنبه الشخصى. وحينما توجد هذه الطرق ويعاد إيجاد أعضاء الجماعات الاجتماعية، فإنها تتجه إلى الظهور فى إعطاء النظام الذى يطلق عليه العمليات الاجتماعية Social Processes. وعليه، يمكن أن يطلق على علم الاجتماع ـ فى رأى (بوجاردس) ـ بأنه دراسة العمليات الاجتماعية(٧٧).

ومن ناحية أخرى يرى (جونسون)(٧٨) أن علم الاجتماع هو العلم الذى يهتم بالجماعات الاجتماعية: أشكالها الداخلية أو أشكال التنظيم، والعمليات التى توجه تأكيد أو تغير هذه الأشكال من التنظيم، والعلاقات بين الجماعات. وأكثر تعقيداً فموضوع كالجماعات الاجتماعية يتطلب ـ من أجل المعالجة العلمية ـ مفهومات خاصة وتعريفات محددة وألفاظ تكنيكية.

إن قيمة العلم الذى يدرس الجماعات الاجتماعية إنما يحتاج إلى بعض المتضمنات. فكل منا يولد فى جماعة الأسرة، وأغلب أفعالنا بعد ذلك تتشكل حسب قدرتنا كأعضاء فى جماعة أو غيرها. وكل المشكلات الاجتماعية كانحراف الأحداث ومشكلة الإسكان والتعليم والحرب... كل ذلك يكون عن طريق الوظائف التى تؤديها الجماعات أو عن طريق تفاعل هذه الجماعات سوياً. وتسترشد السياسة الاجتماعية Social Policy فى العادة بخبرة الجماعات الخاصة. إن اختبار تعميم المعرفة حول العمليات التى من شأنها تأكيد أو تغيير تنظيم الجماعات قد أصبح أكثر قيمة كى ما يساعد فى حل المشكلات الاجتماعية. وأبعد من ذلك فمثل وأهداف ومعتقدات كل فرد، إنما تتشكل بشكل كبير عن طريق الجماعات التى يشارك فيها. وعلم الاجتماع ـ بناء على ذلك ـ يجب أن يضيف شيئاً إلى معرفتنا الخاصة. وبالإضافة إلى القيم العملية فيمكن لعلم الاجتماع تحديد مداخله كمحاولات هامة لكشف الحقائق وشرحها فى ضوء نظرية منظمة.

يرى (بوجاردس) أن النقطة الجوهرية لبداية دراسة علم الاجتماع هى

التفكير: (١) فى مختلف الجماعات الإنسانية الذى هو عضو فيها. (٢) فى كيفية حدوثه كعضو فى كل منها. (٣) فى طبيعة الإتصالات الشخصية التى يكون: أ ـ متمتعاً بها. ب ـ أو مكروهاً فيها. (٤) فى الإتجاهات العامة نحو الحياة وارتباطاته بكل جماعة. (٥) فى اختلافات التنظيم والارتباط بهذه الجماعات. (٦) فى بعض المشكلات الأساسية التى تواجهها كل جماعة. ويجب أن يفكر أيضاً. (٧) فى مختلف الطرق التى بها تؤثر جماعته فى حدود شخصيته[٧٩].

وسوف نعرض الآن إلى ثلاث دراسات أجريت فى مجال علم الاجتماع ونختتم حديثنا بعرض دراستين تبحث موضوعاً واحداً وهو الجماعات المرجعية، أجريت أحداهما فى مجال علم النفس الاجتماعى وأجريت الأخرى فى مجال علم الاجتماع.

(أ) سنعرض الآن إلى دراسة مجتمع معادى للجريمة وهو مجتمع السينانون[٨٠]، فلقد كان تنظيم المجتمع متكاملاً، إذ لم يكن فى ذلك المجتمع من يتعاطى الخمور أو المخدرات أو يرتكب جريمة من أى نوع، وهذا ما تبينه التسجيلات المجمعة عن الجريمة. وعن طريق هجرة بعض الناس من شاطئ محيط بارك Ocean Park بدافع من (تشارلز ديدريك Charles E. Dederich وإمدادهم بالخمور والمخدرات. فخلال فترة قصيرة هاجر حوالى خمسة عشر فرداً إلى هناك، وفى صيف ١٩٥٩ هاجر حوالى ٤٠ ـ ٥٠ رجل وامرأة لا يتعاطوا الخمور والمخدرات، وعاشوا جميعاً فى مبنى واحد[٨١]. وكان المجتمع حينذاك يتميز بسلطة أبوية. والسينانون شكل من أشكال الجماعة، يتميز بالتفاعل التلقائى وعدم وجود قادة رسميين. إنه مجتمع لا يحبذ الجريمة بل وينكرها أشد النكران. ولقد درس (لويس بابلونسكى) هذا المجتمع معتمداً على منهج دراسة الحالة.

(ب) نعرض دراسة (كاتل) Cattel عن نماذج خصائص الجماعة. فلقد قضى الكاتب سنوات عديدة فى تطوير نسق سمات الشخصية الأساسى من خلال

التحليل العاملى Factorial Analysis لعدد كبير من الاختبارات. وهو يعمل الآن فى برنامج مشابه لبيان الخصائص الأساسية للجماعة، فيناقش خصائص الجماعة الثابتة.

ويرى (كاتل) أن أى محاولات للتنبؤ بسلوك الجماعة، يجب أن ينظر إلى قياس خصائصها ومظاهرها. ومثال ذلك النظر إلى الجماعة ككل، والاختلافات الممكن تواجدها فعلاً، وتفاعل البحوث المختلفة وأوجه التقائها، هام جداً للوقوف على عدد محدد من أجزاء القياس الهامة. ووجوب النظر إلى الوحدات الوظيفية فى الجماعة تبعاً للسلوك والبناء.

وأساس هذا البحث هو وصف أوضاع قياس الجماعات فى الاختلاف الواسع لمظاهرها وخصائصها والعلاقات المترابطة لهذه الجماعات المتغيرة، والتحديد عن طريق التحليل العلمى للجماعات حسب الحجم والتنظيم. وقد مر البحث بمرحلتين الأولى: هى مسح Survey للفئات والرموز الشفاهية المستخدمة فى وصف الجماعات حسب أحجامها وكيفياتها. والثانية: هى القياس الموضوعى للتغيرات التى يتناولها البحث، واستخدام التحليل العاملى لنظام هذه المتغيرات، مثل الحجم وحركة العضوية ودرجة التداخل مع جماعات أخرى، وقد بدأ القياس الموضوعى عام ١٩٤٨ بعد أن اكتملت المسوح الشفاهية Verbel Surveys فى ولاية أوهيو Ohio State وقد سجل مائة متغير أو أكثر فى دراسة موضوعية، وقسموا فى فئات ثلاث حسب خصائص الجماعة:

١ ـ إنجازات فعل الجماعة ككل.

٢ ـ خصوصيات البناء الداخلى للتفاعل.

٣ ـ خصائص السكان.

ويطلق على الأولى المتغيرات النحوية Syntality، والثانية متغيرات البناء، أما الثالثة فهى متغييرات السكان(٨٢).

(جـ) استخدام الاختبار السوسيومترى على أنه متنبئ بتأثيرات وحدة ...(٨٣):

تعاقد معهد البحث فى العلاقات الإنسانية مع قسم بحوث الشخصية التابع لمكتب مساعد القائد العام، على تصميم مقاييس متطورة لبيان تأثيرات الوحدات المتصارعة. وكان تكتيك (مورينو) أى الاختبار السوسيومترى أحد المتنبئات. ولقد كان الغرض من الاختبار السوسيومترى هو قياس تجانس الجماعة وإنجازاتها. وكان هناك افتراض بعيد مؤداه أن العلاقات الاجتماعية فى الجيش يمكن وضعها فى فئات ثلاث يطلق عليها محكات التفاعل وهى:

أولاً ـ المنطقة الغير حربية : والتى تحتوى العلاقات الاجتماعية التى من شأنها أن تأخذ مكانها خارج البناء الحربى.

ثانياً ـ منطقة المعسكر : وفيها تظهر التفاعلات الاجتماعية واضحة فى البناء الحربى و[illegible] حينما يكون غير ذى طبيعة تكتيكية.

ثالثاً ـ منطقة الميدان أو تكتيل التفاعلات الاجتماعية : والتى تظهر فى الميدان ويكون لها بناء عن طريق الموقف الحربى التكتيكى.

ولقد كانت التسجيلات مختلفة الوسائل، إذ ثمة تعبير عن الإتجاه لعضو من الجماعة نحو بقية الأعضاء، أى كانت الاستجابات فردية. وكذلك الأمر بالنسبة لتعبير الجماعة تجاه عضو معين أى نحو فرد خاص، وقد يكون ذلك الفرد هو القائد، مما قد يؤثر فى قياس تجانس الجماعة واستجابة الأفراد لها.

(د) دراسة فى الجماعة المرجعية :

١ ـ وجهة نظر (شريف) :

يرى (شريف) أن علم النفس الاجتماعى يبدأ أحد مداخله عن طريق وضع أسس جوهرية كالمحاكاة Imitation والإيحاء Suggestion والليبد Libido ... الخ. وفى الجانب الآخر فهناك محاولات للدراسة الإمبيريقية لكل موضوع فيه. وفى النظر إلى المشكلات العديدة وخاصة من وجهة نظر علم النفس الاجتماعى، فلا يمكننا أن نقف ونكتب كل الأسس والمفهومات فى امتداد معين بالذات. ولذا فهناك افتراض لبدايات منهجية وفهم للمنهج المتبع.

إن المشكلة الواضحة هى علاقة الفرد بالجماعة، ومن المعروف أن الجماعة ذات تأثير واضح على الفرد. ويلاحظ تفاعل الجماعة على أنه المحدد العام لتكوين الإتجاه وتغييره وما يؤثر فى الفرد من نواح متعددة. وقد ذهب كل من السوسيولوجيين والسيكولوجيين بمداخلهم المتباينة إلى إضافة تحقيقات عدة إلى هذا الإتجاه.

إن أهمية مفهوم «الجماعة المرجعية» كمفهوم يختلف عن الاصطلاح الأكثر عمومية وهو «الجماعة». ولذا يرى (شريف) أن المفهومات ليست مجرد كونها من صنع الناس، حتى العلماء، كما أنها ليست مجرد اشتراكهم فى وضع مفهوم معين. وكما نرى تاريخياً فإن اشتراك الرأى لا يصل إلى مفهوم عادل للحوادث موضوع الدراسة والتفسير. وعليه يمكن أن تكون للجماعة المرجعية خاصية بسيطة، وهى أنها تلك الجماعات التى يرتبط بها الفرد كجزء منه، أو التى يرغب فى الارتباط بها سيكولوجياً. وفى حالات عديدة تكون جماعات الفرد المرجعية هى تلك الجماعات التى هو عضو فيها. ومع ذلك فليست كل الجماعات التى ينتمى إليها الفرد بجماعات مرجعية بالنسبة إليه، حيثما لا يكون لها تأثير عليه[٨٤].

٢ ـ وجهة نظر ميرتون وكيت :

يرى ميرتون وكيت ضرورة إيجاد علاقة بين نظرية الجماعة المرجعية وعلم الاجتماع الوظيفى، وربما تبدو قيم النظرية الاجتماعية متصلة كعامل من عوامل الامتثال. ويريان أنه فى نسق مفهومات علم الاجتماع فإن الامتثال الاجتماعى يشير عادة إلى المعايير والتوقعات لدى الأفراد من جراء تأثرهم بعضويتهم لجماعة معينة. وفى الدراسة التى يعرضها المؤلفان لا يرجع الامتثال السابق إلى معايير الجماعة الأولية، وإنما إلى معايير مختلفة موجودة فى التقليد السلبى، وبلغة نظرية الجماعة المرجعية، فإن الإتجاهات نحو الامتثال للمعايير، يمكن شرحها على أنها توجيه سلبى لمعايير عدم العضوية لجماعة تعطى إطاراً مرجعياً معيناً.

وعليه يعرض الباحثان دراستهما عن الجندى الأمريكى. مبينين عملية التوجيه الإيجابى Positive Orientation للجماعات المرجعية التى ليست بها عضوية محددة، كما ليست لها وظائف معينة، كما أنهما يستخدمان مفهومى (سمنر) عن الجماعة الداخلة والجماعة الخارجة(٨٥).

يرى (روبرت ميرتون) أن مفهوم الجماعة المرجعية يعالج بصفة رسمية فى علم النفس الاجتماعى، ويركز هذا الميدان على استجابات الأفراد للبيئة الاجتماعية أو الشخصية، ومع ذلك يأخذ مفهوم الجماعة المرجعية مكانه فى نظرية علم الاجتماع، وذلك بتركيزها على بناء ووظيفة البيئة الاجتماعية التى فيها يوجد الأفراد. فنظرية الجماعة المرجعية فى علم النفس وعلم الاجتماع لا يمكن فصلها عنهما، إذ أن ثمة تداخل بينهما فى معالجتها. بيد أن هناك مستويات للتحليل النظرى من ناحية النظرية يحدد الهدف المتميز بين مشاكل النظرية. وتعنى تلك النظرية، فعل الأشخاص فى الإطار الاجتماعى المرجعى فى ضوء جماعات يعتبرون جزء منها وتعتبر محتوية فى إطار نظرية الجماعة المرجعية. وهى مجرد لفظ جديد لفكرة قديمة فى علم الاجتماع تتمركز عادة حول تحديد الجماعة للسلوك(٨٦).

مراجع الفصل الرابع

1 - Gladys Sellew: Reverend Paul Furfey, and Reverend William T. Gaughan: An Introduction to Sociology; N. Y. Harper and Row, Publishers; 1958, p.193

- حين لا نفسر الجماعة الاجتماعية هنا باعتبارها ظاهرة اجتماعية بالمعنى الذى يهدف إليه دوركايم. وإنما يعتمد تفسيرنا على واقعية الجماعة الاجتماعية فى الحياة.

- هناك فارق بين التعريف الخاص والتعريف الإجرائى.

4 - Emory Bogardus: Sociology; N.Y.; Macmillan Company; 1954: p. 5.

5 - Don Martindale: The Nature and Types of Sociological Theory; Boston; p. 194.

6 - Michael S. Olmsted; The Small Group; N.Y.; Random House, inc.; 1959; p. 21.

7 - George C. Homans; The Human Group; London; Routledge & Kegan Paul LTD.: 1959; p. 1.

8 - Leonard Broom & Philip Selznick; Sociology: a text with adapted readings; N.Y.; Harper & Row. Publishers; 1963; p. 31.

9 - Robert L. Sutherland, Julian L. Woodward & Milton A. Maxwell: Introductory Sociology; N.Y.: 1961; p. 126.

10 - Broom & Selznick; op. cit.; p. 31.

11 - Samuel Koening. Sociology: an introduction to the Science of Society: N Y.: Barnes & Noble, inc.; 1964; p. 204

12 - John w. Bannet & Melvin Tumin; Social Life; N.Y. Alfred A. Knopf; 1952. p 164

13 R.M. Maciver & charles H. page; Society N.Y.. Rinehart and Company, inc . 1949; p. 213

14 - Schew et al., op cit., p. 192

15 - Ralph H. Turner & Lewis M. Killian, Collective Behavior, N. Jersey; Prentic-Hall, inc.; 1957; p. 12

16 - Sutherland et al., op. cit.; p. 130.

17 - Ibid.: p.131.

١٨ ـ يطلق على الجماعة المكونة من شخصين مصطلح Adyad group ويطلق على الجماعة المكونة من ثلاث مصطلح Atriad group. ونستخدم مفهوم «ثنائية» ليشير إلى الجماعة الأولى، ومفهوم «ثلاثية» ليشير إلى الجماعة من النوع الثاني، والجدير بالذكر أن (جورج سيمل) هو الذى وضع هذين المصطلحين فى علم الاجتماع.

19 - Lewry Nelson, Charles E. Ramsey & Coolie verner; Community Structure and Change; The Macmillan company. N.Y., 1964. pp. 219 - 221.

20 - L.A. Coser & Rosenberg, Sociological Theory, N.Y., 1965. p. 615.

21 - Don Martindale, op. cit., pp. 446 - 461.

22 - Ibid., pp. 464 - 494.

23 - Ibid., pp. 501 - 521.

24 - Ibid., pp. 616. ff.

٢٥ ـ إميل دوركايم، علم اجتماع وفلسفة، ترجمة الدكتور حسن أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٦، ص ١٣٧.

٢٦ ـ بحث نشر فى «مجلة الميتافيزيقيا والأخلاق» المجلد السادس، عدد مايو ١٨٩٨ عن إميل دوركايم، علم اجتماع وفلسفة، المرجع السابق، ص ٤٨ ـ ٤٩.

٢٧ ـ لويس كامل مليكه، سيكولوجية الجماعات والقيادة. مرجع سابق.

28 - Don Martindale. The Nature and Types of Sociological Theory, Boston. 1960, pp. 501 - 522

29 Emory S Bogardus The development of Social Thought. fourth edition. David Mckay company, inc., N.Y . 1964 p 418

30 G C Homans Human Group. Routledge & Kegan Poul, London. 1959, PP 6-9

٣١ ــ يتشابه (هومانز)هنا مع ما ذهب إليه (راد كليف براون) من اعتبار العلاقات الثنائية dyadic relationship ضمن العلاقات الواجب دراستها.

32 - Ibid . pp. 10 - 14

33 - Chrles P Loomis & Zona K Loomis, Modern Social Theories, Selected American Writers, D Van Nostrand Company, inc., New York, 1963, p. 171

34 - Ibid., pp. 171 - 174.

35 - Ibid., pp. 177 - 178.

36 - Bernard Berelson (ed), The behavioral Sciences today; Basic Books, inc., Publishers, second printing, N Y., 1963, p. 165

37 - Ibid., pp. 165 - 166

38 - Ibid., p 167

39 - Ibid., p. 168.

40 - Ibid., P 169

41 - Don Martindale., op. cit., p. 476.

٤٢ ــ مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، المدارس الاجتماعية المعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦ ، ص ٦٦ ، ٦٧

٤٣ ــ ارمان كوفلييه، مقدمة فى علم الاجتماع، (ترجمة د السيد محمد بدوى، وعباس الشربينى) ، دار المعارف، ١٩٦١ ، ص ٦٥

٤٤ ــ يلاحظ أن ترجمة عنوان هذا الكتاب قد اختلفت سواء في الإنجليزية ثم

العربية فأحياناً تترجم في لعربية بالجماعة والمجتمع، أو الجماعة والرابطة، أو المجتمع والمجتمع المحلي وغير ذلك وفي الإنجليزية مثل Community و Society & Community and Association وغير ذلك. وسوف نستخدم هنا اصطلاحي الجماعة والمجتمع، على أن الأول أصغر وحدة للتجمع والأخير هو الأكبر من حيث أنه يتضمن عدداً من الأول على ما يذهب (تونيز).

٤٥ ـ د. السيد محمد بدوي. تراث الإنسانية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، المجلد الرابع، العدد الثامن، أغسطس ١٩٦٦، ص ٦٢٥، ٦٢٦.

٤٦ ـ أرمان كوفليه، مقدمة في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٦٦.

٤٧ ـ د. السيد محمد بدوي، تراث الإنسانية، المرجع السابق، ص ٦٢٦.

48 - Edgar F. Borgatta and Henry J. Meyer, Sociological Theory: present - day sociology from the past, Alfred A. Knopf, N.Y., 1956, (edited), pp. 126 - 158. Abridged frome Georg Simmel: The Numbers of Members as determining the sociological form of the group (translated by albion W. Small), American Jurnal of sociology, 1902, 8,1 - 46 and 158 - 196.

٤٩ ـ يستخدم (سيمل) مفهوم Sociolistic group ليشير إلى الجماعة الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى ترجمة الكلمة من الألمانية إلى الإنجليزية، وقد ترجم هذه المقالة (البيون سمول).

50 - E. F. Borgatta, op. cit., p. 128.

٥١ ـ يستخدم (سيمل) مفهومي Smaller & Lawer group

52 - Karl Mannheim, Systematic Sociology: An introduction to the study of society, Edited by J.S. Eros & W.A.C. Stewart, Routledge and Kegan paul, London, 1959, p. 112.

53 - Borgatta, op. cit., p. 139.

54 - Karl Mannheim, op. cit., p. 11.

55 - Ibid., p. 113.

56 - Lowis A. Coser; Georg Simmel; Prentice - Hall, inc; (edited) Englewood cliffs: New Jersey, 1965; p. 5.

57 - Ibid.; p. 17.

58 - Ibid, p. 159.

٥٩ – د. لويس كامل مليكه، سيكولوجية الجماعات والقيادة، الجزء الأول، ١٩٦٣، ص ١٠.

60 - Lewis A. Coser & Rosenberg: Sociological Theory. N.Y., 1965, p. 56.

61 - N. S. Timasheff; Sociological Theory, op. cit., p. 102.

٦٢ – جاستون بوتول، تاريخ علم الاجتماع (ترجمة) غنيم عبدون ومراجعة حلال حسن صادق – مجموعة من الشرق والغرب، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٩٨.

٦٣ – أرمان كوفليه، مقدمة في علم الاجتماع (ترجمة) د. السيد محمد بدوى، وعباس الشربيني، دار المعارف، ١٩٦٠، ص ٤٥، ٤٦.

٦٤ ـ د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، المدارس الاجتماعية المعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

٦٥ ـ جاستون بوتول، مرجع سابق، ص ١٠٠.

66 - Charles H. Cooley, Human Nature and The social order, The free press. N.Y., 1956.

67 - Charles H. Cooley, Social Organization: A study of the large Mind. The free press. N.Y: 1956.

68 - Edward C. Jandy. Charles Horton Cooley: his life and his Social Theory. The Norwood press. N.Y. 1942, pp. 172 - 173

٦٩ ـ يذهب (ماكيفر وبيج) إلى أن المجتمع نسق مكون من العرف المنوع والإجراءات المرسومة ومن السلطة والمعونة المتبادلة، ومن كثير من التجمعات والأقسام، وشتى وجوه ضبط السلوك الإنساني والحريات. (ماكيفر وبيج)، المجتمع، ترجمة على أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١، ص ١٦ - ١٧ من الترجمة العربية.

70 - C. H. Cooley. Human Nature and the Social order, op. cit. pp. 35. ff.

71 - Charles H. Cooley, Social Organization, The Free Press N.Y., 1956, pp. 23 - 31.

٧٢ ـ «المواجهة المباشرة» ترجمة للعبارة Face - to face association أى الجماعات التى يواجه فيها الأعضاء بعضهم بعضاً مواجهة مباشرة دون أن يكون بينهم وسيط أو رئيس أو قائد.

٧٣ ـ حينما أراد كولى (أن يقدم نموذجاً مصغراً للمجتمع) وذلك فى كتابه (الطبيعة البشرية والنظام الاجتماعى ص٦ وما بعدها طبعة ١٩٢٢) فاختار فريق كرة القدم ليكون ذلك النموذج، ومفهوم الفريق يشير إلى جماعة ينظم أعضاءها نمط من العلاقات الاجتماعية المستقرة. ولكل منهم دور متسق داخل هذا النمط. ولهذا السبب أيضاً نجد أن (كولى) حينما أراد أن يعمم القول، قرر أن هذا الكلام يصدق على الأسرة والمدينة والأمة، وهذه كلها وحدات اجتماعية مستقرة (د. مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الاجتماعى، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٨١).

74 - E. S. Bogardus, Sociology. Fourth edition, The Macmillan Company, N.Y., 1954, pp. 543 ff.

75 - F. S. Bogardus, Sociology, The Macmillan Company. N.Y., 1954, p. 3.

76 - Logan Wilson & William L. Kolb; Under the editorship of Robert K. Merton, Sociological Analysis: An Intro-

ductory Text and Case Book, Harcourt, Brace and Company, N.Y., 1949, pp. 271 - 272.

77 - Ibid., p. 5.

78 - Harry M. Jonson, Sociology: a systematic introduction, Routledge & Kegan Paul LTD., London, pp. 2 - 14.

79 - E. S. Bogardus, Sociology., op. cit., pp. 30 - 31.

80 - Donald M. Valdes & Dwight G. Dean, "Society: Synanon." Sociology in use, The Macmillan Company, N.Y., 1965, pp. 161 - 167.

٨١ ـ فى عـدد ٧ أبريل ١٩٦١ من مـجلة Time تفـصيل واسع عن تنظيم السيانون فى ذلك الوقت.

82 - Paul F. Lazersfeld & Morris Rosenberg; The Language of Social Research; A reader in the Methodology of Social Research; The Free press of Glencoe, Fourth Printing (edited), 1964., pp. 297 ff

83 - The use of a Sociometric Test as a predictor of combat unit efffectiveness. By David M. Goodacre; see, Ibid., pp. 302 - 304.

84 - L. A. Coser & Rosenberg, Sociological Theory., N.Y., 1965 pp. 270 - 273.

85 - Reference Group (by: Merton and Kitt). Ibid., p. 270.

86 - Robert K. Merton, Social Theory and Social Structure, Revised and Enlarged edition, The Free press; Glencoe, Illinios, Forth Printing 1961, pp 281 - 282

الفصل الخامس

الطبقات الاجتماعية

الفصل الخامس

الطبقات الاجتماعية

تمهيد:

هناك نظريتان أساسيتان فى الطبقات الاجتماعية - شأنها مثل دراسة أى موضوع فى علم الاجتماع - وهما نظرية الصراع، ونظرية التكامل. فنظرية الصراع ترتكز أساسا على الأفكار الماركسية فيما يرتبط بتحديد مفهوماتها وأطرها التصورية، متخذة عدة مسارات لتعميق أبعاد مشكلة التدرج الطبقى. بيد أن الطابع الغالب على هذه النظرية ينحصر فى النظر إلى الطبقة ككل وأثرها فى بقية الطبقات التى تكون البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع. وهذا يبعدها عن تصور الصراع الذى قد يحدث داخل الطبقة، إذ تركز على الصراع بين الطبقات فقط. وقد يرجع ذلك التصور إلى الظروف التى من خلالها صاغ الفكر الماركسى للطبقة حيث أن أيديولوجية الصراع بين الطبقات، واستغلال طبقة لأخرى، وتصور تاريخ كل مجتمع على أنه تاريخ الصراع الطبقى، كانت كلها أفكار محورية فى آراء ماركس والماركسيين من جانب، وكان لها أعظم الأثر فى توجيه مسارات نظرية الصراع فى التراث السوسيولوجى الحديث فيما يتعلق بدراسة التدرج الطبقى من جانب آخر.

ويتضح أن للاتجاه الماركسى جذور فلسفية وتاريخية إلى حد كبير، حيث أن تفسير الصراع، وحتى تصور الطبقة، كان من خلال تصور التاريخ والأحداث التاريخية التى مرت بها المجتمعات - أو الطبقات - التى كان ماركس يحللها بقصد تأكيد وجهة نظره فى الصراع الحتمى. كما أن المظهر الذى كان عليه المجتمع الصناعى فى القرن التاسع عشر جعل كارل ماركس يرى التاريخ الانسانى متمثلا فى الصراع الدائم بين طبقتين، وهما الطبقة المالكة ذات النفوذ والسلطة، والطبقة التى لاشىء تملكه غير الصراع على الطبقة الأولى فالظروف الاجتماعية التى عاصرها ماركس هى التى حكمت تفكيره، بالإضافة إلى

الاصالة الفلسفية والاطلاع الواسع على التاريخ، حيث استمد مهج دراسته من الجدل الهيجلي واستمد المادية من فويرباخ. ويتضح الجدل الهيجلي في كتابات ماركس بصورة عامة، ففي نظرته إلى التاريخ (سواء الطبقي أو تاريخ المجتمع ككل) كان يرى طبقتين متصارعتين يحدث في نهاية الأمر انتصار إحداهما على الأخرى. بمعنى أنه ينظر إلى إحدى الطبقتين على أنها «قضية» وأن الطبقة الأخرى بمثابة «قضية نقيضة» ثم يتم التأليف بينهما عن طريق الصراع. أما المادية التي أخذها عن فوير باخ بصفة خاصة، فتتمثل في تحديده للطبقية على أساس إقتصادى وتركيزه على ملكية وسائل الانتاج.

وإذا كانت الأفكار الفلسفية والوقائع التاريخية التي كانت تجرى في عصر ماركس وغيره من مفكرى نظرية الصراع، هى التى قادتهم – جميعا – إلى التأكيد على تفسير ظواهر المجتمع في ضوء هذه النظرية، إلا أن الطابع الايديولوجي هو الذى كان يحكم تفكيرهم في غالب الأحوال، حيث توجه نظرية الصراع انتقاداتها إلى الاتجاه البنائي – الوظيفي في كونه يعتمد على دراسة نموذج ثابت Static ويهمل ديناميات التغير الاجتماعى. كما أنه فشل في التعرف على التوزيع غير المتكافىء للقوى في المجتمع، وأن ماينبغى أن يكون وظيفيا لجماعة ماقد لايكون كذلك بالنسبة لجماعة أخرى. ولهذا تركز نظرية الصراع على عوامل وديناميات التغير والحراك والصراع بين الطبقات – وليس داخل الطبقة الواحدة باعتبار أن كل طبقة تشمل وحدة مستقلة لها كيان خاص. كما تركز نظرية الصراع على القوة أو السلطة – أو الاستغلال على حد تعبير لينين – كبعد أساسى في إحدث الصراع الطبقي، وأخيرا تنظر إلى الصراع وكأنه أمر حتمى لبقاء المجتمع واستمرار وجوده.

وعلى هذا تحدد مفهوم الطبقة في ضوء نظرية الصراع على أساس المكان الذى يشغله أعضاؤها في نسق الانتاج الإجتماعى والإقتصادى – وهذا يؤكد تأثر هذه النظرية بالمادية – والتشابه في دخل والمنزلة وأسلوب الحياة، ومدى ملكية وسائل الانتاج. وهذا التحديد يوضح أن هذه النظرية تعتمد في أساسها على المادية

من جانب، والنظر إلى الطبقة كوحدة متكاملة من جانب آخر. ونلاحظ أن الوجود الطبقي في ضوء نظرية الصراع يقوم على مدى استغلال طبقة لأخرى، وهذا يؤكد أن الصراع بين الطبقات هو أساس هذا الوجود.

وليس غريبا أن تفسر هذه النظرية «الصراع» باعتمادها على التاريخ، لأن التطور التاريخي والاجتماعي كما يذهب رواد نظرية الصراع يتضمن فكرة الثورة، ويتضح هذا عندما عرض ماركس للصراع من خلال تطور البورجوازية والبروليتاريا، حيث يوضح أن الهدف الجوهري من تطور الطبقة هو مشاركتها في الصراع الاجتماعي عامة، والسياسي خاصة. ولهذا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه الصراع الطبقي في توضيح مدى الإختلافات السياسية. إذ يتضمن بناء الطبقة العاملة – مثلا – عناصر التغير، لأن الصراع لمتطلبات اقتصادية يتطلب بالضرورة صراعا سياسيا. والقوة السياسية من وجهة نظر الماركسية تقف في مواجهة البورجوازية، حيث ينجم أسلوب الحكم السياسي عن نظام الانتاج. بعكس الحال لدى المفكرين الغربيين الذين يرون أن أسلوب الحكم السياسي ناجم عن مستوى التطور الفني والتكنولوجي، حيث يؤكد الصراع بين الصفوة تضامن البناء الإجتماعي وتماسكه من جانب، كما يفسر بناء القيادة السياسية في ضوء المهارات والقدرات الشخصية، وليس في ضوء الطبقة ككل من جانب آخر. وعند دراسة الأحزاب السياسية باعتبارها تمثل طبقات ذات مصالح خاصة، ينظر الماركسيون إلى الطبقة ككل عند عرضهم لتحول شعور الفرد بالوضع الطبقي إلى مستوى الشعور بالانتماء إلى إقليم أو دين أو عقيدة معينة. حيث يرتبط الوعي الطبقي بالمعتقدات والأيديولوجية. بعكس الحال في المجتمعات الغربية حيث ينظر إلى سلوك الناخبين باعتبار أن كل منهم ينتمي إلى طبقة معينة دون روابط أيديولوجية. والنظر إلى الصفوة من الوجهة الماركسية على أنها تمثل ضغوطا إجتماعية، يتفق مع فكرة الاستغلال الطبقي، ومع نظرية المصلحة الطبقية. ولهذا فإن الماركسية حينما تنظر إلى الجماعات السياسية، فانما تحللها في ضوء الصراع الذي قد يحدث لما لديها من قوة وسيطرة، وهنا يتحدث الماركسيون عن

الجماعات الضاغطة وعن الأحزاب الجماهيرية، حيث تلعب الجماهير دورا هاما وخطيرا فى عملية الصراع الطبقى وخاصة صراع الطبقة العاملة.

ولعل أهم تطور لنظرية الصراع يتمثل فى النظرية القسرية للمجتمع التى عبر عنها رالف داهر ندورف، إذ ينظر إلى أن التغير والصراع بين الطبقات وقهر طبقة لأخرى سمات أساسية لكل مجتمع. بالإضافة إلى أن تجانس التنظيم الاجتماعى يستند إلى الضغوط التى تمارس على مختلف الطبقات، حيث تعتبر السلطة جزءا من البناء الاجتماعى.

وعلى هذا يتضح مدى إسهام نظرية الصراع فى تحليل الطبقة والتدرج الطبقى من خلال دراسة الطبقات الحاكمة والصفوة والأحزاب السياسية والوعى الطبقى. ومع ذلك تتجه العديد من دراسات الطبقة إلى التأكيد على دراسة الحراك الاجتماعى باعتباره وجها من أوجه التغير المصاحب للوجود الطبقى من جانب، وباعتبار أن فشل الطبقة - أو الفرد - فى الحراك قد يكون سببا فى الصراع. وذلك بالإضافة إلى النظر إلى الحراك على أنه مؤشر طبقى، إذ عندما يحدث حراك اجتماعى، فإن هذا يشير إلى أن ثمة طبقات اجتماعية أفضل أو أدنى يتحرك خلالها الفرد أو تتحرك الطبقة ككل نحو وضع اجتماعى مغاير لما هى عليه. ويعتبر سوروكين أكثر المتعمقين فى دراسة الحراك، حيث يحدد طبيعته سواء أكان أفقيا أو رأسيا أو توسطيا - كما سبق أن فسرنا - والذى يهمنا فى مجال نظرية الصراع النوع الرأسى من الحراك، لأن الوصول إلى وضع اجتماعى يخالف الوضع الذى عليه الطبقة - أو الفرد - يتطلب من أعضائها وعيا بالوجود الطبقى، وهذا قد يؤدى إلى صراع بين الطبقات.

وفى مقابل نظرية الصراع تحاول نظرية التكامل ان تضع إطاراً تصوريا لتفسير الطبقة من خلال ثباتها، منطلقة من القضية التى مؤداها عدم وجود مجتمع بلا طبقات، وأن الطبقات ضرورية فى كل مجتمع، وتعمل على تجانسه وتماسكه.

أولا: مفهوم الطبقة

تحدد نظرية الصراع الطبقة عن طريق الدور الذى يلعبه شاغلوها فى عملية الانتاج والتمايز فى الأوضاع الاقتصادية. وهذا مايؤكد عليه لينين مفسرا للتعريف الماركسى للطبقة على أساس أن نسق الإنتاج الإجتماعى يتحدد تاريخيا، وأن لكل طبقة دورها فى التنظيم الإجتماعى للعمل. كما يؤكد لينين على فكرة استغلال طبقة لأخرى. ولهذا يذهب جالسكى إلى ضرورة توضيح مدى الارتباط بين الطبقات من جانب، والتمييز بين القوى الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية من جانب آخر. كما يذهب إلى تحديد الطبقة عن طريق التفاوت فى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وإذا تعمقنا التفرقة التى وضعها داهرندورف بين الطبقة والشريحة الاجتماعية يمكن أن نحدد التدرج الطبقى عن طريق مدى المصلحة المشتركة بين أعضاء الطبقة، وتشابه أعضاء الشريحة الاجتماعية من حيث الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة. وعلى ذلك فان تعريف الطبقة من وجهة نظر ماركس والماركسيين يقوم على:

١- وجود جماعة من الناس تتشابه من حيث المكان الذى تشغله فى نسق الانتاج الاقتصادى والاجتماعى.

٢- وتتشابه فى الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة.

٣- كما تتشابه من حيث نصيبها فى ملكية وسائل الانتاج.

ويلاحظ أن أسس هذا التعريف تركز على فكرة الاستغلال الطبقى والمصلحة الطبقية التى تؤدى - من وجهة نظر الماركسية - إلى الصراع بين الطبقات.

أما نظرية التكامل فتؤكد على أبعاد الطبقة الاجتماعية وعدم قصورها على عامل معين، حيث يحدد ماكس فيبر - مثلا - الطبقة فى ضوء الاقتصاد والمكانة والقوة من جانب، وينفى أهمية الصراع بين الطبقات أو داخل الطبقة من جانب آخر. وذلك رغم أنه يرى أن السلطة قد تكون مغتصبة قبل أن تتحول إلى سلطة شرعية. وعلى ذلك فهو يؤكد على توزيع الشهرة والمنزلة بين أعضاء

مختلف الطبقات، وهذا يعنى أنه يؤكد بالتالى على المكانة الاجتماعية بصفه خاصة. وفى هذا يختلف فيبر عن ماركس من حيث عدم اعتماده على العامل الاقتصادى وحده كمحدد للطبقة، ومن حيث اهماله للصراع بين الطبقات. ويتفق سوروكين مع فيبر فى عدم تحديد الطبقة عن طريق العامل الاقتصادى وحده، ويرى أن الطبقة تقوم على المهنة والاقتصاد وتوزيع الحقوق والواجبات والقيم والممارسات والمعايير. ويحدد سوروكين الطبقة عن طريق مدى جمودها وذلك حتى لاتناقض آرائه فى الطبقة، تلك الآراء التى ذهب إليها فى نظريته عن الحراك الاجتماعى. ولكنه يرى أن الثورات والصراعات لم تنجح فى تحطيم التدرج الطبقى. وذلك يساير النظرية التكاملية التى تنظر إلى التدرج الطبقى على أنه سمة أساسية لكل مجتمع. ويتفق بييرلا روك ومونييه مع سوروكين من حيث تحديد الطبقة على أساس درجة جمودها، لكنهما يؤكدان على المكانة الاجتماعية كمنطلق لتحديدها، حيث يتحدد الوضع الطبقى عن طريق التقييم. ويضيف تيومين إلى الخصائص السابقة، الآثار التى تنجم عن الوجود الطبقى من جانب، كما أن ليس للطبقة أساس بيولوجى من جانب آخر. وهذا يتفق مع ماذهب إليه هاليفاكس، لكنه يختلف مع الرأى الذى ذهب إليه بارسونز من أن القرابة والروابط القرابية تؤثر إلى درجة كبيرة فى تحديد الطبقة. ويؤكد هاليفاكس على الاطار الاقتصادى للطبقة، بالإضافة إلى أنها تحدد سلوك أعضائها ودوافعهم ومستويات طموحهم. كما أنه يرى عدم إمكانية تحديد الطبقة فى ضوء المهنة أو الدخل لاختلاف تقييم كل منهما باختلاف المجتمعات.

وعلى ذلك فان تعريف الطبقة فى ضوء نظرية التكامل يقوم على:

١- تحديد الطبقة عن طريق أبعاد متعددة مثل الاقتصاد والمكانة والقوة والبعد السيكولوجى.

٢- عدم التأكيد على الصراع الطبقى.

ويلاحظ أن أسس هذا التعريف تركز على تقييم المكانة، حيث يتفق معظم

مفكرى نظرية التكامل على أن المكانة الاجتماعية هى الدعامة الجوهرية فى الوجود الطبقى.

ثانيا: الطبقة الاجتماعية فى ضوء نظرية التكامل

ظهر الاتجاه الوظيفى فى البيولوجيا وعلم النفس - وخاصة الجشطلتى - والأنثروبولوجيا الثقافية قبل أن يظهر فى علم الاجتماع. ويهتم هذا الاتجاه بدراسة الأنساق الاجتماعية والدور الذى تؤديه الأجزاء المكونة لكل نسق للمحافظة على تكامله وتوازنه. وفى علم الاجتماع يتضح هذا الاتجاه من خلال أعمال دور كايم وكولى وتوماس وزنانيكى وميرتون وبارسونز وباريتو وجورج هو مانز وادوارد شيلز وغيرهم.

ويرتبط الاتجاه الوظيفى فى دراسة الطبقة والتدرج الطبقى بكل من كنجزلى دافيز وولبرت مور، رغم الانتقادات العديدة التى وجهها إليهما بعض علماء الاجتماع أمثال مالفين تيومين. والقضية الأساسية التى يرتكز عليها هذا الاتجاه هى حقيقة أن ليس ثمة مجتمع بلا طبقات، فلايمكن أن يستمر مجتمع مافى وجوده بدون تدرج طبقى يقوم على عدم المساواة فى توزيع المكافآت والامتيازات. ولهذا يمكن تصور التدرج الطبقى من خلال الترتيب الهرمى للمرتبة الذى يختلف فى كل مجتمع على أساس ظروف داخلية وخارجية. فهناك عوامل مثل الدين والحكومة وإنتاج الثروة وإدارة الملكية والعمل والإنتاج والمعرفة التكنولوجية، يقيمها الأفراد على أساس قيم دائمة وثابتة فى هرم ترتيب المرتبة[١]. ويرى كنجزلى دافيز ضرورة النظر إلى البناء الاجتماعى على أنه وحدة متكاملة، حيث يشير الوضع Position الاجتماعى إلى المكان الذى يشغله الفرد فى البناء الاجتماعى. وعند تحديد ذلك الوضع يمكن النظر إليه من وجهات متعددة، فهو «ذاتى» من حيث وجوده فى عقول وسلوك أعضاء المجتمع، وهو «موضوعى» من حيث إتفاق هؤلاء الأعضاء على وضع معين، وهو «متبادل» من حيث مايتضمنه من حقوق والتزامات، وهو «وظيفى» ذو هدف من حيث دوره فى البناء

الاجتماعي. أما الموقف Situation فهو مجموعة الأوضاع المتداخلة للفرد. وتشير المنزلة - لدى دافيز - إلى القيم المتصلة بأية مكانة إجتماعية. وهذه القيم نسبية من حيث إرتباطها بالبناء الاجتماعي. كما يرتبط الدور Role بالوقار Esteem[٢] ومعنى هذا أن دافيز يضع محاولة للتفرقة بين العوامل البنائية والعوامل غير البنائية في السلوك حيث تختلف الشخصية الإنسانية على أساس الوضع الاجتماعي سواء كان ذلك عن طريق الوراثة أو عن طريق الدور.

ولقد تعرضت نظرية دافيز ومور هذه لاعتراضات عديدة من حيث إهتمامها بالأهمية الوظيفية وإنكارها للوظائف المعوقة Disfunctions والعوامل الوظيفية الخارجية للتدرج الطبقي. فلقد إهتم برنارد باربر بالنظرية الوظيفية لدى دافيز ومور محاولا إيجاد حلول لبعض المشاكل التي لم يضع لها كل منهما حلولا. كما أن تيومين قد أوضح الخلافات المنهجية في نظريتهما. وقد ذهب باريتو إلى توضيح دورة الصفوة Circulation of The Elite وذهب فبلن إلى بيان «طبقة الفراغ»، وماكس فيبر إلى «فرص الحياة وأساليبها». ونظر كل من وارن وكولى إلى الوضع الإجتماعي كمحدد للطبقة الإجتماعية، في حين أن تشارلز بيج يعالج الطبقة عن طريق تصور عام يتضمن آراء كل من سمول وروز Ross وسمنر. ومن الدارسين المعاصرين للتدرج الطبقي إهتم كل من تاوني R.T.Tawney ونورث C.C. Noth وبيكر Becker وسوروكين وجيرث Gerth وميلز Mills وريموند ويليامز R.M. William s وماكيفر وبيج وفوتز H.Pfautz وكيرت ماير K.Mayer بالاتجاه الوظيفي. ويتخذ بوكلى تصوراً للتدرج الطبقي يقوم على تدرج المراكز والأوضاع الاجتماعية، حيث يشير هذا التصور إلى ترتيب هرمي للجماعات أو التجمعات الاجتماعية التي تتصل فيما بينها[٣] ورغم أن باربر قد ميز بين التدرج الطبقي وبين التمايز الطبقي باعتبار الأول نتاج التمايز والتقويم الاجتماعيين، إلا أن التقويم لديه عبارة عن أهمية وظيفية للأدوار الاجتماعية المتمايزة. وفي هذا يتشابه باربر مع دافيز ومور في إنكارهما التفرقة بين المفهومين وسنعرض فيما

يلى إلى نظرية كنجزلى دافيز وولبرت مور فى التدرج الطبقى والانتقادات التى وجهها تيومين بالذات اليهما، موضحين وجهة نظره فى دراسة التدرج، ثم ننتقل إلى وجهة نظر برنارد باربر باعتباره يمثل مرحلة متقدمة فى التدرج الطبقى من الوجهة التكاملية.

١ - يحاول كنجزلى دافيز وولبرت مور توضيح العلاقة بين التدرج الطبقى وبين بقية أجزاء النظام الاجتماعى، مفسران كيفية توزيع المنزلة بين مختلف نمادج الأوضاع الاجتماعية فى كل مجتمع. حيث يختلف التدرج الطبقى باختلاف المجتمعات من حيث درجته ونوعه، وكذلك من حيث اختلاف عوامل حدوثه. وعلى ذلك يريان أن هناك خطين مختلفين للتحليل، يتمثل أولهما فى تفهم الخاصية العامة Universal للتدرج الطبقى، بينما يتمثل الثانى فى فهم السمات أو الملامح Features النوعية له. ويسهم كل من هذين الخطين فى توضيح الظاهرة المرتبطة بنسق الأوضاع الاجتماعية وليس بالأفراد الذين يشغلون هذه الأوضاع/ ولذلك يتساءل دافيز ومور عن السبب الذى من أجله تكون للأوضاع المختلفة درجات متباينة من المنزلة؟ وكيف يصل بعض الأفراد إلى هذه الأوضاع دون سواهم؟ ويريان أن المادة العلمية التى تدور حول التدرج الطبقى قد حاولت الإجابة على السؤال الثانى وخصوصا بيان مسهلات ومعوقات الحراك الاجتماعى مبتعدة عن محاولة الاجابة على السؤال الأول، وذلك رغم أن هذا السؤال له صفة الأولوية الواقعية لكل من الفرد والجماعة[٤]. وانطلاقا من هذا الهدف المحدد يوضح دافيز ومور الأهمية الوظيفية للتدرج الطبقى فى داخل البناء الاجتماعى. فمن وجهة النظر الوظيفية يوزع كل مجتمع أعضائه على أوضاع اجتماعية ذات حقوق والتزامات محددة. كما تتحدد المرتبة الاجتماعية للفرد بعاملين، أولهما الأهمية الوظيفية المتمايزة التى يؤديها الفرد فى المجتمع، وثانيهما شخصية الفرد وخبراته لشغل أوضاع اجتماعية معينة[٥]. وهناك وظائف مجتمعية عامة يعتبرها دافيز ومور وظائف عامة للتدرج الطبقى، ويلخصها فى الدين الذى يحدد قيم وأهداف وسلوك الفرد من جانب، ويؤدى إلى تكامل المجتمع من جانب

آخر، والحكومة ذات الوظائف الداخلية في المجتمع والتي يكون لها معيير وقوه سياسية مؤثرة، والثروة والملكية والعمل بمعنى المظهر الاقتصادى للوضع الاجتماعي، وأخيراً المعرفة التكنولوجية التي نعني المهارات التي يتطلبها وضع إجتماعي معين[٦]. وتختلف الانساق الاجتماعية المتدرجة - من وجهة نظرهما - على أساس درجة التخصص وطبيعة الوظيفة التي يؤديها شاغلي وضع اجتماعي ما وقدر الاختلافات المؤدية إلى البعد الاجتماعي بين الأوضاع الاجتماعية، ودرجة الفرص المتاحة، ودرجة التضامن الطبقي[٧]. كما أن هناك ظروف خارجية يمكن إيجازها في مرحلة التطور الثقافي التي يمر بها المجتمع من ناحية، والموقف الذي يتخذه المجتمع من وجهة نظر غيره من المجتمعات من ناحية ثانية، وحجم المجتمع من ناحية أخيرة[٨].

٢- تنطلق وجهة نظر مالفين تيومين من تلخيصه لآراء دافيز ومورفي مقالهما السالف الاشارة إليه، حيث يعتبر نقاط التلخيص هذه[٩] فروضا توجه دراسات التدرج الطبقي:

أ- أن أوضاعا معينة - في أي مجتمع - لها أهمية أكثر من غيرها من خلال المنظور الوظيفي، حيث تتطلب مهارات خاصة لشغلها.

ب- أن عددا محدوداً من الأفراد ذوى نبوغ Talents يمكنهم شغل أوضاع هامة وظيفيا عن طريق التدريب.

جـ- يتطلب تحويل النابغين إلى ماهرين فترة كافية من التدريب.

د- حتى يتسنى إقناع النابغين بقبول التدريب، ينبغي أن يكون للاوضاع التي سيشغلونها قيمة معينة تميزها عن غيرها.

هـ- يتضمن كل وضع اجتماعي مجموعة من الامتيازات المرغوب فيها مثل الغذاء والراحة والترفيه والتسلية، واحترام النفس وتقدير الذات.

و- تختلف الجزاءات على أساس اختلاف المنزلة التي تميز كل درجة

ز- تعتبر اللامساواة الاجتماعية فى مختلف الدرجات من حيث الامتيازات المرغوب فيها وقدر المنزلة المتقبلة، وظيفة إيجابية لها قيمتها فى المجتمع.

يحاول تيومين تعمق هذه الفروض التى استخلصها من مقال دافيز، ومور، فيرى أن المفهوم المفسر فى هذا هو «الأهمية الوظيفية» حيث لم تتضح عندهما النظرية الوظيفية للتنظيم، رغم وجود حد أدنى لما يمكن أن يطلق عليه «قيم الحياة» السائدة فى كل بناء اجتماعى. ويستشهد فى ذلك بمثال فيقول: لكى نحكم على أن مهندسى مصنع معين لهم أهمية وظيفية أكثر من العمال غير المهرة، فان هذا يتطلب معرفة قدرات العمال غير المهرة إذا ماقيست بالنسبه للمهندسين» ولربما تقابل المرء مشكلة تكيف العمال مع مستويات المهارة، أو أن يكون لبعض العمال غير المهرة أهمية تقابل أهمية المهندسين. وعلى ذلك ينبغى على النظرية العامة للتدرج الطبقى معرفة أن نظم الاقناع والجزاءات المعروفة هى واحدة من متغيرات عديدة ذات التأثير وعلى الأقل من الناحية النظرية. وهذا يعنى أن فكرة الوظيفة لدى دافيز ومور كانت متطرفة[١٠]. وفيما يرتبط بالقضية الثانية، فيرى تيومين أن صدقها مترتب على صدق القضية الأولى. فبالإضافة إلى نابغى كل مجتمع فهناك الجهلاء والبُلهاء. ويقلل المجتمع الأكثر جمودا من فرص اكتشاف مايدور حول النابغين. وإذا كان وجود الجزاءات أو عدم وجودها فى جيل معين مرتبط بفرص وظيفية، فمن الواضح أن التمايز فى الجزاءات يسمح بتوارثها، وعندئذ يتخذ نسق التدرج الطبقى سمة الانحلال Dysfunction. حيث يتجه نسق التدرج الطبقى إلى تحديد الفرص المتاحة، كما قد يكون ثمة اتجاه ذا طبيعة معينة يوضح كيفية وصول الصفوة إلى أوضاعهم الاجتماعية حسب القوة الوظيفية[١١]. أما تعليق تيومين على القضية الثالثة فمؤداه أن مصطلح «تضحية Sacrifice» مصطلح ضيق لأنه انحصر فى كسب مراكز القوة فقط. والملاحظ أن النسق الذى تشغل فيه الأوضاع الاجتماعية عن طريق التكليف لايتطلب وجود تمايزات فى الجزاء، وبالتالى تدرج طبقى لها. ويرتبط نقد تيومين لهذه

القضية بنقده للقضية الرابعة، حيث أن إقناع التابعين بمستقبلهم الناجم عن التدريب يتخذ صورة صارمة وجامدة، فليست هناك وسيلة اقناعية بأن الوضع ذو الأهمية الوظيفية يتطلب مهارات خاصة، وأن المنزلة العليا تتطلب نابغين قادرين على شغل أوضاع معينة(١٢). وفيما يرتبط بالقضيتين الخامسة والسادسة يتساءل تيومين عن الأسس التي عليها يمكن التأكيد على نماذج معينة من الجزاء دون سواها حتى تكون ذات تأثير وظيفي. فمن المعروف أن المجتمعات تختلف من حيث تقديرها للجزاءات، كما أن هناك فارق بين الاستجابة وبين الجزاء، بالإضافة إلى اختلاف المنزلة بين الذين يمتثلون والذين ينحرفون(١٣) . ويمكن أن تكون اللامساواة الاجتماعية بين مختلف الدرجات من ناحية كم السلع النادرة والمرغوب فيها، وقدر المنزلة، والوقار المتقبل، وظائف إيجابية وحتمية Inevitable في كل مجتمع. وهذا يعنى السؤال عن نوعية الوظيفة الايجابية للتدرج الطبقي. وهل هناك وظائف سلبيه له؟ ويرى تيومين أن هناك وظائف معوقة للتدرج الطبقي مثل التوزيع العادل للسكان حسب أهميتهم من جانب، وحسب انتماءاتهم الاقليمية Loyality من جانب ثان ،وحسب حوافز المشاركة من جانب ثالث. بالاضافة أن التدرج الطبقي يشجع العداء وعدم الثقة بين الطبقات مما يؤدى إلى الحد من إمكانية التكامل الاجتماعي للمجتمع ككل(١٤).

ويرد كل من مور ودافيز منفردا على النقد الذى وجهه إليهما تيومين. فيرى مور أن تيومين لم يضع تحديداً للتدرج الطبقي يستند إليه، وقد كان نقده على المستوى النظرى فقط. ورغم هذا فليس الأساس النظرى ولاحتى الواقعي يؤكد التساوى في الجزاءات أو في الفرص(١٥). ولقد حدد كنجزلي دافيز رده في أن هناك صعوبات متعددة، حيث اختار تيومين بعض القضايا إعتبرها أحكاما دون أن يفرق بين الحكم وبين التفسير، كما أنه قد إعتمد على مقال واحد دون البحث في سائر اراء دافيز ومور الأخرى، ولذلك فشل تيومين في التوصل إلى تعريف التدرج الطبقي(١٦). ويرى دافيز أن التدرج الطبقي ليس موقوفا على الأهمية

الوظيفية وحدها، بل قد يكون نتيجة لتضحية أشخاص معينين، أو أنه يكون نتيجة لهما معا. ومعارضة تيومين لفكرة «التضحية» في تدريب النابغين يرجع إلى غموض مصطلح «التدرج الطبقي» لديه. كما أن توضيح تيومين للوظائف المعوقة لايهم دافيز ومور حيث أنهما يتعمقان الطرق التي بها تتوزع الأوضاع الاجتماعية توزيعا غير متساو في المجتمع كما يراها الأعضاء[17]. وفي هذا يتساءل تيومين إذا كان من الممكن تقسيم النموذج نظريا من حيث الوظائف الاجتماعية العامة في ضوء اللامساواة. فكيف يمكن إذن تفسير التدرج الطبقي والحتمية البنائية والوظيفية معا؟ يرى تيومين أن القرابة مثلا تتداخل مع التدرج الطبقي، ومن الواضح أن الآباء لايستطيعون تحويل كل من المزايا والمساوىء إلى ذريتهم في بناء القرابة[18].

وإذا كانت مناقشة تيومين لمبادىء التدرج الطبقي لدى دافيز ومور من خلال مقالات لم توضح وجهة نظره بصورة متعمقة، فلقد نشر في عام ١٩٦٧ كتابا بعنوان «التدرج الطبقي» والكتاب رغم صغر حجمه، فهو يعبر عن وجهة نظر ضرورية وهامه لدارسي التدرج الطبقي من حيث تحديده لخصائصه من جانب، والعمليات الاجتماعية فيه من جانب ثان، ومايتبع التدرج الطبقي من مظاهر سواء في فرص الحياة أو أسلوبها المتبع من جانب آخر. وفي هذا يحدد تيومين أربعة عمليات اجتماعية عامة ترتبط بوجود أنساق التدرج هي[19]:

١- تمايز المكانات الاجتماعية: وتتحدد عن طريقها الأوضاع الاجتماعية، مثل الأب والأم والمدرس والموظف. إذ تختلف الادوار التي يقوم بها كل منهم وفقا لإختلاف وضعه الطبقي، وبالتالي تتحدد الحقوق والمسئوليات. ويزداد تأثير تمايز المكانة حينما تتحدد الاتجاهات الاجتماعية بوضوح وتتميز خطوط السلطة والمسئولية للأدوار الاجتماعية، وحينما توجد ميكانيزمات مؤثرة لتدريب الأشخاص على شغل مكانات اجتماعية معينة، وأخيراً عندما توجد جزاءات تتضمن الثواب والعقاب كحوافز فردية.

٢- المرتبة: وطالما أن المكانات تتمايز عن طريق الأدوار، فمن الممكن مقارنة

بعضهما بالبعض الآخر، بمعنى إمكانية وضع مراتب Ranking معينة لهذه المكانات. ويعتمد هذا الترتيب على خصائص معينة مثل الذكاء أو الجمال أو القوة البدنية من جانب، وعلى المهارات والقدرات الخاصة كمعرفة القانون والتعليم والقدرات المهنية والحركية من جانب ثان، ومدى التأثير على الآخرين وعلى المجتمع بصورة عامة مثل دور الممثل أو القاضي أو ضابط الشرطة، بمعنى الوظائف الاجتماعية من جانب ثالث وأخير/ وهذا لايعنى أن وضع المراتب الاجتماعية يكون على أساس أحكام عن «الحسن» أو «السيء» وإنما يعنى إهتمام الترتيب الطبقى بالسؤال عن «الكثرة أو القلة More or Less»، وتعتبر عملية الترتيب هذه عملية إنتقائية ذات وجهين، يرتبط أولهما بتمايز المكانات، ويرتبط الثانى بمحكات وضع مراتب إجتماعية لهذه المكانات المتمايزة.

٣- التقويم: ويتضمن الاشارة إلى مواضع المكانات المتمايزة على مقياس القيم والصلاحية Worthiness. ويمكن وصف تدرج القيم على ضوء السيادة والتبعية والحسن والسيء، والرأى العام. وتوجد ثلاثة أبعاد للاحكام التقويمية، يتمثل أولها فى المنزلة التى تشير إلى الشهرة التى تتضمن سلوكا يتميز بالاحترام. وثانيها التفضيل Preferability حيث هناك عبارات تدل على ذلك مثل «أنى أود أن أكون مثله» أو «أتمنى أن يكون أبنائى مثله» أو «أرغب أن أكون صديقا له» ..... وهكذا،حيث تمتزج أحكام القيمة مع الاعتبارات الواقعية الممكنة. وثالثها «المرغوب فيه Popularity ويظهر بصفة خاصة عند تقييم المكانة المهنية فى المجتمعات الصناعية الحديثة. إذ أن هناك العديد من المهن ذات الجذب العام والشهرة العامة رغم أنها لاتتطلب منزلة أو شهرة واقعية/ وتوجد ثلاثة مستويات للتقويم، يتمثل الأول فى حاجة كل مجتمع لتحديد ما إذا كان الدور أو المكانة الممنوحة للفرد أعلى أو أدنى من الخط الأدنى للقبول الاجتماعى، ذلك الخط الذى يتحدد شرعيا وأخلاقيا. فالمكانة الاجتماعية للسارق مثلا أقل من الخط الأدنى للقبول الاجتماعى. ويعبر المستوى الثانى للتقويم عن المجتمع، بمعنى

مقارنة مختلف المكانات الاجتماعية لتحديد مكانة فرد ما من وجهة نظر الآخرين، تلك المكانة التى تتضمن حداً أدنى من الجزاءات. وينطبق هذا المستوى من التقويم على خصائص المكانة فى نظم معينة كالأسرة والجماعات السياسية والاجتماعية. أما مستوى التقويم الثالث فمؤداه مقارنة المكانات والأدوار على أساس محكات ممكنة كالمكافآت وتمايز توزيع السلع والخدمات والقوة مثلا. وباختصار فإن مستوى التقويم الأول هو تقدير الحد الأدنى للقبول، والمستوى الثانى هو المقارنة بين المكافآت بالتركيز على متطلبات المكانة الأساسية للحياة فقط، والمستوى الثالث يتضمن الجزاءات المتمايزة والتنافس.

٤- المكافأة: ويمكن عن طريقها توضيح تمايز المكافآت والمراتب الاجتماعية بارتباطها بكميات السلع المتاحة. ففى كل مجتمع قواعد ومعايير تحدد كيفية توزيع المكافآت. وتتغير هذه القواعد وفقا للأيديولوجية السائدة والدور الذى تؤديه الصفوة فى المجتمع. ويمكن تصنيف المكافآت إلى ثلاثة أقسام، أولها الملكية أو الحقوق والواجبات نحو السلع والخدمات. وثانيها القوة أو المقدرة على تأمين غايات الفرد ضد مايعترضها. وثالثها الإشباع النفسى أو الاستجابات غير المادية التى تجلب السعادة للناس. ومن السهل قياس الملكية عن طريق مقدار الدخل - مثلا - كما يفعل معظم دارسى التدرج الطبقى، ولكن الأهم من ذلك النظر إلى العملية التى يتم عن طريقها توزيع الملكية فى مختلف المجتمعات. فقد تتحدد الملكية فى بعض المجتمعات عن طريق السلطة، بينما تتحدد فى مجتمعات أخرى عن طريق المشروع الحر Free Enterprise أو العمل الحر Laissay-Faire أو للعرض والطلب. أما القوة فليست هناك طريقة مرضية لقياسها رغم أن لها مظهران، فهناك قوة قائمة على نوعية الدور، وهناك قوة جزائية. بالإضافة إلى أن للقوة بعدين هامين، يرجع أولها إلى المقدرة على تحقيق الغايات فى شبكة المكانات الاجتماعية، وقد يظهر هذا فى البيروقراطية الحكومية أو فى تنظيم المجتمع المحلى أو فى البناء الاجتماعى العام. ويتمثل البعد الآخر فى قدرة الفرد على تشكيل السياسة الاجتماعية وتوجيهها فى حدود معتقداته واهتماماته

الشخصية. وفيما يتعلق بالاشباع أو الرضا النفسى باعتباره نوعا من المكافأة، فهذا المحك يشمل كل المكافآت التى تصنف تبعا للملكية أو للقوة. ويرى تيومين أنه رغم إمكانية قياس الملكية أو القوة، فانه يستحيل قياس مدى الاشباع النفسى رغم تضمنه عوامل محددة مثل الشهرة والتأمين والاستقلال والحرية والرضا المهنى وماشابه ذلك.

٥- ويفسر برنارد باربر التدرج الطبقى فى ضوء النظرية العامة للمجتمع ككل من جانب، ويتفق مع تيومين فى توضيح الوظائف المعوقة للتدرج الطبقى من جانب آخر. حيث يرى أن نسق التدرج الطبقى ينتج عن تفاعل التمايز والتقويم. ويقوم التفاعل على عدم المساواة، إذ يرتب الناس بعضهم البعض فى مراتب عليا أو دنيا وفقا للقيم التي تعطى لأدوارهم ومناشطهم الاجتماعية المختلفة. ويرى باربر أن الوظيفة الأساسية لنسق التدرج الطبقى فى المجتمع هى وظيفة تكاملية Integrative، بمعني المدى الذى يعبر فيه نسق التدرج الطبقى الناجم عن أحكام المرتبة، عن تكامل المجتمع. إن لدى الناس ملكة الحكم Justice حينما يشعرون بأنهم على مراتب عليا أو دنيا عن طريق المستويات القيمية والأخلاقية. وهذا الاحساس بالحكم عنصر هام فى تكامل المجتمع، وبدون ذلك يتجه الناس إلى الصراع وفقدان الشعور Apathatic من جانب، ويفقد المجتمع تكامله من الجانب الآخر[٢٠].

ولنسق التدرج الطبقى وظيفة وسيلية Instrumential وتوافقيه Adaptive تكمنان فى بناء تمايز المرتبة، بمعنى أن ثمة تسهيلات وجزاءات تبغى الوصول إلى أنشطة تتفق مع قيم المجتمع. بالإضافة إلى وجود عقوبات لمن يخرج عنها. إن أعضاء المجتمع يقومون بأدوار إجتماعية متعددة لأنهم يشعرون بدرجات متفاوتة من الوعى[٢١]. ولقد بينت دراسات باك E.W.Bakke عن العمال المتعطلين بالولايات المتحدة خلال عام ١٩٣٠ - مايدركه كل واحد عن عدم حصول العمال على جزاءات مادية عن طريق المهنة. وكذلك أوضحت تلك الدراسات تقدير الذات Self - Respect الذى لم يدركه أولئك العمال عن طريق تقويم الدور الوظيفى لهم[٢٢].

وتختلف الوظائف المعوقة للتدرج الطبقى تبعا للسياق Context الذى تقارن من خلاله. فحينما يكون نسق التدرج الطبقى فى تجانس Harmony مع بعض أجزاء المجتمع، يكون كذلك فى عدم تجانس مع الأجزاء الأخرى. بمعنى أن نسق التدرج الطبقى في أى مجتمع له وظيفة تكاملية من حيث المدى الذى يكون فيه التدرج تعبيراً عن بعض القيم العامة. ومن ناحية مقابلة فان نسق التدرج الطبقى يكون ذا أهمية وظيفية بالنسبة لبعض القيم، ويكون ذا وظيفة معوقة بالنسبة لآخراها. ولذلك فعند دراسة نسق التدرج الطبقى، ينبغى أن نتساءل عن مختلف أنساق القيم وحجم جماعات الأقلية والغالبية التى تعتنق أنساقا قيمية مختلفة. وكذلك نتساءل عن الأنساق التى تعتبر ذات وظيفة إيجابية والأنساق ذات الوظائف المعوقة. ومعنى هذا إرتباط الوظيفة المعوقة للتدرج الطبقى بصراعات القيم أو تمايزها[٢٣] ويرى باربر أن التصور الوظيفى للتدرج الطبقى كمظهر كلى للمجتمع يمكن تقويمه، ليس عن طريق التحليل الاستاتيكى فقط، ولكن عن طريق التحليل الدينامى كذلك. والتركيز على وظائف التدرج الطبقى الايجابية والمعوقة على السواء، يعنى التركيز على القوى الاجتماعية التى ينجم عنها إستقرار المجتمع أو عدم إستقراره. فالمجتمع يتوقع الموازنة الدينامية التى من خلالها يستمر التفاعل بين مختلف أقسامه. وهذا مادعى باربر إلى توضيح تغير أنساق التدرج الطبقى وكيفية ربط ذلك بأنواع التغير الاجتماعى الأخرى[٢٤].

فما هو عدد الطبقات الموجودة فى نسق التدرج الطبقى؟ وفى أى إتجاه وبأى معنى تنفصل كل طبقة عن الأخرى؟ هذين السؤالين يوجههما باربر لتوضيح البناء الطبقى، ويرى أن الاجابة تتوقف على طبيعة الأدوار ذات الوظيفة الاجتماعية بالاضافة إلى محكات أخرى كامنة حيث يتوقف التقسيم الطبقى إلى حدما على هدف أيديولوجى عملى وعلمى[٢٥]. ويمكن تطبيق ذلك على المجتمع الأمريكى حيث يوصف نسق التدرج الطبقى من الناحية العملية على أنه مكون من ثلاث طبقات: عليا ووسطى ودنيا، أما من الناحية العلمية فيستشهد باربر بالتقسيم السداسى الذى وضعه لويد وارنر. وهناك أهداف أيديولوجية توجه

تحليل الطبقات الاجتماعية ومثال ذلك تصور الصراع بين الطبقات لدى ماركس كأساس للوجود الطبقى. ومن الدراسات التى أجريت حول هذا الموضوع دراسة كنجزلى دافيز عن سكان الهند وباكستان[٢٦]. ودراسة بيتر روسى عن تحليل البناء والتدرج الطبقى[٢٧]. ودراسة نوغ فاى عن البناء الاجتماعى فى الصين[٢٨]. ودراسة مورتن فريد فى الصين أيضا[٢٩]. ودراسة ثروب فى لندن فى العصور الوسطى[٣٠]. ودراسة باربر عن البورجوازية فى فرنسا فى القرن الثامن عشر[٣١]. ودراسة الكس انجلز عن التدرج الطبقى والحراك الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى[٣٢].

وينتهى باربر إلى أنه يمكن النظر إلى أى مجتمع بطرق ثلاث على الأقل. فأولا: يمكننا النظر إلى بنائه Structure بمعنى أن ننظر إلى الأنماط الدائمة والثابتة نسبيا للتفاعل الاجتماعى أو الثقافة التى يتكون منها ذلك البناء. وثانيا: يمكن النظر إلى الارتباطات الوظيفية Functional Correlates بمعنى الأشكال الخاصة لأقسام المجتمع الأخرى التى ترتبط معا إلى أدنى حد من التفكك الاجتماعى. وثالثا: وأخيراً، يمكننا أن ننظر إلى عملياته Processes بمعنى أنماط السلوك التى تتضمن الثبات أو التغير النسبى داخل بعض الأبنية المختلفة. وهذا مادعا باربر بعد أن اهتم بتوضيح مظاهر بناء التدرج الطبقى من حيث الشكل وفترة الوجود ونموذج التنظيم من جانب، والعلاقات الوظيفية كالمعرفة والجهل والايديولوجية والتأثير والشخصية والتنشئة الاجتماعية المتأثرة بالتدرج من جانب آخر، أن يهتم بالتركيز على نماذج الحركة من وضع اجتماعى معين إلى وضع آخر، حيث يوضح المعايير التى تتحكم فى إحداث الحراك الاجتماعى[٣٣]. وهذا مايجعلنا نضع باربر بين المؤيدين لنظرية التكامل فى دراسة التدرج الطبقى تارة، وضمن المؤيدين للاتجاه الدينامى تارة أخرى. ذلك لأنه يحاول توضيح أبعاد التدرج الطبقى واتجاهات دراسته سواء من الوجهة الدينامية أو التكاملية، رغم أنه يميل إلى الاتجاه التكاملى.

وعلى هذا فان الاتجاه البنائى - الوظيفى يحلل الطبقة ويفسرها من خلال

نظرية التكامل بافتراض أن نسق التدرج الطبقي ينبغي أن يكون في حالة استاتيكيه تكاملية، وأن الأجزاء المكونة له يجب أن تكون في تفاعل وتضامن وتماسك للحفاظ على توازن النسق الاجتماعي بصفة عامة. ولذلك يتجه معظم رواد هذا الاتجاه إلى التأكيد على الوظائف التي يؤديها نسق التدرج الطبقي في المجتمع. ورغم أن دافيز ومور لم يركزا على الوظائف المعوقة للتدرج، فان تيومين وبرنارد باربر يؤكدان على هذه الوظائف لما لها من أهمية في تشكيل نسق التدرج الطبقي. حيث يمكن النظر إلى أى مجتمع من خلال بنائه وعملياته والارتباطات الوظيفية بين الأجزاء المكونة له كما يذهب باربر مثلا. ويتضح كذلك التأكيد على العمليات الاجتماعية المرتبطة بالطبقة، وذلك في ضوء القيم السائدة في كل مجتمع، حيث أن تقويم الأعضاء هو الذى يشكل نسق التدرج الطبقي. ولقد اتخذ الاتجاه التقويمي مساراً آخر عند تحديد نسق التدرج، ويتمثل هذا المسار في الاتجاه التحليلي الذى يعتمد - بالاضافة إلى التقويم - على النسق القرابي وأهميته في تشكيل نسق التدرج الطبقي.

ثالثا: الطبقات الاجتماعية في ضوء نظرية الصراع:

قدم ماركس تفسيراً لظهور الطبقة الاجتماعية عندما عرض لتطور البورجوازية والبروليتاريا. ففي العصور الوسطى اتحد كل مواطن باقرانه ضد نبلاء الأرض، كما أن إتساع نطاق التجارة ووسائل الاتصال أدى إلى شعور مدن متجاورة بمصلحة متشابهة مهد لظهور طبقة مواطني المدينة أو القرية Burghers التي مهدت بدورها لوجود الطبقة البورجوازية التي استوعبت كل الطبقات المالكة. فتحولت الملكية القديمة (للأرض) إلى رأس مال صناعي أو تجارى، وهذا في الوقت الذى كون فيه غير الملاك طبقة أخرى شعرت بعداء مشترك ضد الطبقة المالكة. ثم أصبح لكل من الطبقتين وجوداً مستقلا كل عن الأخرى تبعا للمصلحة المشتركة وظروف الحياة الخاصة[٣٤]. فالبورجوازية نتيجة تطور طويل وسلسلة من الثورات في أساليب الانتاج والتبادل. وكانت كل مرحلة من مراحل التطور التي مرت بها البورجوازية يقابلها إرتقاء سياسي تحرزه هذه الطبقة. فمنذ أن

توطدت الصناعة الكبرى وتأسست السوق العالمية استولت البورجوازية على السلطة السياسية في الدولة، فأصبحت الحكومة عبارة عن لجنة إدارية تدير الشئون العامة للطبقة البورجوازية[٣٥]. هذا فضلا عن أن البورجوازية قد عملت على انحلال واندثار العلاقات الاجتماعية الراسخة، ومايحيط بها من معتقدات وأفكار كانت على درجة من الاحترام والقداسة[٣٦]. وعلى أى حال فلقد أوضح البيان الشيوعى أن السمة الاساسية لأى تنظيم اجتماعى متمثلة في الصراع الطبقى، كما أن هذا الصراع لايحفظ توازن النظام الاجتماعى إلا فى الدولة اللاطبقية. ولقد كان هذا الاعلان تحطيما لليوتوبيا التقليدية. حيث قامت معظم أعمال ماركس على أيديولوجية الصراع والثورة الطوعية ضد النظام القائم[٣٧].

وإذا كان ماركس وانجلز يوضحان الصراع الطبقى من خلال تطور ونمو البورجوازية، فانهما يوضحانه كذلك في ضوء تطور البروليتاريا. فلقد ظهرت محاولات إرتباط العمال المبكرة فى شكل اتحادات عمالية تدافع عن المصالح المشتركة بينها، وتحول التنافس الذى أثارته البورجوازية إلى تنافس عام ضد الرأسمالية، حيث يتخذ التطور طابعه السياسى عن طريق الاتحادات العمالية. ومن ثم لايكتفى العمال بتوجيه ضرباتهم إلى علاقات الانتاج البورجوازية، بل إلى أدوات الانتاج ذاتها. ذلك لأن البروليتاريا لاتستطيع الاستيلاء على قوى الانتاج إلا بهدم أسلوب الملكية الخاصة، وهذا لايتأتى إلا إذا حطمت جميع الطبقات المتراكب بعضها فوق بعض والتى تؤلف المجتمع التقليدى[٣٨]. وحينئذ تكرس هذه الطبقة كل جهودها لبلوغ أهدافها الطبقية، ومايلزم ذلك من أفكار ونظم تواجه من يقفون فى سبيل تقدمها[٣٩]. وهذا يؤدى إلى اتصال أعضاء كل طبقة بعضهم بالبعض وتضامنهم فى داخل تنظيم سياسى واحد[٤٠]. ولم ينظر ماركس إلى عداء العمال للطبقة الرأسمالية والنظام الاقتصادى السائد باعتباره حصيلة الصراع من أجل إمتيازات إقتصادية، بل أكد على النتائج البشرية التى تصاحب الانتاج الآلى القائم فى ظل الرأسمالية، وماينجم عنها من علاقات تحرم العامل من فرص الاشباع النفسى. فتقسيم العمل فى الصناعة الحديثة جعل من

الكائنات البشرية مجرد أذيال Appendages أو تروس للآلة. ويعتقد ماركس أن اغتراب Alination العمل ناجم عن الرأسمالية كما أنه سبب في الحرمان النفسي الذى قد يقود فى نهاية الأمر إلى ثورة البروليتاريا. وهنا يقابل ماركس بين العامل الصناعى الحديث وبين الحرفى فى العصور الوسطى، حيث يلاحظ أنه فى ظل ظروف الانتاج الحديثة يفقد العامل كل فرصة فى تصنيع منتجاته عن طريق معرفته وخبرته وإرادته. ويبدو هذا الحرمان النفسى - لدى ماركس على أنه أكثر أهمية من العوز الاقتصادى للعمال(٤١).

وعلى هذا فإن المادية التاريخية لاتنكر الجانب السوسيولوجى والايديولوجى للحياة الاجتماعية، ولكنها ترفض أن ترى فيه فقط العامل الأساسى أو التعبير الصادق عن الحقيقة الاجتماعية. كما أن علم الاجتماع الماركسى يرتكز على تصور المصالح الطبقية والصراع الطبقى. حيث يتوجه تحليل ماركس للتطور التاريخى للمجتمعات إلى الطرق التى بها تتشكل العلاقات بين الناس عن طريق أوضاعهم النسبية فى عملية الانتاج، وكيف تتحول المصالح الفردية إلى مصالح جماعية يمكن التنبؤ بها(٤٢).

ولقد تبع الكثير من علماء الاجتماع وجهة النظر الماركسية - اللينينية فى دراسة الصراع الطبقى، بالاضافة إلى الاسهامات التى قاموا بها فى هذا الاتجاه. ومن أمثال هؤلاء العلماء دجيلاز Djilas وشومبيتر وبورنهام Burnham وكرونر Croner ورينر Renner. ومن هذه الاسهامات ماذهب إليه جيدنجز من أن البناءات الطبقية فقدت خاصية السيطرة. كما ذهب كل من دروكر ومايو Druker and Mayo إلى أن التطور الاجتماعى الحديث يتضمن فكرة الثورة.

ويرى داهر ندورف أنه رغم أن كل عالم إجتماع يحاول - منذ ماركس - أن يجد مدخلا جديدا لدراسة الصراع، فلم يستطع أحد أن يذهب إلى ما قال به ماركس. وقد يرجع ذلك إلى أن بعض هؤلاء العلماء لم يتجاوز أبعد مما ذهب إليه ماركس من أفكار، وقد يرجع ذلك أيضا إلى أن بعضهم حاول تحليل الصراع

الاجتماعى على أنه ظاهرة سلبية. ورغم ذلك فقد أسهمت نظريات هؤلاء العلماء فى فهم الصراع الاجتماعى وخاصة فى المجتمع الرأسمالى(٤٣).

والذى يمكن استخلاصه من الاتجاه الماركسى فى تفسير الصراع الطبقى إمكانية تفسير التطور الاجتماعى والتاريخى فى ضوء ظهور الطبقات من جانب، والنظر إلى الوجود الطبقى باعتباره ناجما عن الصراع من جانب مقابل. كما يمكن الوقوف على أسباب الصراع الطبقى من خلال وجهة النظر الماركسية. وتتمثل هذه الأسباب فى السيطرة على وسائل الانتاج، والتقدم الصناعى والنفسى، وتقسيم العمل فى الصناعة الحديثة الذى حرم العامل من فرص الاشباع النفسى وجعل منه مجرد ترسا فى آلة، والوصول إلى ارتقاء سياسى معين. ولهذا يمكن أن تسهم دراسة الصراع الطبقى فى إلقاء مزيد من الضوء على التدرج الطبقى كموضوع من جانب، كما يمكن تحليل التدرج فى ضوء نظرية الصراع من جانب آخر.

مراجع الفصل الخامس

1- Owen Carol; Social Stratification. London, Routledge and Ke-gan, Paul, 1968 pp. 25 - 26.

2- Davis, Kingsley, "A Conceptual Analysis of Stratification" A.S.R. Vol 7, No.3, 1942. pp. 309 - 321.

3- Buckley, Walter "Social Stratification & The Funcational Theory of Social Differentiation"; A.S.R. Vol. 23: No. 4. 1958 pp. 369-371.

4- Davis, K. & Moore, W.E., "Some Principles of Stratification"; in Logan Wilson & William L. Kolb; Sociological Analysis; N.Y., Harcourt, Brace & Com, 1949, pp. 434.F. & also A.S.R. 1945, pp. 242 - 249.

5- Ibid., p. 436.

6- Ibid., pp. 437-441.

7- Ibid., p. 242.

8- Ibid., p. 442.

9- Tumin, M. "Some Principles of Social Stratification : A Critical Analysis"' A.S.R; Vol. 18, No.4, 1953, pp. 387 - 388.

10- Ibid., p. 388.

11- Ibid., p. 381.

12- Ibid., pp.390-391.

13- Ibid., p. 392.

14- Ibid., pp. 392 - 393.

15- Moore, Wilbert E., "Comment of Some Principles of Stratification by Tumin"; A.S.R., Vol. 18, No. 4, 1953, p. 397.

16- Davis, K., "Reply"; A.S.R. Vol 18, No. 4, 1953, p. 394.

17- Ibid., pp. 395 - 397.

18- Tumin, M. "Reply To Kingsley Davis"; A.S.R. Vol, 18, No. 6.1953, pp. 672 - 673.

19- Tumin, Social Stratification; op. cit., pp. 19 - 42.

20- Barber, Bernard: Social Stratification: A Comparative analysis of Structure & Process: N.Y., Harcout, Brace & Com., 1957, p. 7.

21- Ibid., pp. 7-8.

22- Bakke, E. Wight, Citizens Without Work & The Unemployed Workers; Yale University Press; 1940 . وهناك دراسات أخرى مثل

- Morse, Mancy C & Weiss Robert S., "The Function & Meaning of Work & the Jobe"., A.S.R,: Vol. 20, 1655, pp. 191 - 198.

23- Barber, B., op. cit. pp. 9 -10.



24- Ibid., p. 12.

25- Ibid., pp. 77- 78.

26- Davis: K., The Population of India & Pakistan, Princeton University Press , 1951. ch. 18.

27- Rossi, Peter H: Latent Structure Analysis and Research

Stratification. Unpubliched Doctoral Sisseration. Columbia University. 1951.

28- Fei. Hsiao - Tung; "Peasantry and Centry. and Interpretation of Chinese Social Structure and its Changes". A.J.R..; Vol 52. 1964. pp. 1-17.

29- Fried; Horton H., Fabric of Chineses Society; N.Y., Frederick A. Preger. 1953.

30- Thrupp; Sylvia L.; The Merchant Class of Medival London. 1300 - 1500; University of Chicago Press; 1948.

31- Barber; Elinor G. The Bourgeoise in 18 th Century France; Prinction University Press; 1955.

32- Inkeles, A.; "Stratification and Mobility in The Soviet Union" A.S.R.; Vol.15. 1950; pp. 465 - 479.

33- Barber, op.Cit. pp. 339 - 342.

34- Marx K. & F. Engles; The German Ideology; Moscow Progress Puh. 1968; pp. 69-70.

– ويشير ماركس فى «البيان الشيوعى» إلى أن المجتمع قد إنقسم إلى طبقتين كبيرتين العداء بينهما مباشر – هما البورجوازية والبروليتاريا (ماركس وانجلز، بيان الحزب الشيوعى، الطبعة العربية، مرجع سابق، ص ٤٢) كما يذهب لينين إلى أن الدولة تظهر حيثما يظهر إنقسام المجتمع إلى طبقات، فتطور المجتمعات البشرية خلال ألوف السنين وفى جميع البلاد بلا استثناء؛ يوضح لنا القانون العام للتطور. فلقد سيطرت العبودية تماما لألفى سنة مضت، ثم تلاها الاقطاع، ثم الرأسمالية. إن الدولة لم توجد قبل انقسام المجتمع إلى طبقات، وبمقدار ماينشأ هذا الانقسام

ويتوطد، بمقدار ماينشأ المجتمع الطبقى، نشأ الدولة وتتوطد إن الدولة أداة حفظ سيادة طبقة على أخرى (لينين، الدولة، محاضرة ألقيت بجامعة سفير دلوف عام ١٩١٩، الترجمة العربية، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٧ ، ص ١١- ١٥).

٣٥- ماركس وانجلز، بيان الحزب الشيوعى، مرجع سابق، ص ٤٣ – ٥١.

٣٦- المرجع السابق ، ص ٤٤.

37- Hodges. H.M: Social Stratifiction. Cambridge. Schenkman Pub.com., 1964, p. 45.

– وفى هذا يذهب بارسونز إلى أن «البيان الشيوعى» تعبير عن القضية النظرية العامة للماركسية، حيث بين كل من ماركس وانجلز خيطا هاما لتطور العلم الاجتماعى أكثر من التركيز على الجانب الايديولوجى للاشتراكية العلمية.

(See Parsons T: Essays in Sociological Theory: Glencoe, III: The Free Press 1954, p. 323)

كما أثارت هذه الفكرة عدداً من الاعتراضات مؤداها أن هذه المحاولة تعسفية لتفسير مجرى الحوادث الانسانية. ويبدو أن ماركس وانجلز قد ذهبا إلى أقصى طرف فى تفسيرهما للتاريخ استجابة لمطالب النضال السياسى والاجتماعى فى عصرهما. ومع ذلك يقول بعض المعلقين على النظرية الماركسية، أنه لولا هذا التطرف لما كان من الممكن أن يصادفها القبول والنجاح الذى لاقته ولاتزال تلاقيه حتى الآن. (دكتور محمد عاطف غيث)، علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣ ، ص٤٣١.

٣٨- ماركس وانجلز، بيان الحزب الشيوعى، مرجع سابق، ص ٥٣ – ٥٨.
وكذلك Marx. K; The Poverty Of Philosophy; op . cit; p. 150.

٣٩- ماركس وانجلز، بيان الحزب الشيوعى، مرجع سابق، ص ٤٠ –٤١ ويرى ماركس أن هذه الطبقة سوف تصبح طبقة حاكمة Ruling Class حيث يختلف دورها، وتتحول من طبقة تناضل من أجل التقدم إلى طبقة تقف فى وجهه، بل وتقاوم

ية محاولة تسعى لتغيير نظيم لمجتمع اقتصاديا واجتماعيا فتاريخ كل مجتمع لم يكن سوى تاريخ الصراع بين الطبقات (مرجع السابق، ص ٤١) وبذلك تصبح أفكار ومعتقدات هذه الطبقة تحكمية، إذ لم يعد لديها حاجة لتطوير أفكارها من جانب، ومايتجم عن تقسيم العمل من خلق جماعات ذات أيديولوجيات خاصة ومصالح محددة من جانب آخر.

-Zeitlin, I. M.: Ideology & The Development of Sociological Theory: New Delhi; Prentice - Hall of India Private Limited: 1969, pp. 101 - 102.

٤٠- ولكى نلخص وجهة نظر ماركس فى اتصال أعضاء الطبقة الواحدة، نورد رأيه فى المزارعين الفرنسيين الذين يتشابه وضعهم الاجتماعى الذى يشغلونه فى البناء الاقتصادى. فالمزارعون الفرنسيون لايكونون طبقة اجتماعية لأنهم يصنعون حياتهم داخل مزارع فردية منعزلة إحداها عن الأخرى وليس ثمة اتصال موضوعى بينها. بينما يوجد هذا الأساس لدى عمال الصناعة الذين يتمركزون فى المدن الصناعية الكبرى وتضعهم ظروف إنتاج المصنع فى إتصال طبيعى تلقائى كل بالآخر (Bendix & Lipset, op. cit., p. 34) فالظروف الاقتصادية وسيطرة رأس المال تخلقان من السكان طبقة لها مصلحة عامة وموقفا عاما. وعلى هذا الاساس يمكن التمييز بين الطبقة فى حد ذاتها In Itself والطبقة لذاتها for Itself ويوضح هذا التمييز الفرق بين الصراع الواقعى Realistic و Non Realistic وغير الواقعى

Coser, L.A. Continuities in The Study of Social Conflict, New York, The Free Press 1967, p. 33.

41- Bendix and Lipset, op. cit., pp. 32-33.

42- Coser, op. cit., p. 137.

43- Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society, California, 1959, p. 115.

الفصل السادس
الحراك الاجتماعى

تمهيد:

أولا: مفهوم الحراك الاجتماعى

ثانيا: طبيعة الحراك وأنواعه

ثالثا: عوامل الحراك الاجتماعى

رابعا: قياس الحراك الاجتماعى

مراجع الفصل السادس

الفصل السادس

الحراك الاجتماعي

تمهيد:

عرضنا في الفصلين السابقين إلى أهم مكونات البناء الاجتماعي، مثل الجماعات والطبقات الاجتماعية، حيث استقل كل منهما بموضوعه ومجالات دراساته حتى أصبح يمثل واحداً من فروع علم الاجتماع المعاصر، هما سوسيولوجيا الجماعات، وسوسيولوجيا الطبقات.

وإذا كان هذين المكونين ينظران إلى البناء الاجتماعي في ثباته وتوازنه وتكامله، ولكي نعطي صورة متكاملة لبعض جوانب علم الاجتماع المعاصر. علينا أن ننظر إلى الجانب الدينامي في هذا البناء. وذلك الذي يتمثل في دراسة ديناميات المجتمع عن طريق مايحدث في بنائه (وجماعاته) من حراك أو تنقل فردي أو جماعي أو طبقي. وانطلاقا من هذا التصور، نعرض في الفصل الراهن إلى سوسيولوجيا الحراك من حيث تحديد المفهوم في ضوء علم الاجتماع العام وتوضيح طبيعة الحراك وعوامله.

أولا: مفهوم الحراك الاجتماعي

من المسلم به أن الانسان كان ولايزال في تغيير مستمر، والحراك الاجتماعي هو التغيير الذي يحدث في اتجاه محدد. ولكي تكون ثمة امكانية للحراك، يجب ملاحظة الحالة التي يمكن أن تتضمن حركة، وذلك وفقا للزمن والانتقال من مكان إلى آخر، حيث أن الحراك الاجتماعي شيء متوارث في الحياة الاجتماعية. فكل شخص يتحرك خلال حياته ويتغير من الناحية الفيزيقية، كما يتغير من حيث علاقاته الاجتماعية. وعموماً يقال أن أي تغير في المكانة الاجتماعية يمكن أن يطلق عليه مصطلح «الحراك الاجتماعي»[1] بحيث يتضمن هذا التحرك انتقال الناس إلى أعلى أو أسفل الوضع الاجتماعي، وذلك لأن كل منهم ينتمي إلى طبقة اجتماعية تسمح لأعضائها بالخروج منها. كما تسمح لغيرهم بالدخول فيها، مما ينجم عنه تغيير في المراكز والأوضاع الاجتماعية للأفراد[2].

وفى هذا يذهب ميلر S.M Miller إلى أن الحراك يتضمن الحركة ذات المعنى فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للفرد أو للطبقة(٣). ويرى كيرت ماير K.Mayer أن الحراك الاجتماعى عبارة عن «الوضع الذى يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية على هرم الترتيب الطبقى(٤).

وهذا يعنى أن الحراك الاجتماعى ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهرة أعم وأشمل وهى ظاهرة التغير الاجتماعى Soical Change التى يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم الاجتماعية، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعى معين إلى آخر، ومن مكانة اجتماعية معينة إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف المكان والزمان(٥).

ويذهب يونغ وماك إلى أن الحراك الاجتماعى يعنى الحركة داخل البناء الاجتماعى، بمعنى تغيير الوضع الاجتماعى فى البناء الطبقى، وقد تكون هذه الحركة فى مكانة الفرد أو الجماعة أو الفئة الاجتماعية ككل. وبصورة أخرى، فإن الحراك الاجتماعى ماهو إلا عملية اجتماعية Social Process تشير إلى الحركة داخل البناء الاجتماعى(٦).

أما بيترم سوروكين فيعرف الحراك الاجتماعى بأنه «أى تحول للفرد أو للموضوعات الاجتماعية أو لأى شيء يخلقه أو يكيفه النشاط البشرى، من وضع إجتماعى معين إلى آخر.(٧) بمعنى أن هذا المصطلح يطلق على قسم من التطور الاجتماعى العام الذى ينحصر – عادة – فى نطاق زمنى معين ونظام اجتماعى خاص.

وبالإمكان أن نضع تعريفا للحراك الاجتماعى مؤداه أنه: «ظاهرة اجتماعية مرتبطة بظاهرة التغير الاجتماعى، حيث يتعرض لها الأفراد أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم أو السمات الثقافية. ويشير إلى الإنتقال أو التحول من وضع اجتماعى إلى آخر. ومن مكانة Status إجتماعية إلى أخرى. ولكونه

ظاهرة إجتماعية فإنه يختلف باختلاف الزمان والمكان، بحيث تنطبق نفس الظاهرة فى المجتمعات المتشابهة».

ثانيا: طبيعة الحراك الاجتماعي وأنواعه

يرى جورج لندبرج أن البناء الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية نظام متفاعل لجماعات مؤقتة على عكس النظام السائد فى كثير من بلاد أوربا الغربية، حيث توجد فعلا طبقات مستقلة ترمز أو تشير إلى وجود نماذج متباينة من التطور خلال العصور التاريخية. وفى الولايات المتحدة يعتبر الاعتماد الحر الغير محدود نحو النمو أو التطور فى المجال الاجتماعى واحد من الأسس التقليدية. وقد شهدت هذه البلد باستمرار أكثر الحركات التاريخية، إذ أتى من أوربا ملايين الأشخاص كمزارعين مبتدئين إرتقوا فى المجال الاجتماعى. أو ارتقى أبناءهم. وتعرف عملية الارتقاء هذه بالحراك الاجتماعى، أو بتعبير أكثر دقة هى عملية حراك رأسى يشير إلى حركة الفرد إلى أعلى أو أسفل فى البناء الاجتماعى ممايتجم عنه تقدم المركز أو المكانة الاجتماعية أو تخلفها[٨].

وإذا تعمقنا وجهة النظر الاشتراكية إلى الحراك الاجتماعى، فإننا نجد أن علماء الغرب يرون أن كل حراك اجتماعى يحدث فى المجتمعات بالنسبة للأفراد أو الجماعات، كان حراكا أفقيا. فهم يفهمون أن الحراك عبارة عن إنتقال من مكان لآخر، وبذلك يبتعدون عن فهم المعنى الحقيقى للحراك الاجتماعى الذى يشير إلى الصعود والهبوط فى المكانات الاجتماعية بقصد تقريب الفوارق بين الطبقات، وذلك على أساس تكافؤ الفرص المتاحة.

إن الحراك الاجتماعى الحقيقى يعبر عن دينامية المجتمع ويستجيب لكل التغيرات التى تحدث نتيجة لتغير أبعاد العلاقات وتقريب الفوارق والتمايزات الطبقية.

ولهذا يذهب كثير من علماء الغرب إلى أن الحراك الاجتماعى هو حركة الأفراد أو الجماعات من وضع إجتماعى إلى آخر، مع عدم وجود إختلاف فى

الدرجات بين الوضعين. فالذى يترك مهنة كهربائى ليعمل ميكانيكيا، يعبر عن حركة أفقيه. حيث أن الوضعين يحتاجان نفس الجهد تقريبا، وينالان نفس الأجر ويحملان نفس القدرة من المكانة والاعتبار داخل بناء المجتمع المحلى[٩]. وبذلك فقد يحدث الحراك الاجتماعى وتكون هناك عملية تغير فى وضع الفرد، مع أن هذا التغير عبارة عن حركة أفقية داخل نفس الطبقة الاجتماعية.

وليس من الغريب أن كثيراً من الظروف والبناءات الاجتماعية نفسها تحمل كل المظاهر الاستاتيكية والدينامية لأنساق التدرج الطبقى. وربما يكون ذلك داعيا لما ذهب إليه سوروكين حينما أوضح أن «قنوات» الحراك الاجتماعى بمثابة مصفاة لضبط عملية الحراك ذاتها[١٠]، ويعدد سوروكين بعض الأشكال أو الصور الهامة للحراك الاجتماعى فى كتابه «النظريات الاجتماعية المعاصرة» وكتابه «الحراك الاجتماعى» على هذا النحو:

١- الحراك الاقتصادى	Economical Mobility
٢- الحراك المهنى	Occupational Mobility
٣- الحراك السياسى	Political Mobility
٤- الحراك الثقافى	Cultural Mobility
٥- الحراك اللغوى	Languistic Mobility
٦- الحراك الدينى	Religious Mobility
٧- الحراك العقلى	Mental Mobility
٨- الحراك الايكولوجى	Ecological Mobility
٩- الحراك الصناعى	Industrial Mobility

وقد يكون الحراك أفقيا بمعنى إنتقال الظاهرة الثقافية من الشخص أو الجماعة إلى شخص أو جماعة أخرى متشابهين أو متطابقين. وقد يكون رأسيا إذا مرت هذه الظاهرة الثقافية من أعلى إلى أسفل أو العكس. وقد يكون توسطيا إذا ظلت مراكز الناس وأوضاعهم عند الحراك غير محددة[١١]

ويذهب سوروكين إلى نفس الشيء تقريبا حيث يرى أن الحراك الاجتماعي قد يكون للأفراد أو لموضوعات الاجتماعية، وهو على شكلين أفقي ورأسي. أما الشكل الأفقي فقد يكون اقليميا أو دينيا أو انتماء إلى حزب سياسي معين أو أسرة معينة أو مهنة دون أى تغيير فى الوضع الرأسي. أما الشكل الرأسي فقد يكون صاعدا أو هابطا. وقد يكون ذلك الصعود والهبوط للفرد أوللجماعة ككل، من حيث أشكال التدرج الطبقي الاقتصادى والمهنى والسياسى[١٢] . ويرى سوروكين أن المقصود بالحراك الأفقى تحول الفرد أو الموضوع الاجتماعى من جماعة اجتماعية إلى أخرى تقع على نفس المستوى[١٣].

ويرى أرنولد جرين أن الحراك الأفقى يشير إلى التغير فى المهنة أو الإقامة دون أن يحدث تغييراً فى المكانة الإجتماعية. ومثال ذلك إنتقال عامل النسيج من مصنع إلى آخر مماثل. بينما يشير الحراك الرأسى إلى التغير والحركة من طبقة أو من مهنة أو مركز قوى إلى غيره[١٤] . كما يشمل الحراك الأفقى انتقال الظواهر الثقافية، والموضوعات المادية، والعادات، والقيم، من اقليم إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى على نفس المستوى من المرتبة الاجتماعية. ومثال ذلك انتشار موضات (هوليود) بين الطبقات المتوسطة فى كاليفورنيا وأقاليم أخرى[١٥].

ويعتبر الحراك الاجتماعى الرأسى الأكثر عمقا سمة أكثر وضوحا فيما يطلق عليه «المجتمعات الديمقراطية»، وذلك بمقارنتها مع المجتمعات غير الديمقراطية ففى المجتمعات من النوع الأول لايتحدد وضع الفرد الاجتماعى بالميلاد، حيث تكون «كل الأوضاع الاجتماعية مفتوحة لكل فرد»، كما أن ليس ثمة التزامات أو قيود دينية أو عقائدية مفروضة عليه. وقد يبدو من ذلك أن هذا الحراك ذا المدى الواسع يجعل المرء يعتقد فى عدم تدرج البناء الاجتماعى لهذه المجتمعات، ولكن هذا المعتقد غير مطابق للواقع[١٦] .

ويضع سوروكين بعض الأسس العامة للحراك الاجتماعى الرأسى متمثلة فيما يلى:

١- نادراً مايكون ثمة مجتمع تكون فيه الطبقات مغلقة إغلاقا محكما، أو لايوجد فيه حراك متخذا أشكاله الثلاثة: إقتصادى وسياسى ومهنى.

٢- لايمكن أن يوجد مجتمع يكون فيه الحراك الاجتماعى الرأسى حراً بصورة مطلقة. ويكون التحرك من طبقة إجتماعية إلى أخرى غير مجابه بعقبات وصعوبات.

٣- يختلف عمق وعمومية الحراك الاجتماعى الرأسى من مجتمع لآخر.

٤- يتحول عمق وعمومية الحراك الاجتماعى الرأسى فى نفس المجتمع باختلاف الزمن.

٥- يبدو عدم وجود إتجاه دائم ومحدد نحو صعود أو هبوط عمق وتركز الحراك[١٧].

ولذلك يعنى سوروكين بتركيز الحراك الاجتماعى إرتباط البعد الاجتماعى الرأسى أو عدد الطبقات - اقتصاديا أو مهنيا أو سياسيا - بالفرد من خلال حركته إلى أعلى أو إلى أسفل خلال فترة زمنية محددة. أما عمومية الحراك الرأسى فتعنى عدد الأفراد الذين يغيرون من وضعهم الاجتماعى فى إتجاه رأسى خلال فترة زمنية محددة. كما أن عدد الأفراد المطلق يعطى عمومية مطلقة للحراك الرأسى لدى السكان، وتلك العمومية تناسب بعض الأفراد مع العدد الكلى للسكان الذين يرتبطون بعمومية الحراك الرأسى[١٨].

ثالثا: عوامل الحراك الاجتماعى

يتحدد مدى الحراك الاجتماعى فى أى مجتمع عن طريق الأيديولوجية التى تسوده، وإمكانية التوصل إلى مكانة معينة فى موقف ما، كما يتحدد - كذلك - عن طريق تغير بناء المكانة خلال الزمن. وقد تعتمد الحركة الاجتماعية على ظروف بيئية أو طبيعية، وقد تعتمد - كذلك - على ظروف إنسانية، بحيث تبدو كأنها سلسلة من الجهود الموجهة نحو الوصول إلى هدف محدد.

لذلك فان الحراك الاجتماعى، فى إرتباطه الوثيق بالطبقة والمكانة الاجتماعية يتأثر بعدة عوامل تسهله أو تعوقه فى الحدوث. ويمكن أن نعدد هذه العوامل فى الطبقة والتدرج الطبقى، والمكانة والدور الاجتماعى، والتحولات السياسية، والآثار الاقتصادية، والحروب والثورات الاجتماعية. على أن هذه العوامل ليست جامعة مانعة لأسباب الحراك ومعوقاته، ولكنها أهم العوامل.

١ - الطبقة والتدرج الطبقى:

توجد فى كل مجتمع فئات إجتماعية لاتقوم على روابط الدم مثلما هو الحال فى الأسر، كروابط المهنة كالطوائف والنقابات، أو الروابط الايكولوجية والمورفولوجية كأهل الحى والقرية والمدينة، وإنماتقوم على إعتبارات يصطلح عليها «المجتمع» وهذه الفئات هى ماتسمى بالطبقات الاجتماعية. وتتمايز هذه الطبقات فيما بينها وتختلف فى مستوياتها الاجتماعية ووجودها الطبقى[١٩].

فالطبقة الاجتماعية Soical Class إذن جزء من المجتمع يتميز عن غيره بطابع المركز الاجتماعى الخاص. أو هى اشكال تلقائية تعبر عن إتجاهات اجتماعية معينة. ونحن نصف الناس لا كأفراد وإنما كطبقات، ذلك لأن مطالب المدنية الحديثة إنما تقتضى القرارات السريعة بالإضافة إلى القدرات المحدودة للانسان. فالناسُ يتصرفون بعضهم إزاء الآخر كطبقات أكثر من كونهم أفراداً، سواء أرادوا ذلك أو لا. حيث أن التقدير الاجتماعى المتمايز للادوار الاجتماعية التى يقوم بها الأفراد هو الذى أدى إلى ظهور فكرة المركز الاجتماعى (المكانة الاجتماعية)، أما العملية التى عن طريقها ترتب الجماعات أو الأفراد فى سلسلة متدرجة من المراكز فهى ماتسمى بالترتيب الطبقى Stratification أو التدرج الطبقى[٢٠].

ومن ناحية أخرى، فان الطبقة عبارة عن مجموعة من الناس تشترك فى فئة دخل محددة، وتتميز بوضع مهنى فى نظام الانتاج، وعلى مستوى تعليمى متقارب، ولها أسلوب حياة خاص. وينظر إلى المهنة والتعليم والدخل كمنطلق كلى لتحديدها[٢١].

وفى المجتمعات غير المتطورة، توجد بين الطبقات حدوداً لايمكن أن يتعداها الشخص مهما عمل. ثمة مجتمعات يسودها نظام الفئات المهنية أو مايسمى Regime de Castes وقد وجد هذا النظام فى بعض جهات الهند وعند المصريين والفرس واليونان والرومان القدامى. ويتلخص انقسام الجماعة إلى فئات مهنية مستقلة بعضها عن بعض بحيث لاتسمح لابن النجار - مثلا - أن يعمل إلا فى حرفة والده، كذلك إبن الحداد. والزواج بين هذه الفئات المختلفة محرما تحريماً باتاً. والحراك الاجتماعى فى مثل هذه المجتمعات مقيد بل هو صعب وعسير[٢٢].

هذا، وتلعب المعتقدات الدينية دوراً أساسيا فى تعويق الحراك الاجتماعى وكان هذا واضحا فى بلاد الهند، حيث كانت البلاد مقسمة إلى طبقات دينية هى:

١- طبقة البراهمة: وهى طبقة رجال الدين وتمثل رأس الإله.

٢- الكشاترية Kachetery وهى طبقة المحاربين وتمثل زراع الإله براهما.

٣- الفياز Viayas وهى طبقة التجار والصناع وتمثل فخذ الإله.

٤- السودار Soudras العبيد والأرقاء وتمثل قدم الإله.

وعلى أساس التقسيم الطبقى المشار إليه يتفاوت أفراد المجتمع فى الثراء وفى المكانة الاجتماعية والحرية الشخصية والسياسية. بمعنى أن الكهنة والبراهمة هم أكثر أفراد المجتمع إمتيازا، وهم الذين يستأثرون بالسلطة والنفوذ والجاه معتمدين فى ذلك على أفراد الطبقة الثانية الذين يدافعون عنهم ويشدون من أذرهم ويحافظون على هيبتهم الاجتماعية. ووظيفة الطبقة الثالثة فلاحة الأرض وتربية الماشية ومزاولة التجارة والصناعة. أما الطبقة الرابعة فليس لها من وظيفة اجتماعية إلا الأخذ من الطبقات السابقة لاسيما الطبقة الأولى. وقد حرمت الطبقتان الثالثة والرابعة من الحرية السياسية وليس من حقهم الوصول إلى كرسى الحكم أو التمتع بأية سلطة إجتماعية ولاسيما أفراد الطبقة الرابعة. أى طبقة العبيد والأرقاء الذين

يحرم عليهم وصعهم الإجتماعى مزاولة أى حق سياسى أو مدنى. وبرز العامل الدينى فى تقسيم الطبقات فى مستهل الدعوة المسيحية والإسلامية وفى قيام الخلافات المذهبية والطائفية(٢٣).

فقد ساد التقسيم المهنى مجتمعات كثيرة، وبمقتضاه ينقسم المجتمع إلى فئات مهنية مستقلة ومتمايزة. ويحتم هذا النظام وراثة الوضع الإجتماعى ووراثة المهنة. ومع ذلك فقد إختفى هذا النظام نظراً لانتشار الحريات الفردية. مع أن هذا العامل كان سائدا فى العصور القديمة عند بعض الشعوب. كما أن التزايد الغير متوازى للطبقات العليا فى كثير من المجتمعات، قد أوجد فراغا فى الأوضاع العليا، يبرر ضرورة ملء هذا الفراغ بأفراد من الطبقات الدنيا. كما أن ظهور أفراد موهوبون فى الطبقات الدنيا يشغلون بجدارة واستحقاق أعلى المكانات الإجتماعية، وفشل أبناء الطبقات العليا فى ذلك، لهو من عوامل الحراك الرأسى الأساسية(٢٤). ولهذا لايمكن أن يوجد مجتمع ذو طبقات ولاوجود فيه لحركة اجتماعية صاعدة أو هابطة، ولايوجد فيه أفراد متطلعون إلى الصعود. حيث يتعلق (يرتبط) كل فرد بالطبقة الاجتماعية التى ولد فيها. وهذا النوع من الطبقات يمكن اعتباره مغلقا إغلاقا محكما، ويتسم المجتمع حينذاك بالثبات والاستقرار. وعلى الطرف المناقض فهناك مجتمع تصبح الحركة الرأسية فيه ذات صفة عامة وقوية، ومن هنا يكون الفارق بين كل طبقة وأخرى فارق رفيق جدا، بحيث يمكن وصل كل طبقة بالتى تليها أو تعلوها. ويمكن اعتبار هذا النوع من الطبقات الاجتماعية بأنه مفتوح. وبين النوع المغلق والنوع المفتوح من الطبقات الاجتماعية يمكن أن توجد أنواع أخرى عديدة(٢٥).

هذا، ويعتبر الوضع الاجتماعى من أهم العوامل التى تعوق الحراك الاجتماعى وتحول دونه والاستمرار والتقدم. وهو أساس بارز فى تقسيم المجتمع إلى طبقات متمايزة فى درجاتها وأوضاعها. ويرجع هذا العمل إلى الاعتبارات المتعلقة بالحسب والنسب والعصبية والانتماء الأسرى أو الانحدار من طبقات لها أوضاع معترف بها قبلا.

٢- المكانة والدور الاجتماعي:

إن العلاقات التى تقوم بين الأشخاص تخضع لنظام معين، ومعنى هذا أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة، تعتمد فى تحديدها على أوضاعهم النسبية، وفكرة الوضع Position التى نستخدمها بصورة منتظمة فى حديثنا عن الناس فى المجتمع. بحيث يمكن إعتبار النسق الاجتماعى Social System بأنه مجموعة متسلسلة من الأوضاع المحددة التى تربط جميع أعضاء المجتمع(٢٦).

والمكانة ببساطة هى الوضع الذى يشغله الفرد فى مجتمع أو فى جماعة، بحيث أن كل مجتمع أو جماعة يشتمل على عدة أوضاع، وكل فرد يشغل أوضاعا محددة فى نفس الوقت الذى لايقتصر انتماءه إلى جماعة واحدة فقط. كما أن مكانته تختلف وفقا لنوع الجماعة التى ينتمى إليها. إذ أنه قد يشغل مكانة معينة فى جماعة ماغير تلك التى يشغلها فى جماعة أخرى. وعلى أى حال فإن المكانة تكتسب عن طريق الانتماء أو العضوية فى جماعات أو مجتمعات(٢٧). كما يتضمن مفهوم المكانة لدى بروم وسلزنيك معنى أو تصور «الأعلى Higher» و «الأدنى Lower». إذ أن هذين المفهومين يستخدمان لتحديد مكانة شخص مافى نسق المراتب الاجتماعية. ومثال ذلك أن الرقيب فى الجيش له مرتبة أرقى من الجندى. ولذلك يبدو المظهر الكلى للمراتب كما لو كان نسقاً للمكانة Status System، وهذا التصور يركز على فكرة المرتبة Rank(٢٨).

وتحتم المكانات الاجتماعية على شاغليها حقوقا وواجبات يجب أن يمتثلوا لها جميعا. ومثال ذلك الحقوق والواجبات المرتبطة بمكانات الآباء والأبناء والأمهات والعمال والموظفين ومن اليهم. وفى هذا يجب التمييز بين المكانة الرسمية والمكانة المكتسبة، فالأولى هى تلك التى يحصل عليها الفرد من خلال ظروف فرضت نفسها عليه كسنه أو جنسه أو انتسابه لطبقة معينة. أما المكانة المكتسبة فهى تلك التى يحصل عليها الفرد بمجهوده الخاص وأعماله وانجازاته.

ويطلق البعض لفظة «العوامل السلبية» على الظروف التي تحدد المكانة الرسمية، ولفظة «العوامل الايجابية» على الظروف التي تحدد المكانة المكتسبة. ومن الملاحظ اختلاف المجتمعات في درجة تحديدها المكانات الرسمية أو المكتسبة. إذ تتميز بعضها بازدياد المكانات الرسمية عن المكتسبة، فكل شخص يولد في عشيرة أو طبقة يحتل مكانة معينة.

إن التمييز بين المكانة Status والدور Role كما يذهب تالكوت بارسونز Parsons في كتابه «النسق الاجتماعي» يشير إلى التميز بين الادراكات المتعادلة بالفطرة في التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات.. وكل أهمية للموضوع Object (أي الفرد) تشتق من وضعه في داخل النسق الاجتماعي. ومن هنا نلاحظ أهمية المكانة بحيث تعبر عن وحدات Units النسق الاجتماعي[٢٩].

ويعتبر الدور الاجتماعي المظهر الدينامي السلوكي للمكانة. والدور هو الطريق التي ينجز بها الفرد مستلزمات المكانة أو مايجب أن يقوم به من سلوك وفعل، ويتمتع به من إمتيازات وحقوق[٣٠]. ويمكن أن يساعدنا تصور الدور الإجتماعي في ادراك العلاقات الاجتماعية كجزء من البناء الاجتماعي للمجتمع، حيث يعرف بأنه نمط للسلوك a Pattern of Behavior مرتبط بوضع اجتماعي معين. ومثال ذلك دور الأب أو الموظف أو المدرس، إذ تحدد الأدوار والواجبات والحقوق عن طريق الوضع الاجتماعي[٣١].

وتعتبر الأدوار مكملة أو متبادلة Reciprocal فدور الرئيس يتمم أو يكمل دور المرؤوس. ودور المدرس يكمل دور الطالب وكلما تحددت الأدوار بوضوح كلما تأكد التآزر والاتساق في سلوك الأفراد والجماعات. ومن هنا كانت الأدوار ذات صلة وثيقة بتقسيم العمل، فالمسئولية محددة لكل شخص، وكلما تعقدت المجتمعات، كلما ازدادت وتباينت الادوار فيها[٣٢].

٣- التحولات السياسية:

يرى سوروكين أن التحول السياسي يتركز بصفة خاصة في فترات

الاضطراب الاجتماعى مثل الحرب والثورة وحركات الاصلاح .ويضحى التحول السياسى متدرجاً فى الفترات العادية حيثما يكون الصعود خطوة بخطوة، وقد يستمر خلال جيلين أو ثلاثة. فلقد كان توراث المكانة الاجتماعية والسياسية من الآباء إلى الأبناء قبل الحرب العالمية، بيد أن ذلك التوراث لايظهر فى المجتمعات ذات الطابع الجمهورى(٣٣)، كما قد يشغل الطفل مستقبلا طبقة سياسية تختلف عن طبقة أبيه. وتبدو عملية الحراك السياسى من خلال النشاط الذى يقوم به الفرد داخل الأحزاب السياسية(٣٤).

ولقد ظل عامل «السياسة» أساساً للتقسيم الطبقى فى كثير من المجتمعات القديمة، حيث كانت مدن اليونان – مثلا – مقسمة إلى أربع طبقات: الأحرار والمواطنون والأجانب ثم الإرقاء. وكانت الحرب السياسية و الحرب المدنية عاملين بارزين فى السلم الطبقى. وهكذا كان الحال فى زمن الرومان، إذ لعب هذا العامل دوراً رئيسياً فى تقسيم طبقات المدن الرومانية التى ازدهرت فى العصور الوسطى وفى صدر العصور الحديثة. وكان ذلك أكثر وضوحا فى انجلترا (طبقة النبلاء والفرسان ورجال الكنيسة وعامة الشعب).

ومن الملاحظ أن الدول الرأسمالية قد رسمت لنفسها سياسة ترتكز على التطور التدريجى البطىء، وتنأى عن عوامل الهدم والطفرة والعنف. وتهدف هذه السياسة إلى تنفيذ برامج ومشروعات ضخمة سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة، لتخفيف حدة التفاوت الطبقى، وتضييق المسافة الاجتماعية الواسعة التى تفصل بين مختلف الطبقات، والعمل على التقريب بين الدخول المكتسبة، والاعتراف بضرورة ضمان مستوى معيشة مناسب، وإتاحة الفرص أمام المواطنين للتثقيف والتعليم والارتقاء الذاتى. ولاشك أن هذه الأمور وما إليها تعتبر أسباب مواتية للتقدم الاجتماعى.

ومما هو جدير بالذكر أن هذه السياسة صادفها التوفيق وأخذت الدول تخطوا خطوات حثيثة وجريئة نحو تخفيف حدة الفوارق الطبقية، وطعمت تنظيماتها السياسية بكثير من عناصر الاشتراكية المعتدلة، وأصدرت التشريعات الاقتصادية

والاجتماعية المختلفة لرغبات الطبقة العامة، وبذلك حققت قدراً من العدالة الاجتماعية. وقربت المفاهيم والمستويات الطبقية، وحالت دون انتشار النزعات الهدامة، وانقذت النظرية الديمقراطية من الانهيار، وأبقت على أهم مقوماتها وهي الحريات بصفة عامة والحرية السياسية بصفة خاصة. وكان لهذه السياسة في مجملها دعائم الفضل في تقدم الحياة الاجتماعية، بحيث غدا الارتقاء الاجتماعي والانتقال من طبقة إلى أخرى أكثر يسراً، وأصبح الحراك الاجتماعي أكثر يسراً عن ذي قبل(٣٥). حيث تتميز المجتمعات الديمقراطية بشدة حراكها الرأسي إذا ماقورنت بغيرها من المجتمعات. ففي المجتمعات الديمقراطية لايحدد وضع الفرد بمولده، بل تترك كل الأوضاع الاجتماعية مفتوحة لكل فرد، بحيث يستطيع الحصول عليها وشغلها، ولاتوجد عوائق شرعية أو دينية للارتقاء أو الهبوط(٣٦).

ولقد استوعبت جميع أنواع الفلسفات الاجتماعية في البلاد الديمقراطية جانباً كبيراً من تعاليم ماركس. فالمصلحون الاجتماعيون على مختلف المذاهب، حاولوا الوصول إلى وضع مثل أعلى للمساواة الاجتماعية يمكن أن يكون قابلا للتطبيق العملي. ويقوم هذا المثل الأعلى على مبدأ اشتراك جميع المواطنين في حقوق واحدة ينعمون بها دون تفرقة بينهم. ويدين هذا المثل الأعلى إلى حد كبير إلى تحديد ماركس تحديداً دقيقاً للمشكلة الاجتماعية، وإلى تحليله للجماعة الإنسانية. ومن ثم تظهر المساواة كما تظهر عدم المساواة، كل منهما في الصورة الحقيقية، بحيث يكافح الناس في سبيل تحقيق الفكرة الأولى أو تحقيق الفكرة الثانية(٣٧).

٤- الآثار الاقتصادية:

ويقصد بالعامل الاقتصادي تقسيم الطبقات على أساس الثروة والدخل. وكان لهذا العامل أصول بعيدة في النظم القديمة. كما كان سائدا في اسبرطة وظهر أثره في دستور سولون المشرع اليوناني، وقوي شأنه في العصور الوسطى (عصر الاقطاع) ثم في بعض القوميات الحديثة، كما كان سائدا في فرنسا قبيل ثورتها

الاجتماعية، وبلغ أقصى تركزه في المجتمعات الصناعية الحديثة، لدرجة أن معظم العلماء أصبحوا يضغطون على هذا العامل دون غيره[٣٨].

ويلاحظ الحراك الاجتماعي أثناء الأزمات الاقتصادية، ففي أزمة ١٩٢٩، ١٩٣٢ أدى سوء الحالة الاقتصادية إلى إفلاس كثير من أصحاب الأعمال وتحولهم إلى طبقة العمال، وبالعكس تمكن بعض العمال عن طريق الصبر والمثابرة والعمل المتواصل من التحول من طبقة العمال إلى طبقة أصحاب الأعمال[٣٩].

وترتبط التغيرات في بناء الأسرة إرتباطا وثيقا بعمليات التصنيع والتحضر. ويرى علماء الاجتماع أن الأسرة النووية هامة وضرورية في المجتمع الصناعي. ويحدث الحراك الاجتماعي الجغرافي منه بصفة خاصة فقط، إذا كانت الأسرة نووية، بمعنى عزلتها عن تجمعات القرابة الواسعة وعلاقات الانحدار والنسب. وهي كذلك تساعد في إحداث حركة أعضائها من مهنة لأخرى. كما يتجه علماء الاجتماع الامريكان إلى النظر إلى الطبقة الوسطى في مجتمعهم على أنها نتاج المجتمع الصناعي[٤٠].

أن الصناعة في المجتمع الحديث هي محور النشاط الاجتماعي لأن أغلبية السكان تعمل فيها من ناحية الإنتاج. كما أن أغلب إشباع حاجات الناس في المجتمع يعتمد عليها إعتماداً كلياً من حيث الإستهلاك. فكل فرد في المجتمع في حاجة ماسة إلى وظيفة يشغلها ويكتسب منها، وبفضلها يكون عضوا فاعلا له أهميته في البناء الاجتماعي. وأن هذه الوظائف كثرت وتعددت تبعا لتقدم الصناعة، لأن هذا التقدم يقوم على التخصص وعلى قانون تقسيم العمل الذى يكفل المهارة والاتقان في الانتاج. وكذلك لايمكن لكل فرد أو لكل هيئة في المجتمع أن تشبع كل حاجاتها بنفسها، وإنما لابد من تجزئة الاعمال ليقوم كل فرد وكل هيئة بجزء معين فقط ولاتتعداه. ومن هنا قال دور كايم إن المجتمعات الصناعية الكبيرة الوحدة الاجتماعية فيها وحدة عضوية. أى أن الجماعة

الاجتماعية يتكامل فيها النشاط فى تشعباته المختلفة، وكل فرد يعمل لاشباع حاجات الآخرين. وبهذا يقوم التضامن الاجتماعى والتماسك الكلى بين الأفراد والهيئات فى المجتمع الحديث بإعتباره مجتمعاً كبيراً يتشعب إلى هيئات مهنية متعددة لكل منها تخصصه. وهذا على العكس من المجتمعات المتأخرة، فالوحدة والتماسك فيها آلى باعتبار أن المجتمع كله مجتمع صغير فى حجمه لاينقسم إلى هيئات تخصصية، وإنما هو مجتمع واحد متعددة وظائفه، فكل الأفراد فيه ينتجون معا ويستهلكون معا.(٤١)

وتتمثل أهم مظاهر التصنيع فى تغير وسائل الإنتاج من الشكل اليدوى إلى الشكل الآلى. من المعمل الصغير الذى تسوده روابط عائلية ممثلة فى علاقة المعلم بالصناع وعلاقة هؤلاء جميعا بالصبيان، إلى المصنع الكبير الذى تصبح العلاقات فيه بين الأفراد رسمية إلى حد بعيد. ذلك نظراً لما يشيع فيه من تنظيم رسمى: مدير وموجه وجهة ترمى إلى النظام وزيادة الإنتاج بالطريقة التى تبتدعها إدارة المصنع، وتراها كفيلة لتحقيق أهدافها.(٤٢)

٥- الحروب والثورات الاجتماعية:

وتعتبر الثورات عاملا فاعلا فى الحراك الاجتماعى، لأنها تضع نظاما سياسيا محل غيره. وتأتى بأناس كانوا من الدرجة الثانية أو الثالثة وتضعهم على رؤوس الأمم، فيصبحوا بهذا قادتها وزعمائها. كما تعمل الحروب والانتفاضات الاجتماعية والثورات السياسية والصناعية والاقتصادية والدينية وكافة الانتفاضات الاجتماعية الأخرى على سرعة الحراك(٤٣) وفى أثناء الحروب نلاحظ أن أشخاصا من ذوى الدخل المحدود تهوى بهم تلك الحروب إلى الحضيض، وينتقلون إلى طبقة الفقراء أو الطبقة الدنيا بعد أن كانوا من الطبقة العليا أو الأثرياء. ونجد عكس ذلك تماما يحدث عند بعض الطبقات التى تفيد من الحروب وتثرى على حسابها وتنتقل من الطبقة الدنيا إلى العليا. ومنهم من يسمون «بأغنياء الحرب» . وهذا هو ماحدث تقريبا فى كل المجتمعات التى اشتركت فى الحربين العالميتين(٤٤).

وتتميز الثورة عن التطور بأنها عنيفة، فهى نوع من التغير الذى ينتاب الجماعة فى حالة ما إذا حدثت ظروف غير منظورة تؤدى إلى حدود تغيرات عميقة فى نظام أو أكثر من النظم الاجتماعية. كما تتميز الثورة أيضا عن التطور بأنها تحدث فجأة، إذ لاتتبع الطريق التدريجى الذى يسير فيه التطور. كما تتميز أخيرا بأنها لاتراعى قواعد ولاقوانين ولاتعترف بما فى المجتمع من معايير ومقاييس. ومن هنا جاء اسمها «ثورة» لأنها بمثابة خروج على النظم الاجتماعية السائدة. ونحن نجد شهرة الثورة الفرنسية ترجع فقط إلى ماأدت به من مبادىء سامية جعلتها كل الدول والثورات اللاحقة كمبادىء ومثل يجب تحقيقها، ذلك أن هذه الثورة كانت إنتصاراً للمذهب الفردى Individualism، وكانت الثورة الفرنسية إنتصاراً لمبادىء الحرية والاخاء والمساواة(٤٥).

رابعاً: قياس الحراك الاجتماعى:

الحراك الاجتماعى كما نهتم به يتضمن الحركة ذات الأهمية والدلالة فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للفرد أو للطبقة. وقد يقاس الحراك عن طريق مقارنة الوضع الاجتماعى للأبناء بأوضاع آبائهم وأجدادهم ويطلق على هذا النوع من القياس: «القياس بين الأجيال Inter-generation». وقد يقاس الحراك بالنسبة للفرد الواحد خلال مختلف الفترات التى يعيشها مع كل جيل، وهذا مايطلق عليه «القياس داخل الجيل Intera-generation». وينطبق نفس المنطق على الطبقة الاجتماعية أو الجماعة؛ وتحسب نسبة زيادة أو نقصان كل حالة فى كل مرحلة أو بينها وبين غيرها، لتدل هذه النسبة على معدل الحراك. ويقاس الحراك على أساس التكرار Frequency والثبات Stability والارتقاء Height من حيث البنود التى يحددها الباحث لكل من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكل مسألة من هذه الموضوعات مقياسها الخاص كالمقياس المهنى والدليل الاقتصادى والسياسى وما إلى ذلك(٤٦).

١ - القياس المهنى:

يمكن النظر إلى «المهنة» على أنها محك أو معيار يمكن أن يحدد مدى

الحراك الذى توصل إليه الفرد أو الجماعة أو الطبقة، حيث أن للمهنة عوامل وأبعاداً تحدد طبيعة الحراك ومداه. بل إننا نجد الكثير من الباحثين أمثال بيترم سوروكين ينظرون إلى الحراك الاجتماعى على أنه الحراك المهنى فقط، أو أن الحراك المهنى وحده يشير إلى الحراك بصفة خاصة.

وترجع أهمية «المهنة» كبعد جوهرى فى قياس الحراك الاجتماعى إلى ارتباطها - كمؤشر - بالقياس الطبقى. فلقد أجرى كاهل Kahl ودافيز Davis مثلاً دراسة لتعمق تسعة عشر مؤشراً للقياس الطبقى فى المجتمع الأمريكى. وانتهيا بعد استخدام التحليل العاملى إلى التأكيد على الوضع المهنى كمؤشر للطبقة الاجتماعية. ويتأكد هذا الرأى عندما نجد هات Hatt يفضل الوضع المهنى كمؤشر وحيد لقياس نسق التدرج الطبقى[٤٧]. كما أكد إنكلز Inkeles وروسى Rossi على ارتباط التقدير المهنى بالتدرج الطبقى وخاصة فى المجتمعات الصناعية من خلال دراستهما لستة مجتمعات صناعية حديثة، بحيث توصلا إلى وجود ارتباط بين المنزلة الاجتماعية وبين المهنة[٤٨]. بالإضافة إلى أن كل من ماك Mack ويونغ Young ينظر إلى «المهنة» كأفضل مؤشر للمكانة الطبقية.[٤٩]

وعلى ذلك وضع عديد من علماء الاجتماع بعض التصنيفات المهنية، نحاول فيما يلى عرض أهمها واضعين فى الاعتبار بادىء الأمر أن كل تصنيف كان متأثراً بأيديولوجية المجتمع الذى يعيشه الباحث. أو أنه تصنيف يتبع الأساس الإحصائى والتعدادى الذى تتخذه الدولة فى إحصاءات السكان، أو أنه - أخيراً - يتفق مع منطق الباحث وأسلوب تفكيره والنظرية التى يتبناها.

١ - وضع دنكان Duncan «الدليل الاقتصادى الاجتماعى للمهن» مصنفا المهن إلى:

- الموظفون
- رجال الأعمال
- ذوو الياقات البيضاء
- العمال اليدويون المهرة
- ونصف المهرة
- وغير المهرة
- والمزارعون

ويتفق هذا التصنيف مع ما انتهت إليه مؤسسة اليوسكو فى عام ١٩٥٨ إلا أن هذه الهيئة أضافت إلى تصنيف دنكان فئة رجال الخدمات الأهلية. كما كان تحديدها لفئة ذوى الياقات البيضاء وفئة رجال الأعمال أكثر تفسيراً [٥١].

ب- ويضع إدواردز Edwards دليلاً مهماً حيث يصنف المهن إلى :

- الفنيون.

- أصحاب العمل والمشرفون والموظفون وتجار الجملة والملاك والملاحظون

- المهن الكتابية والعمال لدى الأقارب.

- العمال المهرة.

-العمال نصف المهرة.

- العمال غير المهرة، وتشمل عمال الصناعة والزراعة والخدم [٥٢]

ويتفق هذا التصنيف مع ماذهبت إليه جامعة مينيسوتا، إلا أن هذه الجامعة تضيف فئة «نصف الفنيين والإداريين» إلى التصنيف السابق لإدواردز [٥٣].

جـ- أما التصنيف المهنى لجول موش فيحصر الناس فى فئتين: الأولى «أصحاب المهن الحرة» وتشمل المهندسين ورجال الأعمال ورجال التعليم والموظفين والتجار. أما الفئة الثانية فهى «فئة العمال» وتضم العمال الفنيين والإداريين بأجر شهرى أو يومى وعمال المناجم وعمال الصناعة [٥٤].

د- إن التصنيفات المهنية السابقة تمثل الاتجاهات ذات الأيديولوجية الرأسمالية، على أنه يضاف إلى هذه التصنيفات ذلك الذى وضعه سوروكين كتصنيف أشمل وأعم فى ثلاث فئات:

- أصحاب المشروعات.

- كبار الموظفين.

-عمال اليومية أو الأجراء.

وهو يرى أن هناك نوعين من التدرج الطبقى فيما يرتبط بالمهنة، نوع يعطى صورة للفروق الواضحة بين مختلف المهن، بالإضافة إلى أن كل مهنة فى حد ذاتها تتدرج من حيث المكانة(٥٥)

هـ- وعلى العكس من الأيديولوجية السابقة، يلاحظ أن الاتجاه الاشتراكى يركز على الانتماء السياسى الحزبى عند تصنيف المهن والتفاضل بينها. فتجد يوتشين Utechin مثلا يضع تصنيفا للمهن مؤداه:

- القادة العظماء، وقد يكونون قائداً واحداً.
- قادة الحزب أو الحكومة.
- من لهم نشاط سياسى فى الحزب أو الحكومة.
- من يتميزون لدى القادة بسمات تجعلهم مشهورين.
- الحكماء والعمال والمزارعون(٥٦).

٢- القياس الاقتصادى:

إذا نظرنا إلى «الدخل» كأساس لتحديد القياس الاقتصادى، فقد انقسمت دراسات الطبقة والحراك الاجتماعى فى هذا الصدد إلى قسمين: قسم يحدد الدخل بمقداره، وآخر يحدده عن طريق مصدره. بحيث تعطى درجات متفاوتة لفئات الدخل حسب كميته أو لمصدره حسب نوعيته. وإذا نظرنا إلى المحك الأول - أى مقدار الدخل - فبالإمكان قياس الحراك الاجتماعى عن طريق تحديد مدى انتقال الفرد أو الجماعة أو الطبقة ككل من فئة دخل معينة إلى أخرى. كما يمكن تحديد هذه الفئات كمايلى:

(فقير جداً «معدم» - فقير - متوسط الدخل - أعلى من المتوسط - غنى - غنى جداً)(٥٧) أو أنه يمكن تقسيم الطبقات التى يتحرك خلالها الأفراد والجماعات إلى طبقات ثرية وأخرى متوسطة وثالثة فقيرة.

وبالرغم من أن المقاييس السوسيو اقتصادية توجه اعتبارها إلى مقدار الدخل

صعه عامة، إلا أن «مصدر الدخل» كثير عصيلاً في تحديد المكانة الاجتماعية[٥٨] التي تقوم على التقييم الشخصي أو وجهة النظر الجماعية. فالمبحوث لايستطيع أن يحدد بدقة مقدار الدخل أو المنصرف، ويمكن من السهولة عليه تحديد مصدره ولقد وضع لويد ... تصنيفا للدخل عن طريق مصدره مؤداه: (الثروة عن طريق الميراث والكسب والربح والأتعاب والراتب الشهري وأجور ساعات العمل والإعانة الخاصة والإعانة العامة)[٥٩] ولكل فئة من هذه الفئات قيمة كمية يحددها أعضاء المجتمع أنفسهم أو يحددها الباحث وفقاً لما يلاحظه في الواقع الذي يدرسه.

وعلى ذلك يمكن تحديد المقياس الاقتصادي على طريق مقدار الدخل أو مصدره. كما يمكن تحديده عن طريق الملكية كماً ونوعاً. إن جماعة كبار الملاك وأصحاب رأس المال على السواء، تنظر إلى الأدوار التي يلعبونها في المجتمع كما لو كانت متشابهة، وذلك لتقارب مدى سيطرتها على بقية أعضاء المجتمع. فالملكية العقارية في المجتمع المحلي الحضري وملكية الأرض الزراعية في المجتمع المحلي الريفي تشكل أساساً هاماً في تصوير البناء الطبقي ومراكز القوة. وعليه، يمكن اعتبار الملكية – بالاضافة الى مقدار الدخل ومصدره – محكاً أساسياً يوضح مدى الحراك الاجتماعي الذي حدث للفرد للطبقة.

٣- القياس السياسي:

تركز بعض الدراسات على كيفية الوصول إلى مراكز القوة في المجتمع عن طريق الحراك الاجتماعي الرأسي. حيث تتحدد مكانة الفرد عن طريق الفرص التي ينتهزها خلال حياته. ولذلك ينظر البعض إلى تحديد بعض العناصر التي تسهم في خلق مواقف السلطة السياسية مثل درجة التعليم ومستوى المشاركة في التنظيمات السياسية وأنماط سلطة الأسرة[٦٠]

أما الدراسات التي تولي أهمية للآثار الناجمة عن الاستقلال السياسي في البناء الطبقي فتحاول دراسة تطور الصفوة Elite السياسية والابعاد البيروقراطية

واتجاهاتها في البلاد التي كانت تحت سيطرة الاستعمار كما تبين هذه الدراسات أن الحصول على الاستقلال السياسي وبناء دولة جديدة يحتم بناء أوضاع جديدة لمراكز القوة التي تؤثر في البناء الاقتصادي للمجتمع. بالاضافة إلى أن الاستقلال السياسي يحتم وجود رموز جمعية للتوحد بقصد الوصول الى تضامن المجتمع وتجانسه[٦١]. ولهذا فكثيراً ما تعتمد هذه الدراسات على المنهج التاريخي عند محاولتها تحديد وتفسير بناء القوة في المجتمع مؤكدة العلاقة بين الصفوة السياسية والصفوة الاقتصادية باعتبار أن أحدهما أو كليهما يعتبر طبقة متحكمة Ruling class في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي في نسق البناء الطبقي ككل.

وليست الصفوة مجرد انعكاس لبناء المجتمع، فإن المدى الذى فيه تشعر الجماعات الاجتماعية بتنظيمها، وتعي بأيديولوجيتها، هو مدى محدد بالبناء الاقتصادى في المجتمع. ولذلك لا تفهم السلطة وتفسر كبعد طبقي بمعزل عن هذا البناء الاقتصادى[٦٢]. حيث تتخذ الصفوة شكل جماعة حاكمة تمارس الضبط وتحدد السياسة العامة للمجتمع.

وإذا حاولنا النظر إلى التغيرات التي تطرأ على الأوضاع السياسية. يمكن أن نذهب مع سوروكين إلى أن هناك نوعين من التذبذبات (أو الهزات) السياسية. ينصب النوع الأول على التذبذب في الجزء العلوى uper part للتدرج السياسى أى على الذين لهم حرية التحول إلى الدرجات العليا في البناء السياسي. وينصب النوع الثاني على تحليل البعد distance الرأسى والأفقي للهيكل السياسى العام من قاعدته إلى قمته[٦٣]. ولهذا يمكن قياس الحراك الاجتماعى عن طريق تحديد مدى مشاركة الفرد أو الطبقة «سياسياً» في توجيه وتحديد البناء الطبقي للمجتمع ككل، وعن طريق مدى مشاركة الفرد في التنظيمات والروابط السياسية وعضويته فيها عن طريق وضع درجات محددة عن هذه المشاركة.

على أن هذه المقاييس الثلاثة التي عرضنا لها لا يمكن أن تصلح إحداها

دون أن تتكامل وتتجانس مع غيرها ذلك لأن الحراك الاقتصادى - مثلاً - يعنى حراكاً اجتماعياً يشمل ما تتضمنه المكانة الاجتماعية من معايير، وما تتضمنه الطبقة الجديدة من أبعاد ومحكات قياسية. فاذا كان القياس الطبقى يؤكد على تعدد الأبعاد والمحكات. فإن قياس الحراك الاجتماعى - أيضاً - ينبغى أن يتضمن هذا التعدد.

مراجع الفصل السادس

1-Thomas E.Lasswell, Class & Stratum; N.Y. 1965; pp. 98 - 99.

2- G.Lundberg, Sharay & Larson, Sociology; N.Y. 1958; p. 508.

3- International Sociological Association; Transaction of The Third World Congress of Sociology, Vol. III ; 1956 . p. 144.

4- Kurt Mayer; Class & Society, N.Y. 1955, p. 32.

٥- غريب سيد أحمد، الطبقات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢ ، ص ص ٧٩ - ٨٠.

6- Young & Mack, Sociology, p. 213.

7- Sorokin; Contemporary Sociological Theories: N.Y., 1928, p. 748 & also: Social Mobility; N.Y., 1927; p. 133.

8- Lundberg el ål., Sociology, p. 323.

9-Young & Mack, Sociology, & Social Life ,p. 213.

10- Bernard Barber, Social Stratification, N.Y.; 1957; pp. 358 - 350.

١١- محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣، ص ٤٤٦.

12- Sorokin; Social Mobility, p. 136 & also Sorokin, Contemporary Sociological Theories, p. 750.

13- Sorokin; Contemporary Sociological Theories, p. 748.

14- Arnold W. Green, Sociology; Tokyo; 1964, p. 211.

15- Fairchild; Dictionary of Sociology; pp. 195 - 196.

16- Sorokin. Social Mobility, p. 138.

17-Sorokin; Social Mobility, pp. 139- 152.

18-Sorokin; Social Mobility, pp. 136- 137.

١٩- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، ص ٢٧٣.

٢٠- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣، ص ٤١٩- ٤٢١.

٢١- غريب سيد أحمد، الطبقات الاجتماعية. مرجع سابق، ص ٢٠٧.

٢٢- حسن شحاته سعفان، أسس علم الاجتماع، ص ٢٠٤..

٢٣- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الأول، ص ٣٣.

24-Young & Mack, & Sociology, Social life, pp. 213.- 227.

25- Sorokin; Contomporary Sociological Theories, p. 749.

٢٦- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣، ص ٢٥٩.

27- Robert Bierstedt, Social Order: an Introduction to Sociology; N.Y., 1957., p. 218.

28- Broom & Sleznick, Sociology, N.Y.. 1963, p. 42.

29- Talcott Parsons , The Social System, pp. 25 - 26

30-Bierstedt, Social Order, p. 218.

31-Broom & Sleznick. Sociology,p. 16.

32- Broom & Sleznick, Sociology,p. 17.

33-Sorokin; Social Mobility, pp.481 - 386.

34- Ibid. pp. 487 - 488.

٣٥- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الثانى، ص٢٧٩ - ٢٨٠.

36- Sorokin; Social Mobility. pp.137 - 138.

٣٧- ت.ب بوتومور، الطبقات فى المجتمع الحديث، ترجمه وهيب مسيحه، ص ٩٤ - ٩٥.

٣٨- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الثانى، ص٢٧٥.

٣٩- حسن شحاته سعفان، أسس علم الاجتماع، ص ٣٠٣.

40- P.C. Lloyed, Africa in Social Change, Penguin Books; Cox Wymen Ltd, 1967, pp. 171 - 173.

٤١- عبد العزيز عزت، الاجتماع الصناعى، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١٥.

٤٢- حسن الساعاتى، التصنيع والعمران، ص ٥.

43- Encyclopedia of The Social Sciences, p. 555.

٤٤- حسن شحاته سعفان، أسس علم الاجتماع، ص ٣٠٢.

٤٥- المرجع السابق، ص ٢٩٨.

46- S.M. Miller; "Concept & Measure of Mobility"; International Sociological Association; Transaction of The Third Congress of Sociology; Vol. III 1946; pp. 144 - 146.

47- B. Barber; Social Stratifcation; N.y., p. 457.

48- A.Inkeles & Perer H. Rossi, "National Comparisons of occupational Prestige"; A.S.R., Vol. 21; 1956; pp. 329 -339.

49- K. Yong & R. Mack; Sociology & Social Life, N. Y, 1959.

50- J.C. Price, Sociology &Social Facts (ed.) N.Y.; 1969, pp. 384 - 398.

51- Lipset: Political Man, London , 1966, p. 102.

52- A.M. Edwards, "A Social Economic Grouping of The Gainful Workers in The U.S, in: B. Barber, op. cit.; p. 172.

53- Barber; op. cit., p. 173.

٥٤- جول موش، الاشتراكية، ترجمة فوزى عبد الحميد، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٠، ص ٢١.

55- P.Sorokin; Social Mobility,op.cit.; pp.99-102.

56- S.V. Utechin, "Social Stratification & Social Mobility in The U.S.S.R." Inter. Socio . Assoc., Vol. 11; p. 59.

٥٧- صلاح الدين نامق، مشكلة السكان فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، ص ٢١.

58- L. Warner et al.; Social Class in America; op.cit., pp. 138 - 139.

59- Ibid., pp. 139 - 143.

60- Lipset; op. cit.; p. 109.

61- S.M Eisanstandt, inter. Socio. Assoc., Vol.II; op.cit.; pp. 32 - 33.

62- R.Aron; "Social Structure & The Ruling Class"; B.J . S., Vol. 1; 1950; pp. 126 - 143.

63- Sorokin; Social Mobility, op. cit ., pp. 69 - 72.

الفصل السابع

المشكلات الاجتماعية

أولا: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية

١- المدخل السوسيولوجى

٢- العلاقات الاجتماعية

٣- الحقائق الاجتماعية

٤- البناء الاجتماعى

٥- المشكلات الاجتماعية

٦- أنواع المشكلات الاجتماعية

٧- السلوك المنحرف والتفكك الاجتماعى

ثانيا: مداخل علم الاجتماع فى دراسة المشكلات الاجتماعية

١- الصراع والوفاق

٢- عملية الانحراف

٣- المدخل البنائى

مراجع الفصل السابع

الفصل السابع

المشكلات الاجتماعية(*)

أولا :علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية

غالبا ماتحدد التعريفات عند نهاية الدراسة أكثر من تحديدها عند بدايتها. ولهذا فإن محاولة وضع مدخل سوسيولوجي لدراسة المشكلات الاجتماعية يجعلنا نلتزم منذ البداية بنوعين متمايزين من قضايا التعريف: الأول مدخل من شأنه توحيد الحاجات السوسيولوجية بطريقة حاسمة، وذلك من خلال العديد من وجهات النظر التى تصف المشكلات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي يميزها عن منظور علم النفس والادارة الاجتماعية. والنوع الثانى من القضايا يؤكد على دور عملية التعريف الاجتماعى عند ارتباطه بجوانب محددة من مظاهر الحياة الاجتماعية التى ينظر إليها كمشكلات. وبعبارة أخرى، يمكن صياغة هذين النوعين من القضايا فى صورة سؤالين. الأول: هل تشير «المشكلات الاجتماعية» - ببساطة - إلى تجمعات لأفراد منحرفين؟ والسؤال الثانى مؤداه: هل تعبر المشكلات الاجتماعية عن «الشر» الذى يسود مجتمعاً معيناً فى فترة زمنية محددة، وينظر إليه كنوع من المشكلات الاجتماعية التى تتحدد عن طريق مختلف مقاييس علاج المشكلة أو منعها؟

١- المدخل السوسيولوجي:

ترتبط الصفة «اجتماعى» الآن ببعض الموضوعات التى تجعلها فارغة من المعنى تقريبا. وقد يقال نفس الشيء بالنسبة لعلم الاجتماع عموماً. ومثال ذلك أن أى بحث فى التلفزيون وتأثيره على عادات الناس، أو أن أى تقرير عن الاستجابات التلقائية للأشخاص بالنسبة لأسئلة صعبة الصياغة، يمكن أن يوصف بأنه بحث أو تقرير «سوسيولوجى». واليوم تناسينا تلك الكلمات التى وضعها دوركايم Durkheim عندما لاحظ الاستخدام الخاطيء للمصطلح «إجتماعى»

(*) هذا الفصل ترجمة للفصلين الأول والثانى من كتاب: نويل تايمز، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة وتعليق أ.د. غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥.

فى نهاية القرن الماضى[1]. لقد لاحظ دور كايم أن هذا المصطلح يستخدم بصفة شائعة ويطبق على جميع الظواهر المنتشرة فى المجتمع بالرغم من ضآلة الأهمية الاجتماعية لهذه الظواهر. ومع هذا فليست هنالك شواهد بشرية يمكن ألا يطلق عليها صفة «إجتماعى»[2]. ولمحاولة تلافى هذا الموقف، والتفرقة بين استخدام مصطلح «اجتماعى» ومصطلح «سوسيولوجى» نجابه بحقيقة مؤداها أن علماء الاجتماع أنفسهم يختلفون حول عدد من القضايا الأساسية. فهل يهتم عالم الاجتماعى قبل كل شىء يبحث المشكلات الاجتماعية هادفاً إيجاد حل لها، أم أنه يقصد بحث المشكلات المناسبة لاختبار الفروض الناجمة عن النظريات المتطورة. التى تدور حول شؤون المجتمع؟ وهل يهدف عالم الاجتماع – عند بحث المجتمع – مثلما يهدف العالم المشتغل بالعلوم الطبيعية الذى يدرس ظواهر غير بشرية، أم أنه يأمل فى تفهم أفكار ووجهات نظر أولئك الذين يشاركون فى نسق اجتماعى خاص؟ وهل ينظر إلى علم الاجتماع على أنه حرفة أم على أنه نسق علمى؟ وإذا كان علم الاجتماع حرفة فينبغى على عالم الاجتماع أن يبدو كأى انسان يتدرب على مختلف الأساليب التى تهيىء الناس لدراسة المشكلات السوسيولوجية. ولكن اذا بدا علم الاجتماع كنسق فكرى، فإن هذا يشير إلى دراسة المجتمع عن طريق مناهج ملائمة، بحيث تتاح هذه المناهج لأى إنسان يستطيع استخدامها بكفاءة.

إن هذه تساؤلات كبرى يجب مناقشتها بامعان فى كتب متعددة. والذى يهمنا الان، لايتمثل فى تحديد ملامح علم الاجتماع ومايتبع ذلك من استنفاذ للوقت فى تحديد مجالاته بشكل أكثر ضبطا بقصد التمييز بينه وبين علم التاريخ مثلا، ولكن اهتمامنا يرتكز على ملامح علم الاجتماع التى ينبغى افتراضها وتحديدها بقصد اقامة مدخل متميز لدراسة المشكلات الاجتماعية. ويمكن الوصول إلى هذا عن طريق تحديد بعض المفهومات السوسيولوجية الأساسية مثل: العلاقة الاجتماعية والبناء الاجتماعى، وغيرها من مفهومات تسهم فى فهم المشكلات الاجتماعية من خلال منظور علم الاجتماع، وتميز ذلك الفهم –

فى الوقت ذاته - عما يحدث فى علم النفس والادارة الاجتماعية. إن هذه الأسس تلعب دوراً له أهميته فى دراسة المشكلات الاجتماعية، مع أن ثمة اتجاه يظهر بوضوح فى علم النفس ويفترض امكانية فهم المشكلات الاجتماعية بسهولة ويسر فى ضوء أفعال الأفراد الشواذ الذين ليست لديهم القدرة على التوافق الاجتماعى. وقد وضعت فكرة سوء التوافق السيكولوجية هذه فى الاعتبار، إلا أننا لانستطيع أن نفترض بسهولة أن العوامل السيكولوجية عوامل أولية دائما فى تحديد المشكلات الاجتماعية. ومن الناحية المثالية، فاننا نأمل فى مزج الفهم السوسيولوجى بالفهم السيكولوجى عند دراسة المشكلات الاجتماعية، مع أن هذا المطلب يفترض - من ناحية أخرى أن نكون على علم ودارية بالطبيعة المتميزة لكل من المدخل السوسيولوجى والسيكولوجى فى دراسة المشكلات الاجتماعية.

٢- العلاقات الاجتماعية:

تمثل أعمال ماكس فيبر مناقشة جادة، وأكثر ثراء، لموضوع العلاقات الاجتماعية[٣]. فقد بدأ فيبر أعماله العلمية مرتكزاً على فهم السلوك الاجتماعى. ذلك السلوك الذى يبدو بصورة جوهرية على أنه سلوك موجه أو مقابل لسلوك الآخرين سواء كان ذلك فى الماضى، أو فى الحاضر أو فى المستقبل. إن الآخرين الذين يوجهوننا، ربما يكونوا معروفين لنا أو غير معروفين، وربما يكونوا أيضا غير محدودى العدد. والبانا لهذا فقد أعطى فيبر «تبادل النقود» كمثال. حيث يعتمد السلوك الفردى فى هذا النشاط على توقع أنه برغم عدم امكانية معرفة المستقبل، وعدم معرفة الآخرين فان الفرد يقوم بتبادل النقود لأن الآخرين سوف يقبلونها على أنها وسائل للتبادل. إن أى تعريف يقترح للسلوك الاجتماعى يصبح واسعا جدا، حيث أن كل نوع من السلوك لايمكن وصفه بأنه اجتماعى. فالسلوك لايصبح اجتماعيا اذا كانت موجها إلى موضوعات غير ذات حياة. ويمكن اعتبار الاتجاهات الشخصية بمثابة سلوك اجتماعى، إذا كانت هذه الاتجاهات موجهة نحو سلوك الآخرين فقط. وذلك لأن أى نمط من أنماط

الاتصال بين الكائنات الحية لايتسم بالطابع الاجتماعى، إلا عندما يصبح السلوك الفردى مرتبطا بسلوك الآخرين ارتباطا له دلالته[٤].

وانطلاقا من فكرة السلوك الاجتماعى، توجه فيبر إلى وضع خصائص محددة للعلاقة الاجتماعية. فقد ذهب إلى أن مصطلح «العلاقة الاجتماعية» يستخدم غالبا لكى يشير إلى الموقف الذى من خلاله يدخل شخصان أو أكثر فى سلوك معين واضعا كل منهم فى اعتباره سلوك الآخر. بحيث يتوجه سلوكه على هذا الأساس. وعلى ذلك تشمل العلاقة الاجتماعية إمكانية تحديد سلوك الأفراد بطرق خاصة[٥]. هذه خاصية عامة للعلاقة الاجتماعية، ولكن محتوى كل علاقة خاصة يختلف – فى الواقع – عن ذلك. فربما يختلف محتوى العلاقة على أساس الصراع أو العداوة أو التجاذب الجنسى أو الصداقة أو الشهرة والصيت أو تبادل السلع، وربما تتضمن العلاقة «انجاز Fulfilment» أو «تجنب Eva-sion» أو «بتر Severance» أو اتفاق معين سواء كان اتفاقا اقتصاديا أو غراميا، أو أى شكل آخر للتنافس أو المشاركة فى مهن معينة، أو العضوية فى نفس الطبقة أو الوطن[٦].

إن فكرة توقع الفعل الاجتماعى لها أهميتها فى حد ذاتها، ولكن هناك نقطتان هامتان ينبغى أن توضعا فى الاعتبار:

النقطة الأولى: أن العلاقة الاجتماعية لايمكن ملاحظتها بطريق مباشر. إلا أن هناك ظواهر يمكن ملاحظتها، ومنها يمكن استنتاج وجود علاقة اجتماعية معينة بينها. وقد وضع جون ركس Rex[٧] قائمة تمثل هذه الظواهر على النحو التالى.

١ – هدف الفاعل أو اهتماماته ومصالحه.

٢– توقعاته لسلوك الآخرين.

٣– أهداف الآخرين، ومدى معرفة الفاعل بها.

٤ – المعايير التى يعرفها الفاعل، ويتقبلها الآخرون.

٥– رغبة الآخرين فى الفوز والحصول على موافقة الفاعل.

والنقطة الثانية: أنه لاينبغى افتراض أن كل - أو حتى معظم - الحالات فى تبادل تام أو فى تجانس بين الفاعل والآخر. لقد أكد فيبر على أن «العلاقة الاجتماعية» التى من خلالها تتوجه الاتجاهات بصورة كلية أو تامة كل منها نحو الآخر، هى فى الواقع حالة هامشية.(٨)

ويوجه مصطلح «العلاقة الاجتماعية» انظارنا إلى مجالات هامة فى دراسة المشكلات الاجتماعية إذا ساعدنا على النظر إلى المجتمع على أنه لايمثل ظاهرة تعلو فوق «الفرد» وتقف ضده بطريقة مطلقة، وأن الفرد يعيش فى تفاعل دينامى مع الكائنات الاجتماعية الأخرى ولايستجيب ببساطة إلى الضغط الذى يقع عليه أو إلى القالب الجماهيرى الجامد. كما ساعدنا هذا المصطلح أيضا فى التمييز بين الاسهام السوسيولوجى فى دراسة المشكلات الاجتماعية واسهام الادارة الاجتماعية(٩). وإذا رجعنا إلى مثال تبادل النقود الذى أشرنا إليه فيما سبق، فسوف نجد أنه بينما يهتم عالم النفس بالأهمية الرمزية للتبادل، أو بنمو الاتجاهات نحو النقود فى جماعات خاصة (مثل الأطفال)، فإن دارس الادراة الاجتماعية يهتم بتوزيع الدخل بصفة جوهرية. وينطلق هذا الاهتمام من الافتراض الذى مؤداه أن الدخول غير متناسبة لدى جميع الناس. فالمادة العلمية Data التى تدور حول الدخل القومى لايحصل عليها بقصد فهم النسق الاجتماعى. ومثال ذلك كيف ترتبط النقود بحق الامتياز، وكيف يفصح هذا الامتياز عن نفسه فى مجتمع خاص. إن هذه المادة العلمية تقصد توضيح التوزيع غير العادل، وكيف أن أولئك الذين يعملون بغير عدالة ينبغى أن ينالوا تعويضا عن ذلك. وإذا أعيد توزيع الدخل بطريقة عادلة فسرعان مايتغير اهتمام المشتغل بالادارة الاجتماعية. وإذا حصر دراسته على الأطر التى توقف إعادة توزيع، فإن هذا يؤكد بوضوح أنه يعمل فى ضوء افتراضات وتصورات معينة يضعها عن مجتمعه. وهذه الافتراضات تحتاج - فى الواقع - إلى بحث أكثر تعمقا. إنها فى واقع الأمر محور اهتمام عالم الاجتماع. إن المادة العلمية التى يسعى إليها عالم الاجتماع وتتعلق بتوزيع الدخل، تحدد نقطة انطلاق هامة لاكتشاف القضايا

وتركيبها فى نسق من العلاقات الاجتماعية التى تحدد - بالتالى - إنتاج الأفراد وتنوع دخولهم.

ويمكن توضيح أوجه الاختلافات بين علم الاجتماع والادارة الاجتماعية من خلال عرض دراسة حديثة لما يطلق عليه «الأسر المشكلة» Problem Families. حيث تصف هذه الدراسة الضغوط الاقتصادية التى تسيطر على «الأسرة المشكلة»، وتركز على وجهة النظر الانسانية مما يبعدها عن مجال علم الاجتماع. إن علم الاجتماع قد ظهر الآن ليصوغ انتقادات المجتمع أخلاقيا فى قضايا ومفهومات مقبولة. ولكن عندما تصبح هذه الانتقادات أكثر أخلاقية فإنها تبتعد عن مجال علم الاجتماع، طالما أنها قد جاءت من خلال فروض لم تختبر صحتها فى المجتمع الذى تطلق عليه. إن الدراسة السابقة ركزت على الروابط الأسرية والدخل وموضوعات أخرى كالبطالة بالنسبة لواحد أو أكثر من أعضاء الأسرة الذين تنظر اليهم الادارة على أنها موضوعات هامة بالنسبة إليها، وقد غفلت هذه الدراسة بحث نمط العلاقات الاجتماعية.

٣- الحقائق الاجتماعية:

هل من الواجب ألا ننظر إلى بعض العلاقات على أنها تظهر بين أفراد، وأن يصل تحليلنا إلى أن المجتمعات لم تكن إلا مجرد جماعات من أفراد؟ وإذا كان هذا هو الحال، فهل لنا أن نذهب إلى علم النفس لعله يساعدنا على فهم الناس ومشكلاتهم؟. إن بعض علماء الاجتماع يرفضون ذلك، مؤكدين على وجود الحقائق الاجتماعية Social Facts التى تعتمد على الأفراد الذين يتأثر كل منهم بالآخر. ومثال ذلك أن دوركايم قد ناقش الحقائق الاجتماعية باعتبارها فئة متميزة من الحقائق التى تتكون منها المحددات الاجتماعية للسلوك، وأنها تبتعد عن وجهة نظر الفاعل. لقد تكلم دوركايم عن «تيارات الرأى Currents of Opinion» على أنها حقائق اجتماعية[١١]. مع أن تيارات الرأى هذه تختلف حسب الزمان والمكان، حيث تدفع هذه التيارات بعض الجماعات إلى زيادة معدل الزواج مثلا أو الانتحار أو المواليد..... الخ. وهذه التيارات فى أساسها حقائق

اجتماعية، بحيث تبدو من النظرة الأولى على أنها منفصلة عن الأشكال التى تظهر لدى الحالات الفردية[١٢]. وبهذا يعتبر مصطلح الحقائق الاجتماعية أحد مؤشرات المحددات السوسيولوجية للسلوك. وكما افترض ركس Rex[١٣]، أنها خارجة عن وجهة نظر الفاعل الذى تفسر أفعاله، ولكنها ليست خارجة بالنسبة للأفراد ككل.

٤- البناء الاجتماعى:

لايمثل «الفرد» الطريق الأكثر صوابا للتعبير عن المحددات السوسيولوجية (حيث أن مفهوم «الفرد» أكثر تعقيدا وتجريدا)، ولكن هذا يتمثل فى الأوضاع التى يشغلها الفرد فى أى مجتمع، كما يتمثل فى مختلف الجماعات التى هو عضو فيها. حيث أن الأوضاع التى يشغلها الشخص والأدوار التى يلعبها، توجد فى كل مجتمع سابر شكل متكرر له دلالته وأهميته، ونطلق على هذا الشكل «مصطلح» النظم الاجتماعية». ويتكون البناء الاجتماعى للمجتمع من هذه النظم الإجتماعية ومن الجماعات ذات الأهمية فيه. وهنا يمكن أن نستخدم - بصدق - كلمات ويب Webb[١٤]: «يمكن التعرف على البناء الاجتماعى ووصفه، بصرف النظر عن الكائنات البشرية، رغم أنه لايمكن أن يوجد بدونها». هذه الكلمات التى تعبر عن البناء الاجتماعى، تميز مجال اهتمام عالم الاجتماع عن عمل عالم النفس أو عالم النفس الاجتماعى[١٥]. ومثال ذلك أن كلين Klein[١٦] يوضح الجماعات المغمورة Submerged Groups والجماعات المحرومة Deprived Groups كما يلى: «ليس هناك تأثير مباشر للأنماط ذات الخصائص الثقافية لمختلف مستويات المجتمع، على الأفراد الذين ينتمون لهذه الثقافات الفرعية، بالرغم من أن وضعهم لايستمر عن طريق التسلسلات الاجتماعية والاقتصادية العامة فى المجتمع ككل. وفى الحقيقة، فإن وضع هؤلاء الأفراد باعتبارهم محرومين أو مغمورين، يمكن فهمه فقط فى ضوء علاقته ببعض الأفكار التى تدور حول مجتمعهم الخاص. يضاف إلى ذلك إمكانية وجود العلاقات على أساسين: أولهما التفرقة بين الجماعات المغمورة وغيرها من

جماعات، والأساس الثانى هو التفرقة بينها وبين النظم الاجتماعية. ويمكن أن ينطبق هذا القول على دراسة علم النفس لموضوع «الشخصية التسلطية The Authoritarian Personality» حيث توضح مناقشة هذه الدراسة، أن المعتقدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشخص تتطابق مع السمات الراسخة للشخصية والمتأصلة فيها. ومثال ذلك أن بناء الشخصية الذى يعطى احساسات معينة ضد الأقلية، فإنما يتأتى عن طريق الخبرات الواقعية المبكرة للأسرة» ولم تكن هذه الاحساسات من نتاج عوامل خارج الأسرة، مثل المكانة الاجتماعية وعضوية الجماعة أو دينها. ولكننا نستطيع أن نقبل - إلى حد ما - افتراض أن العينة التى اعتمدت عليها الدراسة قد مكنت الباحثين من حسم الخلافات الاجتماعية والثقافية والشخصية المرتبطة باختلاف الطبقة الاجتماعية، بحيث أن السؤال عن العضوية فى جماعات قليلة يوضح لنا مدى تعقد البناء الاجتماعى(١٨).

ومع هذا، فإن كانت هناك بعض الانتقادات، فليس معنى هذا تفضيل المدخل السوسيولوجى على المدخل السيكولوجى، لأن لكل من المدخلين إسهاماته. ولكن ينبغى ألا تهمل المحددات الاجتماعية للسلوك، حتى أن فرويد Frued - عالم النفس - أكد على تأثير الطبقة الاجتماعية، رغم أنه لم يطور من دراسته حولها. ولقد وصف علاقة جنسية متبادلة بين طفلتين، إحداهما ابنة حارس منزل، والأخرى ابنة صاحبه. وكتب فرويد يقول : «إن النتيجة النهائية لهاتين الطفلتين مختلفة تماما. فابنة حارس المنزل سوف تستمر فى ممارسة العادة السرية (الاستمناء)، وربما يكون ذلك فى بداية فترة الطمث، إنها سوف تقوم بذلك بدون صعوبة لأنها سوف لاتقابل بأى أذى عن طريق سلوكها الجنسى غير الناضج، كما أنها ستكون بعيدة عن الاصابة بالعصاب، وتستطيع أن تعيش حياتها. أما النتيجة التى ستنتهى إليها الطفلة الثانية، فإنها مختلفة تماما. حيث أنها تنتظر قليلا، مع أنها مازالت طفلة، ودائما متشعر بأنها تفعل سلوكاً خاطئاً وبعد فترة وجيزة، فسوف تشبع رغبتها عن طريق العادة السرية، رغم المقاومة

الشديدة لذلك السلوك، وفى كل مرة تستعيد إحساسا داخليا بانقباض النفس وعندما يحين الوقت لرجل يختارها كزوج له، فسوف يتحطم العصاب لديها وتخدعها مباهج الحياة خارج عش الزواج». إن هذه القصة توضح أهمية الاختلافات الطبقية فى تثقيف الأطفال، ولكنها لاتفترض إمكانية تغير طرق تربية الأطفال . ويفترض أرجيل Argyle فى دراسته[١٩] أنه «اذا شجع المجتمع أنواعا معينة لأسلوب تربية الأطفال، ولم يشجع أنواعا أخرى، فمن المحتمل أن توجد بهذا المجتمع بعض الانحرافات والأمراض العقلية القليلة. فى نفس الوقت الذى قد يسعد البعض سعادة كبيرة، ويوجد أفراد مبدعين مبتكرين لهم تأثيرهم». يضاف إلى ذلك أن ارجيل ينكر العلاقات المعقدة بين أساليب تربية الأطفال وبناء المجتمع، ويقلل من قيمة تأثير المجتمع فى الشخصية الفردية، ومع ذلك يمكننا ملاحظة مدى الدور الذى يلعبه المجتمع فى الحياة الداخلية للفرد، من خلال الاقتباس الذى نأخذه من كتاب فرجينيا وولف «يوميات كاتب»[٢٠]: «لقد انتهيت إلى الفقدان، ولكى أكون آمنا ابتعدت عن محيط الحرب التى تنتظرها بين الأسلحة ولم أتردد فى ذلك... إننى لاأمتلك خمور الصيف، أو التعقيد المألوف للكلمات التى ترددت منذ سنوات، وأ صبحت أنا ذاتى متسع مثل الصحراء».

٥- المشكلات الاجتماعية:

إذا حاول كل فرد أن يضع قائمة موجزة لمعظم المشكلات الاجتماعية المعاصرة، وحاول بعد ذلك مقارنتها بقوائم وضعها آخرون، فمن المحتمل أن يكتشف اختلافات أساسية فى ترتيب أولوية هذه المشكلات. ولربما يجد فى إحدى القوائم أن الانحراف مثلا يعلو المرض العقلى من حيث الترتيب، على العكس من قائمة أخرى فقد يجد المرض العقلى أولا. وسوف يكتشف أيضا اختلاف وجهة نظر الناس إلى المشكلات الاجتماعية. فقد يبدو لبعض الناس أن الحوادث وعدم التوافق الزواجى عبارة عن مشكلات اجتماعية، وقد لايبدو هذا بالنسبة لغيرهم. حيث أن كل واحد منهم ينظر إلى مشكلة خاصة على أنها

تمثل المشكلة الاجتماعية. ويظهر هذا بوضوح إذا أجرى مسحا تاريخيا للموضوعات التى يتناولها المشتغلون بدراسة المشكلات الاجتماعية والأمراض الاجتماعية. ومثال ذلك أن هوبسون Hobson[٢١] يرى أن فقدان العمل والحياة يعتبران مصدرا لكل المشكلات الاجتماعية. ولقد كان هناك اتجاه سائد حتى الثلاثينيات من هذا القرن، يركز على أن الضعف العقلى هو مصدر مايطلق عليه المشكلات الاجتماعية. إذ أكدت لجنة وود Wood Committe لدراسة الاضطراب العقلى، أكدت أنه إذا استطعنا أن نفصل ونميز الأسر التى يتميز أحد أعضائها بالاضطراب العقلى مع عدم وجود سبب بيئوى أو تطورى، فسوف نستطيع بالتالى تحديد فئة اجتماعية لها أهميتها فى دراسة المشكلات الاجتماعية. «إن هذه الأسر تحوى عددا من المجانين، والصرعى Epileptics – المصابون بالصرع – والمعوزين، والمجانين وخاصة معتادى الاجرام، وغير القادرين على العمل، والذين يقطنون المناطق المتخلفة، والبغايا، والسكارى..... وغيرهم من الذين ليست لديهم كفاءات اجتماعية».

وهناك رغبة قد تعبر عن حقيقة لها أهميتها، وتتمثل هذه الرغبة فى افتراض أن واحدا من الظروف أو القضايا عبارة عن أصل لجميع الظروف أو القضايا الأخرى.

ومن وجهة نظر بعض دارسى المشكلات الاجتماعية، فقد يكون من المناسب الاعتماد على مدخل تشاؤمى كما حدده كريستوفر فرى Christopher Fry على النحو التالى:

لايفكر الإنسان إلا إذا كان غير سعيد

ويصحو عندما تسمح الحياة بالأمل

وفى الواقع فاننا لانتكون إلا من قلق متغير[٢٢]

وعلى ذلك، فإن مايحدده المجتمع لايرضى الناس، كما أن الانسان يعير اهتمامه إلى المتغيرات التى تقلق الآخرين.

هذا، ويمكن النظر إلى المشكلة الاجتماعية – بصفة عامة – على أنها

«تباين له أهميته بين المستويات الاجتماعية وبين الواقع الاجتماعي»[٢٤]. وفي هذا التعريف نجد مصطلحين يحتاجان إلى مناقشة، وهما مصطلح الأهمية أو الدلالة Significant ومصطلح المستويات الاجتماعية Social Standers [٢٥]

٦- أنواع المشكلات الاجتماعية:

هناك سؤال يفرض نفسه عند دراسة المشكلات الاجتماعية، مؤداه: في أي الجماعات يصبح للتناقض أهميته، وهل يمكن تحديد درجات الأهمية هذه من وجهه نظر المجتمع. ويمكن الافتراض بوجود أنواع مختلفة من المشكلات. الاجتماعية التي يمكن تمييزها في ضوء مختلف الجماعات الداخلة في العملية الاجتماعية التي تحدد تلك الظواهر التي ينظر إليها على أنها تمثل مشكلات اجتماعية. وفي هذا يفترض كلير دراك[٢٢] خمسة أنواع من المشكلات الاجتماعية.

أ- المشكلات التي تتضمن الاهتمام المتزايد الذي ينبثق من الخبرة الجماهيرية. ومثال ذلك مشكلة البطالة التي سادت بريطانيا العظمى في ثلاثينيات القرن الحالي.

ب-المشكلات التي تتضمن مجال اهتمام واسع المدى وتنبثق من خلال وسائل الاتصال الجمعي، وربما يكون انحراف الأحداث أفضل مثال على ذلك.

جـ- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يهددها المجتمع الأكبر. وهنا يمكن النظر في التنظيمات الالية التي تتناقض مع نظام الحوافز على أنها مشكلات من هذا النوع.

د- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف انسانية.

هـ- المشكلات التي تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة والمديرين الذين تصل اليهم المعلومات عن طريق أوضاعهم الاستراتيجية في البناء الاجتماعي، ومن ثم يستطيعون صياغة المشكلة الاجتماعية. ويمكن أن يوجد مثال جيد لهذا النوع من المشكلات فيما كتبه أدوين كادويك Edwin Chadwik في

القرن التاسع عشر عن «الدولة الادارية فى منتصف العصر الفيكتورى» حيث أعطى إدراكا جديدا للمشكلات الاجتماعية.

إن أنواع المشكلات الاجتماعية هذه تحاول أن تحدد بعض خصائص كل نوع لما له من تميزات توجه انتباهنا إلى جماعات المصلحة (سواء كانت كبيرة أو صغيرة)، عند تحديد التناقض بين المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى، باعتبار أن ذلك التناقض له أهمية واضحة فى إستمرار وجود المشكلة الاجتماعية. والسؤال هنا، لماذا تهتم بعض الجماعات بتحديد ظرف اجتماعى أو آخر للمشكلة الاجتماعية؟ إننا إذا وضعنا مصطلح «المشكلة الاجتماعية» فى الاعتبار فسوف يساعدنا هذا فى وضع إجابة صادقة على هذا السؤال. ولسوف نحدد سبباً ما على أنه ظرف لايجاد مشكلة اجتماعية معينة، كما لو كان مصدراً لها. ومثال ذلك أن افتراض أن العلاقات الاجتماعية أو المجتمع ذاته هو سبب المشكلة الاجتماعية، فهذا يدعونا إلى البحث فى نوع معين من أنواع الفعل الاجتماعى. كما أن التركيز على الشق الثانى من مصطلح «المشكلة الاجتماعية» يجعلنا ندخل فى مجال علم النفس، وإن لم يكن ذلك منطقيا، حتى تتبين المجال الذى تنصهر فيه المشكلة. وهذا يجعلنا - بالتالى - نؤكد على عدم تحديد ظرف واحد يسبب المشكلة ذات الأبعاد المتباينة والمتداخلة. كما أن التحديد الاجتماعى للمشكلة ذاتها يتغير باستمرار. ومثال ذلك أن الانحراف يتحدد أحيانا على أنه مشكلة ناجمة عن الذكاء دون العادى أو الابداع من أجل تغيير الواقع، أو الاضطراب العاطفى..... وما إلى ذلك. وهذا يدعونا إلى إعادة تحديد المقصود بالمشكلة الاجتماعية، طالما أنها تعبر عن نشاط له أهميته من وجهة نظر من يحددونها. ومثال ذلك مشكلة المرأة العاملة، حيث تعتبرها بعض الجماعات مشكلة اجتماعية، بينما لايعير البعض أدنى انتباه إليها.

٧- السلوك المنحرف والتفكك الاجتماعى:

وعلى هذا، ينبغى أن نناقش معنى «الأهمية» التى تتوقف عليها المشكلة، كمشكلة، من وجهة نظر المشاركين فيها. وهنا نتساءل: هل لنا ألا نعتبر حالات

الخلل الوظيفي إجتماعيا بمثابة مشكلات إجتماعية؟ وخاصة إذا كان ذلك الخلل ينكشف عن طريق التحليل السوسيولوجي، بالرغم من عدم التأكد بأن أعضاء المجتمع يكونون مشكلة في حد ذاتهم؟ إن إنكار طبيعة المشكلة الاجتماعية يتخذ واحدا من شكلين: الأول: أن الدراسة السوسيولوجية، ينبغي أن نكشف عن الوصف الخاطيء للمشكلة الاجتماعية، بالرغم من وجودها على صورة ما. وفي هذا يحذرنا كل من وايز وريزمان Weiss & Riessman (في كتاب ميرتون ونسبت السالف الاشارة إليه) بأن نكون متشككين حينما نجد اتفاقاً كبيراً حول شيء يمكن أن يخلق «مشكلة معينة». يقول وايز وريزمان: «إن المشكلة في جانب منها عبارة عن سلوك يشير إلى مرض عام، بمعنى أنها تشترك مع غيرها من مشكلات في عدة أسباب، وذلك إذا نظرنا إليها من الناحية الواقعية». ويعطي وايز وريزمان مثالا لذلك، أولئك الذين يعملون بالصناعة دون تحديد رسمي للانتاج، ويريان أن هذه المشكلة ترتبط بعدم مقدرة إدارة المصنع على مساعدة العمال في الوصول إلى أهداف الانتاج، كما أن تقييد كمية الانتاج يجعل ثمة صراع مستمر بين العمال.

أما النوع الثاني من إنكار طبيعة المشكلات الاجتماعية السائدة في أي مجتمع، فلايركز هذا النوع على خطأ وصف المشكلة، ولكنه يدور حول فشل النسق الاجتماعي في تأدية وظيفته. لقد ميز روبرت ميرتون السلوك المنحرف عن التفكك الإجتماعي، وذلك في مناقشة مستفيضة للمشكلات الإجتماعية[٢٦]. فالسلوك المنحرف – في نظره – سلوك يبتعد عن المعايير السائدة، ولكن التفكك الاجتماعي يشير إلى «عدم توافق النسق الاجتماعي للمكانات المترابطة وللادوار المترابطة، عندما لاتحقق الأهداف الجمعية تلك الرغبات والتميزات الفردية لأعضاء النسق». ويبدو عدم التوافق هذا، كنوع من الفشل عند مقابلة واحد أو أكثر من متطلبات النسق الوظيفية:

أ – أنماط السلوك الإجتماعية غير المتمسك بها.

ب– التوترات الشخصية التي تسيطر على النسق ولايمكن التحكم فيها، حيث تتخذ قنوات معينة.

جـ- الارتباط غير المتوافق بين النسق الاجتماعى والبيئة التى يقع عليها، سواء من حيث ضبطها أو التكيف معها.

د- عدم إمكانية وصول الأعضاء إلى أهداف تبرر وجودهم بسبب بناء النسق الاجتماعى.

هـ- عدم تجانس العلاقات بين الأعضاء ولو إلى الحد الأدنى الضرورى للأنشطة ذات القيمة.

إن هذا الفشل الوظيفى للنسق الاجتماعى يرجع فى الواقع إلى أن المشاركين قد لايكونوا على وعى أو حذر بوجود المشكلات الاجتماعية. يضاف إلى ذلك أن علماء الاجتماع يستطيعون - كما أشار ميرتون - الإسهام فى تحليل بعض جوانب هذا الفشل، بحيث يمكن وضع حدود غير واقعية لافتراض أن علماء الاجتماع يهتمون فقط بالمشكلات التى تحددها جماعات خاصة فى المجتمع، مع أن هذه المشكلات ترجع إلى التناقض بين المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى.

إن الحديث عن «المستويات الاجتماعية» يوجب ربط موضوع القيم بالمشكلات الاجتماعية، فمن الواضح أن أحكام القيمة ترتبط بالمشكلة الاجتماعية ذات الطبيعة الخاصة، وفى نفس الوقت تمنع بعض أعضاء المجتمع من الدخول فى المشكلات الاجتماعية. فالناس لايتنازلون عن قيمهم التى تبرر لهم أسباب السلوك غير المرغوب فيه.

إن المدخل السوسيولوجى لايتضمن تجميع حقائق عن مظاهر البيئة، بل إن البحث الاحصائى قد يكون ضروريا للدراسة السوسيولوجية. كما أن كشف العلاقة الاجتماعية قد يعطى مؤشرا لحقائق أخرى مثل الدخل والمكانة المهنية وغيرهما. وليس معنى هذا أن المدخل السوسيولوجى يركز على العوامل الخارجية فقط، وإنما يهتم أيضا بمظاهر العلاقات الاجتماعية التى تميز العالم الداخلى للفرد. ويتأكد هذا عن طريق تلك الصورة التى أعطاها دور كايم للعلاقة

الاجتماعية، حيث رأى «أن تصور الفرد الذى يكملنا سوف يبدو منفصلا عنا، ليس بسبب ارتباطه المتكرر بنا فقط، وإنما بسبب الطبيعة المكملة لهذه العلاقة. وبهذا نصبح جزءا مكونا لذاتنا، إلى الحد الذى عنده نستطيع ألا نفصل أنفسنا عنها، وأن نبحث فى شدة ارتباطنا بها»[٢٧].

وعندما نضع مدخلا سوسيولوجيا لدراسة المشكلات الاجتماعية، فليس لنا أن نهتم بالضرورة بوجود اندماجات ممكنة للمشتركين فى المشكلة، ولا أن نهتم ببعض الأسئلة الملحة مثل: لماذا يتحول نوع من الناس إلى مجرمين أو مرضى عقليا.... الخ، ولكننا نحاول فهم عمليات التحديد الاجتماعى للمشكلات الاجتماعية، وكذلك المشكلات البنائية للمجتمع الذى لايكترث فيه المشاركون بهذه المشكلات.

إننا نحاول تحديد ملامح وسمات العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعى الذى يحدد نوع السلوك المنحرف وتكراره، كما يحدد اتجاه الانحراف. وعندما نحاول وصف المشكلات الخاصة بمجتمع ما وكشفها، علينا أن نلتزم بالمدخل السوسيولوجى الذى يؤكد على أن المشكلات الاجتماعية لم تأت بالضرورة بفعل ظروف أو حالات مرضية، وإنما هى تأثيرات جانبية للأفكار والأنشطة التى لها قيمة إجتماعية.

ثانيا: مداخل علم الاجتماع فى دراسة المشكلات الاجتماعية

١- الصراع والوفاق[٢٨]

لقد إتضحت لنا أهمية العمليات التى عن طريقها تعرف مظاهر خاصة للسلوك الاجتماعى على أنها «مشكلة اجتماعية»، كما اتضحت أهمية النظرة إلى كل ممن وضعوا تعريفات معينة للمشكلة الاجتماعية، وإلى المشكلات التى ينظرون إليها على أنها أجزاء من شكل أكثر اتساعا. وعند تحديد المشكلات الاجتماعية بصورة عامة على أنها «التعارض ذا الدلالة بين المستويات الاجتماعية وبين الواقعية الاجتماعية»، فقد ناقشنا المقصود بمصطلح «الدلالة أو الأهمية

Significance»، ومصطلح «المستويات الاجتماعية Social Standards»، ونتفحص الان فكرة «التعارض Discrepency»، وماذا قال علماء الاجتماع حول طبيعته؟.

إن التراث الا. ريكى المرتبط بدراسة المشكلات الاجتماعية تراثا واسعاً وشاملا. فلقد حاول بعض الكتاب توضيح نطاق المدخل النظرى للمشكلات الاجتماعية بصورة عامة، بينما حاول آخرون تقديم مدخل موحد - إلى حد ما - يمكن من خلاله للاحصاءات التى تدور حول اصطدام الأحداث وسيطرتها على أفكار مختلف المستويات الثقافية للجماعات المتنوعة (ومثال ذلك مقارنة مواطنى بلد ما بالمهاجرين إليها)، أن تحدد مكان الجماعة الصغيرة فى الضبط الاجتماعى وما إلى ذلك. أما فى بريطانيا فان التراث قليل فيما يرتبط بالتنظير العام للمشكلات الاجتماعية. وهكذا، يـ.ـب أن نرجع إلى التراث الامريكى لكى نستطيع أن نجد أمثلة للمدخل السيوسيولوجى لدراسة المشكلات الاجتماعية فى عمومها. إلا أ.. قبل هذا الاختـ ر، لنا بعض الاعتبارات حول هذه المداخل، فمن الأهمـ - على الأقل - فهم .. تطبيقات الحقيقة التى مؤداها أنه بامكان علم الاجـ ـاع اليوم أن يوجد نموذجين متغايرين للمجتمع. إذ صاغ داهرندورف وجهتى النظر هذه بما وسمه: بنظرية التكامل Integration Theory ونظرية القهر Coercion Theory.(٣٠)

ويمكن أن توضع هاتين النظريتين على شكل مقياس ذو حدين، بحيث يمكن القول بأن وجهة نظر أحد الكتاب تقترب من أحد هذين الحدين دون الآخر. ومن حيث نظرية التكامل، فان كل مجتمع متواصل إلى درجة ما، وثابت من حيث بناء عناصره. هذه العناصر متكاملة جدا كل مع الآخر، ولكل عنصر وظيفته الخاصة، بحيث يسهم فى دوام المجتمع كنسق. ويعتمد كل بناء إجتماعى وظيفى على نوع من وفاق القيم بين أعضائه. وعلى العكس من هذه الأفكار تركز نظرية القهر على أن كل مجتمع عبارة عن موضوع لعمليات التغير برجهة أو بأخرى، والتغير الاجتماعى هنا كلى الوجود. ويصور كل مجتمع فى

كل فترة نوعا من النزاع Dissensus والصراع Conflict ويسهم كل عنصر فى المجتمع فى عدم تكامل النسق. كما أن كل بناء إجتماعى لايعتمد على وفاق القيم، وإنما يعتمد على قهر بعضها لبعض. ولقد رأى داهرندورف أن كلتا النظريتين هام لفهم المجتمع. ومع ذلك تبدو سيطرة وغلبة نظرية التكامل عند دراسة المشكلات الاجتماعية.

إن هذه السيطرة النسبية لنظرية التكامل كمعارضة لنظرية الصراع يمكن النظر اليها من خلال الخصائص التى حددها ميلز[٣١] لعالم الأمراض الاجتماعية. ويعتمد مقاله على دراسات عدد كبير من علماء الأمراض الاجتماعية الأمريكان، حيث إستفاد التراث البريطاني منه. ويذكر ميلز مجموعة من «الطرق المقنعة لتعريف المشكلات الاجتماعية»، من خلال ماذهب إليه علماء الأمراض. أولاً: توصف المشكلات عادة في ضوء الانحراف عن المعايير، إلا أن المعايير ذاتها نادرة الدراسة والبحث. فثمة محاولات قليلة لتفسير الانحرافات عن القيم فى ضوء خصائص القيم ذاتها، وترجع التفسيرات عادة إلى دوافع بيولوجية بحيث يصبح التعريف قاصراً. ثانيا: ويمكن النظر إلى المشكلات على أنها نتاج (المواقف)Situations[٣٢] ولكن هذه ليست مرتبطة بأى بناء. وعلى حسب مايرى ميلز، فان علماء الأمراض الاجتماعية يتكلمون فى ضوء «المجتمع Society» و «النظام الاجتماعى The Social Order»[٣٣]. إلا أن بعض الاشارات تعانى فراغا من الناحية الشكلية، كما تصطبغ أحيانا بلون أخلاقى خافت. وفى الواقع، فان «المجتمع» ينظر إليه بصورة كبيرة فى ضوء مجتمعات محلية صغيرة وجماعات أولية. ولاينظر إلى السلوك «المرضى» على أنه متعارض مع البناء القائم بأى حال، وإنما على أنه سلوك متناقض مع الأفكار الانسانية. ويرى ميلز أن ثمة تصور بأن المجتمع المحلى الريفى الصغير عبارة عن نموذج يبتعد علم الأمراض عنه، وأن هناك عنصراً قويا لما يمكن أن نطلق عليه «التصرف الاركادى The Arcadian Mystique»[٣٤] الذى يعمل من أجل الاصلاح الاجتماعى Social Reform فى هذا المجتمع منذ أن كانت العطلة تقضى فى

قرية بارنيت فى القرن التاسع عشر، ثم تحول الناس لقضائها فى بلدة جاردن فى القرن العشرين.

وهكذا، فمن زاوية الوصف والتفسيرات السوسيولوجية للمشكلات الاجتماعية، ينبغى أن نكون على يقظة فى إمكانية تفسير الأطر التى من خلالها يصاغ الوصف، والتفسيرات التى يمكن النظر إليها ذاتها على أنها تعبير عن الايديولوجيا الاجتماعية [٣٥]. ويجب أن نتذكر أيضاً أن المشكلات الاجتماعية تبدوا كمظاهر لسوء الوظيفة الاجتماعية التى توصف بطرق متنوعة فى التراث. ولكل وصف مختلف مجموعة من المتضمنات التى يمكن توضيحها بعناية. وهكذا، يمكن وصف الظروف التى تعمل على ظهور المشكلات الاجتماعية على أنها حالات من الأمراض الاجتماعية[٣٦]، ومن سوء التنظيم الاجتماعى[٣٧]، ومن النزاع والانحراف[٣٨]. ولاتبدو هذه الأوصاف المتنوعة مثلما تقول عديد من مختلف المحاولات عن نفس سلسلة الموضوعات. ومثال ذلك أن سوء التنظيم يتضمن تعطيل العمليات المنظمة للتفاعل الاجتماعى، بينما تتضمن الأمراض الاجتماعية الوهن الذى يصيب الهيكل السياسى الذى يمكن افتراض أنه فى الوضع العادى يكون فى حالة صحية. وقد يستخدم هذا الوصف أو غيره كأحد طرق تصنيف المداخل السوسيولوجية المتنوعة.

وعلى ذلك فمن أجل هدفنا الراهن يمكن توضيح الفروق بين المداخل السوسيولوجية عن طريق فحص تفصيلى لمدخلين منها وهما المدخل الذى يركز على عملية الانحراف كمثال،بينما يؤكد الثانى على المدخل البنائى.

٢- عملية الانحراف:

يميز ليمرت[٣٩] بين الانحراف الفردى مثلما هو الحال فى الطفل الشاذ Exceptional Child أو العبقرية الموسيقية، وبين الانحراف الموقفى Situational Deviation. ومن المعروف أن «الموقف» هو مصطلح سوسيولوجى يستخدم بذيوع ليشير إلى النظم الاجتماعية Social Institutions وإلى العلاقات أو أى مظهر

لبيئة قائمة. ولقد إستخدم هذا المصطلح لكي يشير إلى الضغوط التى يمارسها الأشخاص والجماعات الخارجة بفعل الضغوط الفردية التى تكون محكومة بضغوط داخلية بصورة أكبر نسبيا. وقد تتخذ بعض هذه الإنحرافات الموقفية شكل ردود أفعال منحرفة عشوائية وغير ثابتة، بينما تكون غيرها من الانحرافات الموقفية تراكمية. ويقع شطر كبير من السكان فى حالة الانحرافات الموقفية التراكمية Co-mulative لمعرفتهم بأن هناك آخرون فى المجتمع سوف يواجهون مواقف صراع مرفوضة إجتماعيا ونظامياً. والصراع كما يراه ليمرت المتمثل فى نمطى الانحراف الموقفى هو فى بادىء الأمر صراع ثقافى.

وعند دراسة العملية التى عن طريقها ينحرف الشخص فى الواقع، فان ليمرت قد وضع تمييزا مفيداً بين الانحراف الأولى Primary والانحراف الثانوى Secondary[٤٠] . والانحراف الأولى موقفى وبالصدفة، ويبقى مهتما به – على أى حال – كجزء من الدور المقبول إجتماعيا. ويمكن أن يكتسب، مثلا، عن طريق وسائل فنية محايدة . ويرى ليمرت – فى ضوء هذه الظروف – أن السلوك يحدث طبقا لمعيار Norm وأن السلوك لايقبل ما هو غريب ومايرتبط بالتوتر فى ذات الشخص. ويتبع الانحراف الثانوى هذه المرحلة الأولية حينما يكون من شأن رد فعل شخص ما لسلوكه المنحرف الأولى، أن يجعله موضوعا لرد الفعل الاجتماعى. وعلى إعتبار السلوك المنحرف مدعما، فانه يضحى ممزقاً بالنسبة للتفاعل الاجتماعى مع المنحرف. وعندما يبدأ الفرد فى التعبير عن الانحراف الأولى بالتفاعل الرمزى لسلوكه المتغير، فانه يسلك سلوكا منحرفا. إنه يبدأ فى تأكيد هذا السلوك المنحرف على أنه جزء من محدداته الذاتية، التى تتمثل فى أدوار النشاط التى يقوم بها. كما أنه يبدأ فى إستخدام هذه الأدوار كوسائل دفاع أو هجوم أو تكيف مع المشكلات الناتجة عن التفاعل المجتمعى Societal التابع له. وكما يقول ليمرت، فان فى كل خطوة فى التحول من الانحراف الأولى إلى الثانوى إرتفاعاً لقوى التعزيز المتبادل لتصور الذات المنحرف ومايشابهها من الناحية الشخصية، وهذا يرتبط بمدى إرتفاع السلوك الشخصى حيث يقتصر اختيار الدور

على نوع واحد، يطلق عليه الدور المنحرف وفى الواقع، فليس ثمة دور منحرف بصورة عامة، فالناس ينحرفون بطرق خاصة. ولذا فلماذا يتبع الناس مسالك الانحراف الثانوى الخاص؟ لقد ذهب بعض علماء الاجتماع إلى أنه ليس ثمة ثبات دائم فى اختيار أدوار المرض الاجتماعى. كما أن ليمرت يرى أننا لانستطيع إفتراض عدم وجود حدود للاختيار من هذه الادوار. وقد وضع قائمة بعدد من الحدود الخارجية والداخلية، التى يشير من خلالها إلى السن والنوع والخصائص الفيزيقية التى توجد حواجز وحدود تمنع المنحرف من أداء كثير من الأدوار الاجتماعية العامة وتمنعه من المشاركة فى بعض جماعات المرض الاجتماعى. وتشمل الحدود الداخلية بعض الحواجز مثل تلك الناتجة عن تخلف المعرفة والمهارة.

ويمكن أن تؤخذ وجهات نظر ليمرت هذه كمثال جيد للمدخل السوسيولوجى الذى يؤكد على العمليات التى عن طريقها يحدث السلوك المنحرف وتتحدد طرائقه. فما هو الاسهام الذى يضيف فهما للتناقض بين المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى الذى يشكل المشكلة الاجتماعية؟.

ولربما تكون نظرية «العملية Process قد أضافت إسهامين: الأول، أنها أكدت على الجزء الهام الذى يلعبه التفاعل الاجتماعى فى السلوك المنحرف بحيث يتفاعل مع التصور المتغير تدريجيا عن الذات. ووفقاً لهذا المدخل، يصبح الانحراف نتيجة لعملية معقدة وبطيئة. وكما ذهب ليمرت فى آرائه الأخيرة(٤١) فإن النظرية السوسيولوجية للانحراف يجب أن تركز بصفة أساسية على التفاعلات الاجتماعية التى لاتحدد فقط السلوك على أنه منحرف، وإنما تنظم – أيضا – تطبيق الجزاءات وإعطائها فاعليتها عن طريق الأفراد والجماعات والمؤسسات. وفى هذا السياق يجب أن ينظر إلى الضبط الاجتماعى على أنه متغير مستقل Independent Variable أكثر من كونه صفة دائمة أو نوع بسيط للسلوك الانحرافى الذى يعكس صفات إجتماعية(٤٢). وهذا يعطى إسهاما سوسيولوجيا هاما لدراسة المشكلات الاجتماعية.

ويتمثل الاسهام الثانى، فى المدخل الذى يساعدنا على إختيار ودراسة كل من الانحراف والامتثال Conformity بطريقة أدق، بحيث ينظر إلى كل منهما على أنه يكون مشكلة تستحق الدراسة. وعلى ماذهب ليمرت فان الفرد ليس حراً فى التكيف «الاختيارى» مع نظام القيم الثابت والدائم. فهو أكثر من كونه شخصاً أسيراً - بدرجات متنوعة ومختلفة - لمتطلبات مختلف الجماعات التى يدين لها بالولاء. إن سلوكه الظاهر، سواء كان سلوكا ممتثلا أو منحرفاً، يعكس إلى حد ما نوعاً من التسوية Compromise. فالأشخاص مرتبطون بشبكة من متطلبات الصراع والقيم التى لاتختار طرق حل الانحراف فى حد ذاتها، ولكنها تختار أحيانا مجريات السلوك الذى يحمل مخاطر الانحراف.

٣- المدخل البنائى

لقد تطور المدخل البنائى لشرح المشكلات الاجتماعية بطريقة كبيرة فى اعمال ميرتون[٤٣] الخاصة بفكرة اللامعيارية Anomie. ويرى كوهن Cohen أنه «بدون أى شك، فهيكل الأفكار هذا، الذى عرف بنظرية الأنومى، هو الشكل الأكثر تأثيرا فى علم إجتماع الانحراف فى الخمس وثلاثين سنة الأخيرة[٤٤]». ولقد قدمت فكرة «الأنومى» أول الأمر عن طريق دوركايم Durkheim الذى إستخدمها فى مناقشة مشكلة التضامن الاجتماعىSocial Solidarity فى مجتمع متمايز بطريقة متزايدة. وفى المجتمع الصناعى الجديد، فقد نظر دوركايم إلى الأنومى (أو اللامعيارية) على أنها ظرف غير عادى. وقد ظهر الأنومى عندما فشل تقسيم العمل فى إنتاج إتصالات مؤثرة بكفاءة بين أعضاء المجتمع وإنتظام العلاقات بطريقة مناسبة بينهم. كما إستخدم دوركايم فكرة الأنومى فى دراسته عن الانتحار Suicide عندما حاول تصنيف الأنماط المختلفة للانتحار. فالانتحار اللامعيارى نتاج للموقف الذى من خلاله لايوجد تأثير للقيود الاجتماعية على أوجه الطموح التى لا نهاية لها[٤٥]. وفى الموقف اللامعيارى «لاتتضح الحدود بين الامكانية وعدم الامكانية، وماهو صحيح وغير صحيح والمتطلبات والأهداف المشروعة وتلك المتطرفة. وهكذا، فليس ثمة قيد على المطامح. وإذا ماتعمق

الاضطراب، فإنه يؤثر حتى فى أسس ضبط توزيع الناس على مختلف المهن[٤٦]، ويتباين موقف الأنومى هذا مع الظروف الاجتماعية الأكثر إرتباطاً بالمعايير عندما «يوجد النظام الحقيقى الذى يحدد درجة قصوى من سهولة الحياة التى تتطلع إيها كل طبقة اجتماعية بطريقة شرعية». وعلى مايذهب دوركايم، فان مستوى حاجة كل ظرف إجتماعى، يجب أن يكون منتظما وله دور دقيق يحدد الطريقة التى بها تنفتح الظروف للأفراد. وربما يتشابه المجتمع الذى فى حالة أنومى مع رجل غير متزوج «يتطلع إلى كل شىء ويرضى بلاشىء» كما يقول دور كايم.[٤٧]

ولقد استخدم ميرتون مصطلح الأنومى من خلال قضية عامة مؤداها أن البناءات الاجتماعية تمارس ضغطاً محدداً على أشخاص معينين (أو أى أشخاص فى مواقف اجتماعية معينة) عندما لايمتثل السلوك بصورة أو بأخرى. ولكى يتقدم بهذه القضية، فقد عقد تمييزاً هاماً بين الغايات والوسائل فى أى مجتمع. ومن جانب آخر، فهناك تعريف ثقافى للأهداف والأغراض والاهتمامات وهو: «التمسك بموضوعات شرعية لجميع أعضاء المجتمع أو لجزء متنوع منهم»[٤٨]. وتتكامل هذه الأهداف بدرجة كبيرة أو صغيرة كل مع الأخرى، وتنظم فى نوع معين من هرم ترتيب القيم. ومن ناحية أخرى، فهناك ممارسات مقننة من الناحية الثقافية من شأنها تجديد وتنظيم وضبط الوسائل المتفق عليها للوصول إلى الأهداف المحددة أو محاولة الوصول إليها. وعندما استخدم ميرتون هذا التمييز استطاع أن يطابق الامتثال عندما يتفق مع الأهداف والوسائل على مختلف أنواع الاستجابات اللامعيارية. ويوضح الجدول التالى كيف ترتبط وتوجد هذه الأهداف والوسائل وتصبح مقبولة ومتفق عليها (+) أو مرفوضة (−) فيما يتعلق بكفاية الأهداف والوسائل فى سبيل انجازاتها.

اسلوب التكيف الفردى	الغايات الثقافية	الوسائل النظامية
١ - الامتثال	+	+
٢ - التجديد	+	-
٣- الشعائرية	-	+
٤ - التراجع	-	-

إن عدم الالتقاء بما شغل تفكير ميرتون يتمثل فيما إعتبره سائداً فى الولايات المتحدة، ومايمكن القول بأنه يؤكد على الهدف الثقافى المقبول. والحقيقة التى مؤداها أن عديدا من الناس فى المجتمع محرومون من الاقتراب من وسائل نظامية للوصول إلى هذه الأهداف التى تتحدد بطريق شرعى وتكون ممكنة ومتاحة لجميع أعضاء المجتمع، «عندما يدخل الفقر ومايصاحبه من مساوىء فى عملية صراع مع القيم الثقافية المؤكدة لجميع أعضاء المجتمع ومرتبطة بتأكيد ثقافى على الامدادات المالية كهدف ثابت، تصبح النتيجة الطبيعية لذلك إرتفاع معدل السلوك الاجرامى[٤٩]. وفى الاعتبار الأخير لمدخل ميرتون[٥٠] فقد افترض أن التأكيد على اتاحة الفرص فى الطبقة المفتوحة من المجتمع كان منتشرا بسرعة عما هو الحال فى المجتمع الثابت عن طريق المكانة المكتسبة وليس عن طريق الميراث (الانتماء) Ascribed Status. وأن الأعضاء الذين يمكن تقديرهم يصبحون مبتعدون عن المجتمع الذى ينظر إليهم على أنهم مجهولون فى الواقع.

وقبل أن ننظر بعين الاعتبار إلى بعض التوسعات والانتقادات حول المدخل اللامعيارى، يجب التأكيد على ملمحين: ففى المحل الأول ليس ثمة نظرية تركز على الحالات السيكولوجية. والمتغيرات التى أشرنا إليها «تشير إلى سلوك الدور فى أنماط محددة من المواقف، ولاتشير إلى الشخصية. فهناك أنماط كثيرة أو قليلة للاستجابة المحتملة، وليست هناك أنماط لتنظيم الشخصية»[٥١]. وفى محاولة (ليست ناجحة فى جميع جوانبها) للحفاظ على التمييز بين وصف مضمون البناء الاجتماعى ومضمون حالة العقل، فان الرجوع فى العادة يصبح إلى الأخيرة

فى ضوء اللامعيارية. ومن الواضح أن التمييز هام، ويجب أن تكون الاشارة فى هذا السياق إلى أعمال سرول Srole[٥٢] التى تدور حول بناء أو اقامة مقياس للامعيارية. فقد اقترح سرول أن اللامعيارية يمكن قياسها عن طريق المدى الذى عنده يستطيع الفرد: (أ) أن يشعر بأن قادة مجتمعه المحلى منفصلون عن حاجاته، ومختلفون عنه فيها، (ب) وأن يدرك أنه وغيره ممن يشبهونه مختلفون واقعياً عن الأهداف التى قد وصلوا إليها فعلا (جـ) وأن ينظر إلى الحياة كما لو كانت بلا معنى وذلك بسبب فقدان المعايير والقيم، (هـ) وأن يجد أن إطار علاقاته الشخصية لايعطيه السند أو التأكيد الفعال الذى على أساسه يستطيع التنبؤ بمستقبله. وهكذا فان أهمية التمييز بين اللامعيارية النفسية Anomia واللامعيارية الموقفية، تكمن بسهولة فى تجنب الحديث عن مضمون البناء الاجتماعى لمناقشة عناصر الحالات العقلية للناس (والتى سوف ترتبط بظروف خاصة بالبناء الاجتماعى) حتى أن ميرتون[٥٣] قد ظن أن «ثمة أثر للمخترع، والذى يمارس الشعائر، والمعالج، فى أنفسنا ذاتنا».

وثانيا: فان مدخل ميرتون لايفترض أن الهدف الثقافى للنجاح المالى متداخل بطريقة واقعية فى كل درجات المجتمع. ولقد أشار ميرتون فى الاقتباس الذى ذكرناه «القيم الثقافية المؤكد لجميع أعضاء المجتمع» إلى أن هذه القيم ليست ضرورية عن طريقهم. وتبدو أهمية نظرية ميرتون فقط إذا تمثل الحجم الكبير للأقلية من الطبقة الدنيا (بالاضافة إلى بقية الطبقات) ذلك الهدف.

ومن المألوف والميسور الاشارة إلى مدخل ميرتون على أنه نظرية، ولكنه ليس كذلك إن كان الحديث دقيقا. فبالاضافة إلى أنه يعطى إطارا يبدأ بمساعدتنا للتفكير حول العلاقة بين المشكلات الاجتماعية والبناء الاجتماعى، فقد كان لدى ميرتون نفسه استعداداً لتعديل أفكاره الأصلية ولديه الموافقة لتعديلات أخرى. ومثال ذلك، أنه أكد على أن السلوك المنحرف المزمن Chronic يحتمل أن يشتمل على حالات بالصدفة ومقيدة. فان الموقف الأكثر ألفة للامعيارية هو ذلك الموقف الذى من خلاله سوف ينحرف الناس، الذين لاعلاقة لهم بالمجتمع

والثقافة (أو الأهداف والغايات)، من المستويات الدائمة القبول في بعض مناشطهم، ويمتثلون لمناشط أخرى، ويتأرجحون بين هذه الاستجابات، حتى يدخلون في إستجابة إجتماعية تتجه بهم إلى تعزيز انحرافهم. هذا الافتراض من الأهمية بمكان لتوضيح استجابة الشخص المرتبط بمعونة، ولاعادة صياغة حركة الموضوع التشريعي في مدخل ميرتون، الذى يتخذ صورة جزئية، حيث يصور الفرد على أنه «مختار» لتكيفاته في عزلته عن الآخرين.

ولقد حاول علماء إجتماع آخرون تطوير المدخل اللامعيارى عن طريق بعض التعديلات المقترحة في «النظرية» العامة أو بتوسيع محكات أو فئات المواقف الممكنة التى من خلالها - لكى نتبنى فكرة دور كايم - يتمثل المجتمع بكفاءة في الأفراد. مثال ذلك أنه بينما يوافق كلوارد[٥٤] على تأكيد أهمية الوسائل النظامية في تأكيد الأهداف - بصفة عامة - الغير متاحة لكل عضو في المجتمع، فقد ناقش تأكيد أهمية الوسائل التشريعية التى تتوزع بتمايز خلال البناء الاجتماعي. وفى الرأى المفصل للفئات التى صاغها ميرتون عن التكيفات الممكنة للأهداف والوسائل، فقد حدد دوبين[٥٥] ثلاثة تمييزات هامة، بين النبذ البسيط (+) والنبذ التابع لنظام فرعى من الأهداف أو المعايير البديلة (=) وبين قيم قياس إختيار سلوك خاص وسلوك فعلى واقعى، وأخيراً، بين الوسائل النظامية (السلوك الواقعى للناس) والمعايير النظامية، التى تضع حدوداً بين الوسائل المفروضة. وهكذا، ميز دوبين بين التجديد السلوكى والتجديد في مجال القيم. وإستطاع من خلال استخدامه للفصل أو التمييز بين المعايير والوسائل، أن يميز بين الأنواع التالية للتكيف الانحرافى.

نمط تكيف الانحراف	شكل الارتباط بالأهداف الثقافية	المعايير النظامية	الوسائل النظامية
١- التجديد السلوكي			
أ- إختراع نظامى	+	=	=
ب- إختراع معيارى	+	=	+
جـ- إختراع إجرائى	+	+	=
٢- تجديد القيم			
أ- إختراع فكرى	=	+	+
ب- إختراع تنظيمى	=	=	+
جـ- حركة إجتماعية	=	+	=

وبإمكان مدخل دراسة المشكلات الاجتماعية من خلال تصور اللامعيارية، أن يعدل وينقح، وهو يمثل بناء ضخماً من العمل العلمى المتطور منذ الصياغات المبكرة فى كتابات دور كايم. وفى الواقع، فإنه أيضا مفتوح للانتقادات من جوانب عديدة محيطة به. ويرجع النقد عاده إلى عدم وجود وقائع إمبيريقية يجب إستخدامها فى إختبار القضايا التى تشتق من هذا المدخل. كما يرجع النقد أيضا إلى الأخطاء فى التحليل الخاص بالمصطلحات المحورية Key Terms والأفكار الأساسية.

وفى ضوء عدم وجود الوقائع الامبيريقية الممكنة، فقد رأى لاندر ولاندر Lander & Lander أن وجود الواقعة يطرح الشك فى الأفكار التى تدور حول حلم النجاح والالتزام باستمرار الجهاد من أجل أن تدخل مراكز القوى فى جميع طبقات المجتمع. «إن التنازل السريع لشباب الطبقات العاملة نظراً للصعوبات التى تواجههم، لايؤدى بالضرورة إلى أن تكون فئتهم محكومة أو معارضة. فان تطلعاتهم وطموحهم محكوم بتقييم موضوعى نسبى لما هو ممكن أو متاح[٥٦].
كما عرضا (لاندر ولاندر) بحثاً غير منشور لجو . (١٩٦٠) الذى وجد أن المنحرفين

يتجهون لأن تكون لديهم تطلعات دنيا عن غير المنحرفين، ويتجهون أيضا إلى أن يكونوا أكثر ثقة للوصول إلى تطلعاتهم الدنيا. وبالمثل فقد وجد هايمان[٥٧] أن الفرد من الطبقة الدنيا لايرغب فى كثير من النجاح مثل الشخص فى الطبقة الوسطى، لأنه يعرف أنه لايمكن أن يصل إليه بأى حال، ولايرغب فيمن يساعده للوصول إليه. ومن ناحية أخرى، فإن النسبة الغالبة من أعضاء الطبقة الدنيا لاتشارك فى نسق القيم الخاص بجماعتها الخاصة.

إن وجه النقد الذى يناقش غياب الدعامة الخاصة بالواقعة الامبيريقية ووجود الواقعة التى تبدو متناقضة، هو منظور يستحق الاعتبار. إلا أنه قد تكون - أحياناً - ثمة صعوبة للتأكد من أن واقعة مايمكن أن تكون معارضة لنظرية ميرتون[٥٨]. فالنظرية لاتعتمد على تداخل الأهداف الثقافية فى كل طبقات المجتمع، كما كان مؤكدا مبكرا، ولكنها تتطلب كما وضح ميرتون نوعاً من التدخل فى النسبة الغالبة للطبقة الدنيا. والسؤال الطبيعى هنا، أى حجم يمكن إعتباره «مناسبا»؟. وهذا يعطى شكلاً هاماً لصعوبة مطابقة مجموعة القيم التى يمكن اعتبارها عامة فى المجتمع الحديث. وفى هذا يتساءل لاندر ولاندر كيف يمكن إستخدام فكرة الأهداف الناجحة عموما لشرح المعدل المرتفع من الانحراف لدى الزنوج فى الولايات الجنوبية من أمريكا، بينما هناك إرتفاع لتشجيع فكرة الأهداف الناجحة الهامة عند البيض فى الجنوب؟ كيف تفسر نظرية ميرتون ذلك التنوع الواسع لانتشار الانحراف فى مناطق الطبقة العاملة؟ هل تسيطر الخاصية اللامعيارية لمنطقة ما أكثر من خصائصها الإقتصادية التى يمكن أن ترتبط بصفة جوهرية بمعدل الانحراف؟ إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى هذه الانتقادات وغيرها فمن المهم أن نتذكر أن المشكلات الإجتماعية لايمكن النظر إليها على أنها نتائج للامعيارية التى يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة. إن اللامعيارية عبارة عن تصور البعد الأوسط الذى لايؤخذ على أنه شيء مايعطى فى موقف معين. إنه يوصف على أنه أبعد من كونه ظرفا ناتجا عن متغيرات يمكن تحديدها سوسيولوجيا.

كما أن الانتقاد قد وجه إلى تحليل ميرتون للحقيقة الاجتماعية. وهذا

الانتقاد يفترض - مثلا - أن تمييزه بين الأهداف الثقافية والوسائل النظامية كان محاولة لفصل العناصر المتشابهة في جوهرها. ولقد رأى ليمرت [٥٩] Lemert أن هذا التمييز لايمكن تطبيقه بسهولة. ومن وجهة نظره أنه لاتوجد قيم تحدد الغايات في العادة، وقيم أخرى تحدد الوسائل. كما رأى أنه في أمريكا يجب وصف التراكم المتزايد للنقود ببساطة على أنه مترتب على وسائل بلوغ الغايات. ولقد رأى ليمرت الحقيقة الاجتماعية على أنها مركب من الارتباطات الاجتماعية المتغيرة والتي تندمج وتنفصل بطرق مختلفة. ويمكن أن تعتمد العلاقات بين الجماعات في مجتمع ما على الانفصال أو الاتحاد المؤقت، أو الضعف أو التوافق، وأحيانا على الصداقة المفتوحة. ويرى ليمرت أن المجتمع لاينبني على وفاق القيم كما وجد عند ميرتون، حتى يستطيع أن يفصل بسهولة بين الوسائل والغايات، وأن يطابق بين الانحراف بشيء من الوضوح.

تلخيص:

لقد نظرنا بعين الاعتبار في هذا الفصل إلى الطرق العامة التي يتخذها علماء الاجتماع كمداخل لدراسة المشكلات الاجتماعية. إذ إستخدم علماء الاجتماع مداخل نظرية مختلفة، كما اختلفوا في الأهمية التي يوجهونها لدراسة المشكلات الاجتماعية، والمدى الذي من خلاله حاولوا ربط هذه الدراسة بالنظرية السوسيولوجية الأكثر عموما. ولقد اخترنا من بين المداخل المتنوعة والمختلفة مدخلين، وذلك لاعتبار خاص، وهما مدخل «العملية» والمدخل «البنائي».. وكانت الاجابات على جميع الأسئلة غير متمثلة في إيضاح الأصول العامة للمشكلات الاجتماعية، ولكن كانت كل إجابة بمثابة إسهام هام نحو نظرية عامة للمشكلات الاجتماعية. ولقد ساعد علماء الاجتماع أيضا في توضيح عناصر معينة في صياغتنا للنظرية العامة حول هذه المشكلات، عن طريق افتراض أنها متأثرة بطريقة متسقة بالنموذج العام للمجتمع (سواء إخترنا نموذج التكامل أو نموذج الصراع، أو تحركنا بين هذين الوضعين وفقاً لمشكلة التي تخضعها للدراسة)، وأنه إلى جانب الاختيار المتأني لأي من النموذجين فسوف نختص هنا بوضع إيديولوجي دون آخر.

مراجع الفصل السابع

(١) هناك فرق بين الصفة «اجتماعى Social» والصفة «سوسيولوجى-Sociologi-cal» فالصفة الأولى تنطبق على أية ظاهرة اجتماعية يتدراسها أى علم من علوم المجتمع، بينما الصفة الثانية لاتنطبق إلا على تلك القضايا والظواهر التى يركز عليها علم الاجتماع وينفرد فى دراستها بمدخله ومنهجه المتميزين (المترجم).

2- Durkheim, E. (1894) The Rules of Sociological Method, Paris.

- وفى هذا، يرى دوركايم أن الناس يستخدمون كلمة «إجتماعى» لا لسبب إلا لأنها تنطوى - بصفة عامة - على بعض الفوائد الاجتماعية. وعلى ذلك فكل الحوادث الانسانية عبارة عن «ظواهر اجتماعية». ولكن إذا كانت كل الأشياء ظواهر اجتماعية، لما وجد موضوع خاص بعلم الاجتماع ولاختلط مجال بحثه بمجال البحث فى كل من علم الحياة وعلم النفس . (انظر الترجمة العربية لكتاب دوركايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع، ترجمة وقدم له د. محمود قاسم، راجعه د. السيد بدوى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤ ، ص٥٠) (المترجم).

(٣) وخاصة فى كتابة «مفهومات أساسية فى علم الاجتماع».

-Weber. M. (1962) Basic Concepts in Sociology, London,Perer Owen.

٤- وفى هذا يرى جورج كاسبار هومانز Homans أن هناك مجموعة من القضايا تعتبر أسسا جوهرية فى تفسير السلوك الاجتماعي وهى:

أ- إن وقوع حادث معين يكون له نفس فرص حادث مشابه فى الماضى يمكن أن يحدث، أى أن دافع الموقف الحاضر مأخوذ من الماضى ومردود إليه، أو أنه يشير إلى النشاط المشابه.

ب- إن نشاط الانسان يؤثر فى نشاط الآخر، كما قد يخضع الآخرون لهذا النشاط.

جـ- إن وحدة النشاط التى يتلقاها الانسان من الآخرين أكثر قيمة، بل أنه يعطى النشاط قيمته من خلال نشاط الآخرين.

د - يتوقع الانسان نشاط الآخرين بقيمة عالية، بيد أن أقل قيمة لديه هى مايأتيه عن طريق أبعد وحده لنشاطهم.

هـ- يستاء الانسان لاضطراب العدالة ومايتسبب عنه من فشل فى تقصى الحقيقة حيثما لايلعب السلوك العاطفى دور الغضب فحسب.

(انظر فى ذلك د. غريب سيد أحمد، المدخل فى دراسة الجماعات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٣) (المترجم).

5- Ibid., p. 63.

6- Ibid., p. 66.

7- Rex, J. (1961) Key Problems in Sociological Theory. London Routledge and Kegan Paul, p. 53.

8- op. cit ., p..65.

٩- تعتمد الجماعة الاجتماعية على أسلوب المواجهة فى العلاقات التى تربط أعضائها، أو ما يطلق عليها إسم علاقات المواجهة Face to Face Relations وقد تتعدد علاقات المواجهة داخل جماعة معينة مما يؤدى إلى وجود علاقات فرعية تتسم كل منها بطابع معين. بالاضافة إلى وجود نوع متميز من التفاعل والتنظيم فيها. وتأخذ الجماعة صفتها الاجتماعية عندما تكون ثمة علاقات تربط بين أعضائها (د. غريب سيد أحمد، ديناميات العلاقات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٥، ص ٧١ ومابعدها) المترجم.

10- Wilson, H. (1962) Delinquency and Child Neglect, London, Allen and Unwin.

١١- يرى دوركايم أنه ينبغي على علم الاجتماع أن يعد طرائقه العلمية، وألا يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية عن طريق المصادفة. ويتحتم عليه - بعد أن يضع في الأصل نوعية المجتمع - تحديد الحقيقة الاجتماعية. ويقول دور كايم «إن الحقيقة الاجتماعية تعرف بخاصيتها الواقعية، وفي الواقع أنها لاتعتمد علينا في تغيرها إلى حسب هوانا، بل هي تمثل حقيقة خارجة عن الفرد. وفي مواجهة الفرد، تعرف الحقيقة الاجتماعية عن طريق القهر. ويمكن دراستها موضوعيا شأنها شأن دراستنا للأشياء» (جاستون بونول ، علم الاجتماع، ترجمة غنيم عبدون، الدار القومية الطباعة والنشر، ص ١٢٠- ١٢١) (المترجم).

12- Dukheim, E. (1894), op. cit.

13- Rex, J. (1961), op. cit.

14- Webb, B. and Webb, S. (1932) Methods of Social Study, London: Longmans, Green, p. 17.

١٥-ويستخدم مصطلح «البناء الاجتماعي» في الانثروبولوجية الاجتماعية ليشير إلى تنظيم متمايز لنظم إجتماعية متخصصة، ومعتمد بعضها على بعض اعتماداً متبادلا. وقد تطورت بشكل طبيعي نتيجة للوقائع الاجتماعية السائدة في المجتمع، ونتيجة لتفاعل أنواع الظواهر الاجتماعية بعضها مع بعض. فالبناء الاجتماعي عبارة عن اتصال تلك النظم الاجتماعية التي تنظم الحياة الاجتماعية من عائلية وتربوية ودينية واقتصادية بعضها ببعض، واعتماد بعضها على بعض اعتماداً متبادلا. وهذا الاتصال بين النظم وذلك الاعتماد المتبادل قد وصل إلى الصورة التي هـ عليها، نتيجة للوسط الاجتماعي ومايسوده من جماعات يتفاعل بعضها مع بعض ويؤثر بعضها في بعض (انظر: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ١٩٧٥ مادة «بناء اجتماعي». (المترجم).

16- Klein, J. (1965) Samples form English Cultures, Vol-11 London: Roultedge and Kegan Paul, p. 631.

17- Hyman, H. and Skeatsley, p. (1954) The Authoritarian Personality :A Methodological Critique, in : Studies in The Scope and Method of The Authoritarian Personality,ed . Chrisitc , R. and Jahoda, M., Glencoe, The Free Press.

١٨–هناك دراسات عديدة تربط بين الطبقة الاجتماعية وبين المظاهر السلالية والعنصرية. فمن الواضح أن هناك عوامل أخرى غير الدخل والمهنة والتعليم تدخل في تحديد الوضع الطبقي. وقد يكون الجانب العنصرى أو الثقافى للمرء أو جنسه سبباً في وصوله إلى مكانة إجتماعية معينة استناداً على عضويته. وتعتبر الأقليات فئات اجتماعية لها أهميتها لاشتراكها في ثقافة معينة يتوحد أعضائها بها (انظر على سبيل المثال):

- K.Young & R.W Mack: Sociology & Social Life, American Book Company, N.Y., 1959, pp. 194 - 212.

19- Argyle, M. (1964) Psychology and Social Problems, London Methuen, p. 117.

20- Woolf, Virginia, A Writer's Diary, pp. 324 - 5.

21- Hobson, J.A. (1902) The Social Problem: life and Work, London.

22- St. Clair Drake (1955)"The Colour Problem in Britain" Sociological Review, III, pp. 197 - 217.

23- Fry, Ch., The Dark is Light Enough, Act II.

24- Merton R. and Nisbet, R. (1961) Contemporary Social Problems, New York: Harcout, Brace and World, p. 701.

٢٥- إن التفرقة بين المستوى الاجتماعي والواقع الاجتماعي - كما يفضل هنا روبرت ميرتون - تفرقة غير واضحة، لأن مايعيش في عقول الناس، ومايظهر على اتجاههم القيمي، لاينفصل عن الواقع الاجتماعي. هذا الانفصال الذى ضخمه ميرتون وجعله أمرا يؤدى إلى احداث ثغرة في السلوك الفردى تؤدى بدورها إلى مشكلة الانحراف الفردى (انظر: د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف، ١٩٦٧، ص ٥١ - ٥٥) (المترجم).

26- Merton and Nisbet (1961), op. cit., p. 720.

27- Durkhiem, E., (1947) The Division of Labour in Society, Glencole, The Free Press, p. 61.

٢٨- الوفاق ترجمة للمصطلح الانجليزى Consensus ويرغب علماء السياسة بترجمته «الاجماع» وذلك عند دراستهم لموضوع الانتخابات (المترجم).

29- Dahrendorf, R,. (1959) Class and Class Conflict in Industrial Society, London, Routledge & Kegan Paul.

٣٠- وإذا تعمقنا أعمال رالف داهرندورف وخاصة ما أورده في كتابه «الصراع والصراع الاجتماع في المجتمع الصناعي» نلحظ على الفور أنه من أكثر علماء الاجتماع المعاصرين اهتماماً بالصراع الطبقي، حيث يضع اطارا لنظرية خاصة بالصراع يطلق عليها «النظرية القهرية للمجتمع "Coercion Theory of Society" ويرى أن هناك أربع قضايا يعتبرها أساسية في هذه النظرية:

أ- إن التغير سمة جوهرية لكل مجتمع، ويتخذ هذا التغير صورة عامة خلال حقبات التاريخ.

ب- إن الخلافات والصراعات بين الطبقات تصهر بصورة عامة كذلك فى كل مجتمع.

جـ- إن كل عنصر من مكونات المجتمع يسهم بقدر معين فى عدم تكامله وفى تغيره

د- إن كل مجتمع يعتمد على قهر بعض أعضائه عن طريق الآخرين.

(يمكن الرجوع إلى عرض مسهب عن نظريتى التكامل والصراع فى كتابنا: الطبقات الاجتماعية، جـ١ : النظرية والقياس، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢) (المترجم).

31- Mills, C. Wright (1943), "The Professional Ideology of The Social Pathologists," A.J.S., Col XLIX, pp. 165 - 80.

٣٢- الموقف الاجتماعى اصطلاح يدل على مجموعة من الموضوعات سواء أكانت أشخاصا أم جماعات أم أشياء ثقافية يستجيب الفرد المتفاعل لها. وعلى الرغم من إجماع الباحثين على محتوى هذه المجموعة فهم يختلفون فى أمر واحد: ففريق منهم يضيف إلى الموضوعات التى تشتمل عليها المجموعة «الفرد المتفاعل نفسه» كموضوع يتفاعل هو نفسه معه فى الموقف الاجتماعى، أما الفريق الآخر فيرى أن موضوعات الموقف الأجتماعى خارجة عن الفرد المتفاعل، أى أنه غير متضمن فيه. أو بمعنى آخر أن الفرد المتفاعل لايكون فى الوقت عينه موضوعا لنفسه. ويشتمل الموقف الاجتماعى على أشخاص وسلوكهم واتجاهاتهم وقيمتهم، وعلى الأوضاع المادية، وعلى كل مايعنى الفرد المتفاعل الذى يرتبط به ويكون معه علاقة اجتماعية موقفية، (معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥ ، ص٥٨٣) (المترجم).

٣٣- يدل مصطلح «النظام الاجتماعى Social Order» على الصور والنماذج المختلفة والمؤكدة لبناء اجتماعى معين ومايتعاقب عليه من تغيرات وعمليات اجتماعية ناجمة عن التفاعل الاجتماعى. ويتضمن هذا التعريف التغيرات التى تسمى أحيانا الحالات المرضية أو حالات سوء التنظيم. وهناك معنى ضيق لهذا التعبير إذ يدل على الصور والتغيرات أو التفاعلات الاجتماعية التى تحدث فى المجتمع والتى تحوز

رضا أغلبية الأفراد بأنها تغيرات عادية وظيفية، أى لها وظيفة معينة تخدم المجتمع. أما تلك التى لاوظيفة لها فهى ضارة، ومن ثم فلاتدخل تحت اسم النظام الاجتماعى لأنها ستكون علامة على سوء التنظيم أو التفكك الاجتماعى (معجم العلوم الاجتماعية، ص ٦٠٤). أما النظام بمعنى Institution فيطلق على الظواهر والعلاقات الاجتماعية عندما تتبلور فى مصالح وقيم اجتماعية واتجاهات متمايزة، تتركز فى قواعد محددة تعد أساسا للبناء الاجتماعى، وذلك مثل التعليم والزواج والملكية، (المرجع السابق، ص ٦٠٣) (المترجم).

٣٤- الاركادى Arcadian : أحد سكان اركاديه فى بلاد اليونان، واللهجة الاركادية هى إحدى لهجات اللغة اليونانية القديمة التى كان ينطق بها الاركاديون: ويترجم هذا المصطلح ليعنى فى القواميس «ريفى - رعوى - بسيط - ساذج» (المترجم).

٣٥- الترجمة التقليدية لمصطلح «ايديولوجيا Ideology» تعنى علم الفكرة أو العقائدية. غير أن هذه الترجمة قد تصلح فى ميدان السياسة وربما فى مجال الثقافة، أما فى علم الاجتماع فان الايديولوجيا تعبر عن المعرفة الاجتماعية والاهتمامات المتصلة بصورة الحقيقة الاجتماعية المتمثلة فى واقع المجتمع وتاريخه وآماله وتطلعاته (لمزيد عن هذا المصطلح فى علم الاجتماع. ارجع مقالنا مع د. عبد الباسط عبد المعطى «التساند المتبادل بين الايديولوجية وعلم الاجتماع» المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٦٧، ص ١٠٤ - ١٠٧) (المترجم).

36- Gillin, J. (1946) Social Pathology, New York and London: Appleton Century.

- Lemert, E. (1951) Social Pathology, New York: Mc Graw Hill.

- Wootton, B. (1959) Social Science and Social Pathology, London, Allen and Unwin.

٣٧- ومثال ذلك:

- Elliot, M. & Merrill, F. (1961) Social Disorganisation , New York: Harper.

38- Dynes, R.. et al. (1964) Social Problems, Oxford University Press.

39- Lemert (1951), op. cit.

٤٠- ليس المقصود هنا المماثلة بين «الجماعات الأولية » و «الجماعات الثانوية» كما فعل تشارلز كولى Cooley الذى يعد أول من درس الجماعة الأولية. فقد قدم وصفا كلاسيكيا لها فى كتابة «التنظيم الاجتماعى». ويرى أن الجماعة الأولية تلك التى تتميز بعلاقة المواجهة المباشرة والتعاون. إنها أولية من وجهات عديدة، ولكن الأهم فيها كونها أساسية فى تكوين الطبيعة الاجتماعية والمثل Ideals الاجتماعية. وتصبح نتيجة العلاقة المباشرة ذلك الشكل المعين للفرديات فى الكل بصفة عامة، حيث يصبح المرء فى ذاته لأغراض عديدة، هو حياة وهدف الجماعة المشترك. وربما تكون الطريقة الأكثر بساطة لوصف هذا الكل هى عن طريق القول بأنها تكون الـ «نحن We» وتتضمن روح التعاطف والتوحد المتبادل. حيث أن «نحن» تعبير طبيعى، فيعيش المرء بشعور الكل ويجد أهداف إرادته الأساسية ماثلة فى هذا الشعور (لمزيد من تفصيل هذه النقطة إرجع كتابنا عن «الجماعات الاجتماعية» ص ١٤٥ ومابعدها (المترجم).

41- Clinard, M.et al (1964) Anomie and Deviant Behaviour , Glencoe: The Free Press.

٤٢-لقد نال موضوع «الضبط الاجتماعى» عناية الكثير من علماء الاجتماع منذ أن ذكر هربرت سبنسر Spencer هذا المصطلح فى كتابه «مبادىء علم الاجتماع» فى معرض شرح نظريته عن الحكومة الطقسية التى اعتبرها أقدم شكل للحكومة. ويرى كثير من العلماء أن دراسة الضبط الاجتماعى قد بدأت عندما كتب روس

E.A. Ross عالم الاجتماع الأمريكي مقال له عن الضبط الاجتماعي في مجلة علم الاجتماع الامريكي عام ١٨٩٨. ثم نشر كتابه عن الضبط الاجتماعي عام ١٩٠١. ولقد لعب هذا الكتاب دورا كبيرا في تأكيد حقائق التفاعل الفردي. وزاد الاهتمام بالموضوع حين خصصت الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع دورة في عام ١٩١٧م إلا أن هذا الموضع كان مثار اهتمام إبن خلدون، حيث عالجه تحت عنوان «الرقابة الاجتماعية» وهي كافة الجهود والاجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع لحمل الأفراد على السير على المستوى العادي المألوف المصطلح عليه من الجماعة دون انحراف أو اعتداء (المترجم).

43- Merton, R., (1957) Social Theory and Social Stucture, Glenceo: The Free Press.

– ولقد قدم لنا ميرتون Merton تعديلا لمفهوم الأنومي Anomie عند دوركايم، ليفسر لنا كل ضروب السلوك المنحرف على ضوء البناء الطبقي. ومؤدى هذا التعديل أن الصور المختلفة من السلوك المنحرف تنجم عن التفاوت في تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية (انظر: مارشال كلينارد «اسهام علم الاجتماع في فهم السلوك المنحرف»، عرض وتعليق السيد محمد الحسيني، المجلة الجنائية القومية، المجلد التاسع، العدد الثالث، نوفمبر ١٩٦٦، ص ٥١٢) (المترجم).

٤٤– مقتبس من كلينارد، مرجع مذكور، ص ١٠.

٤٥– ولقد اكتشف عالم الاجتماع الفرنسي اميل دور كايم أن الجماعات تختلف في درجة فناء أعضائها. ففي دراسته عن الانتحار يبين ارتفاع معدل الانتحار عند البروتستانت منها عند الكاثوليك، وارتفاعها عند ضباط الجيش منها عند ضباط الصف، وارتفاعها عند غير المتزوجين منها عند المتزوجين. فكيف يمكن تفسير هذه الاختلافات الهامة؟لقد فسر دوركايم هذا في ضوء ما أسماه بتضامن الجماعة. فهو يرى أن كل من الديانتين البروتستانتية والكاثوليكية تحرم الانتحار،

فارتفاعه لدى البروتستانت يرجع إلى كونها أكثر فردية، ولايحاول معتنقيها التجمع في جماعة كما يفعل الكاثوليك، حيث لايعتمدون كثيرا في اتجاهاتهم على الكنيسة، كذلك الأمر بالنسبة لغير المتزوجين الذين يكونون أكثر عزلة وأقل توحدا بالجماعة عنه في حالة المتزوجين (ارجع في هذا كتابنا عن الجماعات الاجتماعية ، ص ٢٤١ - ٢٤٣) (المترجم).

46- Durkheim, E. (1952) Suicide: A Study in Sociology , Eng. Trans. London, Routledge and Kegan Paul, P. 253.

47- Ibid., p. 271.

48- Merton, R. (1957), op. cit., p. 132.

49- Merton (1957), op. cit., p. 147.

50- Merton, R. (1964),Anomie, Anomia and Social Interaction: Contexts of Deviant Behavior, in Clinard, op. cit.

51- Merton, R. (1957), op. cit., p. 140.

52- Srole, L. (1956) Social Integration and Certain Collaries, American Sociological Review, Vol. XXI, pp. 709 - 16.

53- Merton, R. (1964), op. cit.

54- Cloward, R.(1959) "Illegitimate Means , Anomie and Deviant Behaviour" , American Sociological Review, Vol, XXLV, pp. 164 - 76, & Cloward, R., and Ohlin L. (1960) Delinquencey and Opportunity, London: Routledge and Kegan Paul.

55- Dubin, R. (1959) "Deviant Behaviour and Social Structure: Continuities in Social Theory", American Sociological Review, Vol. XVIV, pp. 147 - 64.

56- Lander, B. and Lander, N. (19?4) "Deprivation as a Cause of Delinquencey: Economic or Moral", in Mass Society , ed. Rosenberg et al. London, Macmillan.

57- Hyman, H. (1954), op. cit.

٥٨- الامبيريقية أو التجريبية Empirical لفظ مشتق من Empirickos أى حسية. وهى تعنى ما يستند إلى الخبرة العملية دون برهان عقلانى، أى أن المعرفة التجريبية مؤسسة على خبرة الوقائع الحسية والوقائع الحسية. وقائع مشاهدة تكون المادة الأصلية للعلوم التجريبية. يبدأ العلم بالتعميمات التجريبية، ولكنه لايتوقف عندها ما أن ينجح فى تعيين متغيرات تجريبية والعلاقات بينها، حتى يسعى إلى تمثيلها ومطابقتها بنظام شكلى من الرموز حتى يتمكن من استخدام الاستدلال المنطقى لاستخلاص قضايا قابلة للتحقيق (معجم العلوم الاجتماعية، ص ١١٨) (المترجم).

59- Clinard, et al., (1964) , op. cit.

الفصـــل الثامن

الاسرة والمشكلات الإجتماعية

١- الأسرة كوحدة أساسية

٢- طريقة النظر إلى الأسرة

٣- الحاجات الفردية

٤- المعايير الاجتماعية

٥- الأهداف الاجتماعية

٦- ذاتية الأسرة

خاتمة

مراجع الفصل الثامن

الفصل الثامن

الأسرة والمشكلات الاجتماعية[1]

١- الأسرة كوحدة أساسية:

«أنت تعلم أن الحكومة الأولى دائما فى العالم تكمن فى الأسرة، كما أن الإضطراب الأول الدائم والصراع يحدث فى العالم يكمن - كذلك - فى الاسرة، وأن جميع أوجه الاضطراب الضارة دائما تنبثق من الأسرة. فإذا كانت الأسر أحسن حالاً، فإن ثمة ازدهار للكنيسة ولرابطة الشعوب البريطانية (الكومنويلث Commonwealths)، ويصبح للشاب وللشيخ وضعاً صالحاً قبل أن يدخل فى الأسرة، وتتمثل الأسرة فى الزواج حيث تظهر علاقات بين الزوجة والزوج، والأطفال والآباء، والخدم والسادة، ينبغى أن تنفذ إلى حد ما وفقاً لقاعدة المسيح. ويتزود المنزل بالزوجة ... كما تتزود بما تعطيه وتأخذه»، وهكذا تمتعت الكنيسة بحالات أحسن لمدة ألف عام. وهكذا كان الكومنويلث والأسرة فى الماضى وما يزال حتى الآن»[2].

هذا الاقتباس من كاتب فى القرن السابع عشر[3] ليحدد أهمية ودوام الأسرة ومكانتها. كما يشرح أيضا الطريقة التى من خلالها ينظر الى الأسرة على أنها تتحمل المسئولية العامة لمصلحة الكومنويلث، إلا أنها لاتتأثر أو تترك بعمق عن طريق القوى الاجتماعية الداخلة فيها ذاتها. إن القضايا التى يتضمنها هذا الاقتباس، كما هو الحال فى غيره من المناقشات والقضايا، هو أن الأسرة «الوحدة الأساسية للمجتمع»، بمعنى أنه اذا تحسنت شئون الأسرة، تحسنت أحوال المجتمع أيضا، وإن ساءت أحوال الأسرة ساءت أحوال الشعوب.

الإفتراض الأول، لطريق المرور الوحيد بين الاسرة والمجتمع، يلقى بعض التشجيع لدراسة الأسرة فى التراث السوسيولوجى المتدفق، وغالبا ماينظر إلى الأسرة على إنها وسط بين إعضاء الأسرة والقوى المعقدة التى تبدو من خلال العلاقات الاجتماعية الخارجة عن الأسرة. ولهذا السبب فإن الأسرة يجب أن تحتل مكان

الصدارة فى دراسة المشكلات الاجتماعية، وتسهم الأسرة فى خلق الفهم الصحيح للمشكلات، بفضل علاقاتها الخاصة مع غيرها من نظم وجماعات اجتماعية عامة، وليس بفعل الأسر «المريضة» التى قد تنتج بطريق أو بآخر جميع مشكلاتنا الاجتماعية. ولهذا فإن دراسة الأسرة، لأجل هدفنا الراهن، يجب أن تؤكد على العلاقات الداخلية المتبادلة بين الأسرة وبين المجتمع الأوسع، وفى هذا السياق فإن دراسة دور الأب تتخذ أهمية لها إعتبارها. ومن الغريب أن القائمين بالبحث يتجاهلون كثيراً هذا فى دراسة «الأم». وبالرغم من أن الدراسة التى أجراها ماكينلى[٤]. موضع انتقاد من حيث الأطر المنهجية، فإنها تلقى نوعا من الضوء على ماينبغى الحصول عليه من البحث الضرورى لدور الأب فى الأسرة وفى المجتمع الأوسع. إن الأب يحدد موضع أسرته فى المجتمع، فمهنته هى التى تحدد وضع الأسرة فى العالم الاجتماعى، وهو الذى يقرر كيفية حصول أسرته على الأشياء المرغوب فيها (الثروة، القوة، الاحترام الذاتى، والاستقلال). كما أن التنوع فى الطبقة أو المكانة يقود إلى تنوع فى الاشباع. والمكانة الدنيا تقود إلى استجابتين أوليتين (العدوان والإنجازات المتكافئة فى مجالات حياة غير العمال) وإلى عديد من الاستجابات الثانوية (مثل التردد، والقلق، والخضوع). وإذا فشل الأب فى إنجاز أدواره فربما يجد تشجيعا ليؤكد على أدواره المكتسبة (مثل رجولته). ويرتد هذا الفشل أيضاً خلال مجالات أخرى للحياة الأسرية، وهكذا افترض ماكينلى، أن وسائل إيجاد الاتجاه نحو الاجتماعية الذى يستخدم عن طريق الوالدين من الطبقة الدنيا هى وسائل قاسية وتتسم بالعدوان عنها لدى مايستخدمه الآباء ذوى المكانة العليا. وهذا يعكس استجابة للاحباط والعدوان اللذين يكتسبهما الآباء أنفسهم فى النسق الطبقى. إن الوضع الاجتماعى الذى حرم منه الاب فى المستويات الدنيا من المجتمع تصبح نتيجته عمل عدائى عام وعظيم نحو المجتمع، كما ينتج عنه مايغرسه من الحياة العاطفية لأبنائه المراهقين.

ولقد نوهنا إلى الافتراض الثانى فيما سبق، بأن الأسر «السيئة» تفرز الذين يشاركون المشكلات الاجتماعية أو هم جزء منها. وهذا ما أكدته الإجراءات فى

عمل عالم الأمراض الاجتماعية فى هذا البلد فى القرن الراهن. وقد رأينا أنه مع بدايات هذا القرن كانت النظرة الى «جماعة المشكلات الاجتماعية» على أنها حصيلة أسر مريضة، مسئولة عن النسبة العالية من عدد المشكلات المتدرجة من الجناح وإدمان الخمور إلى مشكلات مثل الزنا. وحديثا جداً، فقد نوقش بدون وقائع مؤيدة، أن ماتسميه «الأسر المشكلة» تخلق أعداداً غير متكافئة من المشكلات الاجتماعية. وهذا النوع من المدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية يخفى حقيقة أن هذه المشكلات قد تكون مرتبطة إرتباطا وثيقاً بالقيم والبناءات التى تلاحظ على أنها عادية من الناحية الاجتماعية/ ومثال ذلك، أن جود[٥]. يستشهد بكران برينتون Crane Brinton للتأثير بأن الزواج والإنجاب غير الشرعى Bastardy فى هذا العالم معقدان للغاية – فأنت لاتستطيع أن تأخذ أحدهما بدون الآخر. وبمعنى آخر، فربما تستطيع أن تفصل بين النظامين وتزيل واحداً منهما، خاصة إن كان الزواج أكثر كمالا – بمعان مختلفة – وأنه لايمكن لجميع الناس لرتكاب الزنا Com- mit Fornication . كما لا يمكن لجميع الناس التزاوج. فنحن لانستطيع إيجاد حل لمشكلة اللاشرعية Illegitimacy بقرارات بسيطة بتحديد جميع الأطفال بأنهم شرعيين/ وطالما لاتبنى الوحدة الأسرية على أساس معايير المجتمع، فإن مكانة الطفل تبقى غير متغيرة، ويصبح دور التزام «الأسرة» وأقارب الطفل غامضاً. إن أهمية التغيرات الجذرية لإزالة الشرعية تكاد تشبه تماماً إزالة نسق الأسرة أيضاً. /

وهكذا فقد اهتمت المناقشة بالاتجاهات الصحيحة للنظر إلى الأسرة فى عزلة عن المجتمع الواسع، والمشكلات الاجتماعية على أنها نتاج ضرورى لأمراض الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن اهميته تبدو لمعرفة أن الاضطراب الأسرى قد يقدم بعض الاسهام فى خلق المشكلات الاجتماعية. فالأسرة تتوسط القوى والمؤثرات فى المجتمع الواسع، إلا أنها ليست دليلاً على الرشد المحايد. والأسرة لاتجهز بسهولة المرتبة الرئيسية الأدنى التى تخلق الحرب الطبقية، ولكنها «تصنع اختلافاً ما» لطريق ممارسة القوى والمؤثرات الخاصة بالمجتمع الأوسع والتى تعطى

خبرتها لما يجاورها. وفى الماضى كانت دراسة المشكلات الاجتماعية تركز على
هام مرض الأسرة أو على تأثير بعض العوامل العامة مثل الطبقة أو المكانة. ونحن
نـ ج إلى مجموعتى التأثير هذه لأخذها فى اعتبارنا.

ركمن جزء من أسباب المدخل غير المتوازن للمشكلات الاجتماعية فى الطريق المتقد الذى من خلاله يمكن دراسة مرض الأسرة. فنأخذ مثلا مفهوم «البيت المتـ ـع The Broken Home»، بحيث يستخدم على أنه تفسير لأنواع عديدة من ا نحراف، ويعانى هذا المفهوم فى الواقع كثيراً من الغموض. ومن الهم معرفة أن البـت يمكن أن يتصدع بطرق مختلفة ولأسباب مختلفة أيضاً. وتوضح الدراسة الراهنة أن مفهوم الزواج بالمتعة extra-marital كان أكثر عمومية لدى جماعات معينة من النساء من البيوت المتصدعة، وخاصة، لدى النساء اللاتى ترملن أو طلقن واللاتى جئن فرادى من آبائهن عن طريق أشخاص غير مرتبطين معن فى نظام من أنظمة الزواج[٦]. وهكذا فنحن نحتاج الى التركيز أكثر على دراسة الأسرة من خلال سياقها الاجتماعى[٧]. فينبغى مثلاً، أن نحاول تصنيف وفهم مختلف أنواع التفكك الأسرى التى يمكن أن تظهر. وهكذا قسم (جود) أنماط التفكك الأسرى إلى: (أ) الأسرة الغير مكتملة الوحدة، مثل الأرملة التى لم تتزوج بعد وفاة زوجها وتعيش مع أبنائها (ب) انحلال الأسرة وفسخها، وانفصالها، والطلاق، والتخلى عن وظيفة الأسرة. (جـ) الأسرة فارغة الرباط[٨]، (د) الأزمة الأسرية التى سببها أحداث خارجية، (هـ) النكبات أو الكوارث الداخلية التى تسبب دورا رئيسيا غير مرغوب فيه دليلا على الفشل العاطفى، والأمراض العقلية والفيزيقية[٩]. ويساعدنا هذا النوع من التصنيف على رؤية أن المجتمع يهتم ببعض أشكال التفكك دون غيرها[١٠].

٢- طريقة النظر إلى الأسرة:

إذا كانت دراسة الأسرة وثيقة الصلة ببحث المشكلات الاجتماعية، فكيف يمكننا وصف الأسرة فى إطار سوسيولوجى مفيد؟ ويبدو المصطلح الحاسم كامناً فى الدور والعمليات الهامة لأخذ الدور وتنفيذه، من جانب، وفى صراع الدور

وثبات الصراع من جانب آخر. ويستخدم مصطلح الدور Role دائما في علم الاجتماع، ولإستخداماته مجموعة متنوعة من الاعتبارات. فمن الأفضل النظر اليه على أنه وحدة هامة للسلوك يستولى على اعتقاد شاغلي مختلف أنواع الوضع الاجتماعى[11]. وأحيانا يتحدد هذا الوضع الاجتماعى بطريقة رسمية كما هو الحال فى حالة المدرس والأم وغيرهما، وأحيانا يصبح للوضع طبيعة غير رسمية بطريقة أكثر (مثل القائد والممثل لعملية ما وغيرهما). وفى أحيان أخرى فإننا نرغب فى الإشارة الى أى فرد يحتل مكاناً ما فى المجتمع بأنه يتوحد بقيم اجتماعية خاصة. ويشير أخذ الدور Role - Taking إلى لعب الدور المتخيل للآخر فى أى تحولات هامة. ولكى يلعب جزءاً ملائما فى هذه التحولات، فإن الأشخاص يهتمون بتكوين صورة معينة لأنفسهم على أنهم موضوعات اجتماعية، وموضوعات لمبادئ الآخرين وأفعالهم/ إن أخذ الدور «للآخر» يعتبر تقويما أساسيا فى صناعة الدور Role-making، حيث يشير إلى سن قوانين ملائمة للأدوار فى أى موقف محدد. إن صناعة الدور ليست مجرد سؤال عن تعلم كيف تفرغ كل ما «ينبغى» من صندوق يسمى فعلا «الاب» أو «الإبن». إنه عملية أكثر خلقاً وغير نهائية، «فالفاعل ليس ذلك الذى يشغل وضعا من أجله يصبح ثمة وجود لمجموعة منمقة من الأدوار، ولكنه شخص ينبغى أن يكون سلوكه مرسوماً فى جزء منه عن طريق علاقته بالآخرين اللذين تعكس أفعالهم الأدوار التى يجب أن يتوحد بها[12]».

وتظهر صعوبات لعب الدور فى مصادر متعددة – وأن الصفة المسرحية ليست مجهزة كلية، وتسمح بأننا نفكر فى السلوك وفقا لبعض المنظرين والمنفذين مثل ستانيسلافسكى Stanislavsky – ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين: تلك المصادر غير المناسبة، والمصادر الصعبة. وقد يتخلف شخص ما عن تجهيز هذه المصادر للعب الدور الذى قد يكون فيزيقياً (كما فى حالة رب المنزل الذى لايعمل) أو أن يكون ثقافيا أو عاطفيا (مثلما فى حالة المهاجر الذى وصل حديثاً جدا إلى المهجر). وقد تكون الصراعات أيضا على أشكال مختلفة. بحيث تشير

إلى إختلافات فى التعريف والقيمة بين دور الزوجين. فالزوجة تقدم على الزواج متوقعة – إلى حد كبير – لعب أنواع معينة من دور الزوجة ونوع خاص من دور الشريك. وقد لاتتحقق توقعاتها هذه وتفاجأ بتوقعات صراعية لزوجها. وقد يظهر الصراع أيضا بين الدور المختلف الذى يتطلب الاعتماد على نفس الشخص. فقد يركز الانسان على التوقعات المضادة مثلا، من علاقات الأم بالإبن والزوج بزوجه. وقد أوضحت كير[١٣]. فى دراستها عن جماعة أسر متخلفة فى ليفربول Liver-pool الطرق التى من خلالها يمهد نوع خاص من لعب الدور لدخول الأسر فى صراع مع المجتمع الأوسع. إن شخصيات أعضاء هذه الأسر تشمل مجموعة متألفة من الأدوار البسيطة، وتصبح الأدوار قليلة ويتجهون إلى تحديدها بجمود، ويسنون قانونا جامدا لها. ومع ذلك ففى المجتمع الأوسع، تضحى الأدوار معقدة جدا وتتطلب قوى كبرى للتمييز بينها على أساس تحديد الفرد الذى يستجيب لفعل ملائم. وتنمو هذه القوى المميزة مع ارتفاع معدل الروابط التى يقوم بها الناس، وارتفاع معدل الروابط التى توفق بين الشخص وبين معايير مجتمعه. وكما لاحظ نادل[١٤]. «كلما زادت أدوار الفرد وتمثلت فى شخصه، كلما تشابه مع أشخاص آخرين فى أدوار أخرى وفى مناطق متنوعة للحياة الاجتماعية. وبالمثال فإن أى دور مضاف عن طريق الفرد، فإنه يربطه بشدة بمعايير مجتمعه».

إن الإجراءات الأساسية للأسرة تبدو على أنها متكونة عن طريق عمليات أخذ الدور وصناعة الدور، وصراع الدور وثبات الصراع. ولاتأخذ هذه العمليات مكانها فى فراغ. فإنها تحدث وتنمو كنتيجة لإجراء له أربعة تأثيرات هامة هى: الحاجات الفردية لأعضاء الأسرة، والمعايير الاجتماعية، والأهداف الاجتماعية، وذاتية الأسرة. وسوف ننظر إلى كل من هذه التأثيرات على حدة.

٣– الحاجات الفردية:

لقد بذلت محاولات عديدة لتكوين قائمة شاملة لهذه الحاجات. ومثال ذلك أن موري Murray إستخدم المصطلحات التالية لوصف الحاجات الفردية[١٥].

السيطرة : ضبط الآخرين.

الاختلاف : الإعجاب بمسالك الآخرين وتدعيمها.

الاستقلال : التحرر من التقييد.

العدوان : التعارض مع الآخرين وعقوبتهم.

الاذلال : الاستسلام، والاستخفاف بالذات.

الانجاز : ممارسة القدرات بقوة.

دور الظهور : التفسير العام للذات.

الاندماج : علاقات الصداقة المتبادلة.

النبذ : الانفصال عن الآخرين وإبعادهم.

العون : إشباع الحاجات من خلال مسالك الآخرين.

الرعاية : إشباع حاجات الآخرين من خلال المسالك الشخصية.

التجنب : الارتداد من المواقف المعوقة.

الدفاع : حماية الذات من انتقاد الآخرين.

الإبطال : النضال من أجل السيطرة فى مواجهة الفشل.

الفهم : تفهم العلاقات بين الأفكار والخبرة.

وثمة قائمة أقصر وضعها لاينج[١٦]، حيث غطى مجموعة من نفس المجالات التى تحدث عنها مورى. فقد نظر الى الحاجات الفردية على أنها: الحاجات التى تجعل ثمة إختلاف مع الآخر، لكى يكون الفرد معروفا وعارفا لنفسه كوحدة دائمة عن طريق تكوين هوية المرء المكتسبة بالخبرة، وأن يكون معروفا متميزاً عن غيره. وتبرهن هذه الأمثلة أهمية السلوك الاجتماعى الذى نصفه فى ضوء «الحاجات الفردية»، والمدخل الممكن لبحث المشكلات الاجتماعية التى يجب أن تكون مركزة على دراسة مدى إختلاف مواجهة الحاجات فى مختلف درجات المجتمع. ومن الواضح أن الحاجات الفردية عامة، إلا أنه من الصعب التأكيد بما تكون عليه بالتفصيل وخاصة فى أوقات التغير الاجتماعى السريع. كما لاحظ

سبروت[١٧]. أنه «ينبغى أن يقوم كل نسق إجتماعى باشباع الحاجات الأساسية لأعضائه. وأن الخلل هنا يكمن فى أنه إلى جانب بعض الحاجات الواضحة مثل الاحتياج للغذاء الضرورى الكافى، فاننا نعرف ماهى الحاجات الضرورية». وليس ثمة فئة محددة للحاجات الفردية المطلوبة، حتى إذا لم نستطع الاتفاق حول مضمونها من خلال الوصف السوسيولوچى للأسرة. وربما يتطلب هذا تأكيداً فى الوقت الراهن عندما تعتمد التغيرات الممكنة فى السياسة الاجتماعية على نظرة غير محددة للأسرة ككل.

٤- المعايير الاجتماعية:

من السهل الحديث عن المعايير Norms، وخاصة إذا كانت بالنسبة لشعب غيرنا. وفى الواقع، فإن هذا المصطلح من المصطلحات التى تمثل إستخداما عاما فى علم الاجتماع. إذ يفترض البحث الامبيريقى أن ثمة صعوبة بالغة لكشف المعايير التى يتكلم عنها الناس أو يلاحظوها، أو تلك التى تحكم سلوكهم واقعياً. وقد افترض بوت Bott مثلا، أنه حتى فى المجتمع الصغير فان المعايير ليست دقيقة أو متسقة. وهكذا، فى المجتمع الغربى الحديث يجب توقع تعقد الوضع الاجتماعى بدرجة كبيرة جدا. ففى الدراسة التى أجراها بوت[١٨]. على أعداد صغيرة من الأسر، «وجد الاخباريون أنه من الصعوبة البالغة وضع معايير مألوفة واضحة على العموم». فهناك درجة من الاتفاق بين الأزواج ولكن «غالبيتها كانت غامضة وعامة ولاتعطى إتجاها دقيقا للسلوك. ومن وجهات عديدة فهناك تنوع بين الأزواج يمكن وضعه فى الاعتبار». وهنا لاتتقدم الدراسة الامبيريقية للمعايير، ولكن يمكن وضع مجموعة من وجهات النظر العامة والهامة.

ففى المحل الأول، يمكن الرجوع إلى «القيم» الخاصة بمجتمع محدد، وأحيانا يكون من السهل افتراض وجود إتفاق قيمى فى المجتمع وفقاً للترتيب الهرمى الممكن للقيم بمصاحبة واحد أو أكثر من المؤثرات المسيطرة المطبقة. وبمعنى آخر، يجب علينا أن نسلم بالاختلافات بين قيم الجماعات المختلفة،

وكذلك بالصراع بينها. فدراسة المعايير التى يدعمها قسم من المجتمع تنتهى إلى أن مصطلحات مثل «المعيار» و «المستوى Standard» بالرغم من إستخدامهما فى الحاضر كل محل الآخر، فينبغى التحفظ بالرجوع إلى «القواعد Rules» التى يلحظها المجتمع على المستوى الكبير «المعايير»، و «القواعد» التى تلاحظها جماعات ذات مستويات خاصة[١٩].

ومن المحتمل أن يوجد مثال وثيق الصلة بمختلف المستويات التى تدعمها الجماعات الاجتماعية، ويتمثل فى الطبقات الاجتماعية التى تختلف فى تربية الأطفال. فلقد أجريت دراسات موسّعة على هذا فى أمريكا، إلا أن بعض الدراسات قد بدأت فى القاء الضوء على المجتمع البريطانى. فلقد حاول كلين[٢٠]. كشف إختلافات ممارسات الطبقة الدنيا، والطبقة العامة التقليدية، والطبقة الوسطى لتربية الطفل. وفى أمريكا تميزت الطبقة الوسطى من خلال الأسرة البيروقراطية، بالتأكيد على الاتجاه نحو الاجتماعية Sociability وبين الالتزام enterpreneurial وما يصاحبه من تأكيد على الطموح والاستقلال. وتحاول الجماعة الأخيرة أن تطبع أو تغرس فى ذهن أطفالها القدرة على الاشباع الفردى للحاجات، مما دعا كل من ميلر Miller وسوانسون[٢١]. Swanson إلى إيجاد مفارقة تاريخية فى بيروقراطية الرفاهية المعاصرة.

ثانيا، من المهم أن نضع فى الاعتبار كيفية المعايير أو المستويات التى نرغب فى بحثها. فمصطلحى «المعيار» و «المستوى» يساعدا جزئيا فقط فى إلقاء الضوء على هذا. وقد افترض ميرتون[٢٢] طرائق ست من خلالها يجب تمييز المعايير والمستويات. فربما تبيح المعايير أو المستويات ما ينبغى أن يحدث، أو تحرم ما ينبغى تجنبه. وبالتالى، فربما لاتكون فى هذا السياق العام، وربما تشير فقط إلى السلوك المفضل أو المسموح به. وسوف تحكم المعايير أنواعاً معينة من السلوك، إلا أننا نحتاج أيضا إلى معرفة الطرق غير المعروفة والتى تدور حول القواعد التى يضعها الناس فى صورة «نظم». ويبدو نوع آخر من المواقف عندما يوافق حزبين على المعايير التى تحكم سلوكهما، وربما لايوافقان على التطبيق الواقعى لها. وأخيراً

يمكن أن تحدد المعايير أنواعا مختلفة من الامتثال. فهناك مصالح هامه من وجهة نظر خاصة، أبعد من الوجهة الكلية المأخود بها أحيانا للامتثال Conformity وقد ميز ميرتون بين الامتثال السلوكي Behavioral conformity (مثل قوانين اليزابيث للخدمات في إنجلترا[٢٣])، وامتثال الاتجاهات attitudinal conformity (أو الاستعداد للسلوك بطريقة خاصة عندما تبدو أنها مصاحبة لتلميحات معينة)، والامتثال المذهبي doctrinal conformity، (والذى يعبر عنه شفويا للآخرين من العامة، مثل ما هو الحال في ا لمانيا النازية).

ويعتبر هذا النوع من التمايز أكثر من كونه إهتمام أكاديمي. ولنأخذ، على سبيل المثال، التمييز بين مستويات أو معايير التحريم والوصف. فأعضاء جماعات دينية معينة هم موضوع لمستوى التحريم «ممنوع شرب الخمر». وهذا يعني أنه ليس ثمة مستوى لتحديد كمية الشرب أو تحديد فرصة ومناسبات الشرب. وفي هذا الموقف فان حدود السلوك تتشابه إذا ما ظهر الانحراف، طالما ليس ثمة دليل، وأن التعاطي نفسه يكون رفضا للمستويات المقبولة سلفا. وفي الواقع فربما تساعد هذه المستويات على إنتاج حد معين للسلوك إذا إحتوت هذه المستويات أى مرجع أو إشارة إلى من يقف ضد النموذج. ومثال ذلك ينبغي أن تصبح هذه المستويات محكومة عن طريق إنكار لمثال مروع لما قد يحدث لأولئك الذين يتعاطون. وبدون شك فان ميكانزمات هذا النوع تلعب دوراً (جزئيا) في خلق صور عدم الامتثال في الماضي[٢٤].

٥- الأهداف الاجتماعية:

وهكذا فنحن نهتم بالأهداف الاجتماعية للأسرة. وقد يظهر هذا على أنه تكاثر للأطفال الشرعيين، وموضع المكانة (التي ترتبط بوضوح بوحدة الأسرة)، والتأكيد البيولوجي (الذين يتعاونون مع الآخرين وبأى قدر)، والتنشئة (كيف يخضع عديد من أعضاء أى مكانات إجتماعية التنشئة ومدى إستمرار عملية التنشئة)، وتحويل التوتر والبقاء على أنماط السلوك لدى الراشدين، والضبط

الاجتماعي[٢٥]. ويمكن أن يتأكد أي من هذه الأهداف في مدى انتشاره بين الآخرين، كما يتأكد بصورة أقوى في أحد أوجهه، ولايتأكد في الوجه الآخر. ومثال ذلك، أن كثيراً من سيطرة توتر الراشدين من المحتمل ان يؤثر على عملية تنشئة الأطفال. ولأسباب المكان فإنني لا أستطيع الالمام بجميع الأهداف الاجتماعية التي تناضل من أجلها الأسر، ولكننا نستطيع إلقاء نظرة موجزة على عملية التنشئة الاجتماعية طالما أن لها أهمية أساسية. فلقد نال الاهتمام بهذه العملية وتفسيرها مكانة كبيرة في أعمال كل من بارسونز Parsons وبالز[٢٦] Bales، حيث كان ثمة نقاط اهتمام أساسية. أولا: تبدو التنشئة الاجتماعية (أو محاولة تجهيز الأطفال لكي يكونوا أعضاء في مجتمعهم الخاص) على أنها سلسلة من الاشكال التي يختلف استمرارها، بحيث تشمل سلسلة من الأزمات. ويبدو التصمم الناجح لكل مرحلة منها هام وضروري للمرحلة التالية، كما أن نتائج كل مرحلة تستمر في داخل المرحلة التالية.

ثانيا: أن العملية الحاسمة لتنظيم الشخصية البشرية على أنها نسق للفعل (ويمكن تعريف الفعل action على أنه سلوك ذا معنى بالنسبة للفاعل) هي العملية الذاتية للسلسلة المتتابعة للانساق الاجتماعية التي من خلالها يصبح الفرد متكاملا في مجرى حياته الخاص، وقد نظر بارسونز إلى التنشئة الاجتماعية على أنها الحركة من النسق الاجتماعي الأكثر بساطة (لوحدة الأم بالطفل) خلال سلسلة من أنساق أخرى مثل القرابة أو الجوار، إلى وضع أكمل بلوغا. وتعمل هذه الحركة على إنتاج سلسلة من الانساق المتداخلة التي تنسجم مع الحقيقة الاجتماعية.

ومع ذلك، ففي كل مرحلة، لايصبح الطفل على مستوى تنشئة اجتماعية تشمل كل إهتمامات المرحلة الخاصة به، ويؤدي الآباء أو من يقومون بعملية التنشئة الاجتماعية، أدواراً أكثر من كونها أدوراً ملعوبة ترتبط بهذه المرحلة الخاصة. وهكذا، فإن وحدة الأم بالطفل قد لاتوجد مستقلة مثل «المجتمع»، ولكن فقط مجرد أن الأم تلعب دوراً يمثل النسق الكبير الأكثر تعقيدا، والذي

يسمى الأسرة. وفي الواقع، فانه في حالة مرض الأسرة، يواجه حالات ترتبط فيها الأم بالطفل إرتباطا قويا إلى حد ما. ويمكننا أن نرى أيضا حالات للآباء الذين يشعرون بنبذ مفرط عن طريق أهمية وحدة الأم بالطفل، ويشعرون بعدم إمكانهم لعب أدوارهم الممثلة كغرباء، وأحياناً نجد واحداً منهم يحاول خلق وإيجاد ظروف تعطى نتيجة مرضية لارتباط الأم بالطفل، وأحيانا يتم ذلك عن طريق الحكم بين لاعبى الأدوار. هذه الأدوار «الممثلة Repersentative» على درجة عالية من الأهمية، طالما أنه في أى شكل من أشكال التنشئة الاجتماعية، فإن من يقوم بهذه العملية يجب أن يلعب دورين رئيسيين، إذ يجب أن يكون قادراً على تحديد منصب «الآخر» في الدور، وهنا بعد فترة زمنية محددة يخرجه منه[٢٧]. وقد رأى بارسونز هذه العملية بادئ الأمر في ضوء مايحدث في العلاج، حيث إفترض مستويات من المسموح به سلوكيا Permissiveness (المشاركة المحدودة «بالمنحرف» على أساس وجهة نظره الخاصة) خلال دعم وانكار التبادل وحتى العلاج عن طريق المكافآت.

٦- ذاتية الأسرة:

ثمة جزء هو قسم من الذاتية الشخصية، فأنا واحد من الصناع الذين يعيشون في ... وأنا واحد من أسرة ذات مكانة خاصة في المجتمع، ولها قوى وتأثير تستخدمها، كما تمارس القوى والتأثير ضدها. وفي الواقع، فإن هذه الذاتية ذات مظاهر متغيرة كلما ذهبت الاسرة خلال مختلف أوجه تاريخها الطبيعي. وهناك عدد من الطرق المختلفة التي تميز هذه المظاهر. وقد وصف سوزر Susser وواتسون Watson أربعة من هذه المظاهر[٢٨].

أ- التوسع expansion : إبتداءً بالزواج وانتهاءً عندما يصل الطفل الأحدث إلى مرحلة الرشد.

ب- التشتت dispersion : إبتداءً عندما يصل الطفل الأول إلى مرحلة الرشد.

جـ- الاستقلال independence : إبتداءً عندما يصبح جميع الاطفال راشدون ويتركون المنزل.

د- الاستبدال replacement. إبتداءً عندما يسحب الوالدين.

وترتبط ذاتية الاسرة إرتباطا شديدا بعنصر هام من تجانس أو تناقض الجماعة - السيطرة النسبية للشعور الايجابي بين الاعضاء - وكذلك الاحترام الخلقي بينهم. وقد حدد كوسينز[٢٩] Cousins حديثاً عدداً من العوامل في مجتمع اليوم تهدد تماسك الاسرة. ففي الطبقات الدنيا تجرى أهمية شرعية الذات والتقدم الذاتي ضد متطلبات تتوافر في الطفل الذي يجب أن يشارك في تضامن الأسرة. وعموما فربما يكون في المجتمع تعارض بين القيم التي تؤخذ كمثل في رد الفعل الأسرى، وتلك التي يعبر عنها في جماعات أخرى كبيرة. ويمكن النظر إلى الأسرة على أنها الممثل الرئيسي للفضائل الدينية، إلا أنه الجماعة النبيلة تعطى أمثلة لاهتمامها الذاتي العقلي. فقد يستجيب الآباء للتمزق بين الأسرة وغيرها من تجمعات إجتماعية بطرق متعددة كما إفترض كوسينز. إذ تستطيع قبول الموقف وتوجه اللوم للأحداث والوقائع الخارجية، وتستطيع أن تستمر في جهودها في عملية التنشئة الاجتماعية الخاصة بها عن طريق تأثير إرتداد الطفل من المواقف التي تستثير السلوك الانحرافي - وهذه هامة من وجهة نظر إسهام الأسرة في المشكلات الاجتماعية - أو أنها تستطيع خلق محاولة للهروب، أو الانقطاع عنه. ومثال ذلك، أن آباء الطبقة العليا قد يسمحون بتحديد السلوك المنحرف وتقييد التفاعل مع الاخرين. «وأن طريقة الحديث هي صحيحة تماماً مع زملائك، ولكن المومياء لاترغب في سماع هذا». أو أن يستطيع الاباء الاستمرار للامتثال الدقيق، ولكنه لايفعل هذا بدون إبداء مبرر لتعهده الشخصي. «يمكنك أن تسلك هذا الطريق لأنه الطريق لبلوغ الأهداف التي جاءتنا عن طريق الآخرين».

ولقد نقلت إلينا ذاتية الأسرة أيضا في ضوء الجماعات التي تقول أنها تشابهنا والجماعات التي يجب أن نقارن أنفسنا بها، والتي يجب أن نتبع سلوكها ومستوياتها. ونوصف بعض هذه الجماعات في العادة على أنها جماعات مرجعية Reference Groups وهي تلعب دوراً هاماً في تقديرنا الذاتي والأسرى. وكما

لاحظ جورج ميد[٣٠]، «أن الفرد يعطى لنفسه حبرات معينة ليس بطريق مباشر، وإنما بطريق غير مباشر، من خلال وجهة نظر خاصة بالأفراد أعضاء نفس الجماعة، أو من خلال وجهة نظر عامة للجماعة الاجتماعية ككل التى ينتمى اليها». ومن المهم أيضا أن ننظر بعين الاعتبار إلى الجماعات التى لاينتمى إليها الفرد، والتى تكون نقطة هامة للاحالة بالنسبة اليه. ومع هذا، فليست هذه العلاقة بسيطة. إنها تعتمد على مايجعله لائقا لعضوية الجماعة أو لا، وعلى إتجاهاته نحو الجماعة[٣١]. ومن هذا ينتج أن عملية الجماعات المرجعية المتغيرة تكاد تكون معقدة ومجهدة (ضاغطة). وقد شرح جولد ثورب Goldthorpe ولـوك وود Lockwood بعض هذا التعقيد الخاص بالتغير فى دراستهما النقدية للقضايا الدائمة التكرار، «فنحن جميعا أبناء الطبقة الوسطى الآن»[٣٢].

خاتمـــــة:

من المفترض أن جوهر الاجراءات فى أى أسرة، يجب النظر اليه على أنه يدور حول صناعة وأخذ الدور وصراع الدور وثبات الصراع. ولقد تأثرت هذه العمليات بالحاجات الفردية، وبالمستويات والأهداف الاجتماعية، وبالموضوعات الاجتماعية، وذاتية الأسرة/وقد نوقش كل هذا بإيجاز، وفى مجرى هذه المناقشة حدثت إحالة بالصدفة للطريق الذى من خلاله يظهر المرض الأسرى والمشكلات الاجتماعية. وهنا، يجب أن تحبط الحاجات الفردية باتساق أو أن تشبع على حساب الاخرين. وقد يتشجع أعضاء الأسرة فى التقيد بمستويات الانحراف أو يبقون فى إرتباط نسبى بعلاقة الأم بالطفل. وأخيراً فإن التغيرات التى تلحق ذاتية الأسرة إنما تتأتى من التغير فى الجماعات المرجعية التى تخلق موقفاً غير معيارى إلى حدما.

ومع ذلك، فموجز القول أنه قد يوجد طريقين رئيسيين تستطيع الأسرة أن تسهم من خلالهما فى حل المشكلات الاجتماعية: ففى الحالة الأولى، قد لاتظهر العمليات الحاسمة. وهنا لاتدخل بعض الأسر فى صراع الدور وتصبح فى ثبات صراع الدور. وفى أسر أخرى، قد لايستطيع الاطفال العمل من خلال وجه خاص من أوجه التنشئة الاجتماعية، ويريدون «المرور» من الأزمات إلى الحلول

المرتبطة بها. ثانيا، قد تغلق إحدى العمليات، حيث لاترتبط بالاخريى وتصبح مسيطرةفى الواقع. وفى هذا النوع من المواقف تستطيع المستويات الاجتماعية أن تقف ضد المعايير، وتقف التنشئة الاجتماعية ضد الحاجات الفردية، وتقف عملية إكتساب ذاتية الأسرة ضد إنجاز الأهداف الاجتماعية، وما إلى ذلك.

مراجع الفصل الثامن

(١) هذا الفصل مقتبس من كتاب: روبل تايمر، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة وتعليق أ. د. غريب سيد احمد، دار المعرفة الجامعية. ١٩٨٥

(٢) يرتبط هذا الاقتباس بالعالم المسيحى الذى تصور فيه الكاتب تأكيد تعاليم المسيح عليه السلام على الأسرة وأهميتها. ونحن نرى من جانب اخر أن الاسلام قد رفع من شأن الأسرة ووضح مايجب أن تكون عليه من حيث بنائها ووظائفها والعلاقات التى تربط بين أعضائها، ابتداء من دوافع اختيار الزوج والزوجة، ثم حقوق كل منهما على الآخر وواجباته نحوه، وعلاقتهما بأبنائهما وعلاقة الأبناء بهما، كما أوضح الاسلام أهم المشكلات التى قد تواجه الأسرة وكيفية حلها. (المترجم).

(3) Robert Abbott, A Christian Family Builded by God, 1953.

(4) Mckinley, D. (1964) Social Class and Family Life, Glencoe: The Free Press.

ويرى شومبير أن الأسرة وحدة واقعية متحددة للطبقة الاجتماعية. فوجود أية طبقة اجتماعية مرهون بعدد معين من الوحدات الأسرية. وهناك دراسات عديدة اتخذت (رب الاسرة) كوحدة تمثل الأسرة ككل. أنظر مثلا.

Barber, Social Stratification, New York, 1957, PP. 73-75.

(المترجم)

(5) Goode, W. (1961) "Family Disorganisation" in: Contemporary Social Problems, ed. Merton and Nisber, op.cit.

(6) Illsey, R. and Thompson, B. (1961) "Women from Broken Homes". Sociological Review, Vol. IX, pp. 27-54.

(٧) ولقد قام معهد التنمية الانسانية بجامعة كاليفورنيا بيركلى بدراسة ثقافة مقارنة

لتوضيح تأثير عوامل الشخصية وديناميات الأسرة على تكوين المشكلات السلوكية، وذلك عن طريق دراسة شخصية أعضاء الأسرة والتفاعل بينهم وتأثير ذلك على الطفل ودراسة طفولة الوالدين وتكوين شخصيتهما وتأثير ذلك على الطفل. ودراسة إمكانية تعبير طفل سلوكيا عن الرغبات اللاشعورية للوالدين. وحددت هيئة البحث مقياساً للجناح الاجتماعي من حيث مخالطة أطفال قبض عليهم البوليس، والمروق، والقيام بدور إيجابي في عصابة جانحين، والاتصال بعصابات الجانحين وما إلى ذلك. واستخدم في هذه الدراسة إختبار تفهم الموضوع واستمارة مقابلة طبقا على أربع فئات من الأطفال وهي: الجانحون اجتماعيا، والجانحون المتعلمين والأسوياء اجتماعيا، والاسوياء المنعزلون، وذلك لامكان المقارنة بينها. (انظر: «بناء الأسرة وتكوين الجناح» عرض سمير نعيم أحمد، المجلة الجنائية القومية، المجلد السابع، العدد الأول، مارس ١٩٦٤، ص٧٩ وما بعدها) (المترجم)

(٨) يقصد بالأسرة فارغة الرباط: تلك التي يقيم أعضائها معاً مكانياً ولكنهم فاشلون في إقامة علاقات طيبة معاً (المترجم)

(9) Goode, W. (1961) op. cit.

(١٠) يشير تفكك الأسرة إلى انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية. وتختلف المجتمعات عند النظر في درجة أهمية كل نمط من أنماط التفكك الأسرى في جميع المجتمعات دون استثناء. (ارجع د. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧، ص٢١٤-٢١٥) (المترجم).

(11) Turner, R. (1956) «Role-Taking, Role Standpoint. and Reference- Group Behaviour», American Journal of Sociology, Vol. LXI, pp. 316-28.

(12) Turner, R. (1962) «Role-Taking: Proces versus conformity» in Rose, A. (ed.) Human Behaviour and Social Process: London. Routledge and Kegan Paul.

and Kegan Paul.

(14) Nadel, S.F. (1957) Theory of Social Structure, London: Cohen and West.

(15) Murray, H.A. (1938) Explorations in Personality, Oxford University Press.

(16) Laing, R. (1962) op. cit.

(17) Sprott, W. (1954), Science & Social Action, Josiah Mason Lectures, Birmingham: Watts.

(18) Bott, E, (1957) Family and Social Netwok, London: Tavistock Publications.

(19) Baldamus, W. and Timms, N. (1955) «The problem Family: A Sociological Approach», British Journal of Sociology, Vol. VI, pp. 318-327.

(20) Klein, J. (1965) op. cit.

(21) Miller, D. and Swanson, G. (1958) op. cit.

(22) Merton, R. (1957) op. cit.

(٢٣) من أبرز التشريعات التى صدرت فى انجلترا وأسهمت فى إرساء قواعد ثابتة فى مجال الخدمة والرعاية الاجتماعية: قانون الفقر، أو قانون اليزابيث للفقر، الذى صدر عام ١٦٠١ كمحصلة للتشريعات السابقة فى مجال الفقر، ينسق بينها ويسد ما فيها من ثغرات، وحاول الوصول الى نظام محكم يحقق رعاية أفضل للفقراء. وهكذا اعتبر قانون الفقر نقطة تحول فى تاريخ الرعاية الاجتماعية فى انجلترا لعدة قرون بعد ذلك. والواقع أن صدور هذا القانون فى ذاته كان دليلا على التطورات الجديدة التى استوجبت دخول الدولة فى مجال الرعاية الاجتماعية بشكل أكثر

وضوحا بعد أن كان هذا المجال فى أغلبه قاصراً على نشاط الكنيسة والجمعيات الخيرية. وبمقتضاه تقررت مسئولية الدولة مسئولية مباشرة نحو رعاية الفقراء بغض النظر عن شكل هذه الرعاية. (انظر: د. الفاروق زكى يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى، عالم الكتب، ١٩٧٠، ص٩) (المترجم).

(24) Mizruchi, E. and perrucci, R. (1962) «Norm Qualities and Differential Effects of Deviant Behaviour: An Exploratory Analysis», American Sociological Review, Vol XXVII, pp. 391-395.

(25) Goode, W. (1961) «The Sociology of The Family», in: Sociology To-day, ed., Merton et al., U.S.A. Basic Books.

(26) Parsons, T. and Bales, R.F. (1956) Family, Socialization and Interaction Process, London, Routledge and Kegan paul.

(٢٧) تؤكد الدراسات أن شخصية الطفل تتأثر الى حد كبير بأساليب التنشئة الاجتماعية التى يتبعها الاباء فى تدريب أطفالهم على المواقف المختلفة التى يتعرض لها الطفل منذ الميلاد وحتى مرحلة الطفولة المتأخرة. ولذا تهتم هذه الدراسات ببحث التنشئة الاجتماعية، الا أن اتجاها آخر يهتم بدراسة اتجاهات الطفل المنحرف نحو والديه كمقياس غير مباشر للتنشئة الإجتماعية. حيث أوضحت بعض الدراسات أن اتجاهات الطفل المنحرف نحو والديه تتسم بالعداوة وعدم التجاوب الانفعالى. وأن أساليب الوالدين المتعسفة أو المائعة (غير المتسقة) من العوامل الأساسية لانحرافه. (انظر د. محمود عبد القادر محمد «التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بتكوين الجناح: دراسة تجريبية» المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، يوليو ١٩٧٠، ص ١٦٩ وما بعدها) (المرجم).

(28) Susser, M. and Watson, W. (1962) op. cit.

(29) Cousins, A. (1961) «The Failure of Solidarity», in A Mdern Introduction to the Family, ed., Bell, N. and Vogel, E., London Routledge and Kegan Paul.

(30) Mead, G. (1934) Mind, Self and Society, University of Chicago Press, p. 138.

(31) Merton, R. (1957) op. cit.

(32) Goldthorpe, J.and Lockwood, D. (1963) «Affluence and The British Class Structure,» Sociological Review, Vol, XI, No. 2, pp. 153-63.

الفصل التاسع
الضبط الاجتماعى

تمهيد

أولا: تطور الاهتمام بالضبط الاجتماعى

ثانياً: تحديد معنى الضبط الاجتماعى

ثالثاً: طبيعة الضبط الاجتماعى

رابعاً: اتجاه الضبط الاجتماعى

خامساً: ميكانزمات الضبط الاجتماعى

مراجع الفصل التاسع

الفصل التاسع

الضبط الاجتماعي

تمهيد :

لكل إنسان حاجاته الضرورية، وينتج إشباع تلك الحاجات تغييرات تنعكس في جماعات منتظمة التكوين، تتميز بالشعور المشترك المتبادل بين أعضائها، حيث يجعل الأفراد من أفعالهم شيئاً أكثر عمومية كإتيان منطقة يتقابلون فيها، في مقابلة العوامل البيئية بحثاً عن إشباع تلك الحاجات، ويصبح سلوكهم موحدا تقريباً أو متشابها لانجاز ذلك.

يضاف إلى هذا، أن تلك الحاجات إنما تشبع بطريقة واحدة تجعلها سهلة، لكى تصاحب رضاءهم ورغباتهم وفقاً لطرائق السلوك المعترف بها. وهنا يجوز لنا أن نتساءل:هل ينشأ هذا التكرار فى ممارسة العادة، من إنعكاس السلوك والتصرفات - عن طريق بعض المعانى التى تضفيها تلك الوسائل على السلوك ذاته؟ وهنا يتضح أن الأبعاد والموضوعات القصيرة المدى من حيث إنجازها هى بمثابة أساس الحاجات الضرورية لتكوين العادات البشرية[١].

إنها تتضمن فى هذه النقطة، التنظيم الاجتماعى حينما ترضى العادات تلك الحاجات ، وليس من الضرورى أن يكون ذلك الارضاء شعورياً للأفراد. ولهذا إتخذ فيبر Weber من «الفعل الاجتماعى» أساساً لهذا الارضاء عندما يكون هذا الفعل أصيلاً لتعرف الآخرين وسلوكهم. إذ ينبغى أن تؤثر كل أفعال الفرد فى تصرفاته وسلوكه ورد فعله تجاه سلوك الآخرين، فهو يأتى السلوك حينما يأتيه التأثير أو لايأتيه[٢].

وهكذا لا يكون فى حياة الفرد داخل الجماعة الاجتماعية سوى الفعل أو السلوك الاجتماعى، وذلك حين يكون الفرد فى إتصال بتابعيه. كما يتضمن الفعل الاجتماعى – أيضاً – العرف الاجتماعى. وليس من الضرورى أن يتحدد

الفعل الاجتماعي بالتصرف الشعوري - كما سبق الاشارة - وما ينبغي أن يقوم به الإنسان من رد فعل يعرفه ويخطط له أولا[٣]. حيث أن النظام هو جوهر الحياة الاجتماعية، والمجتمع هو المادة الطبيعية للإنسان[٤]، ومن هنا تأتى أهمية «الضبط الاجتماعي» حيث يكفل الحماية لكل من الفرد والمجتمع، وذلك لما يحدده من قواعد للسلوك معروفة، وما يحدده من ردود أفعال الفرد تجاه الآخرين الذين يحيون معه جماعته.

أولاً- تطور الاهتمام بالضبط الاجتماعي كدراسة اجتماعية:

لقد نال موضوع «الضبط الاجتماعي» عناية الكثير من علماء الاجتماع منذ أن ذكر هربرت سبنسر Spencer هذا المصطلح في كتابة «مبادئ علم الاجتماع» في معرض شرح نظريته عن الحكومة الطقسية التي إعتبرها أقدم شكل للحكومة. ومع ذلك فقد أكد سبنسر على أهمية النظم الطقسية والدينية كوسائل للضبط الاجتماعي، لأنها - في نظرة - منظمة للسلوك البشرى عن طريق الكف من ناحية والتوجيه من ناحية أخرى[٥].

ويرى كثير من العلماء أن دراسة الضبط الاجتماعي قد بدأت عندما كتب روس E. A. Ross عالم الاجتماع الأمريكي مقال له عن الضبط الاجتماعي في مجلة علم الاجتماع الأمريكي عام ١٨٩٨، ثم نشر كتابه عن الضبط الاجتماعي عام ١٩٠١[٦]. ولقد لعب هذا الكتاب دوراً كبيراً في تأكيد حقائق التفاعل الفردى، إذ حاول روس في الأبواب الثلاثة الأولى توضيح العوامل التي تمدنا بما أسماه «الأوامر الاجتماعية أو الأنظمة الاجتماعية "Social Orders" وقبل أن يوضح ذلك حاول مناقشة الصفات الأساسية للأشخاص، حيث اهتم بمشكلتين أساسيتين لهما من الأهمية بمكان في مجال البحث في علم الاجتماع. تختص المشكلة الأولى منهما بالطبيعةالاجتماعية للشخص، وتتمثل المشكلة الثانية في التعريف القانوني والوظيفي للمجتمع. ويتحدث روس في الجزء

الثاني من كتابه عن دور التفاعل والمعايير، والأوامر الاجتماعية، ثم يدرس الدور الذى يلعبه التفاعل الفردى فى ذلك. ويخصص روس الجزء الثالث عن الحاجة إلى الضبط الاجتماعى وإتجاهاته، حيث يتخذ من المجتمع نموذجاً أساسياً للأفراد الذين يتنفسون الحياة فيه[٧].

وزاد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعى حيث خصصت الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع دورة فى عام ١٩١٧م. ومنذ ذلك الحين أصبح موضوعاً من موضوعات العلم إذ كثرت الآراء فيه وإختلف العلماء فى تحديد تعريف له[٨].

ومع ذلك فقد تطورت دراسة الضبط الاجتماعى فى السنوات الأخيرة، وذلك بكثرة البحوث التى أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعى، وما تمخضت عنه هذه البحوث من إبراز لموضوعات جديدة فى علم الاجتماع كمستويات الفعل الاجتماعى والمعايير والقيم الاجتماعية والقواعد العامة للسلوك[٩].

ثانياً – تحديد معنى الضبط الاجتماعى «ابن خلدون»

إن الضبط الاجتماعى أو «الرقابة الاجتماعية» كما يطلق عليها أحياناً ابن خلدون، هى كافة الجهود والاجراءات التى يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع لحمل الأفراد على السير على المستوى العادى المألوف المصطلح عليه من الجماعة دون إنحراف أو إعتداء. وقد فطن ابن خلدون فى مقدمته لأهمية الضبط الاجتماعى وأنه أساس الحياة الاجتماعية وضماناً لأمنها وإستمراراً لبقائها.

يقول ابن خلدون : «إن الاجتماع للبشر ضرورى، وهو معنى العمران الذى نتكلم فيه، وأنه لابد فى الاجتماع من وازع حاكم يرجعون اليه. .. وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذى جاء به مبلغه، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب إنقيادهم

إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم»[١٠] ويقول فى موضع آخر: «إن الآدميين بالطبيعة الانسانية يحتاجون فى كل إجتماع إلى وازع حاكم يزع بعضهم عن بعض»[١١]. كما يقول: «إن السياسة العقلية التى قدمناها تكون على وجهين: احدهما يراعى فيها المصالح على العموم، ومصالح السلطان في استقامة ملكه على الخصوص .... والوجه الثانى أن يراعى فيها مصلحة السلطان وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة، وتكون المصالح العامة فى هذه تبعاً، وهذه السياسة التى يحمل عليها أهل الاجتماع التى لسائر الملوك فى العالم من مسلم وغيره، إلا أن ملوك المسلمين يجرون منها على ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بحسب جهودهم، فقوانينها إذا مجتمعة من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين فى الاجتماع طبيعة وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية والاقتداء فيها بالشرع أولاً ثم الحكماء فى آدابهم والملوك فى سيرهم»[١٢].

ويبرز ابن خلدون ضرورة وجود أداة للضبط الاجتماعى بالنسبة للبشر، إذ يقول أيضاً: «أن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه وتم عمران العالم، فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما فى طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم. وليست السلاح التى جعلت دافعة لعدوان الحيوانات عنهم كافية فى دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم، فلابد من شئ آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض، ولايكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم، وإلهاماتهم، فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك. وقد تبيّن لك بهذا أن للإنسان خاصة طبيعية ولا بد لهم منها»[١٣].

من تلك الأقوال عن ابن خلدون يتضح لنا أن الناس فى حاجة إلى الضبط أثناء تفاعلهم بعضهم جوار بعض، ولذلك نراه يؤكد فى مواضع عدة على الحاجة إلى الضبط الاجتماعى. ويتكلم ابن خلدون عن الضبط الخارجى الذى

يتأتى عن طريق القانون، والضبط الداخلى الذى ينجم عن طريق الدين والشريعة، والضبط الاختيارى الذى يأتى عن طريق الضمير.

ويجعل ابن خلدون من الضبط الاجتماعى ظاهرة ملزمة بالنسبة للمجتمع؛ وأن الإنسان سياسى بطبعه، أى أنه يحتاج إلى من يضبط سلوكه الاجتماعى بقوة قاهرة حتى لايبغى أحد على غيره. كما أنه ينظر إلى الضبط الاجتماعى نظرة اجتماعية نفسية نفعية؛ فيرى الضبط لازم للحياة الاجتماعية. وهو فى الوقت نفسه ناجم عن خاصة طبيعية فى الانسان، وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد فى المجتمع، وعلى مصلحة الحاكم فى إستقامة حكمه[14].

ويتكلم ابن خلدون عن قوة الدولة والحكومة وسلطة القانون، إذ يقول «فأما المدن والأمصار فعدوان بعضهم على بعض تدفع الحكام والدولة بما قبضوا على أيدى من تحتهم من الكافة أن يعتمد بعضهم على بعض أو يعدو عليه، فهم مكبوحون بحكمة القهر والسلطان عن التظالم»[15]. وبذلك نراه يضع القوة فى المدن فى يد الدولة والحكومة ولا يرجعها إلى الأفراد أنفسهم، أو ما نسمية بالعرف.

ويستطرد ابن خلدون فيتكلم عن صفات الحاكم أو من يدلى برأيه فى عقاب الفرد أو إثابته، فيقول: «وأقم حدود الله تعالى فى أصحاب الجرائم على قدر منازلهم وما استحقوه، ولا تعطل ذلك ولاتتهاون به ولا تؤخر عقوبة أهل العقوبة، فان فى تفريطك فى ذلك ما يفسد عليك حسن ظنك، واعتزم على أمرك فى ذلك بالسنن المعروفة، وجانب البدع والمشبهات يسلم لك دينك وتقم لك مروءتك»[16]. ويقول فى موضع آخر: «وأنعم بالعدل فى سياستهم، وفى بالحق فيهم، وبالمعرفة التى تنتهى بك إلى سبيل الهدى، وأملك نفسك عن الغضب وآثر الحلم والوقار، واياك والحدة والطيش والغرور فيما أنت بسبيله»[17].

وهكذا نراه يتكلم عن الضبط الاجتماعي - أو الرقابة الاجتماعية - وحاجة الناس إليه، وكيفية تحقيقه إما بالشرع وإما بالقانون، ومن ناحية أخرى يتكلم عن سمات الحاكم بما ينبغي أن ينحو نحوه تجاه الكافه.

«روس Ross»

ينحصر الضبط الاجتماعي عند روس فيما يمارسه المجتمع للمحافظة على نظامه، وذلك عن طريق مختلف النظم والعلاقات الاجتماعية. تلك النظم التي يثير الخروج عليها سخط الجماعة، ذلك السخط الذي يتدرج من مجرد السخرية والاحتقار والاشمئزاز إلى القطيعة والتجنب والنبذ، ثم إلى إنزال الضرر بالمخالف وايذائه، وربما ينتهي الأمر إلى جرحه أو قتله[١٨].

إن الضبط الاجتماعي لديه نظام متكامل، ومع ذلك نستطيع أن نميز بين مجموعتين من وسائل الضبط: تتمثل الأولى في الرأى العام والايحاء الاجتماعي والمثل الشخصية وديانة المجتمع والفن ثم التقييم الاجتماعي. كل هذه إنما تستمد قوتها وهيأتها من خلال تكوينها وفقاً للشعورالعام ، وهذه المكونات - للامتثال لنظم المجتمع - تضبط الإنسان في أشياء كثيرة وموضوعات شتى أملاً في الرفاهية والتعاون من أجل المجتمع.

وتتمثل المجموعة الثانية في القانون والمعتقدات والقيم. وان كانت المجموعة الأولى أكثر أخلاقية وروحية، فإن الثانية تمثل السياسة العامة للمجتمع[١٩]. ولذلك يرى «روس» أن النظام Order في المجتمع ليس سلوكاً غريزياً أو تلقائياً، ولكنه ناجم عن الضبط الاجتماعي ومتوقف عليه.

ويتفق رأى «روس» في الضبط الاجتماعي من حيث كونه ناجماً عن طبيعة الحياة الاجتماعية، مع رأى دوركايم في الظاهرة الاجتماعية من حيث كونها ناشئة تبعاً لخاصية التلقائية ومن طبيعة الاجتماع البشرى، وكذلك لأنها ليست من صنع أفراد المجتمع، وإنما هي في الأصل نتيجة حتمية لحياة المجتمع ذاته،

وطبيعة العقل الجمعى، ومن حيث أنها متمثلة فى أساليب أو نظم خاصة يسيروفقها أفراد المجتمع، ويجعلونها بمثابة قاعدة تنظم العلاقات الاجتماعية بينهم، التى تربطهم أو تميزهم عمن عداهم. وكذلك لأنها تتضمن سلطة القهر الواجبة على من يخرج عليها.

«لندبرج Lundberg»

يرى أن الضبط الاجتماعى «عبارة عامة تستخدم للإشارة إلى السلوك الاجتماعى الذى يقود الأفراد أو الجماعات نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة». ويذهب لندبرج – كذلك – إلى أن أنماط السلوك الاجتماعى ذات الطابع العام تعتبر من أنواع الضبط. كما يقول أن من بين هذه الأنماط: الحكومة فى المجتمع الحديث. ومن ناحية أخرى يشير إلى العادات الشعبية والعرف والرأى العام وغير ذلك من وسائل الضبط الاجتماعى التى تصاحب عمليات التغير الاجتماعى[٢٠].

«موراى Murray»

يذهب موراى إلى أن العملية الاطرادية التى بها تمتثل الجماعات للاتجاه الغالب فى سلوك أعضائها، هو ما يعرف بالضبط الاجتماعى. ويقول إن دراسة الطرق الشعبية والثقافة ذات تأثير كبير فى ضبط السلوك، كما أن دراسة الأسرة والدين والتعليم والحكومة ..... تشكل التأثيرات التى تجعل الفعل الإنسانى شائعاً، وهذه كلها ما تسمى بوسائل الضبط الاجتماعى. وقد يكون الضبط الاجتماعى سلبياً أو إيجابياً. فالضبط السلبى أو العادة هو النموذج الأمثل فى أيامنا هذه – حسب تعبيره – عن السياسة. أما الضبط الايجابى أو الموجه directive فهو الذى يظهر ويجعل الأقدام للمثل والأخذ بها سهلاً ميسوراً.

«أجبرن و نيمكوف Ogburn & Nimkoff»

ويذهب أجبرن ونيمكوف إلى أن بعض دارسى علم الاجتماع يستخدمون مصطلح «الضبط الاجتماعى» بطريقة أكثر عمومية فيجعلونه بمثابة شعور بالقهر للتعبير عن ما يعنى بالفعل الاجتماعى. إن الجماعة الإنسانية - عامة - تحدد العوامل المنبثقة من داخلها نحو الامتثال، حيث يثير عدم الامثال سخط أعضاء الجماعة ككل. وتمارس الجماعة نوعاً من الضغط Pressure متمثلاً فى الخضوع للمعايير. وقد تتشابه بعض المعايير فى اتخاذ محرمات Taboo نحو التسلح أو الانتقال من داخل الجماعة إلى جماعة أخرى. وغالباً ما يكون ذلك أساسياً فى تنظيم حياة الجماعة، وعندئذ تصبح على درجة عالية من الاستمرار والدوام. إلا أن المعايير الأخرى تتغير من وقت لآخر مثلها مثل مختلف الأفكار، وربما تكون السلطة التى تمارسها الجماعة نحو من لم يمتثل لمعاييرها سلطة مائعة Fexible ، إلا أنها تعتمد فى الوقت نفسه، على عوامل ثلاثة:

أ - طبيعة المركز الاجتماعى.

ب- شهرة الفرد ومكانته.

جـ- نمط السلوك المتبع أو المتفق عليه.

كما أن التقاليد الاجتماعية Social Traditions تعبر عن الامتثال فى حدود معايير المجتمع السائدة، وما ينجم عن ذلك من اعتقاد يعتبر عاملاً بالغ الدقة فى اتجاه الجماعة نحو غير الممتثلين بها. ويسمح اختلاف المعايير بنوع من الاتساع. ومن ثم فالمجتمع المحلى المتجانس Homogeneous يكون أكثر تحديداً من المجتمع المحلى غير المتجانس Hetrogeneous. وحينما تكون المجتمعات المحلية من الكبر والكثافة فى السكان، فإن أهمية الملاحظات تبين أن تأثير الضبط يكن قليلا فى تلك المجتمعات الحديثة عما هو الحال فى المجتمعات الصغيرة البسيطة التكوين، حيث تبدو سلطة الدولة والقانون أكثر قوة من سلطة الأسرة والجوار والمعبد. ولهذا تتجه أساليب الضبط الاجتماعى إلى ناحية الأساليب الرسمية[٢١].

«تولكوت بارسونز Parsons»

ويذهب بارسونز إلى أن نظرية الضبط الاجتماعي إنما هي ملاحظة نظرية لاتجاه السلوك المنحرف، وتحليل النسق الاجتماعي إلى مختلف العمليات الاجتماعية الاطرادية حيث يبين هذا التحليل اتجاهات الانحراف المتعددة. ويعتقد أن أول عناصر ميكانزمات الضبط الاجتماعي - ربما تكون - الذات الأساسية. وترجع أهمية ذلك الميكانزم إلى القلق ورد الفعل. وبمعنى آخر، فإن الشعور بالذنب من تجاه الفرد ذاته حيث تكون الآنا شاعرة بأن ثمة جرم قد حدث أو قد ارتكبه الفرد ولذلك يشعر بتأنيب ووخز من الأنا أو ما نسميه بالضمير[٢٢]. ويعبر الدين عن قوة ملزمة مثلها مثل الدولة في الضبط، وأن توقعات جزاءات الدين إنما تعتبر وسيلة من وسائل التعبير عن الثقافة[٢٣].

«ما كيفر وبيج McIver & Page»

ويعرف ما كيفر وبيج الضبط الاجتماعي بأنه الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكله، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل للموازنة في حالات التغير[٢٤]. وكل عرف اجتماعي، وكل مظهر من مظاهر السلوك العام هو بدرجة ما وسيلة للضبط الاجتماعي. وحتى أبسط قواعد السلوك أو أتفه مظاهر التقاليد، تصاحبها فكرة كونها تبغي السلوك الأمثل. ومن ثم لا ينبغي الظن بأن الآداب العامة شئ يختلف عن مظاهر السلوك العام. إنها في الحقيقة آداب سلوك عام تظهر بمظهر أدوات للضبط الاجتماعي»[٢٥].

« تعقيب »

وخلاصة ما قيل أن الضبط الاجتماعي هو القوة التي بها يمتثل الأفراد لنظم المجتمع الذي يعيشون فيه، وتختلف وسائل الضبط تبعاً لاختلاف المجتمعات، بل ونفس المجتمع باختلاف الزمان.

ويكاد يجمع علماء الإجتماع على أن الضبط الاجتماعي هو العملية

الاطرادية التى بها يمتثل الأفراد لمعايير المجتمع ونظمه المختلفة والموقوفة على طبيعة البناء الاجتماعى ذاته. ويتم ذلك فى ضوء ما يتلقاه الفرد من الجماعات التى ينتمى اليها، حيث أنها تعبر عن أنماط السلوك السائدة فى المجتمع.

ثالثاً: طبيعة الضبط الاجتماعى :

إن جملة العمليات الاطرادية فى المجتمع أو فى أية جماعة فرعية فيه، إنما تؤكد على المشابهةفى التوقع بين أجزاء وحداتها البنائية، سواء كانت تلك الوحدات أفراداً أو جماعات. ويرجع ذلك لشكلين رئيسيين من الضبط:

١- الضبط القهرى Coercive Control.

٢- الضبط المقنع Persuasive Control.

وينشأ الشكل الأول من الضبط عن فاعلية القانون، والحكومة ويصاحب عادة بالقوة أو الخوف من القوة. فأنماط السلوك الرادعة فى حالات الجريمة إنما هى نوع من الضبط القهرى الذى يمارسه المجتمع لمنع الجريمة وردع الآخرين من اقتراف السلوك الذى يتنافى مع القيم والمعايير الاجتماعية. أما عن الضبط المقنع فيحدث من خلال مختلف التفاعلات والوسائل التى تقنع الأفراد لمستويات الاستجابة، والرغبات، والالتزامات لجماعة إجتماعية كبرى ينتمون إليها.

وللضبط الاجتماعى أهميته ونوعيته فى امتثال السلوك، إذ يعتمد على خصائص دينامية لوحدات ممتثلة، وفى هذا يعتبر القانون أكثر أدوات الضبط تجريداً ووضوحاً، بل إنه أوضح وأدق وسيلة له. وبدون جدال فإنه أكثرها قوة والزاماً.

ولكن كيف يمكن أن يكون للضبط الاجتماعى تأثيره البالغ على الأفراد والجماعات؟ إن هذا يتوقف على مدى ما يتوقعه أعضاء المجتمع من أن المقصود به هو العقوبة. لذلك يكون تأثير الضبط أقوى، كلما شعر المنحرف أن ممارسة الضبط عليه يمثل عقوبة فى حد ذاته، كما أن عزل المنحرفين يمثل عقوبة سواء

كان ذلك بالحبس أو البتر . وعموما ، فإن فاعلية الضبط متمثلة فى مدى ممارسة الضغط على الأفراد لكى يمتثلون لقيم الجماعة التى ينتمون اليها. اذ يعتمد تأثير الضبط الاجتماعى على الجماعة ذاتها، وطبيعة الجماعة هى التى تحدد وسائل الضبط كما أنها تضغط على المنحرفين عن معاييرها(٢٦).

ومن طبيعة الضبط الاجتماعى: الاقتناع، كما يتضمن بعض التفاعلات كالتنبؤات والتقليد والمدح واللوم والثواب والشهرة والاحترام، وتماثل الجماعة(٢٧). وفى بعض المجتمعات يكون الضبط الاجتماعى صارماً ودائماً وغير متغير، حيث يكون ثمة مدى قليل الأهمية للتغيرات الخاصة بالتخطيط والسياسة وتأثيرها فى الضبط ذاته. ولذلك نجد أن أساليب الحياة القديمة تستمر فى عمليتها المطردة، وتأخذ مكانها بغرض التغير فقط، وتقل أهميتها إذ لا يمكن أن تؤثر فى إتجاه الجماعة السائد(٢٨).

إن ضبط الجماعة هو الطريقة التى بها تنظم الجماعة سلوك أعضائها. إنه العملية الاطرادية المستمرة للتعاون فى أية جماعة اجتماعية. وقد يكون الضبط مباشراً كما هو الحال فى القوانين المكتوبة، أو غير مباشر كما يتمثل فى التوقعات العامة والعادات والتقاليد غير المكتوبة. إن ضبط الجماعة هو أى محرك كفيل أو مؤكد بواسطة الجماعة التى تنظم سلوك أعضائها، ويحدد الضبط القيم الطبيعية للجماعة، كما أن التنظيم بمثابة الوسيلة التى بها تحكم الجماعة أعضائها، وتمنحهم الترتيب فيها، وتهبهم فى نفس الوقت نوعاً من القوة، وتبين لهم حدود السلوك المتعارف عليه، وكذلك توضح لهم غايات ذلك السلوك ونتائجه سواء كانت مثمرة أو ضارة(٢٩).

إلا أن مفهوم «الضبط الاجتماعى» قد عمم وانتشر عن طريق ميزرMessers وسمول Small وفينكنت Vincent وروس Ross وكولى Cooley. وموضوع الضبط الاجتماعى على ماذهب اليه كمبال يونغ Kimball Young هو الامتثال

والتضامن وإستمرار جماعة معينة أو مجتمع محلى أو مجتمع كبير. ويمكن القول بأن موضوع الضبط الاجتماعى هو تنظيم أسلوب حياة أعضاء المجتمع حتى يمتثل سلوكهم مع معايير المجتمع المحددة(٣٠).

ولقد ألقى إرتقاء علم الاجتماع - اليوم - الضوء على أنساق الفعل الاجتماعى، حيث تحددت هذه الأنساق على أنها أنماط جديدة أو أنها نتاج لقوة خارجية شعورية، إذ أن الشعور بالوجود مرمى كل إنسان. إلا أن تحديد هذه الانساق بتلك الصورة يرجع الى أهمية التأثير العادى للخبرات الاجتماعية التى تعتمد على الشخصية(٣١). لذلك لايتضمن ضبط المجتمع الأساسيات المادية فقط، وإنما يتضمن - أيضا - الأساسيات المجردة للنظريات التطبيقية. حيث أن تطبيق هذه النظريات يحقق نوعا من التوفيق بين النظرية والسلوك. ولهذا فليس لنا أن ننظر فى الحسن أو الممتاز من السلوك، بل يجب علينا أن نبدأ بتوقع السئ منه(٣٢).

إلا أن هناك حدود للتسامح لغير الممتثل، تعتمد على عوامل ثلاثة:

أ- طبيعة الموقف الاجتماعى.

ب- مكانة الفرد وسمعته.

جـ- نمط السلوك المتضمن.

وحيث يكون الامتثال فى حدود معايير المجتمع، تصبح التقاليد الشائعة أو المتداولة بمثابة العامل الأساسى فى إتجاه الجماعة ضد عدم الامتثال. ويوجد تغير فى درجة التسامح فى أوقات الأزمات. كما أن الانحراف عن المعايير السائدة يكون متسامحاً فيه بدرجة كبيرة، فى المجتمع المفكك والكبير عنه فى المجتمع المتماسك والصغير. وللأسرة والجوار والمعبد قوة أقل من قوة الدولة ورجال القانون. كما أن أعضاء الجماعة الذين يتميزون بقيمة عالية، ينالون الكثير من

الحرية وتتوقع بعض الجماعات عملية الامتثال أكثر من غيرها وما قد يكون صوابا في وقت ما، قد يكون خطأ في وقت آخر[٣٣].

رابعا– اتجاه الضبط الاجتماعي:

إذا ما حاول المجتمع أن يوقف شخصاً ما عن إتيان أفعاله، فإنما يصوب عليه رفضه أو غضبه عن طريق أفراده بنوع من السخط أو الاستهجان. وسياسته في ذلك هي الرفض الأخلاقي. وبالاماكن تلخيص القوى التي بواسطتها يستطيع المجتمع الحفاظ على توازنه، في الشعور الجمعي الذي يثير التعاطف والشعور بالعدل الذي يساعد الفرد على ضبط سلوكه بذاته. ومن ناحية أخرى يصبح الشعور الجمعي بمثابة الرقيب الأساسي على سلوك الفرد، وإتفاق ذلك السلوك مع معايير الجماعة ونظمها.

ويتميز عالم الحيوان بأنه عالم عدواني لايحترم حقوق الضعيف.

بينما نجد أنواعا من المحرمات تسود مجتمع الانسان. فتحريم السرقة مثلا يعتبر أعم معايير الجماعة التي تعمل على تكاملها. أما عدم الامتثال لتلك المعايير فإنه خطر يهدد تكامل الجماعة، ومن ثم تعمل الجماعة على تعديل مسار غير الممتثلين لكي يسيروا في نفس خط معايير الجماعة. وبهذا تصبح الجماعة عاملا من عوامل تكوين سلوك الأعضاء حيث تمارس ضغوطها. ولاتشكل الجماعة السلوك فقط، وإنما تعمل أيضا على تقييد السلوك وقمعه أحيانا[٣٤]. واستنادا إلى آراء دوركايم، فاد أساس حياة الجماعة هو أن تقوم بتقييد الفرد أو أن تلزمه بقوة اضطرارية[٣٥]. ويكون فعلها بمثابة القوة المحافظة على تكامل الجماعة ذاتها.

وفي هذا يذهب روس Ross إلى أن الأوامر الاجتماعية، وإنما تكيف من مكوناتها حسب أهمية الحاجات، وخاصة مع تلك المعتقدات الشعورية التي تكون مرتبطة بها عن طريق عمليات خفية وبطيئة التغير في الوقت ذاته. كما أن تلك الأوامر الاجتماعية، تحاول أن تغير من نفسها كي تتفق والسلطة الممارسة. وكل هذه العمليات متضمنة في الضبط الاجتماعي.

وتتغير مكونات الضبط الاجتماعي مع تغيرات الزمان، وكذلك مع إختلاف المجتمعات. كما تتغير - أيضا - تبعا لتغير مستويات القوانين والمستويات الأخلاقية السائدة في المجتمع، بهدف تحقيق الرفاهة الاجتماعية والتوازن فى البناء الاجتماعي. ولذلك فثمة تنظيم دائم ومستمر لأدوات الضبط في المجتمع حتى يرفع من قيمة تلك الأدوات. وتحاول كل من الأوامرَ الأخلاقية أو القوانين - التي تعتبر ضمن أدوات الضبط - تحقيق هذه الغاية. كما يعد صراع الأفراد بمثابة إختبار للقوانين وقدرتها فى حكمهم عليها وإمتثالهم لها. وكذلك يلعب الشعور الجمعي دوره الكبير في إبراز أهمية القانون.

وحين يختتم روس Ross حديثه عن إتجاه الضبط الاجتماعي، نجده يذهب إلى أن الضبط الذى يعطى الحق بقيمة إجتماعية معينة، إنما يمثل كل أفعال المجتمع من ضغط وسيطرة وقهر... وعلى الطرف النقيض فلايشعر الأفراد بهذا الضبط لأنه مرن وليس جامداً - مثلما ذكرنا عن إمكانية تغيير أدواته وفق الزمن والمكان - ورغم كل هذا نجد أفراد المجتمع منقسمون من حيث الايمان به والاعتقاد فيه، إلى مجموعات، يحبذه البعض ويثق فيه الاخرون أكثر من ثقتهم بأنفسهم، وهؤلاء يمثلون الغالبية، إذ يكفل لهم الضبط الاجتماعي - من وجهة نظرهم - حقوقهم ويساعدهم على التمتع بحرياتهم[٣٦].

ويجدر بنا أن نعرض آراء (روس) حول أدوار التعاطف، والاتجاه نحو الاجتماع، والشعور بالعدل، وكذلك رد فعل الفرد. وهذا ماتكلم عنه فى الفصل الثاني من الجزء الأول من كتاب «الضبط الاجتماعي»[٣٧].

١ - أدوار التعاطف: The Roles of Sympathy

يلعب التعاطف دوراً كبيراً في حياة كثير من الشعوب، ويتوقف هذا الدور على إختلاف أخلاقيات تلك الشعوب. فهناك إختلاف - مثلا - بين الهنود الحمر والزنوج ومن خلال كتب التاريخ، تستطيع ملاحظة شفقة وكرم

المصريين، وقسوة أهل تركيا مثلا. فالتعاطف هنا، يعبر عن التماسك الاجتماعي في هذا المجتمع أو ذاك. ولذلك يقاس مدى نجاح الشعوب بمدى تعاطفهم. ومن خلال التعاطف - أيضا - نستطيع أن نلاحظ التقدم البسيط والبطئ الذى حدث في التنظيم الاجتماعي لجماعات الفيدا Veddahs والايراوك Arawks وغيرهما.

ومما لاشك فيه، أن التعاطف يلعب دوره في تكوين أسرة اليوم عن طريق الحب بأنواعه الجنسية والأبوية، مما يؤثر على طبيعة العلاقات الأسرية. هذا إلى جانب دوره في العلاقة بين الزوجين، وبين الآباء وأطفالهم، وبين التلاميذ ومدرسيهم، وبين الخادم وسيده. فالتعاطف يجعل الناس يدركون واجباتهم الرئيسية كل تجاه الآخرين. وهذا يؤدى - بالتالي - إلى خدمات جليلة في تنظيم الاقتصاد وغيره من جوانب الحياة في المجتمع(٣٨).

٢- الاتجاه نحو الاجتماع Sociability

وإلى جانب التعاطف فثمة غريزة أساسية لدى الانسان وهى الميل الاجتماعي للانسجام مع الجماعة. ويبدو هذا في مشاركة أفراد الجماعة في ألعابهم وضحكهم ومرحهم. ولايشعر الانسان بقيمة هذه الغريزة الا اذا وجد وحيدا منفردا. حيث تبدو أهمية هذا الاتجاه نحو الاجتماعية في المدن الحديثة وخاصة المدن الاقتصادية أو الصناعية، لما فيها من نقصان على علاقات الجوار، وما فيها من اتساع الهوة بين الفقر والغنى. ولذا نجد الصراع من أجل النجاح الفردى. وباختصار يتأتى هذا التناقض من إنسان إقتصادى وليس من إنسان اجتماعى(٣٩).

وبهذا لايمكن أن يبتعد الكائن البشرى عن المجتمع، فالمجتمع هو الذى يغرس في أعضائه معايير الضبط. ولكى تصبح الحياة الاجتماعية حياة سعيدة فثمة حاجة الى ميكانزمات معينة للضبط، وأسس محددة للتنظيم(٤٠).

٣- الشعور بالعدالة: The Sense of Justice

إن الشعور بالعدل، يجعلنا ننظر بعين الاعتبار إلى تلك العملية التى مر بها

الطفل منذ ولادته. إذ يولد الطفل وليست لدية أية فكرة عن أى شئ، وتبدأ الأفكار فى البناء والتراكم شيئا فشيئا إلى أن يترجم الطفل موزع من يحيط به من الأفراد، وذلك من خلال خبراته وتجاربه وتعامله معهم.

إن هناك تماثلا بين الدور الخاص بالتعاطف ودور الشعور بالعدالة. ففى حين يبدو التعاطف على أنه غريزة لدى الانسان، يكون الشعور بالعدالة مكتسبا منذ الحياة المبكرة للكائن الحى، ويسير معه فى تطوره العقلى ونموه الجسمى. إن كل يوم ينتصر فيه الشعور بالعدالة على الأنانية الفردية، إنما يمد الأشخاص بقوى أخلاقية جديدة. حيث يدخل الشعور الحقيقى بالعدل فى مجالات الحياة المختلفة كالرياضة والأعمال السياسية والتجارة وغيرها. إنه يمثل الضبط القانونى للأفراد. وبينما تقوم الحرية والمساواة بتدعيم الشعور بالعدل تدعيما قويا، نجد على الطرف المقابل الحرمان من الحرية وعدم المساواة(٤١).

٤- رد الفعل الفردى: Individual Reaction

إن الانسان بطبيعته منقاد لغريزة حب البقاء. وإن العبارة القائلة «عامل الاخرين بما يعاملوك» إنما جعلت الانسان يقصد كثيراً أن يقول «عامل الآخرين بما تود أن يعاملوك»، وهذه العبارة أدق كثيرا من سابقتها.

وينمو رد الفعل الفردى من أجل الحياة .. ينمو ليصبح تفاعلا إجتماعيا، حيث يعيش الفرد الموقف فى أسرة أو قبيلة تتفاعل كلها أمام العنف الذى يهددها والخوف من شئ يحتريها. وبهذا الطريق يصبح الانتقام أمرا لامفر منه. ولا يمكن التغلب عليه فى كل من المجتمعات البدائية أو التقليدية، إذ الفكرة السائدة أن العار يلحق بمن يفشل فى الانتقام لنفسه. وترضى تلك المجتمعات بذلك وتشجع عليه، مع أن بعضها يتدخل فى الحد من تلك الطريقة وتضييق النطاق عليها(٤٢).

خامساً - ميكانزمات الضبط الاجتماعى:

كان يظن قديما أن الانحراف يأتى عن طريق الاكراه، وكانت المشكلة

متمركزة حول الطريقة التى بها تنتشر السياسة، ويتبع ذلك الانحراف ثلاث حالات تبين لنا هذه السياسة ونعسفها:

١- فأحيانا تعارض السياسة المعايير السائدة فى الصحف.

٢- وأحيانا لايوافق الناس عليها.

٣- لاتقوم الاجراءات على أساس من التشريع إلا إذا ما كانت هناك سيسة متبعة. وتستخدم «المقابلة» وغيرها من أدوات جمع البيانات لشرح تلك السياسة الرئيسية. وتثير ميكانزمات التعليم السياسى- فى الوقت نفسه - كجزء من التنظيم الجديد، كما تعبر مجموعة الملاحظات والتوقعات عن طبيعة الضبط الاجتماعى. ومن ناحية أخرى، فليس للالتزام بالخوف أهمية نظرا لتقلبه وإختلافه إلا إذا كانت السياسة عميقة فى نفوس الأفراد ومؤمنين بسلطتها وقوتها[٤٣].

ويختلف الضبط الاجتماعى بإختلاف حجم أعضاء المجتمع، وغالباً ما يسود عندما يكون الأفراد قليلوا العدد سواء فى المجتمع الريفى أو المجتمع الحضرى الصغير نسبيا أو بداية تكوين المدينة. وكلما إزداد حجم المجتمع من ناحية عدد أفراده، قلت القدرة فى خلق التوافق الجاد والامتثال لمعايير المجتمع[٤٤]. ومما لاشك فيه أن ميكانزمات الضبط الاجتماعى بمثابة العملية الاطرادية المتحركة فى واحد أو أكثر من الأفراد حيث تتحكم فى تصرفاتهم، وخروجهم عن الدور المتوقع. وتعمل تلك الميكانزمات كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للأوامر الاجتماعية[٤٥].

يذهب أجبرن ونيمكوف فى معرض حديثهما عن الوسائل الفنية للضبط الاجتماعى إلى أن موضوع الضبط الاجتماعى هام لتفادى فشل المجتمعات، ويعددان ثلاثة نماذج للجزاءات: فيزيقى، وإقتصادى، وإجتماعى نفسى. وتختلف وسائل كل جزاء من هذه الجزاءات مع أن أكثرها جذبا للجماعة تلك التى يكون

فيها الفرد متأثرا بالضغط من الجماعة. ويعتمد عدم تأثر الفرد بالضغط الاجتماعي على وحدة الجماعة. وكذلك يريان أن طبيعة الجماعة إنما تحوى وسائل الضبط[٤٦]. وتعتبر العقوبة الفيزيقية بمثابة الشكل الأساسي الذى يستخدم لدى الحيوانات الدنيا ضد الذين يخرجون عن نظام الجماعة. كما أن لديهم عقوبة إقتصادية، فقد يحرم ذكر الشمبانزى أنثاه من الطعام إذا لم ترضه. ولأن الحيوانات الدنيا لاتعرف اللغة ولاتستخدمها، فلذلك لايوجد إتصال بينها عن طريق الرموز الذى هو أساس الجزاء النفس إجتماعي. والانسان على العكس من ذلك، إذ يستخدم الجزاء الفيزيقي قليلا، ولكنه يستخدم كثيرا الجزاء النفس إجتماعي. وتطبق أنواع الجزاءات الثلاثة بطرق مختلفة. فقد يحكم القاضى بغرامة أو إيداع فى سجن لمدة معينة[٤٧]. وفى حديثهما عن «الجماعة الاجتماعية» يذهبان إلى أن المنحرف إنما ينال أكبر نصيب من اهتمام الجماعة أكثر من الممتثل. ونادراً مايرتفع الفرد عن مستوى جماعته الى تعتبر تدبيراً مؤثراً لتغيير سلوكه. وربما يكون الأمر أكثر من ذلك حين يكون ضبط الجماعة أكثر محافظة على النظام من القادة أنفسهم[٤٨].

وخلاصة قولهما أنه حين تكون الجماعات الانسانية جماعات ثقافية ومنظمة لمعاييرها أو لمستويات السلوك فيها، فإنما تظهر الضغط وتسلطه على من ينحرف. وتختلف مستويات الانحراف باختلاف معايير المجتمعات المتنوعة. ومن ناحية أخرى فإن الوجود أو عدمه يعتبر أزمة فى حد ذاته، مثله فى ذلك للمجتمع وللأفراد على حد سواء. إن الوسائل الفنية للضبط الاجتماعي ايجابية كانت أو سلبية، أو جزاءات وعقوبات، فإنما تكون فى علاقات ثلاث: فيزيقياً أو اقتصاديا أو نفسية اجتماعية. وحياة الفرد على أى مستوى إنما تعطيه الفائدة المنطقية لوسائل الضبط الاجتماعي. وتتحدد قيمة الضبط الاجتماعي بإجتذاب الانتباه Attention من تجاه أفراد الجماعة أو المجتمع إذ قد يكون مؤثراً فى واحدة وغير مؤثر فى أخرى. وكذلك تغير أوضاع الحياة الاجتماعية وإرتفاع الأفراد

وإنحفاضهم عن مستوى الجماعة التى ينتمون اليها. وبإختصار فضغط الجماعة هو الذى يحد من تغيرها[٤٩].

وربما يكون الضبط الاجتماعى رسمياً أو غير رسمى. والروابط الرسمية هى تلك التى تعمل عن طريق الدور فى شكل القانون. ويتضمن الضبط غير الرسمى فى الطرائق الشعبية والمعايير والأخلاقيات والدين[٥٠].

ويهتم روس فى الباب الثانى من كتابه «الضبط الاجتماعى» بالقوى المكونة للنظم الاجتماعية. وإحتل تحليله هذا مكاناً هاماً فى كثير من المؤلفات، حيث صاغ تحليله هذا قضايا أساسية فى علم الاجتماع. وعرف علماء الاجتماع تحليل (روس) هذا وسموه بسمتين أساسيتين[٥١]، ظهرت الأولى فى عديد من المؤلفات حيث تجاذبتها الدراسة المقارنة للمجتمعات البشرية والشعور بالحاجة إلى دراستها من الناحية التاريخية. وأكثر الكتابات إهتماماً بذلك هى كتابات مين Maine وفون إيرنج Von Ihering وبوست وغيرهم. ويجب أن نشير الى أن هذا الجانب التاريخى تفتقر اليه كثير من المؤلفات العربية. أما السمة الثانية فهى تحليله لوسائل الضبط الاجتماعى وشعوره العام بها. والعبارة التالية توضح جانبا مما نقول «إن العقاب يدرج العقوبة تبعا لضرر الجريمة وجسامتها ومدى جذب الجريمة للمجرم». وبذلك وضح (روس) دور العقاب كمظهر من مظاهر الضبط. ثم أشار – كذلك – إلى الرأى العام ومهمة السلطة فى حفظ وضبط القانون.

هذا، وقد عالج (روس) فى الفصل الرابع من هذا الباب موضوعات الضبط الاجتماعى والقوانين والمعتقدات. وقد دعم هذا الفصل بمادة تاريخية عن تطور تكوين القانونين. أما فى الفصل الخامس فقد تحدث عن الايحاء الاجتماعى Social Suggestion والعادات Customs والتعليم. وفى الفصل السادس تعرض إلى الشخصية المثالية. وتكلم عن الدين الاجتماعى Soical Religion كمثال لتكوين الشخصية المثالية، ويعتبر هذا الفصل – بحق – مقالا قيما عن الطبيعة البشرية

خلال تطورها من ثنايا روح الأخوة وإرتباطها بذلك التطور. ومن ناحية أخرى يشير (روس) إلى أسس الدين والطقوس، ويشير كذلك إلى الفنون والآداب كموجهات للايحاء الاجتماعي.

ويتكلم في الفصل السابع عن القيم الاجتماعية، وتلخيص هذا القسم يعتبر في حد ذاته تلخيصا للرأى العام والقانونين كقوى أساسية في التنظيم الاجتماعي. إذ يلعب الرأى العام دورا أساسيا بما فيه من نواح أخلاقية عامة في ضبط الأفعال حتى قبل القيام بها. أما القوانين فغالباً ما تضبط ما يتم من أفعال حفاظاً على التنظيم الاجتماعي. هذا، وليس الرأى العام وحده الذى يقوم بعملية الضبط، بل توجد الى جانبه ضوابط أخرى غير القانون أيضا.

ونعرض فيما يلي إلى وسائل الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمعات على اختلاف نوعياتها، مع إختلاف تلك الوسائل في الدرجة. فقد تكون الطرائق الشعبية والمعايير أسلوبا من الدرجة الأولى، ويكن القانون والشرع في المرتبة الثانية في مجتمع ما، وقد يكون عكس هذا في مجتمع آخر.

١ – العرف Mores

العرف عبارة عن طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التى تنشأ في جو الجماعة، وتنعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال، ومايلجأون اليه في كثير من مظاهر سلوكهم الجمعي. ويضطر الأفراد إلى الخضوع لهذه المعتقدات لأنها تستمد قوتها من فكر الجماعة وعقائدها.

ويتمثل العرف في تحريم بعض الأعمال لارتباطها بقوى مؤثرة في طبيعة الأحداث، ويتمثل كذلك في الحكم والامثال والأغاني الشعبية والقصص الأدبية التى تعتبر مظهرا من مظاهر التراث الثقافي، والتى تصور لنا التاريخ الأدبي واللغوى، وتلقى الأضواء على التاريخ القومي.

ويعتبر العرف – وما يتصل به من العقائد الشعبية والأفكار العامة – أهم جزء

من دستور الأمة غير المكتوب. وقد ترقى بعض أحكامه وقضاياه إلى درجة القواعد القانونية.

ويختلف العرف عن العادات فى نقطة أساسية وهى ارتباطه بالناحية العقائدية والتعليمية، أما العادات فهى فى معظمها أفعال وأعمال. ويخضع العرف للتطور شأنه فى ذلك شأن العادات[٥٢].

والعرف هو اتفاق الناس على اتباع خطة معينة فى مختلف ألوان النشاط الاجتماعى مع إحساسهم بضرورة هذه الخطة كقاعدة قانونية تستخلص من واقع حياة المجتمع. ويعتقد دوركايم أن أهم سبب فى قوة العرف فى الشعوب التى يعتبرها شبه متأخرة، ينحصر فى صرامة النظام الأسرى فيها، وفى سيادة نظام الطبقات وجموده فى بعض الشعوب، كما هو الحال فى الصين والهند. وكذلك عزلة البيئة، وما من شأنه خلق تجانس فى التفكير والاداب والمعتقدات وأنماط السلوك بين أفراد المجتمعات المتأخرة. كذلك نجدهم أكثر تجانسا فى الحساسية الاجتماعية[٥٣].

والشعائر عبارة عن تصرفات أو اجراءات تنظمها قواعد مقررة، القصد منها ضبط تتابع بعض الأفعال أو الحركات الموجهة لتحقيق غاية معينة، والتى ينبغى أن تتكرر كما هى وبلا أدنى تغيير فى شكلها كلما حلت المناسبة لاجرائها[٥٤].

٢- العادات والتقاليد Customs & Traditions

التقاليد عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة أو بيئة محلية محددة النطاق. وتنشأ تلك القواعد من الرضا والاتفاق الجمعى على إجراءات وأوضاع معنية خاصة بالمجتمع المحدود الذى تنشأ فيه. ولذلك فهى تستمد قوتها من قوة المجتمع الذى اصطلح عليها، كما تفرض سلطتها على الأفراد باسمه.

والتقاليد - شأنها شأن العادات والعرف - عبارة عن مصطلحات اجتماعية

مزودة بصفة الجبر والالزام. وعلاوة على ذلك، فهى مميزة للطبقة التى تأخذ بها، واحترامها علامة مؤكدة على مبلغ تضامن هذه الطبقة وحرصها على تحقيق قوتها الذاتية(٥٥). ومن التقاليد ما يتصل بالمقومات الاساسية للجماعة، ومنها مايتصل بالروتين فى حياة المجتمع(٥٦).

أما العادات فهى ظاهرة اجتماعية تحتوى كل ما يفعله الناس. وهى ضرورة اجتماعية، إذ تصدر عن غريزة إجتماعية وليست عن حكومة أو سلطة تشريعية وتنفيذية، فهى تلقائية لأن اعضاء المجتمع الواحد متعارف فيما بينهم على ماينبغى أن يفعلوه وذلك برضاء جميع أعضائه. وهى غير مكتوبة، أى أنها متوارثة، ولها قوة القانون المكتوب فى نفس الوقت، ولذا فهى ملزمة بالنسبة لأعضاء المجتمع الذى يعيشون فيه مجتمعين(٥٧). وقد يكون الضبط عن طريق العادات غير عقلى كلية، وفى الوقت نفسه يكون مؤذيا عن طريق الاستهجان والسخرية. ولذلك فإن الضبط الاجتماعى فى المؤسسات الاجتماعية له أهمية كبرى. وتعطى الاجراءات الاجتماعية أو تنظم بقية الاجراءات كالمؤسسات التى تنظم على حساب الماضى والحاضر، اكثر من المقدرة الشائعة التى تواجه الحاجات الانسانية. ويعتبر الاهتمام بالضبط الاجتماعى أحد الحركات الخطيرة لنمو القوة واعادة تكوين الحاجات الانسانية(٥٨). كما تعتبر العادات عاملا هاما فى الضبط الاجتماعى لما لها من عمومية فى خبراتنا، وتأثرنا اللاشعورى بها(٥٩).

والعادات أمثلة للاتجاهات النظامية، فهى تشكل السلوك حيث تعمل على ترسيخه لدى الفرد. وهى تأتى من الأجيال الماضية، وأحيانا من زمن بعيد يكون من الصعب تحديد جذورها. فالاحتفالات وأيام العطلات والاجازات عبارة عن تقاليد ذات أصول ممتدة فى العادات. كما أن مالدينا من أفكار ومعتقدات قد تكون أسبابها عادات تأصلت لدينا ولايمكن الفرار منها بسهولة(٦٠).

وتوصف العادات بأنها محاكاة Imitation لاشعورية وغير عقلية للماضى،

حيث تنتقل طريقة التفكير أو الاعتقاد. فالعادات الجمعية - إذن - عبارة عن مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان من السلوك تنشأ فى قلب الجماعة بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها وأوضاعها. وهى تمثل ضرورة إجتماعية وتستمد قوتها من هذه الضرورة، ولذلك لايملك الفرد الخروج على مقتضياتها والتزاماتها.

والعادات جزء هام من دستور الأمة غير المكتوب، بيد أنها مدونة فى صدور الأفراد، وراسبة فى تكوينهم، وتمثل دعامة جوهرية من دعائم تراثهم الاجتماعى. هذا، وليس معنى جبرية العادات أنها تفرض نفسها فرضاً ما، وأن الانسان لايملك حيالها تغييراً أو تبديلاً. فالحق أن الانسان يستطيع أن يحّور فيها ويغيّر فى الحدود التى تجيزها وفقا لثقافته ومبلغ تطوره وتطور البيئة الخاصة. ولايعتبر ذلك خروجا على المجتمع وأوضاعه، لأن العادات - شأنها فى ذلك شأن ماعداها من مظاهر التراث الاجتماعى - لابد أن تساير التطور وتخرج عن صورها الجامدة، وتستجيب مع الأوضاع المستحدثة حتى تستطيع أن تقرأ فيها صورة لحياة الأفراد ومظاهر سلوكهم ومبلغ تطور تصرفاتهم بصدد المسائل الشعبية الدارجة(٦١).

هذا، وينبغى الاشارة إلى أن كثيرا من المفكرين لايفرقون بين العادات والتقاليد والعرف، وكذلك المعايير، باعتبار أنها جميعا تعبر عن مظاهر السلوك والأساليب العامة فى التفكير والعمل. بيد أنهم يتفقون جميعا على أن هذه الأمور هى الأصول الأولى التى استمدت منها النظم والقوانين مادتها، وهى الدعائم الأولى التى قام عليها التراث فى كل بيئة اجتماعية، وهى فوق كل ذلك القوالب الموجهة والمؤثرة فى أعمال الأفراد(٦٢).

وتعمل الطرائق الشعبية على تشكيل أسباب السلوك داخل الجماعة سواء فى مجالات الترفيه أو الاتصالات الاجتماعية أو الحياة الاقتصادية. إلا أن الأشكال الثابتة للاتصال الاجتماعى - مثل الدين أو الاحتفالات العامة - لاتنتمى إلى هذه الطرائق(٦٣).

وننمه لذا موجزة عن المعايير Norms، فلكل المجتمعات قواعدها ومعاييرها، وخاصة السلوك المتوقع وغير المتوقع للأفراد. ويمتثل هؤلاء الأفراد أو ينحرفون تبعا لما يقترفون من سلوك أو يختلفون في قواعد. ولذا تحدد المعايير السلوك من وجهة نظر الأفراد. وهي كطرق إنما تخرج من أهدافهم الرئيسية. وتوجد المعايير في قيم الثقافة حيث تأخذ درجة بالغة الأهمية من العدالة، والمنطق، والعدالة الاخلاقية.

إن أغلب الناس محكومين لاشعوريا بالمعايير، حيث لايرون بوضوح وظيفتها. ومن الصعب تخيل مجتمع بلامعايير، لأنه بدونها لايمكن التنبؤ بسلوك أفراده. إذ يحتوى مستوى السلوك معايير العلاقات الاجتماعية، ويتكيف الأفراد الذين يستطيعون الاجتماع - عن طريقها - كل بالآخرين، ويكون في الوقت نفسه سلوكهم متوقعاً. وتصنف المعايير كطرائق شعبية Folkways حيثما يكون اتجاه الشعور الجمعي متأخراً لدى الأفراد، وكلذلك منابع القوة لديهم، علاوة على أن العقوبات غير واضحة التحديد أو غير مطبقة بدقة. وتختفي المعايير تحت رداء خاص من الشعور بالتعاطف(٦٤). وهناك مجموعة من الأسباب المفسرة لعدم تقبل المعايير للانقسام أهمها(٦٥):

١- قد تعتبر بعض المعايير أقل أهمية من غيرها.

٢- قد تتصارع المعايير كل بالأخرى ولايستطيع الفرد الامتثال لإحداها إذا ما واجهته معايير أخرى.

٣- قد ينصرف بعض الأفراد عنها، لأنهم لايعرفون قوتها المنبهة.

٤- وقد لاتعرف بعض المعايير لدى جميع الأفراد ولو في نفس المجتمع.

هذا، وتتطور المعايير بتطور خبرة الانسان، خبرته التي في عمومها وعلى المدى الطويل تظهر مميزاته وسماته. ويختفظ «بالحسن» و «الخالد» من الأشياء التي ينبغي أن يفعلها. تلك الخبرات التي تكشف عيوب السيئ والغير خالد من الأشياء، مما ينبغي ألا يفعل. وهذا مايجعل الفرد يحتفظ أو لايحتفظ بها في معايير

كل ثقافة. بينما هذه القواعد من السلوك غاية فى الأهمية لحياة الانسان ورفاهيته. كما أنها متضمنة فى الجماعة لنفس السبب، فالجماعة تنقلها من الجيل السابق وتتناقلها الأجيال جيلاً عبر آخر(٦٦).

٣- الرأى العام PUBLIC OPINION

يعد الرأى العام منبعاً للقانون، إذ أنه القوة التى عليها يرتكز القانون ويعتمد. وتذهب الآراء إلى أنه حينما يتبلور الرأى العام يتكون القانون سواء كان مكتوبا أم غير مكتوب. ومن ناحية أخرى فإن فى استطاعة رأى الجماعة إيقاف القانون. وكذلك يبدو الرأى العام على أنه أداة للضبط الاجتماعى، كقوة غير محددة تعطى تنظيم الجماعة محتواه.

ويوجه المقارنة بين الجماعات القومية يكون على أساس الجوار، فتتوحد جماعات المجتمع المحلى عن طريق توقعات عامة يشعر بها جميع الأفراد الذين يمتثلون لقيمها. فالجماعة القومية بمثابة جسم الانسان الاجتماعى الذى ينظم حيويته تحت إمرة حكومة سياسية معينة. وحين تتعرض تلك الجماعة لخطر من جراء هجوم قوة خارجة عنها، فإن وحدة الرأى فيها تبعد مابين الأفراد من تنافر، وتشدهم للدفاع عن جماعتهم. ومن هنا نشأت الحاجة الى حكومة مركزية، تتمركز فيها سلطة القيادة التى تشرف على توجيه سياسات معينة تجاه هذه الأخطار. وعلى ذلك يصبح للرأى العام تأثيره البعيد المدى، أو قل إنه يترجم قوى المجتمع الأساسية من وجهتها الاجتماعية، إذ ليس للمواطنين حق إختياره عشوائياً. ولكنهم يتمركزون – فى الواقع – حسب القرابة والتريف وغيرها من محكات فى مناطق متنوعة(٦٧).

إن الحكم العام هو فى الوقت عينه الرأى العام الموجه نحو أى فعل سواء كان مقبولا أو مستهجنا، شريفاً أو غير شريف. فالرأى – ببساطة – هو شعور إعجاب أو سخط يصدر من العامة فى ملاحظاتهم للافعال، وذلك بقصد التأثير فى السلوك.

وينظر (روس) إلى أى رضاً أو موافقة عامة على إتيان عمل معين يأتيه الفرد، على أنه جائزة من المجتمع لذلك الفرد. كما يشير إلى أن الرأى العام أقل آلية من القانون. بمعنى أن القانون دقيق وواضح وليس له من المرونة التى تلاحظ فى الرأى العام الذى يتشكل وفقاً للظروف والأحوال والهدف الأساسى الذى يتبعه. وبمعنى آخر، فالقانون لايحسى من لايعرفه، بينما لايصدر الرأى العام أحكامه إلا على الشخص الذى تعود الحياة فى نفس الجماعة. ويمتاز الرأى العام بالدوام إذ يسود أى مجتمع يعترف به ويقره على مر الزمان، إلا إذا حدثت تغيرات مفاجئة(٦٨).

ويشير (روس) بعد ذلك إلى أن أهمية الرأى العام تزداد، وخدماته تتضاعف فى أوقات الحروب، خاصة حين تكون الفرصة سانحة ومهيأة للشعور العام لتقبله. ثم يشير (روس) إلى أن الرأى العام ليس مجرد حكمة تلقى أو عقوبة تفرض أنواعا من التدخلات فى شئون الأفراد، وإنما تحتاج تلك العملية إلى ثلاث عمليات جوهرية(٦٩):

١- إمكانية تحسين مستويات الأخلاق والخبرات، إذ أن الشعور العام إنما يعكس شعور الشخص العادى، ولذلك يجب توافر الامكانات له لكى يواصل أعماله الفعالة فى سبيل بلوغ غايته.

٢- وجود قوانين عامة على هديها يسير الرأى العام من ناحية، كما أنها تساعده من ناحية أخرى على تأدية دوره فى مختلف الاتجاهات، ولهذا القوانين دورها فى تنقية الرأى العام من آراء الدهماء.

٣- يعتبر طريق الضبط فحصاً دقيقاً للرأى العام فى أى مجتمع سليم منظم.

ولهذا يتكلم (روس) عن مستقبل الرأى العام كضابط هام فى المجتمع وذلك بفعل تقدم الحياة العامة.

إلا أن هناك من يذهب إلى أن الرأى العام عبارة عن انفعالات الجماهير

حيال عمل من الأعمال أو حادث من الحوادث أو فكرة من الأفكار، كما يتضمن حكما عاما حول العمل أو الحادثة أو الفكرة الجديدة. وتؤدى هذه الأحكام إلى الشعور بالاستحسان أو الاستهجان، كما يتضمن الرأى العام – أيضا – فعل الجماهير، أى الاجراءات التى يتخذونها فيما يختص بعمل ما[٧٠].

وتتشابه طرائق السلوك الشعبية مع التقليد والمخترعات، وربما تكون الوسيلة الأساسية فى الضبط الاجتماعى كاستعمالها التعبير القانونى. حيث يرفع الرأى العام من التأثير فى سلوك الأفراد وامتثالهم للأوضاع الجديدة[٧١].

وينظر كثير من علماء الاجتماع إلى الطرائق الشعبية Folkways وتقسيم العمل division of labor على أنهما وسائل للضبط الاجتماعى، إذا يساعدان على تكامل الجماعة وثباتها. ويرى أوجبرن و نيمكوف أن الطرائق الشعبية فى عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى، إلا إذا منحت المجتمع نوعاً من القوة فى ممارسة الضغط على أعضائه[٧٢].

هذا، ويقل الاعلان Propaganda رسمية عن القانون. ويمكن تبينه من خلال صور متخيلة للعملية الاجتماعية. وقد يستخدم لتشكيل الاتجاهات العامة فى الجماعات الفرعية الكبيرة أكثر من استخدامه فى الجماعات الأولية[٧٣].

٤- التربية والتنشئة الاجتماعية

يولد الانسان جامدا لاحركة فيه، إذ يعتمد على الآخرين فى حفظ حياته، وبعدها تبدأ شخصيته فى البناء بعد أن كان معتمداً على محاكاة الآخرين محاكاة لاروية فيها، حتى يقع فى خضم التقليد الايحائى. ولقد أثبتت الدراسات أن الطفل يتأثر بوراثة والديه التى لاتنتهى بالمولد ولكن تحت بند التقليد والمحاكاة. ويبدأ الطفل فى بناء شخصيته بعد أن انعكست أمامه كل ما حوله من مؤثرات إجتماعية. ويلعب التقليد دوراً هاما فى نشوء العادة، ومن هنا كانت أهمية التربية فى تشكيل العادات وتهذيبها. فنرى من ناحية الدور الذى تلعبه المدرسة فى

تدريب الطفل. وفي هذا يقول جولد سميث Gold Smith أنه في المدرسة العامة يتعلم الطفل احترام نفسه واحترام الاخرين، كما يتعلم ضبط نفسه. ففي المدرسة يجد النمط المثالي التالي لنمط الوالدين متمثلا في المدرس، فيطيعه، وبالتالي يغرس فيه المدرس عادة الطاعة والاحترام وبذور الحكمة. وهكذا تصبح التربية أداة أخلاقية في يد المجتمع لضبط الأفراد(٧٤).

وبهذا نعود إلى المدرسة أنماط الضبط الاجتماعي، وخاصة النظريات المستخدمة عن طريق الجماعة في سعيها إلى إخضاع المنحرف للمعايير السائدة. وهذا يؤكد ضرورة النظرة الى النظام الاجتماعي على أنه يشمل المعايير الاجتماعية الداخلية. وتنتقل وسائل التنظيم من جيل الى آخر عن طريق عملية التعليم والتربية المستمرة. فالشباب يتعلمون قيم المجتمع وأساليب الفعل والفكر التي تكون صوابا ومرغوبا فيها، ويطلق على عملية التعليم هذه «التنشئة الاجتماعية»(٧٥).

ويرى ماكيفر وبيج وجوب أن تكون قواعد السلوك مغروسة في أعماق نفوس الأفراد كي تكون مجدية، فعلى الناس إحترام قواعد السلوك والاقتناع بأهمية الدور الذي تلعبه في الحياة الاجتماعية، وإن إحترام كل فرد وولائه لهذه القواعد ليس شيئاً فطرياً، وإنما هو نتاج للتكيف الاجتماعي. ويريان أن ثمة عمليتان أساسيتان تشكّلان هذه القواعد وهما(٧٦):

أ- عملية غرس الفضائل المتفق عليها: والمقصود بغرس الأفكار هو تكرار ذكر أساليب التفكير وأنماط المعتقدات والاشارة اليها من وقت لآخر. فالطفل يتعلم الصواب والخطأ، وتغرس في نفسه معتقدات وقيم مشتركة عن أفراد مجتمعه، وهذا ماتقوم به الأسرة.

ب- التعود على تلك الأفكار: وهي عملية إطرادية يكيف الناس بها بطريقة لاشعورية، أساليب تفكيرهم بحيث تلائم الأحوال الاجتماعية التي يعيشون في جوها.

إن تربية الاباء تقود الابن الى تسجيل اسمه فى الحرب مثلا، وهذا مثال يوضح ضبط الجماعة وسيطرتها. وربما يتأثر الأطفال بالاخرين من جراء هذا التسجيل من مدح، فيتدربون من تلقاء أنفسهم على فن الحرب، وهذا مثال أوضح من السابق. وقد يكون ضبط الجماعة إيجابياً، ومثال ذلك الترقيات والامانى، والمدح، والرتب، وقد يكون سلبياً مثل المحرمات والتهكم أو السخرية(٧٧).

إن شخصية الطفل هى نواة شخصية الكبير وأساسها واطارها البنائى. وبعبارة أخرى فالكبير لايستطيع أن يقوض طفولته. وتختلف أساليب تنشئة الأطفال، وطرق التأديب من حضارة لأخرى، مما ينتج عنه إختلاف فى نوع العلاقة العاطفية بين الطفل ومربيه، وفى نمط الضمير الذى يتكون لديه. ولذا يقال إن الطفل الذى يترعرع فى نوع من تحدى سلطة الوالدين غالبا ما يواجه العالم الخارجى ويتحداه أيضا، فيخرج على قوانين الدولة وقواعد العرف ومعايير الجماعة.

٥- الدين Religion

إذا إعتبرنا الدين نظاما إجتماعيا، فإن أثره الواضح يبدو فى ضبط السلوك البشرى والجماعات سواء بسواء . ويذكر (دوركايم) أن روح الدين إنما تبدو فى تقسيم الأشياء والظواهر إلى قسمين: مقدس Sacred ودنيوى Profance. والتعاليم الدينية بوجه عام هى مجموعة من الأوامر والنواهى التى تحض الناس على طاعتها، كما تهدف إلى الابقاء على نظام المجتمع والمحافظة عليها. وكلما كان المجتمع أشد تماسكاً، كان الدين أقوى سلطانا على الأفراد. ويظهر ذلك بوضوح فى المجتمعات البدائية التى يرتبط فيها الفرد بالجماعة بأقوى الروابط وأوثقها.

ويعتبر الدين ضمن الأوامر الاجتماعية نظراً لأنه يؤثر فى التقاليد من ناحية، وصعب التغيير من ناحية أخرى، بالاضافة إلى إحترام الناس له ورهبتهم منه.

وباعتبار الدين فكر جديد، فانه يوقظ توقع العلاقات الحقيقية للأفراد الذين سرعان مايكتشفون تطور هذه الحقيقة من خلال تجاربهم.

ويذهب كثير من علماء الأنثربولوجيا المعاصرين إلى أن الحقائق سواء كانت فى الله أو فى الاتجاه نحو الحق، إنما تمثل الجانب الأكبر من حياة القبائل. هذا ويضبط الدين سلوك الفرد فى المجتمع عن طريق الثواب والعقاب. ولايزال يلجأ الناس الى الدين وقت المحن والشدائد كى ينتشلهم مما يهدد كيانهم.

ويرى رجال الدين أن فساد المجتمع إنما ينجم عن طريق إنصراف الناس بعيداً عن أمور الدين. ففى أية جماعة دينية سواء كانت وثنية أو يهودية أو مسيحية أو مسلمة أبو بوذية أو غير ذلك، يبدو أثر الدين فى الأسرة تأثيراً واضح المعالم، فالدين يحدد دائرة المحارم فيما يتصل بنظام الزواج، كما يحدد شروط معينة خاصة به، وكذلك يوضح العلاقات المتبادلة بين الوالدين وأطفالهما فى طفولتهم، وكذا عندما يبلغون أشدهم. كما يفصل علاقة الأحياء بالاموات من حيث الميراث والدفن ... وما إلى ذلك(٧٨). إنه قواعد السلوك، وبمعنى أدق فإنه يتمثل فى مجموعة الأوامر والنواهى التى يتمسك بها الضمير الفردى على أنها سلوك يتميز بالصواب والخير(٧٩).

٦- الفن Art

يعتبر الفن شكلا ذو فعالية - كأداة للضبط الاجتماعى - لأنه أكبر أهمية وجاذبية. وبإستعماله يجذب الانتباه نحو قيم محبذة وقيم سلبية يمكن تجنبها. إنه يزيل مالدى الناس من قلق كما أن يلطف منه. ومن خلال الفن يعبرون عن أنفسهم، ويركزون إهتمامهم حول توقعات واسعة النطاق للحقيقة الاجتماعية So-cial Reality. وعلى سبيل المثال فالجو المنعش يمكن خلقه فى حجرة الدراسة بسهولة، وهذا ليس ممكنا فى كل الأحوال. وبدرجة ما فالفن يعطى الجاذبية فى تشكيل الاتجاهات والقيم(٨٠).

ويبدو الفن فى صورة قديمة لدى الانسان يؤثر فيه كما يؤثر فى أقرانه. فقد عبر الانسان عن نفسه منذ عشرين ألف سنة بهذه الطريقة، فنرى ذلك خلال ماتركه الانسان فى الكهف وغير ذلك. كما تبين الدراسات أن البدائيين فى العصر الحجرى كانوا يظنون أن إنسان ماقبل التاريخ كان مغرما بالموسيقى والرقص. وللفن عموميته حين أكد الانثربولوجيين الرغبة فى الفن من أجل العبادة أكثر من الحاجة الى الشعور بالقرابة، كما يبدو هذا أيضاً فى بدء إرتداء إنسان ما قبل التاريخ للملابس(٨١).

وبإختصار، يمكن القول بأن الفن كضابط إجتماعى يملك التغير بالنسبة لأشكاله خلال الزمن. فيتأثر كثير من البدائيين بالرقص والموسيقى، إذ تكون القوة الغالبة المؤثرة عليهم ظاهرة وواضحة فى ذلك الرقص وفى الأغانى القديمة، وبذلك يبدو الفن البدائى كضبط اجتماعى.

٧- القانون Law

إن المهمة الأولى للأوامر الاجتماعية هى حث الأفراد على التعاون لسلامة المجتمع وإستمرار بقائه. والمهمة الثانية هى تحديد المستويات الأساسية للأفراد سواء أكانت طبيعية كما هو الحال فى الأسرة، أو بناء على قانون أو عقد. ولذلك يعتبر القانون أعلى أنواع الضبط دقة وتنظيما. فهو أكثر حيوية فى الحث على التعاون. وللقانون مميزاته الخاصة عن بقية الضوابط الأخرى، إذ أنه أكثر دقة وموضوعية وتحديدا. هذا الى جانب مايشمل من عدالة فى المعاملة التى لايفرق فيها بين افراد المجتمع. فالثواب والعقاب صنوان فى القانون. وغرض الجزاء الذى يضعه القانون: الردع، منعا من وقوع الجريمة أو إرتكاب الخطأ. وثمة فائدة أخرى للقانون، إذ يتضح أنه بمثابة سياج على الحريات الفردية. ومن ناحية أخرى، فانه يحدد العقوبات وفقا للخطورة التى يأتيها الخارجون عليه من ناحية، ووفقا لمدى جذب الجريمة للمجرم من ناحية أخرى(٨٢).

ويذهب ماكيفر وبيج إلى أنه فى المجتمع الحديث، نشعر أكثر ما نشعر بقواعد السلوك القانونية. وكذلك يريان أن القوانين فى البلاد المتحضرة قوانين موحدة، الجزاء الأخير فيها هو الالزم أو القوة، بدفع غرامة أو بالسجن أو بالاعدام، دون قيد أو شرط. وهذه هى قوانين الدولة[٨٣]. وتستخدم القوة كطريق للعلاج، ولكنها فى الوقت نفسه تتسم بالصلابة، فلايبحث القانون شيئا اللهم أحكاماً ثلاثة: غرامة وسجن وموت. ومهما كانت ملابسات الجريمة أو نية المجرم فإن المحكمة لاتمتلك إلا أن تطبق بعض أحكام قانون صلب لاينثنى[٨٤].

وعندما ينطوى القانون على جميع الميكانزمات التى تؤهله لمنع الانحراف وعقاب المنحرف، فإنه ينطوى بالضرورة على مراكز من شأنها التحرى عن المنحرفين، والحكم عليهم، وعقابهم. وكلما زادت قواعد القانون دقة، زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين[٨٥].

مراجع الفصل التاسع

1 - Fames K. Feibleman, The Institutions of Society, Bradferd & Dichens, London, 1960, P. 28.

(2) Max Weber, The Theory of Social & Economic Organization, N. Y., 1974, pp. 122 FF.

(3) Op. cit, p. 29.

(4) Paul Landis, Social control, social orjanization & Disorganization in process: J.B.Lippier cott company, N.Y.,1936, P. 4.

٥- حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثانية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٠، ص٥٩.

(6) Paul, H. Landis, Social Control, op. cit., p. 10.

(7) Edger F. Borgatta & Henry J. Meyer, Social Control and the Foundation of Society, pionneer contribution of E.A. Ross to the Study of Society, Boston, 1959, pp. 1-2.

(٨) حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص٦١.

(٩) محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥، ص١٧٨.

(١٠) ابن خلدون، المقدمة، المكتبة التجارية، القاهرة، ص٣٠٢.

(١١) المرجع السابق، ص١٣٩.

(١٢) المرجع السابق، ص٣٠٣.

(١٣) المرجع السابق، ص٤٣.

(١٤) حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص٨١.

(١٥) ابن خلدون، المقدمة، مرجع مذكور، ص١٣٩.

(١٦) المرجع السابق، ص٣٠٥.

(١٧) المرجع السابق، ص٣٠١.

(١٨) حسن الساعاتي، مرجع مذكور، ص٦٧.

(19) Edger, F. Bargatta & Henry J. Mayer, op. cit. p. 124.

(20) Lundberg et al., Sociology, N.Y., 1958, pp. 120-121.

(21) William F. Ogburn & Meyer F. Nimkoff, A Handbook of Sociology, London. 1960, pp. 175-179.

(22) Talcott Parsons, The Social System, N. Y., 1957. pp. 297-299.

(23) Ibid, P. 370.

(٢٤) ماكيفروبيج، المجتمع، ترجمة على احمد عيسى، مكتبة النهضة العربية، ١٩٦١، ص٢٧٣.

(٢٥) المرجع السابق، ص٤٤–٤٥.

(26) William F. Ogburn & Nimkoff, Sociology, Houghton Mifflin company, Boston, 1964, p. 198.

(27) Henry pratt Fairchild, Dictionary of Sociology, London, p. 279.

(28) Paul H. Landis, Introductory Sociology, N.Y., 1958, pp. 488-489.

(29) Bogardus, Sociology, N. Y., 1964, p. 471.

(30) M. Halayya, Social Sciences, Asia pub. House, Bombay, 1961. p. 16.

(31) Landis, Social Control, op. cit., p. 25.

(32) K. Fames, The Institutions of Society, London. 1950, p. 306.

(33) Ogburn & Nimkoff, 1964, op. cit., pp. 188-190.

(34) Ibid., P. 182.

(35) Emile Durkheim, The Rules of Sociological Mehthod, The University of Chicago Press, Chicago, 1938.

(36) Edger F. Borgatta & Henry J. Meyer, op. cit., pp. 26-34.

(37) Ibid., pp 6-20.

(38) Ibid., pp. 6-9.

(39) Ibid, pp. 9-11.

(40) M. Halayya. op. cit., p. 16.

(41) op. cit., pp. 17-20.

(42) Ibid, pp. 11-17.

(43) Seymon M.Lipset & Neil J. Smelser : Sociology, The progress of A Decade, prentice - Hall, inc, N.Y., 1961, pp.38-39.

(44) E. Bogardus, Sociology, op. cit, p. 481.

(45) Parsons, The Social System, op. cit, p. 206.

(46) Ogburn & Nimkoff, op. cit., pp. 183-186.

(47) Ogburn & Nimkoff, op. cit., 1964, p. 197.

(48) Ibid., pp. 187-188 & pp. 200-202 (in 1964).

(49) Ibid. p. 189.

(50) M. Halayya, op. cit., p. 16.

(51) Borgatta & Meyer. op. cit., 35-38.

(٥٢) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثانى، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٦٠، ص١٧٧ ، ١٧٩.

(٥٣) حسن الساعاتى، علم الاجتماع القانونى، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٥٤) ماكيفر وبيج، مرجع مذكور، ص٢٩٧.

(٥٥) ومثال ذلك (اللثام) لدى طوارق فزان، وشعائر التكريس فى الشعوب التقليدية، انظر مثلاً: احمد ابو زيد، دراسة المجتمع الليبى.

(٥٦) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثانى، مرجع مذكور، ص١٨.

(٥٧) عبد العزيز عزت، السلطة فى المجتمع، القاهرة، ١٩٥٥، ص٦٤.

(58) E. Bogardus, op. cit., pp. 477-479.

(59) P. Landis, Social Control, op. cit., p. 74.

(60) Karl Mannhiem, Systematic Sociology, p. 110.

(٦١) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص١٧٤-١٧٥.

(٦٢) المرجع السابق، ص١٨١.

(63) Karl Mannhiem, op. cit., P. 111.

(64) L. Broom & Selznick, Sociology, N.Y., 1963, pp. 68-70.

(65) Ibid., p. 73.

(66) E. Bogardus, op. cit. p. 484.

(67) L. Broom & Selznick, op. cit., p. 294.

(68) Borgatta & Meyer, op. cit, pp. 39-40.

(69) Ibid, pp. 40 - 48.

(٧٠) حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، ص١٩٩.

(71) W. Raymond & Murray, op. cit., p. 527.

(72) Ogburn & Nimkoff, 1964, op. cit., p. 181.

(73) Landis, Introductory Sociology, op. cit., p. 503.

(74) Borgatta & Meyer, op. cit., pp. 70-73.

(75) Ogburn & Nimkoff, 1964, op. cit., p. 195.

(٧٦) ماكيفروبيج، مرجع مذكور، ص ٢٨٣ - ٢٨٩.

(77) E. Bogardus, Sociology, op. cit., p. 471.

(٧٨) حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، مرجع مذكور، ص١٢٠.

(٧٩) ماكيفر و بيج، مرجع مذكور، ص٢٨٠.

(80) Bogardus, op. cit., p. 487.

(81) Raymond W. & Murray, op. cit., p. 556.

(82) Bargatta & Meyer, op. cit., pp. 48-57.

(٨٣) ماكيفر وبيج، مرجع مذكور، ص٢٧٦ - ٢٨١.

(٨٤) المرجع السابق، ص٣١٦.

(٨٥) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣، ص٣٥٧.

المحتويات